

الكتاب
كتاب السيرة
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

بتحقيق وشرح
عبد الله بن محمد

الجلد الثاني

الناشر مكتبة الخواجي بالقاهرة

الكتاب
كتاب سيرة
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح
عبد السلام محمد هارون

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة
١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

کتاب سیبویہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، وللضاف إلى المعرفة ،
[إذا لم ترد معنى التنوين] ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار .
فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وما أشبه
ذلك . وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أمته .
وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك ، ومررت بأبيك ،
وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها ، لأن الكاف
يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته .

٢٢٠

وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير^(١) وما أشبه ذلك .
وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ،
لأنك إذا قلت : مررت برجلٍ ، فإنك إنما زعمت أنك [إنما] مررت
بواحدٍ من يقع عليه هذا الاسم ، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب .
وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرّفه ، فنقول : الرجل
الذي من أمره كذا وكذا ؛ ليتوهم الذي [كان] عهده ما تذكر من أمره^(٢) .
وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا [وهذه] ، وهذان وهاتان ، وهؤلاء ،
وذلك وتلك ، وذانك وتانك ، وأولئك ، وما أشبه ذلك . وإنما صارت
معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته .

(١) ط : « البعير والرجل والفرس » .

(٢) ط : « عهده بما تذكره من أمره » .

وَأَمَّا الْإِضَارُ فَنَحْوُ : هُوَ ، وَإِيَّاهُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتُمْ ،
وَأَنْتُنَّ ، وَهُنَّ ، وَهُمْ ، وَهِيَ ، وَالتَّاءُ الَّتِي فِي قَعْلْتُ وَقَعْلْتُ [وَقَعْلْتُ] ،
وَمَا زِيدَ عَلَى التَّاءِ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَعْلْتُمَا وَقَعْلْتُمْ وَقَعْلْتُنَّ ، وَالْوَاوُ الَّتِي فِي قَعْلُوا ،
وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ اللَّتَانِ فِي قَعْلْنَا فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ، [وَالنُّونُ فِي قَعْلُنَا] ،
وَالْإِضَارُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ نَحْوُ : قَدْ قَعَلَ ذَلِكَ ^(١) ، وَالْأَلْفُ
الَّتِي فِي قَعَلًا ، وَالْكَافُ وَالْهَاءُ فِي رَأَيْتُكَ وَرَأَيْتُهُ ، وَمَا زِيدَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ :
رَأَيْتُكُمَا وَرَأَيْتُكُمْ ، وَرَأَيْتُهُمَا وَرَأَيْتُهُمْ ، وَرَأَيْتُكُنَّ وَرَأَيْتُنَّ ، وَالْيَاءُ
فِي رَأَيْتُنِي ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ اللَّتَانِ فِي رَأَيْتُنَا وَغُلَامُنَا ، وَالْكَافُ وَالْهَاءُ ^(٢)
الَّتَانِ فِي يَأْكُ وَيَهِيهِ وَيَهِيَا ، وَمَا زِيدَ عَلَيْهِنَّ نَحْوُ قَوْلِكَ : يَبْكُا وَيَبْكُنَّ وَيَبْكُ
وَيَبْكُنَّ وَيَبْكُنَّ وَيَبْكُنَّ ، وَالْيَاءُ فِي غُلَامِي وَبِي .

وَأَمَّا صَارَ الْإِضَارُ مَعْرِفَةً . لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَضْمِيرُ اسْمًا بَعْدَ مَا تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ
يُحَدِّثُ ^(٣) قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْنَى وَمَا تَعْنَى ، وَأَنَّكَ تَرِيدُ شَيْئًا يَعْلَمُهُ ^(٤) .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَوْصَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ ، كَمَا أَنَّ النَّكْرَةَ لَا تَوْصَفُ
إِلَّا بِنَكْرَةٍ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ الْخَاصَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ يَوْصَفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُضَافِ
إِلَى مِثْلِهِ ^(٥) ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَبِالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ .

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ . وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ قَوْلِكَ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْإِضَافَةِ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ . وَأَمَّا لِلْمُبْهَمَةِ
فَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا وَبِعَمْرٍو ذَاكَ .

(١) ط : « ذاك » . (٢) ط : « والهاء والكاف »

(٣) ط : « تحدث » . (٤) ط : « أو ما تعنى وأنت تريد شيئاً بعينه » .

(٥) يعنى من للعارف : كالمضاف إلى الضمير وإلى اسم الإشارة .

والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ،
وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة ؛ وذلك : مررتُ بصاحبك أخى زيد ،
ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا .

فأما الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف
واللام ؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصارَ ثنًا ،
كما صارَ المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام ،
نحو مررتُ بزيد أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميل النحيل ، ومررتُ
بالرجل ذى المال .

٢٢١

ولأنَّما منعَ أخاك أن يكون صفةً للطويل أنَّ الأخ^(١) إذا أضيف كان
أخصَّ ، لأنَّه مضاف إلى الخاصِّ وإلى إضماره ، فأنَّما ينبغي لك أن تبدأَ به^(٢)
وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفة^(٣) .

ولأنَّما منعَ هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن المخير أراد أن يقربَ
[به] شيئاً ويشيرَ إليه لتعرفه بقلبك وبعينك ، دون سائر الأشياء . وإذا
قال الطويلُ فإنَّما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك ببعينك ،
فلذلك صارَ هذا يُنعتُ بالطويل ولا يُنعتُ الطويلُ بهذا ، لأنَّه صارَ أخصَّ
من الطويل حينَ أراد أن يعرفَ شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال
الطويلُ فإنَّما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصارَ ما اجتمع فيه شيئانِ أخصَّ .
واعلم أنَّ المبهمة توصفُ بالأسماء التى فيها الألف واللام والصفاتُ
التى فيها الألف واللام جميعاً . وإنَّما وُصفتُ بالأسماء [التى فيها الألف واللام]

(١) فى الأصل وب و بعض أصول ط : « لأن الأخ » .

(٢) ب : « بتندى » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل ، ب : « تزداد به معرفة » .

لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمر إذا قلت مررتُ بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ بها ، وكأنك أردت أن تقول مررتُ بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتُشير إليه .

ويدلُّك على ذلك أنك لا تقول : مررتُ بهذين الطويل والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ، ولا تقول : مررتُ بهذا ذى المال كما قلت : مررتُ بزيد ذى المال .

واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة تجري صفات النكرة من النكرة ، وذلك [قولك] : مررتُ بأخويك الطويلين ؛ فليس في هذا إلا الجر كما ليس في قولك : مررتُ برجلين طويلين ، إلا الجر .

وتقول : مررتُ بأخويك الطويل والقصير ، ومررتُ بأخويك الراكع والساجد ، ففي هذا البدل ، وفي هذا الصفة ، وفيه الابتداء ، كما كان ذلك في مررتُ برجلين صالحين وطالحين .

وإذا قلت : مررتُ بزيد الراكع ثم الساجد ، أو الراكع فالساجد ، أو الراكع لا الساجد ، أو الراكع أو الساجد ، أو لماً الراكع ولماً الساجد ، وما أشبه هذا ، لم يكن وجه كلامه إلا الجر كما كان ذلك في النكرة . فإن أدخلتَ بَلْ ولكنْ جاز فيهما ما جاز في النكرة . فعلى هذا فيفس المعرفة^(١) . وقد مضى الكلام في النكرة فأغنى عن إعادته في المعرفة ، لأن الحكم واحد .

واعلم أن كلَّ شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبرٌ ، وذلك قولك :

(١) ما بعده إلى آخر هذه الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في أصولها

مررت بأخويك قائمين ، فالتأمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة .
 وتقول : مررت بأخويك مُسْلِماً وكافراً^(١) هذا على من جَرَّ وجعلها صفةً
 للنكرة ، ومن جعلها بدلا من النكرة جعلها بدلا من المعرفة [كما] ٢٢٢
 قال الله عز وجل : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »^(٢) .
 وأشدنا^(٣) لبعض العرب الموقوف بهم :

فإلى ابن أم أناسٍ أرَحَلُ ناققَ عَمَرُو فُتْبِلِغُ حَاجِقِ أَوْ تَرْحِفُ^(٤)
 مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الْوُفُودُ بِيَابِهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مَزِيدٍ لَا يُتَزَفُ^(٥)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : في هذه المسألة ثلاثة أوجه : النصب ، والجَرَّ ،
 والرفع . أما من نصب فهو الذي كان يقول مررت برجلين مسلم وكافر ، على
 الصفة ، فصار الصفة حالا لتعريف الموصوفين . وأما من جر فهو الذي كان يقول :
 مررت برجلين مسلم وكافر على البدل ، فلما عرف الأول لم يتعين البدل .
 وأما الذي يرفع فهو الذي يقول : مررت برجلين مسلم وكافر ، على ما فسرنا .
 (٢) الآية ١٥ — ١٦ من سورة العلق

(٣) ط : « وأنشد » .

(٤) الشعر لم ينسب عند الشنمري أيضاً ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه
 ١٥٥ واللسان (زحف) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٥٠٠ . والبيت
 في الخزائن ١ : ٧٢ عرشاً بدون نسبة ، وكذا في جمع الهوامع ١٢٧ : ٢ .

وأم أناس ، هي بنت ذهل بن شيان ، وهي بعض جدات الممدوح وهو عمرو
 ابن هند الملك . وانظر شرح القصائد السبع للتبريزي ٢٢٠ . وأناس روى شاهدا
 على منع الصرف في الخزائن وشرح القصائد السبع ، والصرف جائز كما في شرح
 القصائد . ب واللسان : « أم إياس » تحريف . تزحف ، من الإزحاف ، وهو
 الإعياء والكلال . يقال أزحف الدابة : أعياها وقام على صاحبها .

(٥) الموارد : المناهل . والمزبد : البحر يعلوه الزبد لتلاطم أمواجه .
 وفي الديوان : « عرّفوا غوارب » . جملة كالبحر الجياش لكثرة جوده . يتزف :
 يشهد ماؤه .

وَمَنْ رَفَعَ فِي النَّكَرَةِ رَفَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيْدُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوْفُ الْيَدَيْنِ وَمُرْجَفٌ^(١)

وقال آخر ، [رجل من بني قُشَيْرِ] :

فَلَا تَجْعَلِ ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخِرُ مَعْرُوفٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ^(٢)

والنصبُ جيدٌ كما قال [النابغة الجعدي] :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخِرٌ مَرْزِيًّا وَآخِرٌ رَازِيًّا^(٣)

== والشاهد فيه إبدال « ملك » مما قبله من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة .
ولو رفع على القطع لكان حسناً .

(١) ديوان الفرزدق ٥٦٢ والخزاة ٢ : ٢٩٩ . الشريد : الطريد .
وأريد به جنس المطرودين . والطلق : الأسير أطلق عنه أساره . والمكتوف :
المسدود بالكتاف ، وأصله الجبل يشد به وظيف البعير إلى كتفيه . والمزحف ،
بفتح العين وكسرهما : الصريح المقتول مكانه .

والشاهد فيه رفع « طليق » وما بعده على القطع ، لأنه تبعيض للشريد
ويمان لأنواعه .

(٢) الخزاة ٢ : ٢٩٨ . يطلب من صاحبه أن تسوى بين ضيفه في الإكرام
والتقريب . والجانب : الغريب ، يقال جنب فلان في بني فلان : نزل فهم غريباً .
والشاهد فيه رفع « ضيف » على القطع ، ولو نصب لجاز .

(٣) لم أجد له تخرجاً إلا الخزاة والديوان ١٧٨ . وقشير : قبيلة من بني عامر ، همام
فجل منهم من يشمت بصدقه إذا أصيب بنسكة ، ومن يرزأ الآخر للؤمهم واستطالة
قويمهم على ضعيفهم . وأصل مرزياً مرزوءاً ، خفف الحزمة بقلبها واوا ، ثم قلبت
تلك الواو ياء طلباً للحنف ، كما قالوا رحل معدو عليه ومعدى عليه . ط : « مرزياً
عليه وزارياً » ، وهي رواية الديوان . وما أثبت من الأصل وب يطابق الشنتمري .

وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :

تَرَى خَلْقَهَا رِصْفٌ قَنَافَةٌ قَوِيَّةٌ وَرِصْفٌ نَقًّا يَرْتَجُّ أَوْ يَسْتَرَمُّ^(١)
وبعضهم ينصبه على البدل . وإن شئت كان بمنزلة رأيتُه قائما ، [كأنه]
صار خبراً على حدٍّ من جملة صفة للنكرة [على الأوجه الثلاثة ^(٢)] . واعلم أنَّ
المضمر لا يكون موصوفاً ، من قبيل أنك إنما تضيّر حين ترى أن المحدث
قد عرف من تعنى ، ولكن لما أسماء تُعطى عليها ، تم وتؤكد ، وليست
صفةً ؛ لأنَّ الصفة تحلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك
وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء للهبة ، ولكنها معطوفة على الاسم تجرى
بجراه ، فلذلك قال النحويون صفة . وذلك ^(٣) قولك : مررت بهم كلهم ،
أى لم أدع منهم أحداً ، ويجوز توكيدا كقولك : لم يبق منهم مخبرٌ وقد
بقي منهم . ومثله ^(٤) أيضا : مررت بهم أجمعين أكتفين ، ومررت بهم جمع
كُتبت ، ومررت بهم أجمع أكتعت ، ومررت بهم جميعهم . فكذا هذا وما أشبهه .

(١) ديوان ذى الرمة ٢٢٦ وابن الشجرى ١ : ١٥٣ وأمالى المرتضى ١ :
٤٦١ . ينعت امرأة بأن أعلاها في إرهادها ولطافتها كالقناة ، وأن أسفلها كالنفا ،
وهو الكثيب من الرمل ، وذلك في امتلائه وكثافته . والتمرمر : أن يجرى بعضه
في بعض .

والشاهد فيه رفع « نصف » على القطع والابتداء ، ولو نصب على البدل
أو الحال لجاز . وقد نوقش سيويه في الحمل على الحال بأنه معرفة لأنه في نية
الإضافة ، كأنه قال : نصفه كذا ونصفه كذا . ورد بأن تضمنه للإضافة لا يمنع
تسكيره لفظاً .

(٢) موضع هذه الكلمة يابض في الأصل ، وإبائها من ب ، ط .

(٣) يبنى الأسماء التى تم وتؤكد وليست صفة .

(٤) ط : « ومنه » .

ومنه مررتُ به ففسيه ، ومنناه مررتُ به بعينه .

واعلم أنَّ العلمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً ، لأنه ليس بحليلة ولا قرابة ولا مَبْهَم ، ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وزعم أنَّه من أجل ذلك قال : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبلُ . قال : لو لم يكن على الرجلِ كان غيرَ منونٍ ^(١) . وإنَّما صار للمبهم بمنزلة المضاف لأنَّ المَبْهَمَ تقَرَّبُ به شيئاً أو تُباعِده ، وتُشيرُ إليه ^(٢) .

ومن الصفة : أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ . فإن قلت : هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ ، أو هذا أخوك كلُّ الرجلِ ، فليس في الحسنِ كالألف واللام ؛ لأنَّك إنَّما أردتَ بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في السَّكَم ، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرجلِ شيئاً تعرفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطب ، كقولك : هذا زيد . فإذا خفتَ أن يكون لم يُعرفُ قلت : الطويلُ ، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبتَ معرفته ، ثم أخبرتَ أنه مستكملٌ للخصال ^(٣) .

ومثل ذلك قولك : هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ ، إنَّما أراد أنه مستحقٌّ للمبالغة في العلم . فإذا قال هذا العالمُ جِدُّ العالمِ

(١) يعني أن « زيد » هنا عطف بيان ، ولو جعلته على النداء منعته التثوين كأنك قلت يا زيد .

(٢) السراfi ما ملخصه : يعني أن الاسم العلم لم يسم بمعنى في المسمى استحق له أن يسمى بذلك الاسم دون غيره ، كزيد وعمر . والمبهم مفارق للعلم ، لأن في المبهم لفظاً يوجب التقريب كهذا وهذه ، ولفظاً يوجب التبعيد نحو ذلك وتلك وأولئك .

(٣) ط : « المحصل » .

فإنما يريد [معنى] هذا عالمٌ جدًّا ، أى [هذا] قد بلغ الغاية في العلم .
فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجلٌ
كلُّ رجل ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ ، وهذا عالمٌ جدُّ عالم .

ويدلُّك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجل الأول أنه لو قال :
هذا كلُّ الرجل ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجل توكيداً ، كقولك :
هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ ، ولم يرد أن يبين بقوله كلُّ الرجل ما قبله ^(١) ،
كما يبين زيداً إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا
ثناءً بحضرك عند ذكرك إياه .

ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ذاك ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنه
موضعٌ لا تدخله الألف واللام كما كان الجاء الفغير منصوباً على نية إلقاء ^(٣)
الألف واللام ، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها .

وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ،
لأنك تقدّر فيه على الألف واللام . [وقال] : وأما قولهم : مررتُ بغيرك

(١) ط : « ما قبل الرجل » .

(٢) السراfi ما ملخصه : يعنى أن الرجل معرفة ، ومثلك وخير منك نكرة
وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصود
به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير
منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانها ، فاجتمعا لحسن نعت
أحدهما بالآخر .

(٣) ط : « إلقاء » ، والكلمة ساقطة من ب .

مثلك ، وبغيرك خير منك ، فهو بمنزلة مرثُ برجلٍ [غيرك] خير منك ، لأنَّ غيرك ومثلك وأخواتها يكنَّ نكرةً ، ومنَّ جعلها^(١) معرفة قال : مرثُ بمثلك خيراً منك ، [ولإن شاء خير منك على البذل] . وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله .

واعلم أنَّه لا يحسن ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحدِّ . ألا ترى أنَّه لا يجوز ما يحسن بزيدٍ خير منك ، لأنَّه بمنزلة كلِّ الرجل في هذا . فإن قلت : مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز ، وصار بمنزلة أخيك . ولا يجوز في خير منك ، لأنَّه نكرة ، فلا تُثبت^(٢) به المعرفة . ولم يُرد في قوله : ما يحسن بالرجل خير منك ، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يُعرفه^(٣) به إذا خاف التباساً .

واعلم أنَّ المنصوب والمرفوع يجري معرفتهما ونكرتهما في جميع الأشياء كالمجروح .

هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة

وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أما بدل المعرفة من النكرة فتقول : مرثُ برجلٍ عبد الله . كأنَّه قيل له : من مرثُ ؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرفُّ منه . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكْرُه : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ^(٤) » .

(١) ط : « جعلهن » .

(٢) ط : ب : « فلا يثبت » .

(٣) في الأصل : « تعرفه » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ عبدِ الله ، كأنه قيل لك : مَنْ هو ؟
أو ظننت ذلك .

ومن البديل أيضاً : مررتُ بقوم عبدِ الله وزيد وخالِد ، والرفعُ جيدٌ . ٢٢٥
وقال الشاعر ، وهو بعضُ الهذليين ، وهو مالك بن خُوَيْلِدٍ الحِمْيَرِيُّ (١) :

يَأْتِيْ إِنْ تَفَقَّدِي قَوْمًا وَلَدِيْهِمْ أَوْ تُخْلِسِيْهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ (٢)
عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْفَى وَالَّذِي عَهْدَتْ بَيْطُنَ عَمْرٍو عَرَّ آتِي الضَّمِيرِ عَبَّاسٌ (٣)

(١) هذا ما في الأصل ، وب . وفي ط : « وهو صخر النخى » . والأصح
نسبته إلى مالك بن خويلد ، كما في الشتمري وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٣٩
حيث أورد السكري القصيدة في أول شعر مالك بن خالد ، ثم قال : « وتُحمل
أباً ذؤيب » . ورواها مرة قبل ذلك في شعر أبي ذؤيب في ٢٢٦ ، وقال : « قال
أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الحِمْيَرِيُّ » . وكذا رويت لمالك في ديوان
الهذليين ١ : ٣ . وقد ساق صاحب الخزائن نسبها إلى مالك ، وإلى أمية بن أبي
ماتد ، وعبد مناف بن ربيع ، والفضل بن عباس بن عتبة ، وأبي زيد الطائي .

(٢) يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت ، كما في شرح شواهد
الجلل للزجاجي . تخلسيم ، بالبناء للمفعول ، أي يؤخذون منك بنته ، فإن الدهر
من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بنته ولجأه .

(٣) عمرو هو عمرو بن عبد مناف بن قصي . الذي عهدت ، أي الذي
عهده ، فهو من قبيل الالتفات من الخطاب إلى الغيبة . وعمره : حبل في بلاد
هذيل . والعباس هو ابن عبد المطلب القرشي . وبين هذيل وقريش قرابة
في النسب والدار ، لأنهم كلهم من ولد مدركة بن إلياس بن مضر ، ودار هذيل
برعرع وما يتصل بها .

والشاهد فيه قطع « عمرو » وما بعده مما قبله ورفع على الابتداء . ولو نصب
على البديل من « قوماً » لجلز .

والرفعُ جائزٌ قوى^(١)، لأنه لم ينقض معقً كما فعل ذلك في النكرة .
وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة ، فهو كقولك : مررتُ بعبد الله
زيد ، إما غلطتَ فتدَاركتَ ، وإما بدا لك أن تُضربَ عن مرورك بالأول
وتجمله للآخر .

وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر ، وهو مُهلِلٌ :
ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً أخواننا وممُّ بنو الأعمام^(٢)
كأنه حين قال : خبطنَ بيوتَ يشكرَ قيل له : ومام ؟ فقال : أخواننا
ومم بنو الأعمام .

وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ أو مَنْ
عبدُ الله ، فقال . أخوك . وقال [الفرزدق] :
وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَعَبَطَ الْمَهَارَى كَوْمَهَا وَشَبَّوْهَا^(٣)

(١) ط : « فيه قوى » . وفي ب : « خليق قوى » .

(٢) بعض أبيات القصيدة في الأصمعيات ١٥٦ والعقد ٥ : ٢٢ وليس منها .
وانظر سبط اللآلي ٣٤١ . خبطن ، يعنى الحبل وفرسانها . والحبط : الضرب
الشديد . والمراد بالبيوت القبائل والأحياء . وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب
ابن وائل ، ويشكر من بكر بن وائل .

والشاهد فيه القطع أيضاً . وانظر ماسياً في ص ٦٣ .

(٣) ديوان الفرزدق ٦٦ برواية : « وضرب عراقيب المتألى شَبَّوْهَا » .
والكوم : جمع كوما ، وهي الناقة العظيمة السنم . والمهاري : جمع مهريّة ،
وهي الإبل تنسب إلى مهرة بن حيدان ، وهي معروفة بالنجاسة . وعبطها : أن
تحر لغير علة . والشبوب : المسنة ، وأكثر ما يستعمل في نعت الثور الوحشى .
ويروى : « شَبَّوْهَا » قال الشنتمري : « وهو أصح . والشنون : التي أخذت في السمن
ولم تنه » . قلت : أخطأ الشنتمري لأن البيت من قصيدة بائمة معروفة للفرزدق .
والشاهد فيه قطع « كوما وشبَّوْهَا » . ولو جر على البذل لجاز .

كأنه قيل له : أيُّ المهارى ؟ قتال : كَوْمُها وشَبوُها . ٢٢٦

وتقول : مرثُ برجلٍ الأسدِ شِدَّةً ، كأنَّكَ قلت : مرثُ برجلٍ كاملٍ ،
لأنَّكَ أردتَ أن ترفعَ شأنَه . وإن شئتَ استأنفتَ ، كأنه قيل له : ما هو .

ولا يكون صفةً كقولك : مرثُ برجلٍ أسدٍ شِدَّةً ، لأنَّ المعرفة
لا توصف بها النكرة ، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضاً^(١) لما ذكرتُ
لك . والابتداء في التبخيص أقوى^(٢) . وهذا عربي جيّد : قوله أخواننا ،
وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى . قال الراجز :

وساقيينِ مثلِ زيدٍ وجملٍ سَقبانِ ممشوقانِ مكنوزاً المعصِل^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا يجوز نكرة أيضاً » .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل ، ب : « والتبخيص والابتداء أقوى »

(٣) سَقبان : طويلان . وعند الشنمري : « سَقبان » ، وما بمعنى . والممشوق :
الضامر الخفيف اللحم . والمكنوز : الشديد اللحم . والمعصِل : جمع عضلة ،
وهي لحم الساق والمضد .

والشاهد فيه قطع « سَقبان » وما بعدها ورقمه على الابتداء ، ولو خفض
على البدل من « زيد وجمل » لجاز وإن كان لا يستقيم في وزن الشعر .

(٢) سيويه — ج ٢

هذا باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه

وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كجرى صفته التي خلصت له ^(١).

هذا ما كان من ذلك عملاً . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً . ومن ذلك أيضاً : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءً . فالملعى فيه على وجهين : إن شئتُ جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل ، وإن شئتُ جعلته عملاً كأنما في حال مرورك . وإن ألقيتَ التنوينَ وأنت تريد معناه جرى مثله [إذا كان] منوناً .

ويدلّك على ذلك أنك تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ لك ، فيحسنُ ويكون صفةً للكرة ، بمنزلة إذا كان منوناً . وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلاً ، فكأنك قلت في جميع هذا : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه ، لأنّ هذا يجرى مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول .

وتقول : مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءً ، فإن ألقيتَ

(١) السيرافي ما ملخصه : « يعنى ما كان الفعل من فاعله اسماً مضافاً إلى ضميره كقولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً وملازم أبوه رجلاً . فضارب صفة وهى اسم فاعل ، وفعله الضرب وفاعله أبوه ، وهو سبب الأول . وأما صفة ما التبس به فنحو قولك : مررت برجل مخالط داء . فالصفة « مخالطه » وهو فعل لداء ، وقد وقع ضمير الرجل فقد التبس به . وأما الذى التبس بشيء من سببه فقولك : مررت برجل ملازم أباه رجل ، فالصفة ملازم ، وفاعله رجل قد التبس بالأب ووقع على ضميره .

التنوينَ جرى مجرى الأول إذا أردتَ ذلك المعنى ، ولكنك تلقى التنوينَ تخفيفاً .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ داءً ، وأردتَ معنى [التنوين جرى على] الأول ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءً . فهذا تمثيلٌ ، وإن كان يقبحُ في الكلام .

فإذا كان يجري عليه إذا التبسَ بغيره فهو إذا التبسَ به أخرى أن ٢٢٧ يجري عليه .

وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءً ، ففرقَ بينه وبين المتنون^(١) . قيل له : أأستَ تعلمُ أن الصفةَ إذا كانت للأول فالتنوينُ وغيرُ التنوينِ سواء ، إذا أردتَ بإسقاطِ التنوينِ معنى التنوينِ ، فهو قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، أو ملازمٍ لك ، فإنه لا يجدُ بداً من أن يقولَ نَعَمْ ، وإلا خالفَ جميعَ العربِ والنحويينَ . فإذا قال ذلك قلتَ : أفأستَ تجعلُ هذا العملَ إذا كان منوناً وكان لشيءٍ من سببِ الأول أو التباسٍ به ، بمنزلةِ إذا كان للأول ؟ فإنه قاتلٌ : نَعَمْ ،

(١) قال أبو سعيد السيرافي : في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها واختلفوا في غيرها . فجعلَ سيويوه المجمع عليه أصلاً قدره ورداً إليه ما اختلف فيه . . . والذي أجمعوا عليه أن الصفةَ إذا كانت فعلاً للأول أو لسيبه ، أو لها التباسٌ به وكانت منونة ، فإنها تجري على الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وضاربٍ أبوه زيداً ، وملازمٍ أباه زيد ، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة . فأما سيويوه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة ، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض . فألزمه سيويوه إجراء المجمع على الأول أو المناقضة فقال : « وإن زعم زاعمٌ إلخ » .

وكانت قلت مررتُ برجلٍ ملازمٍ . فإذا قال ذلك قلت له : ما بال التنوين
 وغير التنوين استمياً حيث كانا للأوّل واختلفا حيث كانا للآخر ،
 وقد زعمتُ أنه يجرى عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأوّل .
 ولو كان كما يزعمون لقلت : مررتُ بعبد الله الملازمِ أبوه ؛ لأنّ الصفة
 المعرفة تجرى على المعرفة كجرى الصفة النكرة على النكرة . ولو أنّ هذا
 القياس لم تكن العربُ المؤثوق بعريبتها^(١) تقوله لم يُلغفت إليه ، ولكنّا
 سمعناها تُنشد هذا البيتَ جرّاً ، وهو قول ابن ميادة المرّي ، من غطفان :
 وارتشَنَ حينَ أردنَ أن يرمينا نَبلاً بلا ريشٍ ولا يقداح^(٢)
 ونظَرَنَ من خللِ الخدورِ بأعينٍ مرّضى مُخالطها السقامُ صحاح^(٣)
 وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيتُ ،
 لم يلقته أحدٌ هكذا .

وأُشيد غيره من العرب بيتنا آخرَ فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله^(٤) :

(١) ط : « بعريبتهم » .

(٢) الرواية في الشنمري واللسان (ريش) مطابقة لمسا هنا . وفي ط :
 «نبلا مقذذة بغير قداح» . يقال : ارتاش السهم ، إذا ركب عليه الريش . والنبل :
 السهم . والقداح : جمع قدح ، بالكسر ، وهو السهم قبل أن يراش . يصف لسان
 أسبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها ، وشبه أشفارها بالريش .

(٣) خلل الخدور : مُفرّجها . وفي ط : « من خلل الستور » . يعني أنهن
 مصونات ، وذكر أن فتور أعينهن لغير علة بها .

والشاهد فيه « مخالطها » إذ وصف بها النكرة « أعين » لما في مخالطها
 من نية التنوين وإغفال الإضافة ، ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع ما بعده .

(٤) ط : « وهو قول الأخطال » .

حَمِينَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا وَرَكَتَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالِي مُخَالِطُهُ ^(١) بِهَرِّ

فَالْعَمَلُ الَّذِي لَمْ يَقِعْ [وَالْعَمَلُ] الْوَاقِعُ الثَّابِتُ فِي هَذَا الْبَابِ سِوَاهُ ، ٢٢٨
وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقَوْلُ الْعَرَبِ .

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَ هَذَا فَهَمْ يَنْصِبُونَ : بِهِ دَاهٍ
مُخَالِطُهُ ، وَهُوَ صِفَةٌ لِلْأَوَّلِ .

وَيَقُولُ : هَذَا غُلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا . وَلَوْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا جَازًا ،
فَالنَّصَبُ عَلَى هَذَا .

وَلَمَّا ذَكَرْنَا هَذَا لِأَنَّ نَاسًا مِنَ النَحْوِيِّينَ يَفْرُقُونَ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرِ
التَّنْوِينِ ، وَيَفْرُقُونَ إِذَا لَمْ يَنْوِنُوا بَيْنَ الْعَمَلِ الثَّابِتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلَاجٌ
بِرَوْنِهِ ، نَحْوُ الْإِخْدِ وَاللَّازِمِ وَالْمُخَالِطِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عِلَاجًا
بِرَوْنِهِ ، نَحْوُ الضَّارِبِ وَالْكَلْسِ ، فَيَجْعَلُونَ هَذَا رَفْعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَيَجْعَلُونَ اللَّازِمَ وَمَا أَشْبَهَهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَقَعًا ، وَيُجْرُونَهُ عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا
كَانَ غَيْرَ وَقَعٍ . وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَقَعًا وَيَجْعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
رَفْعًا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَقَعٍ . وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ عَبَّاسٍ .

(١) الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ١٩٨ وَالْخَزَانَةُ ٢ : ٢٩٤ . يَصِفُ لِمَبْلَا .
وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ :

إِذَا أَتَزَرَ الْحَادِي السَّكِيثَ وَقَوِّمْتَ سَوَالِفَهَا الرِّكْبَانَ وَالْحَلْقُ الصَّغِيرَ
أَيَّ حَمِينَ عَرَاقِيبَهُنَّ أَنْ تَنَالَهَا الْمَصَى ، قَدْ تَنَنَ الْحَادِي قَلَمٌ تَلْهِنُ عَصَاهُ مِنْ
سُرْعَتِهِ ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ الْبَهْرُ وَالْإِعْيَاءُ مِنْ شِدَّةِ الْعَدْوِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « مُخَالِطُهُ » ، إِذْ وَصَفَ بِهِ « نَفْسٌ » لِلنَّكَرَةِ الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ .
وَنَبَهَ فِي شَرْحِ الدِّيْوَانِ عَلَى رِوَايَةِ « مُخَالِطُهُ » ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ .

فإذا جمعه اسماً لم يكن فيه إلا الرفعُ على كلِّ حال . تقول : مررتُ
برجلٍ ملازمٍ رجُلٌ ، أى مررتُ برجلٍ صاحبٍ ملازمته رجُلٌ ، فصار
[هذا] كقولك : مررتُ برجلٍ أخوه رجُلٌ .

وتقول على هذا الحدُّ : مررتُ برجلٍ ملازمٍ بنو فلان . فقولك
ملازمٍ بذلك على أنه اسمٌ ، ولو كان عملاً لقلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ
قومه ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ إياه قومهُ ، أى قد لزِمَ إياه قومهُ .

هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه
وما أشبه هذا ، نحو المسلم والصلح والشَّيخ والشَّاب .

ولأنما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوَّل حتى صارت كأنَّها له لأنَّك
قد تَضَعُها في موضع اسمٍ فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً ، والنمتُ لغيره .
وذلك قولك : مررتُ بالكريم أبوه ، ولقيتُ مؤسماً عليه الدنيا ، وأناثي
الحسنة أخلاقه ، فالذي أتاك والذي أتيتَ غيرُ صاحبِ الصفة ، وقد وقع
موقعُ اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت : مررتُ بالكريم ،
ولقيتُ مؤسماً عليه ، [وأناثي الحسن] ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك
جرى مجرى صفته .

هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العلامة^(١)

وذلك قولك : مررتُ بسرجٍ خَزٍّ صَفْتُهُ^(٢) ، ومررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا ، ومررتُ برجلٍ قِصَّةٌ جَلِيَّةٌ صِفَتُهُ^(٣) . . . وإنَّا كلن الرفعُ في هذا أحسنُ من قبل أنه ليس بصفة . لو قلتُ : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طِينٌ ، كلن قبيحا ، وإنَّا الكلام أن تقول : هذا خاتمٌ حديدٌ وَصْفُهُ خَزٌّ ، وخاتمٌ من حديدٍ وَصْفُهُ من خَزٍّ . فكذلك هذا وما أشبهه .

ويدلُّك أيضا على أنه ليس بمنزلة حسنٍ وكريمٍ ، أنك تقول : مررتُ بِحَسَنِ أبوه وقد مررتُ بالحسن أبوه ، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلتُ : مررتُ بِحَسَنِ ، إذا جعلتَ الحسنَ للمرور به . فمن ثمَّ أيضا قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنِ أبوه ، ومررتُ برجلٍ ملازِمِهِ أبوه ؛ كأنهم قالوا :

(١) أى عامة العرب ، لا العوام من الناس .

(٢) الخَزُّ : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . والصفته : ما يوضع على السرج نحو الميثة من الرجل .

(٣) السيرافي : أما قولك مررتُ بسرج خَزٍّ صفته لى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجهز غير الرفع ، ويصير بمنزلة . : مررتُ بدابة أسد أبوه ، وأنت تريد بالأسد السبع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها . وإن أردت المماثلة والحل على المعنى اختير فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم : هذا خاتم طين ، تحمل طين على تطيين ، كما قال الشاعر :

• كدكان الدراية المطين •

وإذا سمع منهم خَزٍّ صفته يحمل على « لينة » . وقد يقال للشعر الطين إنه خَزٌّ يريد لينه ؛ كأنهم قالوا : هولين :

مررتُ برجلٍ حسنٍ ، وبرجلٍ ملازمٍ^(١) . ولا تقول : مررتُ بخزٍ صفتُهُ ،
ولا بطينٍ خاتمُهُ ، لأنَّ هذا اسمٌ .

وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وصُفَةُ خَزٍ ، مستكرهاً .
فالجزءُ يكون في : مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب
من يقول : مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كله ، يجعلونه كأنَّهُ وصفٌ^(٢) .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة

جرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك أَفْعَلُ منه ومثلك وأخواتها ، وحسبك من رجلٍ ، وسواء
عليه الخير والشر ، وأيتما رجلٍ ، وأبو حشرة ، وأبٌ لك وأخٌ لك
وصاحبٌ لك ، وكلُّ رجلٍ ، وأفْعَلُ شَيْءٍ نحو خيرُ شَيْءٍ وأفضلُ شَيْءٍ ،
وأفْعَلُ ما يكون ، وأفْعَلُ منك .

وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قبيل أنها ليست
بفاعلة ، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة ، نحو حسنٌ وطويلٌ وكرمٌ ،

(١) ط : « ملازمه » .

(٢) السيرافي : وجلة الأمر أنه إذا جُمِلَ شَيْءٌ من هذا صفة ورفِعَ بها
ما بعدها فن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير مثل وحذفه ، فإذا قال : مررتُ
بدارٍ ساجٍ بابها وسرجٍ خزٍ صفتُهُ ، فالتقدير : مثل ساجٍ بابها ، ومثل خزٍ صفتُهُ .
وهذا مذهب المبرد في مثل هذا . ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً
ويرفع به . فإذا قيل : مررتُ بدارٍ ساجٍ بابها ، وجعل الساج في تقديرٍ وثيقٍ
وصلب ونحوه فكأنه قال : مررتُ بدارٍ وثيقٍ بابها أو صلبٍ ، ويتأول في خزٍ
ونحوه ما يليق بمعناه .

من قبل أن هذه تُفَرَّدُ وتؤنَّثُ بالهاء كما يُؤنَّثُ فاعلٌ ، ويدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام ، وتكونُ نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمُ الرجل . وذلك [قولك] : هذا حَسَنُ الوجه .

ومع ذلك أنك تدخلُ على حَسَنِ الوجهِ الألف واللام فتقولُ : الحَسَنُ الوجهُ ، كما تقول الملازمُ الرجل . حَسَنٌ وما أشبهه يتصرف هذا التصرفُ . ولا تستطيع أن تُفَرِّدَ شيئاً من هذه الأسماء الأخرى ، لو قلت : هذا رجلٌ خيرٌ ، وهذا رجلٌ أفضلُ ، وهذا رجلٌ أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسناً^(١) . وكذلك أيٌ . لا تقول : هذا رجلٌ أيٌ .

فلما أضمتَهن وأوصلتَ إليهن شيئاً حَسَنٌ وتَمَنَّى به ، فصارت الإضافةُ وهذه الواوُ حقَّ تحسُّنه . ولا تستطيع أن تدخلَ الألف واللام على شيء منها كما أدخلتَ ذلك على الحسن الوجه ، [ولا تنوِّن ما تنوِّن منه على حدِّ تنوين الفاعل فتكونَ بالخيار في حذفه وتركه ، ولا تؤنَّثُ كما تؤنَّثُ الفاعل فلم يَقوَ قوَّةُ الحَسَنِ إذا لم يُفَرَّدْ إفرادَه . فلما جاءت مضارعةٌ للاسم الذي لا يكون صفةً ألبتةً إلا مستكرهاً ، كان الوجهُ عندم فيه الرفعُ إذا كان النعتُ للآخر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه] .

ومع ذلك أيضاً أن الابتداءَ بحَسَنِ فيهن ، تقول : خيرٌ منك زيدٌ ، وأبو عشرةٍ زيدٌ ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ . ولا يحسنُ الابتداءُ في قولك : حَسَنُ زيدٌ .

فلما جاءت مضارعةٌ للأسماء التي لا تكون صفةً وقويَّت في الابتداء

(١) في الأصل فقط : « وكان حسناً » ، تحريف .

كان الوجهُ فيها عديمُ الرفعِ ، إذا كان النعتُ للآخر . وذلك قولك :
 ٢٣٠ مرتُّ برجلٍ خيرٌ منه^(١) أبوه ، ومرتُّ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ ،
 ومرتُّ برجلٍ أبُّ لك صاحبه ، ومرتُّ برجلٍ حَسْبُكَ من رجلٍ هو ،
 ومرتُّ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو .

وإن قلت : مرتُّ برجلٍ حَسْبُكَ به من رجلٍ رفعتُ [أيضا] .
 وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّ ربه هنا بمنزلة هو ، ولكنَّ هذه الباء دخلت
 هنا تأكيداً كما قال :

* كفى الشيبُ والإسلامُ^(٢) *

وكفى بالشيب والإسلام .

فإن قلت : مرتُّ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررتُ ، من قبل
 أنَّ شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه ، وعن ذكر الحرِّ والبرد ،
 ويدخل في جميع ما دخل الحسنُ .

وإن قلت : مرتُّ برجلٍ سواءٍ في الخير والشرِّ جررتُ ، لأنَّ هذا من
 صفة الأول ، فصار كقولك : مرتُّ برجلٍ خيرٌ منك .

(١) ط : « منك » .

(٢) قطعة من بيت لسحيم عبد بن الحسحاس في ديوانه ١٦ والمعنى ٢: ٦٦٥
 وابن يبيش ٢: ١١٥ و ٧: ٨٤ ، ١٤٨ و ٨: ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ و شرح شواهد
 المغني ١١٢ . وهو بتمامه :

عميرة ودع إن تجهزت فاديا كفى الشيب والإسلام للمرأة ناهيا
 عميرة : تصغير عمرة ، مؤنث كمر واحد عمور الأسنان وهي أصولها . قال
 أبو عبيدة : « كانت صاحبه التي شغف بها تسمى غالية ، وهي من أشرف تيم
 ابن مر ، ولم يتجاسر على ذكر اسمها » . كذا قال أبو عبيدة ، وهو وهم منه .
 انظر حواشي الديوان ٢٥ .

وإن قلت : مردتُ برجلٍ مُستَوٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ جرتُ [أيضا]
لأنه صارَ عملاً بمنزلة قولك : مردتُ برجلٍ مفضضٍ سيفه ، ومردتُ برجلٍ
مسمومٍ شرابه ؛ [ويدخله جميع ما يدخل الحسن] . فإذا قلت سَمَ
ورفضتُ رفضتُ .

وتقول : مردتُ برجلٍ سِواءِ أبوه وأُمه ، [إذا كنتَ تريد أنه عدلُ]
وتقول : مردتُ برجلٍ سِواءِ درهمه ، كأنك قلت : مردتُ برجلٍ
تأمَ درهمه ^(١) .

وزعم يونسُ أن ناساً من العرب يَجْرُونَ [هنا] كما يَجْرُونَ مردتُ
برجلٍ خَزَ صُفْتَهُ ^(٢) .

وما يقويك في رفع هذا أنك لا تقول مردتُ بخَيْرٍ منه أبوه ، ولا بسِواءِ
عليه الخَيْرُ والشرُّ ، كما تقول بحَجَنِ أبوه .

وتقول : مردتُ برجلٍ كلُّ ماله درهماً ، لا يكون فيه إلا الرُفْعُ ؛
لأن كلَّ مبتدأ والدرهماً مبنيان عليه . فإن أردتَ بقولك : مردتُ برجلٍ
أبى عشرة أبوه جاز ، لأنه قد يوصفُ به ، تقول هذا مالُ كلِّ ماله . وليس
استعماله وصفاً بقوة أبى عشرة ولا كثرة ، وليس بأبعد من مردتُ برجلٍ
خَزَ صُفْتَهُ ، [ولا قاعَ عَرَفَجٍ كَأُ] .

ومن جوازِ الرُفْعِ في هذا الباب أتى سمعتُ رجلينِ من العرب عربيينِ

(١) ط : « وكأنك قلت : تأم درهمه » .

(٢) السيرافي : كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأول خير منه
أبوه تأويل فاضل عليه أبوه ، ونحو هذا . ويتأولون في سِواءِ أبوه وأُمه : مستَوٍ
أبوه وأُمه ، كما يتأولون في خَزَ صُفْتَهُ : لئيم صُفْتَهُ .

يقولان : كان عبدُ الله حَسْبُكَ به رجلا . وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأوّل إذا كان في الخزّ والفضّة ؛ لأنّ هذا يوصفُ به ولا يوصفُ بالخزّ ونحوه .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا

وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه

وذلك قولك : مررتُ بحميّة ذراعٍ طولها ، ومررتُ بنوبٍ سبعٍ طولهُ ، ومررتُ برجليّ مائةٍ إبله ، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرٌ منك صفةً . يدلّك على ذلك قولُ العرب : أخذَ بنو فلان من بني فلان إبلًا مائةً ، فحملوا مائةً وصفا . وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

لئن كُنْتُ في جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّيَاءِ بُسْمٌ^(١)
فاختير الرُفْعُ فِيهِ لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ^(٢) : ذِرَاعُ الطُّولِ ، مُتَوًّا وَلَا غَيْرَ مُتَوًّا^(٣)

ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولهُ . وبعضُ العرب يجرُّه كما يجرُّ الخَزَّ حين يقول : مررتُ برجليّ خَزْرَ صُفْتِهِ ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل ، كما تقول : مررتُ

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وابن عيش ٢: ٧٤٠ واللسان (سبب) . يقوله يزيد ابن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء القاتل . يعني لا ينجيك من البعد . وقد صور البعد بهويته تحت الأرض ، أو علوه في السماء . والجب : البئر . والقامة : مقدار طول الرجل . وأسباب السموات : مراقبها أو نواحيها . والواو فيه بمعنى أو . وبعده :

ليستدرجك القول حتى تهزم . وتعلم أنّي عنك لست بملمح

وشاهد جمل « ثمانين » وصفاً لجب ، لأنّها نائبة مناب طويل وعريق .

(٢) ط : « لأنك تقول » ، وتبه في حواشيا على الرواية التي أثبت من الأصل ، ب .

(٣) متوًّا ولا غير متون ، ساقط من ط .

برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنتَ تريدُ أن تجعله شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه ، إذا كنتَ تشبّههُ .

فإن قلت : مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها فهو رفيعٌ ، لأنك إننا نخبرُ أن أباهما هذا السبع . فإن قلت : مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه على هذا المعنى رفعتُ ، إلا أنك لا تجعلُ أباه خَلْقَهُ كخَلْقَةِ الأسدِ ولا صورته . هذا لا يكون ، ولكنه يجيء كالثلث .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ مائةٍ أباه . وزعم يونس أنه لم يسمعه من قلة ولكنهم يقولون : هو نارُ شجرةٍ ، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصنفون بها ، فالرفعُ فيه الوجه ، والرفع فيه أحسنُ وإن كنتَ تريدُ معنى أنه مبالغٌ في الشدة ، لأنه ليس بوصف .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردتُ معنى أنه كاملٌ . وجره كجرِّ الأسد . وقد نقوله على غير هذا المعنى ، تقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، تريدُ رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك .

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه . وهو فيه أهدى ، لأنه صفة مشبهة بالفاعل . وإن وصفته فقلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه فالرفعُ فيه الوجه والحد ، والجرُّ فيه قبيح ، لأنه يفضل بوصف بينه وبين العامل . ألا ترى أنك لو قلتُ مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه .

فإن قلت : مرتُّ برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه ، فهو رفعٌ ^(١) لأنَّ هذا وإن كان صفةً قد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه ، يقيح فيه ما يقيح في أبي عشرة .

ومن قال : مرتُّ برجلٍ أبي عشرة أبوه قال : مرتُّ برجلٍ شديدٍ ورجلٍ أبوه . وإذا قال : مرتُّ برجلٍ حسن الوجه أبوه فليس بمنزلة أبي عشرة أبوه ، لأن قولك : حسن الوجه أبوه ، بمنزلة قولك مرتُّ برجلٍ حسن الوجه ، فصار هذا بدخول التنوين يشبه ضارباً إذا قلت : مرتُّ برجلٍ ضاربٍ أباه . ٢٢٢

وأبو عشرة لا يدخله التنوين ولا يجرى مجرى الفعل ، ولكنك ألقيت التنوين استخفاً ، فصار بمنزلة قولك : مرتُّ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومرتُّ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ، إذا أردت معنى التنوين ، فكأنك قلت : مرتُّ برجلٍ حسن أبوه .

وتقول : مرتُّ برجلٍ حسن الوجه أبوه ، كما تقول : مرتُّ بالرجل الحسن الوجه ^(٢) أبوه ، وكما تقول : مرتُّ بالرجل الملازم أبوه . فصار حسن الوجه بمنزلة حسن ، وملازم أباه ^(٣) بمنزلة ملازم . وليس هذا بمنزلة أبي

(١) السيرافي : « فرجل الذي بعد شديد بدل من شديد ، فبطل أن يعمل شديد في أبوه وقد أبدل منه رجل ؛ لأن الفعل لا يبدل منه الاسم . فإنَّ وحْدناه ورفنا أبوه برجل جرى مجرى أبي عشرة ، لأن حكمهما واحد في اختيار الرفع فيهما .

(٢) ط : « وتقول مرتت بالرجل الحسن الوجه أبوه » فقط .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وملازم أبيه » .

عشرة وخير منك . ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي
عشرة أبوه ، كما لا تقول مررتُ بالطَّيْنِ خاتمه .

وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيحٌ حتى تقول : هو
والعدمُ ، لأنَّ في سواءٍ اسماً مضمراً مرفوعاً ، كما تقول مررتُ بقومٍ عَرَبٍ
أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرٍ في عَرَبٍ بالنِّية^(١) . فهي هنا معطوفة
على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرة^(٢) . فإنَّ تكلمتُ به على قبحه رفعتُ
[العدمُ] ، وإن جعلته مبتدأ رفعتُ سواءً^(٣) .

وتقول : ما رأيتُ رجلاً أبغضُ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيتُ أحداً
أحسنُ في عينه الكحلُّ منه في عينه . وليس هذا بمنزلة خيرٍ منه أبوه ،
لأنه مفضلٌ للأب على الاسم في من ، وأنت في قولك : أحسنُ في عينه
الكحلُّ منه في عينه ، لا تريد أن تفضل^(٤) الكحلَّ على الاسم الذي في من ،
ولا تزعم أنه قد نقصَ عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا
حماً وهينةً ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيتُ رجلاً
عاملاً في عينه الكحلُّ كعمله في عين زيد ، وما رأيتُ رجلاً مبغضاً إليه الشرُّ
كما يبغضُ إلى زيد .

(١) السيرافي : لأنَّ عرباً محمول على متبرين ، كما أن سواء في معنى مستو .
وأجمعون تأكيدٌ للضمير في عرب .

(٢) السيرافي : يعني ليست أجمعون في ارتفاعه بمنزلة أبو عشرة أبوه .

(٣) جده في الأصل وب : « يعني لأنَّ جعلت هو مبتدأ رفعت سواء » .
ولم يه من تعليق أبي الحسن الأخفش .

(٤) في الأصل : « أن بغض » ، ضوابه في ج ط .

ويدلّك على أنّه ليس بمنزلة خير منه أبوه ، أنّ الهاء التي تكون
في من ، هي الكحل والشر ، كما أنّ الإظهار التي في عمله وبغض ، هو
الكحل والشر .

ومما يدلّك على أنّه على أوّله ينبغي أن يكون ، أنّ الابتداء فيه محال :
[أنك] لو قلت : أبغض إليه منه الشر لم يجز ، ولو قلت : خير منه
أبوه جاز .

ومثل ذلك : ما من آيām أحبّ إلى الله عز وجل فيها الصوم منه
في عشر ذي الحجة .

وإن شئت قلت : ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه ،
وما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه ، وما من آيām أحبّ إلى الله فيها
الصوم من عشر ذي الحجة ؛ فإنّنا المعنى الأوّل ، إلّا أنّ الهاء هنا الاسم
الأوّل ، ولا نخبر أنّك فضلت الكحل عليه ولا أنّك فضلت الصوم على
الآيām ، ولكنك فضلت بعض الآيām على بعض . والهاء في الأوّل هو الكحل ،
وإنّما فضلت في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ، ولم ترد أن تجعله
خيّراً من نفسه البتّة . قال [الشاعر ، وهو] سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلٍ :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا^(١)

(١) الحزاة ٣ : ٥٢١ والعين ٤ : ٤٨ . ويضم من صنيع ياقوت في معجم
البلدان (وادي السباع) أنه للسفاح بن بكر . ووادي السباع بين البصرة ومكة ،
على خمسة أميال من البصرة ؛ والواو في « ولا أرى » اعتراضية ، وزعم العين
أنّها حالية . وقد أصبّ الرضى في شرح الكافية ٢ : ٢٧١ في الكلام على هذين
البيتين وإعرابهما . يقول : أوحشني لكثرة سباعه فرحلت عنه .

أَقْلَ بِهِ رَكْبُ أَتَوْهُ نَكِيَّةً وَأَخُوفَ، إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ، سَارِيًّا^(١)
 وإننا أراد : أقلّ به الرّكب نَكِيَّةً منهم به ، ولكنّه حذف ذلك
 استغناءً ، كما تقول : « أنت أفضل » ، ولا تقول من أحد . وكما تقول :
 « الله أكبر » ، ومعناه الله أكبر من كلّ شيء . وكما تقول : « لا مال »
 ولا تقول لك ، وما يشبهه . ومثل هذا كثير .

واعلم أنّ الرفع والنصب تجري الأسماء ونعت ما كان من سببها ونعت
 ما التبس بها وما التبس بشيء من سببها فهما^(٢) مجراهنّ في الجرّ .

واعلم أنّ ما جرى نعتاً على النكرة فإنّه منصوب في المعرفة ، لأنّ
 ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة ، لأنّه ليس من اسمه .
 وذلك قولك : مررت بزيد حسناً أبوه ، ومررت ببعد الله ملازمك .

واعلم أنّ ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنّه رفع في المعرفة^(٣) . من
 ذلك قوله جلّ وعزّ : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ

(١) النّية : التلبث والتوقف ، قعلة من أيّ كهي . وأخوف ، أقل
 تفضيل مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي أشدّ خوفاً ، كما أخذ أشهر
 وأحد من المبني للمجهول ، أي أشدّ مشهورية ومحمودية . كذا قال البغدادى
 معتمداً على رأى الرضى . وأراه من المبني للعلوم ، أي أشدّ خوفاً من السارى
 في ذلك الودى . والسارى : من يسير ليلاً .

والشاهد فيه : « أقلّ به ركب » ، والتقدير بده : أتوه ثبة منهم به .

(٢) ط : « فيها » ، تحريف ما أثبت من الأصل ، وب .

(٣) رفعاً غير صفة ، أي بالابتداء فيكون خبراً للابتداء .

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ عَجِبْتُمْ وَمِمَّا لَهُمْ»^(١)

وقول : مرتُّ بعبد الله خيرٌ منه أبوه . فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الأوَّل فإنه ينبغي له أن يخصبه في المرفة^(٢) فيقول : مرتُّ بعبد الله خيراً منه أبوه . وهي لغة رديئة . وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم ، وما ضارعه نحو حسن الوجه . [ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضربٌ ويلازمٌ وضربٌ ولازمٌ] . ولو قلت : مرتُّ بخيرٍ منه أبوه . كان قبيحاً ، وكذلك بأبي عشرة أبوه . ولكنه حين خلص للأوَّل جرى عليه ، كأنك قلت : مرتُّ برجلٍ خيرٌ منك .

ومن قال : مرتُّ برجلٍ أبي عشرة أبوه ، فشبهه بقوله : مرتُّ برجلٍ حسين أبوه . فهو ينبغي له أن يقول : مرتُّ بعبد الله أبي العشرة أبوه ، كما قال : مرتُّ بزيدٍ الحسين أبوه .

ومن قال : مرتُّ بزيدٍ أخوه عمرو لم يكن فيه إلا الرفع ، لأن هذا اسمٌ معروفٌ بعينه ، فصار بمنزلة قولك : مرتُّ بزيدٍ عمرو أبوه ولو أنَّ العشرة كانوا قوماً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب لم يكن [فيه] إلا الرفع^(٣) ؛

(١) الآية ٢١ من سورة الجاثية . وفي ط وطبعة بولاق : « أن يجملهم » . ولم أجد هذا في قراءة . وانظر ما سبق في ١ : ٧٤ .

(٢) السيرافي : يعني على الحال ؛ لأن الحال كانت تقول : مرتُّ بعبد الله خيراً منه أبوه .

(٣) السيرافي : لأن مذهب الفعل الذي يعمل ما يجري مجراه شائعٌ غير متعين فإذا تعين الاسم لم يجر مجراه . ألا ترى أنك لا تقول : مرتُّ بأخيه أبوك ، ويجوز أن تقول بمؤاخيه أبوك ؛ لأن مؤاخيه في مذهب مؤاخيه . والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهو بمنزلة هؤلاء إخوتك .

لأنك لو قلت : مررتُ بأخيه أبوك ، كان محالاً [أن ترفع الأبَ بالأخ] ،
وهي في ^(١) مررتُ بأبي عشرة أبوه وبأبي العشرة أبوه ، إذا لم يكن شيئاً
بينه ، يجوز ^(٢) على استكراه . فإن جعلتَ الأخَ صفةً للأول جرى عليه ،
كأنك قلت : مررتُ بأخيك ، فصار الشيء بينهما نحو زيد وعمرو ، وضارعُ
أبو عشرة حسنٌ حين ^(٣) ، لم يكن شيئاً بينهما قد عرّفه كمررتك ، على ضعفه
واستكراهه .

واعلم أنَّ كلَّ شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم ، إذا أدخلتَ
فيه الألفَ واللام جرى على المعرفة كمجرأ على النكرة حين كان نكرةً ،
كقولك : مررتُ بزيد الحسن أبوه ، ومررتُ بأخيك الضاريه عمرو .

واعلم أن العرب يقولون : قومٌ معلّجاء ، وقومٌ مشيخةٌ ، [وقومٌ
مُشيوخاء ^(٤)] ، يجعلونه صفةً بمنزلة شيوخ وغُلوج .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) في الأصل و ط : « يجوز » ، واثبت ما في ب .

(٣) ط : « حسناً حين » .

(٤) المعلّجاء : اسم جمع للملج ، وهو الرجل القوي الضخم ، وأكثر
ما استعمل في كفار المعجم والمشيوخاء : اسم جمع للشيخ ، وهو الذي استبان
فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين فصاعداً .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها
من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك
يجري الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرت

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه ، وأحسن أبواه ، وأخرج قومك^(١) . فصار هذا بمنزلة قال أبواك وقال قومك ، على حد من قال : قومك حسنون إذا أخرجوا ، فيصير [هذا] بمنزلة أذهب أبواك ، وأمنطلق قومك^(٢) .

فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك حسنون ، كما تقول أبواك قالوا ذاك ، وقومك قالوا ذاك .

فإن بدأت بـنبت مؤنث فهو يجري مجرى الذكر إلا أنك تدخل الهاء ، وذلك [قولك] : أذهب جاريتك . وأكرمت نسائك . فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل ، إذا قلت : قالت نسائك ، وذهبت جاريتك . وإنما قلت : أكرمت نسائك على قول من قال : أنساؤكم كريمات ، إذا أخر الصفة . والألف والتاء ، والواو [والياء] والنون في الجميع ، والألف والنون في التثنية ، بمنزلة الواو والألف في قالوا وقالوا ، وبمنزلة الواو والنون في يقولون .

وكذلك : أقرشي قومك وأقرشي أبواك ، إذا أردت الصفة جري مجرى حسن وكريم . وإنما قالت العرب : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم

(١) في الأصل : « وحسن أبواه وأخرج قومك » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) في الأصل فقط : « أو منطلق قومك » .

اَكْتَفَوْا بِمَا أَظْهَرُوا مِنْ أَنْ يَقُولُوا قَالَا أَبَوَاكَ ، وَقَالُوا قَوْمُكَ ، فَحَذَفُوا ذَلِكَ اِكْتَفَاءً بِمَا أَظْهَرُوا^(١) .

قال الشاعر :

٢٣٥

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عِنْدَ الْحِفَاظِ يُنَوِّعُونَ بَيْنَ حُجُودِ^(٢)

صار لَيْسَ ههنا بمنزلة ضَرَبَ قَوْمَكَ بنو فلان ؛ لأن لَيْسَ فِعْلٌ ، فإذا بدأت بالاسم قلت : قَوْمُكَ قَالُوا ذَاكَ ، وَأَبَوَاكَ قد ذهب ؛ لأنه قد وقع ههنا إضمارٌ في الفعل وهو أَسْمَاؤُهُمْ ، فلا بُدَّ للمضمر أن يَجِيءَ بمنزلة للظهور .
وحين قلت : ذهب قَوْمُكَ لم يكن في ذَهَبَ إضمارٌ . وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نسأؤك^(٣) . إلا أَنَّهُمْ أدخلوا التاء ليفصلوا بين التانيث والتذكير ، وحذفوا الألف والنون^(٤) لما بدءوا بالفعل في تنبيه المؤنث وجميعه ، كما حذفوا ذلك في التذكير^(٥) .

فإن بدأت بالاسم قلت : نسأؤك قُلْنَ ذَاكَ ، كما قلت : قَوْمُكَ قَالُوا

(١) أى لا يضمرون في الفعل ، إذا كان فاعله اسماً ظاهراً .

(٢) وكذا أنشده في القيان (حنجد) بدون نسبة . وأصل معنى الحنجد دوية ، أو واه كالسقط الصغير . والمضمر في « علموا » للناس . والحفاظ : المحافظة على الأعراض في الحرب أو المهادنة .

والشاهد فيه إفراد « ليس » وإن كانت فعلاً للجماعة ، كما هو الشأن في الأفعال التي تتقدم فاعليها .

(٣) ط : « وقالت نسأؤك » .

(٤) أى نون النسوة . وفي الأصل وب : « والواو » ، سواء في ط .

(٥) أى كما حذفوا الألف والواو .

ذاك^(١) . وتقول : جاريك قالتا كما تقول : أبواك قالا ، لأن في قلن وقالتا إضماراً كما كان في قالا وقالوا .

وإذا قلت : ذهبت جاريك أو جاءت لساؤك ، فليس في الفعل إضمار ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ، ولم يوصلوا بينهما في التثنية والجمع . وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم .
وقال بعض العرب : « قال فُلانة » .

وكلمًا طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ، كالمقابلة نحو قولك : زنادقة وناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في مُثَقِّل : مُثَقِّلٌ ومُثَقِّلٌ^(٢) ، وكأن الياء صارت بدلاً مما حذفوا^(٣) .

وإنما حذفوا التاء لأنهم صار هندم لإظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف .

وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، و [هو] في الموات كثير ، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الأدَمِيِّين وغيرهم . تقول : هم ذاهبون ،

(١) السيرافي : لأن قال قائل : لم لم يجعل للضمير الواحد علامة وجعل للثنتين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فذلك جعل لهما علامة للتلايق لبس ، واكتفى بما تقدم في الفعل من حاجة الفعل إلى فاعل ، عن علاقة بظاهرة . وإذا قيل : زيد قام هو فالضمير الذي قام في النية ، و « هو » توكيد .

(٢) في الأصل ، وب : « ومثالم » ، والصواب من ط .

(٣) ط : « لما حذفوا » .

وم في النار ، ولا تقول : جالك ذاهبون ، ولا تقول : هم في النار وأنت
تغنى الجمال ، ولكنك تقول : هي وهن ذاهبة وذهابت^(١) .

ومما جاء في القرآن من الموات قد حُذفت فيه الناء قوله عز وجل :
« فَمَنْ جَاءَهُ مَوِئَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْهَى^(٢) » [وقوله : « مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ^(٣) »
الْبَيِّنَات^(٤) » .

وهذا النحو كثير في القرآن ، وهو في [الواحدة إذا كانت من]
الآدميين أقل منه في سائر الحيوان . ألا ترى أن لم في الجميع^(٥) حالاً
ليست لغريم ، لأنهم الأولون وأنهم قد فضّلوا بما لم يفضل به غيرهم من
العقل والعلم^(٦) . وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة
الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد [في أنه مؤنث] . ألا ترى أنك
تقول : هو رجل ، وتقول : هي الرّجال ، فيجوز لك . وتقول : هو بجل
وهي الجمال ، وهو غير وهي الأعيار ، فبرت هذه كلها مجرى هي الجذوع .
وما أشبه ذلك يُجرى هذا المجرى ؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد
منه مذكراً من الحيوان . فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات ؛ لأنه قد

(١) ط : « هن وهي ذاهبات وذهابة » .

(٢) هذه الكلمة ليست في ط . الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران . وقد وردت : « جاءتهم البيّنات »
في الآيات ٢١٣ ، ٢٥٢ من سورة البقرة و ١٥٢ من سورة النساء . ود جاءكم
البيّنات » في الآية ٢٠٩ من سورة البقرة .

(٤) ط : « الجمع » ، في هذا الموضع والموضعين الذين بعده .

(٥) السبإي : « خلق الله ما يقبل لبادته المؤدية لهم إلى منافعهم ، وخلق
ما لا يقبل لمصالح ما يقبل . فهم الأصل في الخلق والأولون » .

خرج من الأول الأمكنح حيث أردت الجميع . فلما كان ذلك احتلوا
 أن يجرؤوه مجرى الجميع الموات^(١) ، قالوا : جاء جواريك ، وجاء لسؤك ،
 وجاء بناتك . وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنه في معنى الجمع كما قالوا
 في هذا ، كما قال الله تعالى جده^(٢) : « وَزِمْنَهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ »^(٣) ،
 إذ كان في معنى الجميع ، وذلك قوله تعالى . « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي التَّيْدِينَةِ^(٤) » .
 واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ،
 فشبّهوا هذا بالنام التي يظهرونها في « قالت فلانة » ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا
 للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو
 الفرزدق :

ولكن دياقي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه^(٥)

(١) ط : « جمع الموات » .

(٢) ط : « كما قال عز وجل » .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٤) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٠ والحزانة ٢ ، ٢/٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٤/٢٣٤ ، ٥٥٤ :

وابن عيش ٧ : ٧ وجمع الموامع ١ : ١٦٠ وابن الشجري ١ : ١٣٣ . وقيل :

فلو كنت شبيها صفت ولوسرت على قدحى حياته وعقاربه

ولو قطعوا يدي غفرتها لهم ، والذي يحصى السرائر كاتبه

يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، في قصة ذكرت في الديوان ، بأنه قروى من دياق

وهي قرية بالشام ، يشمل لإقامة عيشه ، وليس كما عليه العرب الخلف من الاتجاج

والحرب . وحوران ، بالفتح ، من مدن الشام . والسليط : الزيت ، والشام

كثيرة الزيتون .

والشاهد فيه « يعصرن » إذ جعل فيها ضمير « أقاربه » الفاعل ، وآتى به

مؤثراً للأقارب لأنه أراد الجماعات .

وأما قوله جل ثناؤه : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »^(١) ، فإنما
يحيى على البذل ، وكأنه قال : انطلقوا قفيل له : مَنْ ؟ قال : بنو فلان .
قوله جل وعز : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » ، على هذا فيما زعم يونس .
وقال الخليل رحمه الله تعالى : فلي هذا المثال تجري هذه الصفات .
وكنذك شاب وشيخ وكهل ، إذا أردت شابين وشيخين وكهليين .
٢٣٧ تقول : مرت برجل كهله أصحابه ، ومرت برجل شاب أبواه^(٢) .
قال الخليل رحمه الله : فإن نثيت أو جمعت فإن الأحسن^(٣) أن تقول :
مرت برجل قرشيان أبواه ، ومرت برجل كهلون أصحابه ؛ نجهله اسماً
بمنزلة قولك : مرت برجل خز صفته .

وقال الخليل رحمه الله : من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على
أوله فقال : مرت برجل حنن أبواه ، ومرت بقوم قرشيين أبائهم .
وكنذك أقتل نحو أعور وأحمر ، تقول : مرت برجل أعور أبواه وأحمر
أبواه . فإن نثيت قلت : مرت برجل أحمران أبواه نجهله اسماً . ومن قال
أكلوني البراغيث قلت على حذف قوله : مرت برجل أعورين أبواه .

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) السراfi : قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع
السلامة ، كما أن الفعل يتصل به تثنية الضمير وجمعه ، فذلك صار شاب أبوه على
مذهب شابين وشيخين وكهليين ، أي مذهب شبوا وشاخوا واسهلوا . وإذا تقدم
الفعل وحده . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا نثيت
شيئاً من هذا أو جمعته فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجه
عن مذهب الفعل بترك التوحيد .

(٣) ط : « أحسنه » .

وقول : مررتُ برجلٍ أعورَ أبَاؤُهُ ، كأنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى حَدِّ أَعورِينَ
وإن لم يُنكَلَمْ بِهِ ، كما تَوَهَّمُوا فِي هَلَكِي وَمَوْتِي وَمَرْضَى أَنَّهُ فُعِلَ بِهِمْ ،
فجاءوا بِهِ عَلَى مِثَالِ جَرَحِي وَقَتْلِي ، وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتُ (١) .
قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدي :

وَلَا يَشْمُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كُموِبُهُ بِزَوْقِ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَنَظِّلِ (٢)
وأحسن من هذا أعورُ قومك ؟ ومررتُ برجلٍ صَمٌّ قَوْمُهُ .

وتقول : مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ ، وليس يَجْرِي هذا مجرى الفعل ،
لَمَّا يَجْرِي مجرى الفعل مَا دَخَلَهُ الْأَلْفُ والنون والواو والنون في التثنية
والجمع ولم يَتَّخِذْهُ ، نحو قولك : حَسَنٌ وحَسَنان ، فالتثنية لم تَتَّخِذْ بِنَاءَهُ . وتقول :
حَسَنُونَ ، فالواو والنون لم تَتَّخِذْ الواحدَ ، فصار [هذا] بِمَنْزِلَةِ قَالَا وَقَالُوا ؛
لأنَّ الْأَلْفَ والواو لم تَتَّخِذْ قَعْلَ . وَأَمَّا حَسَانٌ وَعُورٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ كُسِّرَ
عَلَيْهِ الواحدُ ، فجاءَ مَبْنِيًّا عَلَى مِثَالِ كِبْنَاءِ الواحدِ ، وخرج من بِنَاءِ الواحدِ

(١) ط : « وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتٌ » .

(٢) ديوان الجعدي ١٤٤ واللسان (عيط ، ظلم) وشرح القصائد السبع ٣٤٧
والأغاني ٤ : ١٣٩ وشروح سقط الزند ٥٩٢ . أَيْ مِنْ كَانَ عَزِيزًا كَثِيرَ الْعَدَدِ ،
فَالرَّحْ لَا يَشْمُرُ بِهِ وَلَا يَبَالِيهِ . يَقُولُهُ مُتَوَعَّدٌ . وَالْأَصْمُ : الصَّلْبُ . وَكُموِبُ الرَّمْحِ :
الْعَقْدُ بَيْنَ أَتَانِيهِ ، وَإِذَا صَلَبَتِ الْكُموِبُ صَلْبَ سَائِرِهِ . وَالزَّوْءُ : كَثْرَةُ الْعَدَدِ ،
كَأَنَّهَا كَثْرَةُ الْمَالِ . وَالْأَعْيَطُ : الطُّوِيلُ ؛ وَالْمُرَادُ الْمُتَطَاوِلُ كِبَرًا . وَالْمُتَنَظِّلُ : الْغَظَالُ .
يُقَالُ تَنَظَّلَ حَقَهُ . وَيُرْوَى : « رَهْطُ الْأَبْلَغِ » . وَ « رَهْطُ الْأَبْلَجِ » . وَيُرْوَى
أَنَّهُ لَمَّا قَالَ هَذَا أَجَابَهُ الْمُتَوَعَّدُ ، لَكِنْ حَامِلُهُ يَشْمُرُ فَيَقْدِمُهُ يَا أَبَا لَيْلَى ! فَأُفْخِمُهُ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « كُموِبُهُ » بِالْأَصْمِ ، وَإِفْرَادُهُ ، تَشْبِيهًُا لَهُ بِمَا يَسْلَمُ جَمْعُهُ
مِنَ الصِّفَاتِ ، وَكَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ أَنَّ يَقُولُ « الْأَصْمُ » لِأَنَّ أَصْمَ لَا يَجْمَعُ
جَمْعَ السَّلَامَةِ .

إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي [لحقت] في قرشي
في الاثنين والجميع . فهذا الجميع له بناء بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله ،
فأجرى مجرى الواحد .

ومما يدلُّك على أنَّ هذا الجميع ليس كالفعل ، أنه ليس شيء من الفعل
إذا كان للجميع يجرى مجرى مبنياً على غير بنائه إذا كان للواحد ؛ فنم صار ٢٣٨
حسان وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد ، نحو مررتُ برجلٍ جُنُبٍ أصحابه ،
ومررتُ برجلٍ صَرورةٍ قومه^(١) . فاللفظ واحدٌ والمعنى جميعٌ .

واعلم أنَّ ما كان يُجمَعُ بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسانٍ ، فإنَّ
الأجود فيه أن تقول : مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومه . وما كان يُجمَعُ بالواو
والنون فهو منطليقٌ ومنطلقين ، فإنَّ الأجود فيه أن يُجَعَلَ بمنزلة الفعل
المتقدِّم ، فنقول : مررتُ برجلٍ منطليقٍ قومه .

واعلم أنَّه من قال دَهَبَ نِساؤُكَ قال : أَذَاهِبُ نِساؤُكَ . ومن قال :
« فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(٢) » قال : أَجَائِي مَوْعِظَةٌ ، تَذْهَبُ الْمَاءُ
هاهنا كما تَذْهَبُ^(٣) [التاء] في الفعل .

وكان أبو عمرو يقرأ : « خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ^(٤) » . قال الشاعر ، وهو
أبو ذؤيب الهذلي :

(١) الصرورة : الذي لم يحج ، أو الذي لم يتزوج . وفي الحديث : « لا صرورة
في الإسلام » .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) ط : « يذهب الماء هاهنا كما يذهب » .

(٤) الآية ٤٣ من سورة القلم و٤٤ من المعارج . والتلاوة : « خاشعة
أبصارهم » . ونسبة القراءة إلى أبي عمرو لم أعثر عليها .

بَعِيدُ الْفَرَاةِ فَمَا إِنَّ يَزَا لُ مُضْطَبَّرًا طُرَتْاهَ طَلِيحًا^(١)

وقال الفرزدق :

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ نُجَيْعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٢)

وقال الفرزدق أيضا :

قَرَنْتَنِي بِحُكِّ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْثِيٍّ مَأْيَرُهُ قَعْدُودٍ^(٣)

(١) ديوان المهذلين ١ : ١٣٥ وشرح السكري ٢٠٢ ، من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير ، وكان صاحبها في غزو إفريقية ، وبها مات أبو ذؤيب . بعيد الفزاة ، أى يمدح في غزو الأعداء . والفزاة : الفزوة . ورواية الديوانين : « يربيع الفزاة » أى يرجعون ولا يرجع . والمضطمر : الضامر . والطره : الكشح والجنب . والطيح : المعى ، وذلك من عناء الغزو .

والشاهد فيه حذف الماء من « مضطمة » لأن فاعله « طرته » مؤنث مجازى . (٢) ديوان الفرزدق ٧٦٥ برواية « قديماً ورمناه » ، و « شداداً دعائمه » . وقبله :

وما زال بأبي العز منا ويته وفى الناس بأبي يت عز وهادمه
يفخر بزم قومه ومجدهم أنهما قديمان قدم يسع ، وهو من ملوك اليمن القدماء .
والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه . جعل المجد كالبناء المحكم .

والشاهد فيه حذف الماء من « طويلة » ، و « شديدة » على نحو ما تقدم . (٣) ديوان الفرزدق ٢٠٥ من مناقضة يناقض بها جريراً . والقرفى : دويبة تشبه الحنفساء طويلة الأرجل . جعل أباه عطية كالقرفى . والمقرف : اللثيم الأب . وهذه رواية ط والديوان . وفى الأصل ، وب : « مقرب » ، بالباء ، وهى الحامل قد دنا ولادها من الإنسان والحيوان . قفا مقرف ، على المقرف عطية ، أى يحك قفاه . والمآثر : الأفعال التى تؤثر ، والأخبار ، الواحدة مآثر .

والقعدود : القريب النسب من الجد الأكبر ، فهو قصير النسب .
والشاهد فيه حذف الماء من « لثيم » ، على نحو ما تقدم .

وقال آخر ، وهو أبو زبيد الطائي :

مُسْتَحِنٌ بِهَا الرِّيحُ فَسَا يَجْمُ شَابُهَا فِي الظَّلَامِ كُلُّهُ هَجُودٌ ^(١) ٢٣٩

وقال آخر ، من بني أمد :

فَلَاقَ ابْنَ أُنْتَى يَبْتَنِي مِثْلَ مَا بَتْنِي مِنْ الْقَوْمِ مَسَقَى السَّهَامِ حَدَائِدُهُ ^(٢)

وقال آخر ، [الكثير بن معروف] :

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَغِينَةٍ وَمُضْطَلِّعِ الْأَضْفَانِ مَذُنًا يَافِعٌ ^(٣)

وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه [لك] . ومن قال ذَهَبَ فَلَانَةٌ
قال : أَذَاهِبُ فَلَانَةٌ وَأَحَاضِرُ الْقَارِضِ امْرَأَةٌ . وقد يجوز في الشعر موعظة
جاءنا ، كأنه ^(٤) اكتفى بذكر الموعظة عن التاء . وقال الشاعر ، [وهو]
الأعشى :

(١) اللسان (حن) . يمتغلاة واسمة يسمع للريح بها حنين ، وهي في ذلك
موحشة يخافها الساري . يجتابها : يقطعها . والمجود : الباهر .
والشاهد فيه حذف الماء من « مستحنة » على نحو ما تقدم .

(٢) يصف لصاً لقي لصاً مثله يتغنى مثل ما يتغنى . ابن أنثى ، أسلوب تعظيم
وتضخيم ، كما يقال ابن رجل . والسهام : جمع السم . وعنى بالحدائد نصال السهام .
وشاهده حذف الماء من « مسقية » على غرار ما سبق .

(٣) الحينى ٣ : ٣٢٤ . يقول ، إنه جيل على عزة النفس ، وإنه لا يزال
محسداً يضطعن عليه ، ويضطلع هو الأضفان ، أى يحملها بين أضلاعه ، كما ذكر
الشتنرى . أو هو يضطلمها ، أى يقوى على حملها . واليافع : الذى ناهز الحلم .
والشاهد فيه حذف الماء من « محمولة » ؛ لأن الضغينة مؤنث مجازى .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

فَإِمَّا تَرَىٰ لِيَّ بُدِّلْتُ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا^(١)

وقال الآخر ، وهو عامر بن جُوَيْنٍ الطائي :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

وقال الآخر ، وهو طُفَيْلُ الغنَوِيِّ :

إِذْ هِيَ أَحْوَىٰ مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِيدِ الْحَارَىٰ مَكْحُولُ^(٣)

(١) ديوان الأعشى ١٢٠ والحزاة ٤ : ٥٧٨ والمعنى ٢ : ٤٦٦ و ٤ : ٣٢٧

وابن يمين ٥ : ٩٥ و ٩ : ٦ ، ٤١ وابن الشجرى ٢ : ٣٤٥ . اللمة : الشعر الذى يلم بالمنسكب . والمراد : إن رأيتى الآن ولتى متغيرة بالشيب . أودى بها : ذهب بها أو بمعظمها .

ويروى : « فإمّا ترى لى لة » ، أى إن كنت قد رأيتى فما مضى لى لة فيناة فإن حوادث الدهر قد غيرتها وذهبت بها .

وشاهده حذف التاء من « أودت » لضرورة القافية ، إذ أن الفعل متحمل للضمير العائد إلى المؤنث المجازى . والقافية مردفة ، ولذا لم يستطع أن يقول : « أودت بها » مع استقامة العروض بها ، ويسوغه أن الحوادث بمعنى الحدتان .

(٢) الحزاة ١ : ٢١ و ٣ : ٣٣٠ والمعنى ٢ : ٢٦٤ وابن يمين ٥ : ٩٤

ومع الموامع ٢ : ١٧١ وشواهد المغنى ٣١٩ وابن الشجرى ١ : ١٥٨ ، ١٦١ . يصف أرضاً خصبة لكثرة النبت . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر . والشاهد فيه حذف التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان .

(٣) ديوان طيفيل ٢٩ وابن يمين ١٠ : ١٨ . أحوى ، يعنى طيباً أحوى ، أراد من ذلك الجنس . وما تتج فى الربيع أحسن ذاك وأفضله وهو الذى فى لونه سفة ، شبه صاحبته بها . والرَّبِيّ : ما تتج فى الربيع . والعين ، أى وعينه ، فأن بدل من الضمير . والحارى ، المنسوب إلى الحيرة ، على غير قياس .

والشاهد فيه تذكير « مكحول » وهو خبر عن « العين » المؤنثة ، ضرورة . وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف ، وهو مذكر .

وزعم الخليل رحمه الله أن «السماء منفطرٌ به»^(١) كقولك : «معضلٌ»
 للقطاة^(٢) . وكقولك : «مُرَضِعٌ» ، التي بها الرضاعُ . وأما المنفطرة فيجىء
 على العمل ، كقولك منشقةٌ ، وكقولك مرضعةٌ التي تُرَضِعُ . وأما «كُلُّ
 فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»^(٣) ، و«رَأَيْنَهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٤) ، و«يَا أَيُّهَا النَّملُ
 ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ»^(٥) فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما ذكرهم
 بالسجود ، وصار النملُ بنبلك المنزلة حين حَدَّثَتْ عنه كما تُحَدِّثُ عن الأناسِ .
 وكذلك «فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ» لأنها جعلت — في طاعتها وفي أنه لا ينبغي
 لأحدٍ أن يقول : مُطَرَّنًا بنوء كَذَا ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها —
 بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويُبَصِّرُ الأمور .

قال النابغة الجعدي :

شَرِبْتَ بِهَا وَالِدِيكَ يُدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(٦)

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل

(٤) المعضل : التي عسر عليها خروج البيض .

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنبياء . وفي سورة يس ٤٠ : «وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ

يَسْبَحُونَ» .

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف .

(٧) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٨) ديوان الجعدي ص ٤ والخزاة ٣ : ٤٢١ وابن يعيش ١٠٥ : ٥ والأزمنة
 والإمكانة للرزوقي ٢ : ٣٧٣ وشواهد النقي ٣٦٥ : وصف خمرأً بأكرها
 بالشرب عند صباح الديك . وبنو نعش ، أراد به بنات نعش ، وهي من منازل
 القمر الثمانية والعشرين ، شبهت بحمالة النعش في تريمها . تصوبوا : دنوا من
 الألفى للغروب .

وشاهده تذكرة «بنات نعش» لإخباره عنها بالهتو والتصوب كما يخبر عن الغلاء .

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تؤمر وتطعم ، وتفهم
٢٤١ الكلام وتعبد ، بمنزلة آدميين .

وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسن وجوههما ؟ فقال : لأن الاثنين
جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فملنا ذلك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا
بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء . وقد جعلوا المفردين أيضاً
جميعاً^(١) ، قال الله جل ثناؤه : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأٌ ائْتَلَفْتُمْ إِذْ تَسُوْرُوا
الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَنِي
بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ »^(٢) .

وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء . زعم يونس أن رؤية كان يقول :
ما أحسن رأسيهما . قال الراجز ، وهو خطام :

* ظهراهما مثل ظهور الترسين^(٣) *

(١) ط : « وقد جعلوا أيضاً المفردين جمعاً » .

(٢) الآية ٢١ — ٢٢ من سورة ص .

(٣) الخزائن ٣ : ٣٧٤ والعيني ٤ : ٨٩ وابن عيش ٤ : ١٥٥ ومعجم المواع

٢ : ٦٢ وشواهد المتن ٣١٦ . وقوله :

* ومهـمين قذفين مرتين *

وبعده : * جيتهما بالتمت لا بالنعين *

يصف فلاتين جيدتين لا نبت فيهما . وشبههما بالترسين في الاستواء والامتلاص

كما ذكر العيني . والترس بالضم : ما يتقى به الضرب من السلاح .

والشاهد فيه تنبيه « ظهراهما » على الأصل ، والاكثر في كلامهم الخروج

عن الأصل إلى الجمع ، كراهية لاجتماع تنبئين في اسم واحد ، لأن المضاف والمضاف

إليه ككلمة واحدة . ولذا قال فيما بعد : « مثل ظهور الترسين » .

وقالوا : وَضَعَا رِجَالَهُمَا ، يريد : رَحَلَا راحلتين . وحَدَّثَ الكلام أن يقول :
وضعتُ رجلي الراحلتين ؛ [فَأَجْرَوهُ مجرى شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْنِ] .

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم ^(١) في بعض المواضع أحسن
وقد يَسْتَوِي فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأنْ تَجْمَلَهُ خبراً فتَنْصِبُهُ ^(٢)

فأَمَّا ما اسْتَوِيَا فيه قوله : مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائِدٌ به ، إنْ جملته
وصفاً . وإنْ لمْ تَجْمَلَهُ على الرُّجُلِ وحملته على الاسم المضمَر المعروف نصبته
فقلت : مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به ^(٣) ، كأنه قال : معه بازٌ ^(٤) صائداً
به ، حين لمْ يرد أنْ يَجْمَلَهُ على الأوَّلِ .

وكما تقول : أثبتُّ على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ ، إنْ حملته على الرُّجُلِ ؛
وإنْ حملته على مررتُ به نصبتُه ، كأنك قلت : مررتُ به قائماً .

ومثله : نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلاد كذا ، إنْ جملته وصفاً . وإنْ
لمْ تَجْمَلَهُ وصفاً نصبتُ ، كأنه قال : نحن ننطلقُ عامدين .

ومنه : مررتُ برجلٍ معه بازٌ ^(٥) قابضٌ على آخر ، ومررتُ برجلٍ معه

(١) ط : « الصفة على الاسم فيه » .

(٢) تجمله خبراً ، يعني حالا ، كما ذكر السيرافي .

(٣) السيرافي ما ملخصه : معه صقر حقة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل
وصائِدٌ به صفة أخرى إذا حملته على رجل . فإنْ حملته على الماء في معه وهو
الاسم المضمَر المعروف الذي عناء سيويوه نصبتُه على الحال . وهذا معنى قوله
تجمله خبراً ، يعني حالا .

(٤) ط : « باز » . والباز بالهمز : لغة في الباز والبازي ، وهو ذاك
الطائر الجارح . (٥) ط : « باز » .

٢٤٢ جُبَّةٌ لَا بِسَ غَيْرَهَا . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِضْهَارِ الَّذِي فِي مَعْنَى نَصَبْتَهُ . وَكَذَلِكَ مَرَّتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بَيَازٌ^(١) . إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَصْفِ فَهُوَ هَكَذَا . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا فِي عَيْنِهِ مِنْ الْإِضْهَارِ نَصَبْتَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بَيَازٌ^(٢) .

وَكَذَلِكَ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبٌ يَرْدُونًا^(٣) ، إِنْ لَمْ تَرُدِ الصِّفَةَ نَصَبْتَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا يَرْدُونًا^(٤) . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ وَصْفٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا^(٥) . وَلَوْ كَانَ هَذَا عَلَى الْقَلْبِ كَمَا يَقُولُ النُّحَوِيُّونَ لَبَسَدَ كَلَامٌ كَثِيرٌ ، وَلَكِنْ الْوَجْهُ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَرَّتُ بِرَجُلٍ جَمِيلَهُ حَسَنِ الْوَجْهِ . وَلَقَالَ مَرَّتُ بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَازُكٌ^(٦) الصَّائِدَ بِهِ ، فَتَنْصَبُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْوَصْفُ^(٧) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ الْمَعْرِفَةَ حَالًا يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ . وَلَمْ تَقُلْ جَمِيلَهُ لِأَنَّكَ لَمْ تَرُدْ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَلَا أَنَّهُ حَسَنُ وَجْهِهِ جَمِيلًا ، [أَيَ] فِي هَذِهِ الْحَالِ حَسَنُ وَجْهِهِ . فَلَمْ يَرُدْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : هَذَا

(١) ط : « بَيَاز » .

(٢) ط : « بَيَاز » . السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي كَأَنَّكَ بَدَأْتَ تَقُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ

بَيَازٌ ، لِرَجُلٍ جَرَى ذِكْرُهُ .

(٣) ط : « رَاكِبًا يَرْدُونًا » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي قُلْتَ مُبْتَدِئًا : مَعَهُ الْفَرَسُ .

(٥) السِّيرَافِيُّ : يَرِيدُ حَالًا .

(٦) ط : « بَازُكٌ » .

(٧) فِي الْأَوَّلِ : « لَا يَكُونُ فِيهِ الْوَصْفُ » ، وَالْوَجْهُ مَا أَثْبَتَ مِنْ ط « ب » .

وَالْمُرَادُ أَنْ يَقَعُ « الصَّائِدُ » نَتَأً لِبَازُكَ بِالرَّفْعِ .

رجلٌ جميلُ الوجه ، كما يقال . هذا رجلٌ حسنُ الوجه . فهذا الغالبُ في كلام الناس .

وإن أردتَ الوجه الآخرَ فنصبتُ فهو جائزٌ لا بأسَ به ، وإن كان ليس له قوةُ الوصفِ في هذا . فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى .

ومثله في أنَّ الوصفَ أحسنُ : هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ ، لم يجعلَ الآخرَ حالا وقع فيه الأولُ ، ولكنه أنشأ عليه وجعلها شرعاً سواء^(١) ، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم . والنصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك . وإنما صُفِّ لآلِه لم يرد أن الأولُ وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، لم يكن واحداً منهما قبل صاحبه ، كما تقول : هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابةً . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقضُ المعنى في أنهما شرعٌ سواءٌ فيه . وسترى هذا النحو في كلامهم .

فأما القلبُ ، فباطلٌ . لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله : مرتٌ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فصارَ به النصبُ ، لأنَّ القلبَ لا يصلحُ ، ولقلتُ : مرتٌ برجلٍ عاقلةٍ أمهٌ لبيبةٌ ؛ لأنه لا يصلحُ أن تقدمَ لبيبةٌ فتضمَرُ فيها الأمُّ ثم تقولَ عاقلةٍ أمهٌ .

وسمَّاهم يقولون : هذه شاةٌ ذاتُ حَمِيلٍ مُثَقَلَةٌ . وقال الشاعر ، [وهو] حسان بن ثابت :

ظننتمُ بأنَّ يخفى الذي قد صَنَعْتُمْ^(٢) وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضعٌ^(٣)

(١) الشرع ، بالفتح والتحريك أيضاً : المساوى .

(٢) ديوان حسان ٢٧١ . واضعٌ ، أى واضعٌ فينا ما يوحى إليه فينبئنا بصنيعكم على الحقيقة . والوضع هنا : النشر والبث . والشاهد فيه أن « واضعٌ » وصف لنبيٍّ مع إعادة الضمير في « واضعٌ » على الوحي ، وهو لا يحتمل القلب

وما يُبطل القلبُ قوله : زيدُ أخو عبد الله مجنونٌ به ، إذا جعلتَ
الأخَ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه ، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به
أخو عبد الله .

وقول : مرتُّ برجلي معه كيسٌ مختومٌ عليه ، الرُّفْعُ الوجهُ لأنه صفةُ
الكيس . والنصبُ جائزٌ على قوله : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا رجلٌ ذاهباً^(١) .

واعلم أنك إذا نصبتَ في هذا الباب قلتَ : مرتُّ برجلي معه صترٌ
صائداً به غداً ، فالنصبُ على حاله ، لأنَّ هذا ليس بابتداء ، ولا بُشيهُ : فيها
عبدُ الله قائمٌ غداً ؛ لأنَّ الظروفَ تُتْلَى حتَّى يكونَ المتكلمُ كأنه لم يذكرها
في هذا الموضع ، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ ،
لم تُتْلِهْ لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفي الظروف إذا قلتَ : فيها أخواك قائمان
يرفعه الابتداء .

وتقول : مرتُّ برجلي معه امرأةٌ ضاربتهُ ، فهذا بمنزلة قوله : معه كيسٌ
مختومٌ عليه . فإن قلتَ : مرتُّ برجلي معه امرأةٌ ضاربها ، جررتَ ونصبتَ
على ما فسرتُ لك . وإن شئتَ قلتَ ضاربها هو فنصبتَ ، وإن شئتَ
جررتَ ويكونُ هو وصفَ المضمرِّ في ضاربها حتَّى يكونَ كأنك لم تذكرها .
وإن شئتَ جعلتَ هوَ منفصلاً ، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات
المضمرِّ (٢) .

(١) السيرافي : ألزمهم بفتح القلب نصب خبر المبتدأ في زيد أخو عبد الله
مجنون به . وذلك أن زيدا مبتدأ . وأخو عبد الله صفته ، ومجنون به خبره .
والهاء تود إلى عبد الله . ولو قيل : يد مجنون به أخو عبد الله لم يجوز .

وقول^(١) : مرتتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو ، فكأنك قلت :
 معه امرأةٌ ضاربها [زيدٌ] . ومثل قولك ضاربها [هو] قوله : مرتتُ برجلٍ
 معه امرأةٌ ضاربها أبوه ، إذا جعلتَ الأبَ مثلَ زيدٍ ، فإن لم تُنزلِ هو والأبَ
 منزلةَ زيدٍ^(٢) . وما ليس من سببه ولم يلتبس به قلتَ : مرتتُ برجلٍ معه
 امرأةٌ ضاربها أبوه أو هو . وإن شئتَ نصبتَ ، فتجري الصفةُ على الرجلِ
 ولا تُجرىها على المرأةِ ، كأنك قلتَ : ضاربها وضاربها ، وخصصته بالفعل ،
 فيجري مجرى مرتتُ برجلٍ ضاربها أبوه ، ومرتتُ بزيدٍ ضاربها أخوه .
 ولا يجوزُ هذا في زيدٍ ، كما أنه لا يجوزُ مرتتُ برجلٍ ضاربها زيدٌ ، ولا مرتتُ
 بعبدِ الله ضاربها خالدٌ ، وكما لم يجرِ إذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ ، فتحمله على
 النداء^(٣) . ولكن الجرَّ جيِّدٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : مرتتُ بالتي وطئها
 أبوه جازٌ ، ولو قلتَ بالتي وطئها زيدٌ لم يكن . فإن قلتَ : إذا الجاريةِ
 الواطئها أبوه ، جررتَ كما فُجِرَ في زيدٍ حين قلتَ : إذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ .
 وتقول : إذا الجاريةِ الواطئها أبوه ، تجعلُ الواطئها من صفةِ المنادى ، ولا يجوزُ
 أن تقول : إذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ ، من قِبَلِ أن الواطئها من صفةِ المنادى ،
 فلا يجوزُ كما لا يجوزُ أن تقول : مرتتُ بالرجلِ الحَسَنِ زيدٌ ، وقد يجوزُ
 أن تقولَ بالحَسَنِ أبوه .

وكذلك إن قلتَ : إذا الجاريةِ الواطئها هو ، وجعلتَ هوَ منفصلاً .
 وإن شئتَ نصبتَه كما تقول : إذا الجاريةِ الواطئها ، فتجريه على المنادى
 ولا تُجريه على الجاريةِ .

(١) ط : « فتقول » .

(٢) في الأصل فقط : « بمنزلة زيد » .

(٣) أي تنصب الصفة إتياعاً للمنادى .

وإن قلت : إذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد الواطئها هو لم يجوز ، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئها تريد هو أو أنت ، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيدا . وليس هذا كقولك : مررتُ بالجارية التي وطئها زيد^(١) أو التي وطئتها ، لأنَّ الفعل يَضُرُّ فيه وتقع فيه علامة الإضمار ، والاسم لا تَقَعُ فيه علامة الإضمار ، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمر بهو ، فإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعا إذا لم يوصف به شيء غير الأول ، وذلك قولك إذا الجارية الواطئها ، ففي هذا إضمار هو ، وهو اسم المنادى ، والصفة إنما هي للأول المندى . ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخذ به ، تريد أنت ، ولجاز مررتُ بجارتك راضيا عنها ، تريد أنت^(٢) . ولو قلت مررتُ بجارية رَضِيتَ عنها ، ومررتُ بجارتك [راضيا عنها ، أو مررتُ بجارتك] قد رَضِيتَ عنها ، كان جيدا ، لأنك تَضِيرُ في الفعل وتكون فيه علامة الإضمار ولا يكون ذلك في الاسم إلا أن تَضِيرَ اسم الذي هو وصفه ، ولا يوصف به شيء غيرُه مما يكون من سببه ويلتبس به .

وأما رَبُّ رَجُلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قُبْحٌ حتى تقول : وأخِرُ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قَبْلِ أنْ قوله وأخيه في موضع نكرة ، لأنَّ المعنى إنما هو وأخِرُ له .

(١) كلمة « زيد » ساقطة من ط .

(٢) السبرافي : يعني لو جاز : إذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد « هو » وتحذفها وما أشبهه ما ذكرناه ، لجاز مررتُ بالرجل الآخذ ، تريد أنت وأهل الكوفة يمحزون حذف الفاعل من اسم الفاعل في مثل ما ذكرنا إذا كان له ذكر في أول الكلام ، كقولك يدك بأسطها ، تريد بأسطها أنت . ولذا كثر الكاف في أوله جاز حذفها .

فإن قيل : أضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل إلى معرفة ،
ولكنها أجريت مجرى النكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي
توصف بها النكرة ، وتقع مواقفها . ألا ترى أنك تقول رب مثلك .
ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجلي وزيد ،
ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة .

ومثل ذلك قول بعض العرب : « كل شاة وسخلتها »^(١) ، أى وسخلة
لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبلة نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنت
تريد شيئاً من أمة كل واحد منهم رجل ، وضممت إليه شيئاً من أمة كلهم
يقال له أخ . ولو قلت : وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً .
وقال :

أى فقى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت^(٢)
فالجار لا يكون فيه أبداً [ههنا]^(٣) إلا الجر ، لأنه لا يريد أن يجعله
جار شيء آخر فقى هيجاء ، ولكنه جعله فقى هيجاء وجار هيجاء ، ولم يرد

(١) السخلة : ولد الشاة من المز والضأن ، ذكر أ كان أو أنثى .

(٢) كذا بالجرم في الأصل ، وب . وفي ط : « وأى فقى » . والمهيجاء :
الحرب ، وقتها : القائم بها المبلى فيها . وجارها : الجير منها الكافى لها .
واستقلت : نهضت .

والشاهد فيه عطف « جارها » على « فقى » والتقدير ، وأى جارها ، وجارها
نكرة ، لأن أيا إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو
ولأن كان مضافاً إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة في المعنى ، لأن ضمير هيجاء
في الفائدة مثلاً ، وكأنه قال : أى فقى هيجاء وأى جار هيجاء أنت .

(٣) النكسة من ط ، ب .

أن يعنى إنساناً بعينه ، لأنه لو قال : أى فتى هيجاء أنت وزيدٌ لجلل زيداً شريكاً فى المدح . ولو رفعه على أنت ، لو قال : أى فتى هيجاء أنت وجارها ، لم يكن فيه معنى أى جارها ، الذى هو فيه معنى التعجب ^(١) .

وقال الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْنِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَكَكَدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا ^(٢)
وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَإِحْقَابِهِ وَحُلِّ حُلُوسٍ وَإِغْمَادِهَا ^(٣)

هذا حجة لقوله : رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . فهذا الاسم الذى لم يكن ليعكون نكرةً وحده ، ولا بوصف به نكرةً ، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرةً ، ولا يقع فى موضع لا يكون فيه إلا نكرةً حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرةً ، ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه .

(١) فى الأصل : « منه معنى التعجب » ، وفى ط : « فى معنى التعجب » ، وأثبت

ما فى ب .

(٢) ديوان الأعشى ٥٤ من قصيدة يمدح بها سلامة ذافأش . وبينها

بيت ، وهو :

ويهما بالليل غطى الفلاة يؤنسى صوت فيادها

الصفصف : المستوى من الأرض لا يثبت . والككداك : ماتكبس واستوى . والأعقاد : جمع عقد بالتحريك وكفرح ، وهو المتراكم .

(٣) السقاء : القرية للماء أو اللبن . ووضع : حطه عن الراحة ، وإحقابه :

وضعه على الحقيبة ، وهى مؤخرة الرجل . والحلوس : جمع رحل ، وهو مسيح من شعر يوضع تحت الرجل فى مؤخر البعير : وإغمادها : شدها تحت الرجل .

والشاهد فيه « أعقادها » و « إحقابه » ، و « إغمادها » وحلها كلها على معنى التذكير ، لأنها معطوفة على « صفصف » الواقعة موقع المنصوب على التمييز .

ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بـنـك لأنه لا يجرى مجراه وحده . ولم يصر هذا نكرة
إلا على هذا الوجه ، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفا ، وكما أن
أى نكون في النداء كقولك : يا هذا ، ولا يجوز إلا موصوفا . وليس هذا
حال الوصف والموصوف في الكلام ، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا
الذي ذكرت لك . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف .

هذا باب ما يُنصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة ^(١)

وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائم . فهذا يُنصب لأن الماء
التي في معة معرفة فأشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأة قائم .

ومثله : مرتٌ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين ، فله إضمارٌ في مع كما كان له
إضمارٌ في معة ، إلا أن المضمر في معة علما وليس له في مع امرأة علم إلا بالنية .
ويدلُّك على أنه مضمرٌ في النية قولك : مرتٌ بقومٍ مع فلان أجمعون .

ومما لا يجوز فيه الصفة : فوق النار رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرٍ
عاقلين مسلمين .

وتقول : اصنع ما سرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان ، على
الابتداء ، وتنصبه على المدح والتعظيم ، كقول الخرنق [من قيس بن ثعلبة] :
لا يبعدن قومي الذين هم سمُّ الداءِ وآفةُ الجزر ^(٢)

(١) السرداق مالمضنه : جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت
بإعراب مختلف أو بإعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها
أو تشبيها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول ، فيحمل على شيء يجتمعان
فيه مما يصح اجتماعهما على ما أسوقه وأبينه إن شاء الله .

(٢) سبق الكلام على البيتين في الجزء الأول ص ٢٠٢ .

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَمَاقِدَ الْأَزْرِ

ولا يكون^(١) نصبُ هذا كنصب الحال ، وإن كان ليس فيه الألف واللام ، لأنك لم تجعل في النار رجلٌ وقد جئتُك بآخر ، في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة ، ولا في حال عمل يكونان فيه ، لأنه إذا قال : هذا رجلٌ مع امرأة ، أو مرتتُ برجلٍ مع امرأة فقد دخل الآخرُ مع الأول في التنبيه والإشارة وجعلت الآخرَ في مورك ، فكأنك قلت : هذا رجلٌ وامرأة ، ومرتتُ برجلٍ وامرأة . وأما الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتة ، لو قلت : مرتتُ يزيدٍ القائم ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً .

وإن شئت نصبت على الشتم ، وذلك [قولك] : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين . وإن شاء ابتدأ . ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك : عندى غلامٌ وقد أتيتُ بجارية فارهين ، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر ، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جراً وبعضه رفعا ، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفة من النكرات ، لأنه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك ، فجعل نصباً كأنه قال : عندى عبدُ الله وقد أتيتُ بأخيه فارهين ، جعل الفارهين ينتصبان على :

* النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ *

وفروا من الإحالة في عندى غلامٌ وأتيتُ بجارية ، إلى النصب ، كما فروا إليه في قولهم : فيها قائماً رجلٌ .

(١) في الأصل ، وب بعض أصول ط : « ولا يحسن أن يكون » .

واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفصيلُا الراتنانِ . فهذا محالٌ ، لأنَّ الراتنان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بمضها نكرةً وبمضها معرفةً . وهذا قول الخليل رحمه الله .

وزعم الخليل أن الجريين أو الرضين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرِّ والرفع ، وذلك قولك : هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين . وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين ، لأنهما لم يرتقا من وجه واحد^(١) . وقبحه بقوله : هذا لابنِ إنسانين عندنا كراماً ، فقال : الجرُّ هنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخرُ فيما جرَّ الأول .

ومثل ذلك : هذه جاريةُ أخويِ ابنين لفلانٍ كراماً ، لأنَّ أخويِ ابنين اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخرُ منتهاه ، ولم يُشرك^(٢) الآخرُ بشيء من حروف الإشراف فيما جرَّ الاسم الأول .

ومثل ذلك : هذا فرسُ أخويِ ابنَيْكَ الثَقَلَاءِ الثَمَلَاءِ ، لأنَّ هذا

(١) السدافي : اختلاف الرفعين والجرين يمنع من جمع الصفتين ، لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالماثل الذي عمل في الموصوف . فلو جمع الصفتان بلفظ واحد فجعلنا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين وهو واحد مطلقاً برافعين أو جارين ، فذلك لم يصلح هذا رجل وفي الدار آخرُ كريمين ، لأن الرجل رفع بخبر الابتداء ، وآخر مرفوع بالابتداء ، فهما ماملان مختلفان لا يحمل كريمان عليهما .

(٢) ط : « تشرك » .

في المعرفة مثل ذلك في النكرة ، فلا يكون الكرام والعلاء صفة للأخوين والابنين ، ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجز من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه .

ومما لا تجرى الصفة عليه نحو هذان أخوك وقد تولى أبوك الرجل الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح والتعظيم .

[و] سألت الخليل رحمه الله عن : مرتت يزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحبا أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به .

وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتقعا من وجه واحد ، وهما اسمان يُنيا^(١) على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتقعا بفعلين ، وذهب أخوك وقد عمرو الرجلان الحلبان .

واعلم أنه لا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ؛ [لأنك] ^(٢) لا تُثنى إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلف من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة ، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته .

هذا باب ما يقتضب لأنه حال صار فيها المستول والمستول عنه وذلك [قولك] : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب

(١) ط : « ينيان » ، وأثبت ما في الأصل وب بعض أصول ط .

(٢) لأنك ، سابقة من الأصل فقط .

قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ، بما قبله . وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .

وفيه معنى لَمْ قَتَ في مَاشَأْنُكَ وَمَلَكَ . قال الله تعالى : « قَالَهُمْ هِنَ التَّذْكَرَةُ مُعْرِضِينَ » ^(١) .

ومثل ذلك مَنْ ذَا قائماً بالباب ، على الحال ، أى مَنْ ذَا الذى هو قائمٌ بالباب . هذا المعنى تريد ^(٢) . وأما العامل فيه فبمنزلة ^(٣) هذا عبد الله ، لأنَّ مَنْ مبتدأٌ قد بُنى عليه ^(٤) اسمٌ . وكذلك : لِيَنَّ الدَّارَ مَفْتُوحاً بِأَيِّهَا .

وأما قولهم : مَنْ ذَا خَيْرٌ مِنْكَ ، فهو على قوله : من الذى هو خيرٌ مِنْكَ ، لأنَّك لم ترد أن تشير أو ترمي إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فَيُعْلِيكَه ، ولكِنَّكَ أردتَ مَنْ ذَا الذى هو أَفْضَلُ مِنْكَ ^(٥) . فإنَّ أَوَمَاتٍ إلى إنسانٍ قد استبان لك فضلُه عليه ، فأردتَ أن يُعْلِيكَه نصبتَ [خيراً مِنْكَ] ، كما قلت : مَنْ ذَا قائماً ، كأنَّكَ قلتَ : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذى قد صار في حالٍ قد فَضَّلَكَ بها . ونصْبُهُ كَنَصْبِ مَا شَأْنُكَ قائماً .

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٢) ط : « يريد »

(٣) في الأصل فقط : « بمنزلة » .

(٤) السرا في : من مبتدأ ، وذا خبره . أو يكون ذا مبتدأ ومن خبر مقدم ، وقائماً منصوب على الحال ، والعامل فيه ذا بمعنى الإشارة ، كأنه سأل من عرف قيامه ولم يعرفه .

(٥) مِنْكَ ، ساقطة من الأصل فقط .

هذا باب ما يقتضب على التعظيم والمدح^(١)

وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته .
وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو ، [والحمد لله أهل الحمد] ، والمُلكُ لله
أهل المُلك . ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً ، كما قال الأخطل :
نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسلٍ ذَكَرُ^(٢)
الخائفُ الغمرَ والميمون طائرُ خليفة الله يُستسقى به المطرُ^(٣)
وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً ، فيتبعونه الأول

-
- (١) ط : « في » ، وما أثبتته من الأصل وب يطابق معظم أصول ط .
(٢) من قصيدة طويلة له في ديوانه ٩٨ — ١٢٢ يمدح بها عبد الملك
ابن مروان . والبيت الثاني في الديوان ١٠١ ، وقبله :
إلى امرئ لا تحرينا نوافله أظفروه الله فليهنى له الظفر
والأول وقع في الديوان بعد الثاني في ص ١٠٣ براوية « فهو فداء » . وقبله :
فلم يكن طلوياً عنا نصيحته وفي يديه بدنبا دوتنا حصرُ
وانظر اللسان (جسر) والأغاني (٧ : ١٦٨) حيث ورد ترتيب البيتين
فيهما مطابقاً لترتيب سيوييه . التاجذ : الضرس ، أو ضرس الحليم ، أو أقصى
الأضراس . وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته ، كأنه يكلمح فتبدو
نواجذه . والباسل : الكريه المنظرة . والذكر : الشديد .
(٣) الغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، للكثير الخير الذي
يتيمن به . وكانوا يستسقون المطر بمن يأتسون فيه اليمن والخير .
والشاهد فيه « الخائف » وما بعده ، حيث قطعه من قوله « أمير المؤمنين »
فرفعه ، ولو نصبه على القطع لكان حسناً أيضاً ، ولو جره على البذل أو النعت
لجاز كذلك .

فيقولون : أهل الجِد والحيدر هو ، وكذلك الحمد لله أهله : إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت ابتدأت كما قال مهملٌ :
ولقد خَبَطْنَ بُيُوتَ بَشَرٍ خَبَطَهُ أَخْوَالُنَا وَمُ بَنُو الْأَعْمَامِ (١)
وسمنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين » ، فسألتُ عنها
يونس فزعم أنها عربية .

ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لَكِنَّ الرَّاغِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
وَالْمُؤْمِنُونَ بِوَعْدِ اللَّهِ إِذَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (٢) » . فلو كان كله رفعاً كان جيذاً . فأما
المؤتون فحولٌ على الابتداء .

وقال جل ثناؤه : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرُّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ
وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ

(١) سبق الكلام عليه في ص ١٦ من هذا الجزء . .

(٢) رسمت « رب » في الأصل بشدة فوق الباء وتحته فتحة إنباطاً للرسم
القديم الذي كان لا يضع الكسرة إلا تحت الحرف . انظر تحقيق النصوص
ص ٥٠ . وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة ، كما في تفسير أبي حيان ١ : ١٩ .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء . وقرأ ابن جبير وعمر بن عبد
والجحدري وعيسى بن عمر ، ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، ويونس ،
وهارون عن أبي عمرو : « والمقيمون » بالرفع . وكذا هو في مصحف
ابن مسعود ، وروى أنها كذلك في مصحف أبي . تفسير أبي حيان ٣ : ٣٩٥ .

وَالصَّارِءَ وَحِينَ النَّاسِ»^(١) . ولورفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً . ولو ابتدأته فرضته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله : «وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»^(٢) .

ونظيرُ هذا النَّصْب من الشعر قول الخليلي :

لَا يَمَدُّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزْرِ^(٣)
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
فَرَفَعُ الطَّيِّبِينَ كَرَفَعَ الْمُؤْتِينَ .

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العسكلي :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُسَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرًا غَاوِيًا^(٤)
الطَّاعِينَ وَلَمَّا يُطْعَمُوا أَحَدًا وَالْقَاتِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيهَا^(٥)

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة . وقرأ الحسن والأعمش ويقولون :
« والصابرون » عطفاً على « المؤلفون » . تفسير أبي حيان ٢ : ٧ .
(٢) يبنى في الآية ١٦٢ من النساء التي سبقت ، وهي : « والمقيمون الصلاة
والمؤتون الزكاة » .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٤) الإنصاف لابن الأثير ٢٧٦ ، والثاني منهما في اللسان (ظن) .
ونعيم : قبيل من بنى عامر . وغاويها ، أي مغاويها ، كما قالوا : هم ناصب ، أي منصب
أو الغاوي هو الضال نفسه ، فهو غاوي في نفسه بمغايه لمن أطاعه .

(٥) أي يخافون عدوم قتلهم وذلتهم فيحملهم ذلك على الظن والمهجرة .
ولمّا يطعموا أحداً ، أي لا يخافهم عدوم فيظن عن داره خوفاً . لمن دار نُحْلِيهَا ،
أي إذا حلوا عن دار لم يعرفوا من يحملها بدمهم . لحوفهم من القبائل طراً . =

وزعم بولس أن من العرب من يقول : «النازلون بكل معترك والطيبين»
فهذا مثل «والصائرين». ومن العرب من يقول : الطاعنون والقائلين ،
فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتم لم وذم كما أن الطيبين مدح لم
وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته
جيماً فكان مرفوعاً على الابتداء . كل هذا جائز في ذين اليتين
وما أشبههما ، كل ذلك واسع .

٢٥٠

وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يشد هذا البيت نصباً :

لقد حكمت قيس بن عيلان حرباً على مستقل للنواصب والحروب^(١)
أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها على كل حال من ذلول ومن صعب^(٢)
زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب
بأمر جهله ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله^(٣) ثناء وتعظيماً

== والشاهد فيه نصب «الطاعنين» بإضمار فعل ، ورفع «القائلون» على إضمار
مبتدأ ، لما قصد من معنى اقيم فيهما . ولو أراد الوصف والتحلية لأجراه
على ما قبله مثاله .

(١) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٢ قلا عن سيويو . المستقل : لناهض
بما حسل . والنواصب : ما يوجب الإنسان ، أي يزل به ، من المهمات والحوادث .
(٢) أخاها ، أي أخا الحرب . عضاضاً ، أي طاعة يفتى الحرب . ط : «عضاضاً»
وفي الأصل ، وب : «غضاضاً» ، وأثبت ما في إحدى أصول ط . وفي بعض أصولها
أيضاً : «عضوضاً» . سما لها ، أي للحرب ، ارتفع لها راسياً لذلولها ولصعبها ،
لا يتيه شيء .

(٣) ط : «جعله» .

ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكرُ أهلَ ذاك ، وأذكرُ المتبين ،
ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيه بقوله : إنا بنى فلانٌ فعل كذا ، لأنه لا يريد أن يُخبر
من لا يدري أنه من بنى فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وإبهاء^(١) .
إلا أن هذا يجري على حرف النداء ، وستره إن شاء الله عز وجل في باب
في باب النداء مبيّناً . وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه ، لأن
إنا بنى فلان ونحوه بمنزلة النداء . وقد ضارعه هذا الباب^(٢) .

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطْلٍ وَشُعْثًا مَرِاضِيَعٍ مِثْلِ السَّعَالِي^(٣)

كأنه حيث^(٤) قال : « إلى نسوة عطّل » صرّن عنده من علم أنهم
شعث ، ولكنه ، ذكر^(٥) ذلك تشبيهاً لهم وتشويهاً . قال الخليل : كأنه
قال : وأذكرُهم شعثاً ، إلا أن هذا فعلٌ لا يستعمل إظهاره . وإن شئت
جررت على الصفة .

(١) إبهاء ، أي مباهاة . والذي في اللسان : « وإبهأت بالشيء » إذا أنست
به وأصبت قربه .

(٢) الكلام بعد كلمة « مبنياً » حذف من ط ، مع إبهائه في أصح نسخة
من أصولها .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٣٩٩ من الجزء الأول ، برواية : « وشعث »
بالجر . واشتد به هنا على نصب « شعثاً » بإظهار فعل تقديره : وذكرهم شعثاً .

(٤) ب : « حين قال » .

(٥) ط : « كثر » ، وما أثبت من الأصل ، وب يطابق أصح أصول ط .
والنقطة مستقيم بكل منهما .

وزعم يونس أنك تقول : مررتُ بزيد أخيك وصاحبك^(١) ، كقول
الراجز :

بأعينٍ منها مكيحاتِ النَّقْبِ شَكْلُ التَّجَارِ وَحَلَالِ الْمَكْتَسَبِ^(٢)
كذلك سمعناه من العرب . وكذلك قال مالك بن خويلد الخناعي : ٢٥١
يَا حَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامَ ذَوْحِيدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَقَرَّاسٌ^(٣)

(١) معنى بذلك جواز عطف النعوت بعضها على بعض . وإنما يحسن ذلك
عند تباعد المعاني ، نحو « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » بخلاف
ما إذا تقاربت نحو « هو الخالق الباري المصور » . الأشموني وحاشية
الصبان ٣ : ٧٢ .

(٢) اللسان (نقب) . وصف جوارى . والنقب ، كذا وردت في ط
وطبعة بولاق ، بضم النون وكسرهما . وفي اللسان : « يروى النَّقْبُ
والتَّقْبُ . روى الأولي سيوييه ، وروى الثانية الرياشي . فمن قال : النقْب ، عني
دوثر الوجه . ومن قال : النَّقْب ، أراد جمع نِقْبَةٍ ، من الانتقاب بالنقاب » .
شكل التجار ، أى من مما يصلح للتجارة ويحل للكسب . قال الشنمري :
« وقد قيل إنه وصف إبلا ، والأول أشبه . وروى : شكل التجار ، أى تشاكل
تجارها وتشبهه . والتجار : الأصل واللون » .

والشاهد فيه جرى « شكل التجار » و« حلال المكتسب » على ما قبله نعماً ،
ولو قطع بالنصب والرفع لما فيه من معنى المدح لجاز .

(٣) ديوان المذليين ٣ : ٤٤٠ وابن سبويه ٦ : ٢٢٢ واللسان (وحد ٤٦١)
وذكر الشنمري أن الشعر يروى أيضاً لأبي ذؤيب . وقد أورد السكري القصيدة
مرتين ونسبها في الأولى ٢١٦ إلى أبي ذؤيب ، ثم قال : « قال أبو نصر : وإنما هي
لمالك بن خالد الخناعي » ، وفي الثانية إلى مالك بن خالد ثم قال : « وتُحمل
أباً ذؤيب » . قال الشنمري : « وصف أسداً ، ووقع في إنشاد البيت غلط ،
وهو قوله ذو حيد ، والصواب ببترك وهو الأسد المبارك » . قلت : وكذا وردت =

يَعْنِي الصَّرِيحَةُ أَحَدَانُ الرِّجَالِ، لَهُ صَيْدٌ، وَجُعْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ^(١)

وإن شئت حملته على الابتداء كما قال :

فَيَ النَّاسَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضَرْفَامَةٌ إِنْ مَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْقَعًا^(٢)

وقال آخر :

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاثَهُمْ وَكَلَبٌ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَالْجَارِ نَائِجٌ^(٣)

= روايته عند السكري وقال : « مبتدأ ، مستند ، يعني أسداً » . أما ذو الحليد فهو من وصف الوعل . والحليد : تنوء في قرنه ، وأحدثها حيدة ، كخضيع وضيفة ورجيض وحيفة . ويروى : « حيد » بالتحريك ، مصدر الأحيد . وحومة الموت ، مجتمعه . والرزام : مبالغة من الرزم ، وهو الصرغ . وكذا الفراس : الشديد الفرس ، وهو ذق العنق ؛ ومنه الفريسة .

(١) الصرعية : رمية فيها شجر مفرد وتنقطع بما حولها . وأحدان : جمع أحد بمعنى واحد . وأحدان بالنصب مفعول ثانٍ ليحصى ، أى يحصى الصرعية من أحدان الرجال كما تقول : حيث الدار العصى ، فلما بعده كلام مستأنف . ويرفع أحدان على الابتداء ، أى أحدان الرجال صيدٌ له واحداً بعد واحد . والمهاس : مبالغة من المهس ، وهو صوت المشي الخفي ، وذلك من صفة الأسد ، ومنه أن الدهر ليس ينجومنه شيء . وعند السكري : « هجاس » من قولهم : هجس ليلته كلها : سهرها . والشاهد فيه : جرى الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم . ولو نصبت لجاز .

(٢) اللسان (ضرغم) مع عزوه إلى إنشاد سيويه . والضرغامة : اسم من أسماء الأسد ، شبه به الممدوح في إقدامه وجراته .

والشاهد فيه « ضرغامة » حيث حملت على الابتداء ، والتقدير : وهو ضرغامة .

(٣) البيت من الحشيش الذى لم يصرف لما قاتل ، ولم أجده تخريجاً . والخلاة :

الرطبة من الحشيش ، وهى واحدة الخلال . يصفه بضغفه عن مقاومة أعدائه ، فهو سهل المأكل إذا لقوه ، ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تتمر وصار كالكلب الناج . وفى المتن الأول يقول الأعشى فى نغره :

وحولى بكبر وأشياها ولست خلاة لمن أوعدن

كذلك سمعناها من الشاعرين الذين قالهما .

واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها^(١) . لو قلت : مررتُ بعبده أخيك صاحب الثياب أو البرأز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفتخ به . وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم^(٢) فإن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه . وذلك قولك : مررتُ بعبده الصالح . فإن قلت مررتُ بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعمين في المحل ، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرِف منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد علموا . فاستحسن من هذا^(٣) ما استحسن العرب ، وأجزه كما أجازته^(٤) .

وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين^(٥) : لو قلت : الحمدُ لزيد تريد المظلة لم يميز ، وكان عظيما^(٦) .

(١) هذا ما في ط . وفي ب : « يحسن أن يعظم » فقط . وفي الأصل : « يحسن أن تعظم ، كما » .

(٢) ط : « لا يحسن فيه التعظيم » ، وأثبت ما في الأصل وب .

(٣) من هذا ، ساقطة من ط .

(٤) ط : « وأجره كما أجره » .

(٥) ط : « يكون لغيره من المخلوقين » .

(٦) أي كان أمرا عظيما غير مبتغر . قال السيرافي : يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في الماعظم : أحدهما أن يكون الذي يعظم به فيه مدح وثناء ورفعة . والآخر : أن يكون الماعظم قد عرقه المخاطب وشهر عنده بما يعظم به ، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم . وهذا معنى ما ذكره سيويه .

وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال مررتُ برجلٍ زيدٌ ، فتنزله منزلة من قال لك من هو وإن لم يتكلم به . فكنك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم .

هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

قول^(١) : أتاني زيدُ الفاسقِ الخبيث : لم يرد أن يكرمه ولا يعرفك شيئاً تنكره ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم^(٢) قرأ هذا الحرف نصباً : « وأمرأته حمالة الحطب » لم يجعل الحمالة خيراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكرُ حمالة الحطب ، شتماً لها ، وإن كان فلا لا يستعمل إظهاره .

[و] قال عروة الصماليك المبسي :

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٣)
إِنَّمَا شَتَمَهُمْ بَشَاءٌ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ . وقال النابغة :

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بَطْلًا عَلَى الْأَقَارِعِ^(٤)

(١) بدله في ط : « وذلك قولك » .

(٢) هو حاصم ، ووافقه ابن محبصن . إتحاف فضلاء البشر ٤٤٠ .

(٣) مجالس ثعلب ٤١٧ واللسان (نأ) وديوان عروة ٩٠ . ويروى : « سقوني النسء » . والنسء : الخمر التي تزيل العقل . تكنفوه : أحاطوا به . والعداء : جمع ماد بمعنى المدو . وكان قوم امرأته قد احتالوا عليه وسقوه الخمر حتى أحابهم إلى مفادتها ، وكانت سبية عنده . ب : « تكنفوني » ، تحريف . والشاهد فيه نصب : « عداء » على الشتم ، ولو رفع على القطع لجاز .

(٤) أمالي ابن السجري ١ : ٣٤٤ والخزائن ١ : ٤٢٦ وشرح شواهد المنى للسيوطي ٢٧٦ وديوانه ٥٣ . والبطل ، بالغم : الباطل . والأقارع ، غنى بهم . بنى قريع ، وهم من بني تميم . وكانوا قد وشوا به النعمان حتى تغيّر له .

أَقَارِعُ عَوْفٍ لِأَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجَوْهَ قُرُودٍ تَبْتَنِي مَن تَجَادِعُ^(١)
 وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعا على الابتداء ، تُضْمِرُ
 في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا - ومثل ذلك : ٢٥٣

مَتَى تَرَ عَيْفِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنَّبِيَّةَ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَائِرٍ^(٢)
 حَضْبَجْرٌ كَأَمْ التَّوَامَيْنِ تَوَكَّاتٍ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٣)
 وزعموا أن أبا عمرو كان يُنشد هذا البيت نصبا ، [وهذا الشعر لرجل
 معروف من أزد السراة^(٤)] :

(١) عوف هذا هو عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أحاول :
 أعالج وأزاول . والمجادعة : المشاتعة ، وأصلها من الجدع ، وهو قطع الأنف
 والأذن . في الأصل : « أقارح عوب » ، تحريف . وفي ب : « من تخادع »
 تحريف كذلك .

والشاهد فيه نصب « وجوه » على الهمزة ، ولو رفعه على القطع لجاز .
 (٢) ثائي البيتين في ابن يسيث ١ : ٣٦ وما من الحمين التي لم يعرف لها
 قائل . الجران : باطن المنق . والثائر : طالب الثأر . يهجو رجلا بالتميم والسكون
 إلى رهاية العيش والنوم عن الثأر .

(٣) الحضجر ، كهزير : العظيم البطن ، ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم
 بطنها . جظه في عظم بطنه كمن حلت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكت على مرفقيها
 لتقلها . مستهلة عاشر : رفعت صوتها لطلق في الشهر العاشر من حملها . يعني أنها
 وادت على عدة حملها فكان ذلك أمهل لها . وفي مثل هذا المعنى قوله :

رَأَيْتُكَ يَا ابْنِي أَشَى قَدْ مَحْتَمَا وَلَا يَطْلُبُ الْأَوْتَارُ إِلَّا الْمُلُوحَ
 والمُلُوح : الهزيل الضامر .

والشاهد فيه رفع « حضجر » على القطع والابتداء ، ولو نصبه على الهمزة
 ياضهار فعل لجاز ذلك .

(٤) التسمية من ط ، وليست في الأصل ولا ب .

قُبِحَ من يَزْنِي بَوٍّ فِي من ذَوَاتِ الْغَمْرِ^(١)
الْأَكْلَ الْأَسْلَاءَ لَا يَحْفَلُ ضَوْءُ الْقَمَرِ^(٢)

وإن شاء جله صفةً فجوه على الاسم .

وزعم بولس أنه سمع الفرزدق يُنشد :

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ قَدَعَةٍ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي^(٣)
شَفَارَةٍ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرَجُلِهَا فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(٤)

(١) دما على من يرضاه من النساء بالقبوح ، وهو الإقصاء والإبعاد . وذوات

الغمر : النساء .

(٢) الأسلاء : جمع شلو ، وهو العضو بما عليه من اللحم . لا يحفل ضوء القمر : لا يناله ، لأنه ليس بمن يسرى بالليل في السفر . يهجوهم بالنهم والقعود عن الأسفار . وفي ط : « الآكل الأسلاء » بالسين المهملة ، جمع سلى ، وهو غشاء رقيق يحيط بالجنين . غنى أنه يأكل الأقدار لثمنه .

والشاهد فيه نصب « الآكل » على القدم ، ولو رفعه على القطع لجاز

(٣) الحزاة ٣ : ١٢٦ والمعنى ١ : ٥٥٠ / ٤ : ٨٩ وابن يمش ٤ : ١٣٣

وجمع الموامع ١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المغنى ١٧٤ وديوان الفرزدق ٤٥١ .
الفدما : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل . والمشار : جمع عشاء ، وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر . يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره .

(٤) الشفارة : التي ترفع رجلها ضاربة لفصيل لتمنحه الرضاع عند الحلب ، وأصله من شفر السكب ، إذا رفع رجله ليبول . تحذ ، من الوقذ ، وهو أشد الضرب . والفصيل : ولد الناقة . فطارة من الفطر ، وهو القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصفه . والأبكار : التي تتجت أول بطن . وقوادمها : أخلافها وهي أربعة : قدامان وآخران ، فسماها جميعاً قوادم على المجاز . وإنما نمتها بهذا =

جعلهُ شتاً ، وكأَنَّهُ حينَ ذِكرِ الحلبِ صارَ من يخطبُ عنده طالماً بذلك .

ولو ابتداءً وأُجرأ على الأولِ كانَ ذلكَ جائزاً عربياً . [و] قال : ٢٥٤

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ^(١)

وَلَا الْحِجَاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ قَلْبُ طَرَفَهَا حَذَرَ الصَّقُورِ ^(٢)

فهنا بمنزلة « وَجْهَ قُرُودٍ » ^(٣) .

وأما قولُ حسانَ بنِ ثابت :

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرْجُرِكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِخِرِ ^(٤)

== الضرب من الحلب لأنه أصعب مراساً .

والشاهد فيه نصب « شخارة » و « فطارة » على الظم ، ولو رفع قطعاً على الابتداء لجاز .

(١) البيتان نسبهما الجاحظ في البيان ١ : ٢٨٦ إلى إمام بن أكرم النخعي . قال : « وكان الحجاج جعله على بعض شرط أبان بن مروان ثم حبسه ، فلما خرج قال ... » . والثاني منها في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ . ذكر أنه كان سجيناً فتحبّل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه .

(٢) نمت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تعلق الجفنين ، وشبه عينيه عند تقلبيه لها حذراً وجنباً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالفرانيق ونحوها ، إذا نظرت إلى الصقور قلبت حاليتها حذراً منها . قال الجاحظ : « لأن طير الماء لا يكون أبداً إلا متسلق الأبقان » .

والشاهد فيه نصب « عيني بنت ماء » على الظم . ولو قطعه فرفعه لجاز .

(٣) يشير إلى بيت النابغة الذي سبق في ٧١ .

(٤) ابن ميثم ٢ : ١٠٢ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٠ وديوان حسان ٢١٣ . مجانب الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر . الجوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف . والجامخ : جمع جمخور كصقور ، وهو الضئيف ، أو الواسع الجوف .

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ . جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِرِ^(١)
 فلم يرد أن يجعله شئاً ، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما ،
 فكأنه قال : أمّا أجسامهم فكذا وأمّا أحلامهم فكذا .
 وقال الخليل رحمه الله : لو جعله شئاً فنصبه على الفعل كان جائزاً .

وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً
 ولا ذمّاً ولا شيئاً^(٢) مما ذكرت لك . وقال :

وما غرّني حوزُ الرّزائي محضناً عواشيتها بالجو وهو خصب^(٣)

ومحضنٌ : اسمُ الرّزائي ، فنصبه على أعني ، وهو فعلٌ يظهر ، لأنه لم يرد
 أكثر من أن يرفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً . وكذلك
 شمع هذا البيت من أفواه العرب ، وزعموا أن اسمه محضنٌ .
 ومن هذا الترخيم ، والترجيم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون

(١) لا بأس ، أي لا خوف ، وهو تهكم . وأراد جسام البغال ، فأفرد
 الجسم للضرورة . ينتهم بضخامة الأبدان وضآلة العقول .
 والشاهد فيه رفع « جسم » و « أحلام » على القطع ، لأنه لم يقصد إلى الذم .
 (٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا شئاً » . وفي ب : « أن تنصب »
 و « لا تريد » .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وحوز الإبل : جمعها للطف .
 والرّزائي : نسبة إلى رزام ، وهم حي من بني عمرو بن قيس . والمواشي : جمع
 ماشية ، وهي التي ترعى بالمشى من المواشي . يقول : جمعها للطف لينبع الضيف
 في حال خصب الزمان ؛ لأنها لا تحلب وهي تطف .

والشاهد فيه نصب « محضن » بإظهار فعل يجوز إظهاره ، وهو أعني ،
 ولم يقصد مدحاً ولا ذمّاً فنصبه عليه .

بكل صفة ولا كل اسم ، ولكن ترحم بما ترحم به العرب^(١)

وزعم الخليل أنه يقول : مرت به المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبه كبدل مرت به أخيك . وقال :

فَأَضْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَائِسًا فَلَا تَلَهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ^(٢)
وكان الخليل يقول : إن شئت رفعت من وجهين قلت : مرت به
البائس ، كأنه لما قال مرت به قال المسكين هو ، كما يقول مبتدئاً :
المسكين هو ، والبائس أنت . وإن شاء قال : مرت به المسكين هو ، والبائس
أنت^(٣) . وإن شاء قال : مرت به المسكين ، كما قال :

* بِنَا تَمِيَا يُكْشِفُ الضُّبَابَ^(٤) *

(١) به العرب ، ساقطة من ب . قال السيرافي : مذهب الترحم على غير مناج
التعظيم والتشم ، وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد
وجب للمعظم والمشتوم وشهراً وعرفاً به قبل التعظيم والشتم ، فيذكره المعظم
أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء ، أو على جهة الوضع منه والذم . والترحم
إنما هو رقة وتحن يلحق القداً كره على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه ونحننا .

(٢) جمع المواسع ١ : ٦٦ / ٢ : ١١٧ ، ١٢٧ . وقرقرى : موضع مخصب
بالحمية . ويقال كنس الغلي وبقر الوحش : دخل كناسه ، أي يته ، فاستناره
هنا للإبل . يمت لإبلا يركت بعد أن شبت ، فلذا نام راعيا لأنها غير محتاجة
إلى الرعى . وأصل البائس التقير المحتاج ، فجعله هنا لمن أجهده العمل ،
على معنى الترحم .

والشاهد نصب « البائس » بإضمار فعل على معنى الترحم ، وهو فعل لا يظهر
كما لا يظهر فعل المدح والثناء .

(٣) الكلام بعد « أنت » السابقة إلى هنا ساقط من ط .

(٤) لرؤبة في ديوانه ١٦٩ . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٨ والخزانة ١ : ٤١٢ .
والعيني ٤ : ٣٠٢ والأصموني ٣ : ١٨٣ . وضبطت القافية بضم الباء في بعض

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله رَحْمَةُ اللَّهِ عليه معنى رَحْمَةُ اللَّهِ .
فأَيُّ تَرْحَمٍ بِهِ يَجُوزُ فِيهِ هَذَانِ الْوُجْهَانِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَقَالَ
أَيْضًا : يَكُونُ مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينُ عَلَى : الْمُسْكِينُ مَرَرْتُ بِهِ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ لَقِينَةِ
عَبْدِ اللَّهِ ، إِذَا أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ لَقِينَهُ . وَهَذَا فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ .

وَأَمَّا يُونُسُ فَيَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينُ عَلَى قَوْلِهِ : مَرَرْتُ بِهِ مُسْكِينًا .
وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ حَالًا وَيَدْخُلَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ،
وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الظَّرِيفَ ، تَرِيدُ ظَرِيفًا . وَلَكِنَّكَ إِنْ شِئْتَ
جَعَلْتَهُ عَلَى أَحْسَنَ مِنْ هَذَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَقِيتُ الْمُسْكِينُ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ
مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فَهُوَ عَمَلٌ ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ عَلَا . وَكَأَنَّ الَّذِينَ حَمَلُوهُ عَلَى هَذَا ٢٦٥
إِنَّمَا حَمَلُوهُ عَلَيْهِ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَصِفُوا الْمَضْمَرُ ، فَكَانَ^(١) حَمَلُهُمْ إِيَّاهُ عَلَى
الْفِعْلِ أَحْسَنَ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُ الْمُسْكِينُ أَحَقُّ ، عَلَى الْإِضْهَارِ الَّذِي
جَازَ فِي مَرَرْتُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ هُوَ الْمُسْكِينُ أَحَقُّ . وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَجَازَ
هَذَا أَنْ يَكُونَ فَصْلًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ لِأَنَّهُ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ الَّذِي أُجْرِيَتْ
مَجْرَى : إِنَّا تَمِيمًا ذَاهِبُونَ . فَإِذَا قُلْتَ : بِي الْمُسْكِينُ كَانَ الْأَمْرُ ، أَوْ بِكَ
الْمُسْكِينُ مَرَرْتُ ، فَلَا يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ ، لِأَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ الْمُخَاطَبَ أَوْ نَفْسَكَ
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا يَدْرِي مَنْ تَعْنِي ، لِأَنَّكَ لَسْتَ تَحْدُثُ عَنْ غَائِبٍ ،

== المراجع ، وصوابها الإسكان . وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستهامة .
يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها .

والشاهد فيه نصب « تَمِيمًا » على الاختصاص والفخر .

(١) ط : « وَكَانَ » .

ولكنك تنصبه على قولك : « بنا تميا »^(١) ، وإن شئت رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما قبله . فهذا المعنى يجرى على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد .

وأما بولس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربه لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل . وكذلك مررتُ به المسكين ، يحمله الرفع على الرفع ، والجاء على الجر ، والنصب على النصب . ويَزعَم أنَّ الرفع الذي فسرنا خطأ . وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق .

هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما [هو] قبله
من الأسماء المبهمة^(٢)

والأسماء المبهمة : هَذَا ، وَهَذَانِ ، وَهَذِهِ ، وَهَاتَانِ ، وَهَاتِهِ ، وَذَلِكَ^(٣)

(١) إشارة إلى الشاهد السابق :

• بنا تميا يكشف الغياب •

(٢) قال السيرافي : ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصلها ومثلها . ووصل بها ما ليس بهم من الأسماء المضرة : هو وهي وما وهم . وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب . وعلى أن أبا العباس البرد قال : علامات الإضمار كلها مبهمة . والمهم على ضربين : منه ما يقع مضراً ، ومنه ما يقع غير مضر . وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن هو وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء ، ولا تفصل شيئاً من شيء من الوات والحيوان وغيره :

(٣) ط : « وذلك » .

وَذَاكَ ، وَتِلْكَ وَتَانِكَ ، وَتِيكَ ، وَأَوَّلِيكَ ، وَهُوَ وَحِي ، وَهَآءُ ، وَهَمْ ، وَهَمْ وَهَمْ ،
وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على الأسماء
غير المبهمة .

فَأَمَّا الْمَبْنِيَّ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ قَوْلُكَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، وَهَؤُلَاءِ
قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ ، وَذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا . فِهَذَا اسْمٌ
مُبْتَدَأٌ لِيُنْبِئَ ^(١) عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ . وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ هَذَا كَلَامًا حَقًّا
يُنْبِئُ عَلَيْهِ أَوْ يُنْبِئُ عَلَى مَا قَبْلَهُ . فَالْمُبْتَدَأُ مُسْتَدٌّ وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مُسْتَدٌّ إِلَيْهِ ،
قَدْ عَمِلَ هَذَا قِيَمًا بَعْدَهُ كَمَا يَعْمَلُ الْجَارُ وَالْفِعْلُ قِيَمًا بَعْدَهُ . وَالْمَعْنَى أَنَّكَ تَرِيدُ
أَنْ تَنْبِئَهُ لَهُ مُنْطَلِقًا ، لَا تَرِيدُ أَنْ تَعْرِفَهُ عَبْدُ اللَّهِ ، لِأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا ، فَنُطْلَقُ حَالٌ قَدْ صَارَ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ وَحَالٌ
بَيْنَ مُنْطَلِقِي وَهَذَا ، كَمَا حَالَ بَيْنَ رَاكِبٍ وَالْفِعْلِ حِينَ قُلْتَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ
رَاكِبًا ، صَارَ جَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ وَصَارَ الرَّاكِبُ حَالًا . فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَذَاكَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا . إِلَّا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَاكَ فَأَنْتَ تَنْبِئُهُ لَشَيْءٍ مُتَرَاخٍ .

وهؤلاء بِمَنْزِلَةِ هَذَا ، وَأَوَّلُكَ بِمَنْزِلَةِ ذَاكَ ، وَتِلْكَ بِمَنْزِلَةِ ذَاكَ . فَكَذَلِكَ
هذه الأسماء المبهمة التي توصفُ بالأسماء التي فيها الألف واللام .

وَأَمَّا هُوَ فَعَلَامَةٌ مُضْمِرٌ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَحَالٌ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ بَعْدَ هَذَا .

٢٥٧ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، فَصَارَ الْمَعْرُوفُ حَالًا . وَذَلِكَ أَنَّكَ ذَكَرْتَ
لِلْمُخَاطَبِ إِنْسَانًا كَانَ يَجْهَلُهُ أَوْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَثْبَتَهُ ^(٢)

(١) ط : « لِيُنْبِئَ » .

(٢) ط : « أَثْبَتَهُ » .

أو الزمة معروفاً ، فصار المعروفُ حلاً ، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً^(١) . والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيدٌ حين قلت معروفاً ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرفُ ويؤكدُ ، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز ، لأنَّ الانطلاق لا يوضحُ أنه زيدٌ ولا يؤكدُ . ومعنى قوله معروفاً : لا شك ؛ وليس ذا في منطقي . وكذلك هو الحقُّ بيئاً ، ومعلوماً ، لأنَّ ذا مما يوضحُ ويؤكدُ به الحقُّ .

وكذلك هي وهما وهم وهنٌ ، وأنا وأنت وإنه^(٢) . قال ابن دارة^(٣) :

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسيي وهل يدارةٌ بالناسِ من عاري^(٤)

(١) السيرافي : اعلم أن النصب في : هذا زيد منطلقاً ، على غير وجه النصب في قولنا : هو زيد معروفاً . وبين ذلك لك أنك لا تقول : هو زيد منطلقاً . أما النصب في : هذا عبد الله . إلخ فقد ذكرناه . وأما نصب : هو زيد معروفاً فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به . وذلك أنك إذا قلت : هو زيد فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقاً وأن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب أن الخبر يحقق ما خبر به . فإذا قال : هو زيد معروفاً فكأنه قال : لا شك فيه وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق وما أشبهه .

(٢) كلمة « وهم » و « وأنت » ساقطتان من ط .

(٣) اسمه سالم بن دارة . ودارة أمه ، سميت بذلك لجمالها ، تشبهاً بدارة القمر . واسم أبيه مسافع ، وهو من بني عبد الله بن غطفان بن قيس . انظر نوادر المخطوطات ١ : ٩٢ وجهرة ابن حزم ٢٤٩ والخزانة ١ : ٢٨٩ والشعراء ٣٦٢ .

(٤) أمالي ابن السجري ٢ : ٢٨٥ والخصائص ٢ : ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ — ٣ : ٦٠ وابن عيش ٢ : ٦٤ والخزانة ١ : ٥٥٣ والصيني ٣ : ١٨٦ والأغوني ٢ : ١٨٥ . والبيت من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

والشاهد فيه نصب « معروفاً » على الحال المؤكدة لجملة « أنا ابن دارة » .

وقد يكون هذا وصَواحِبُه بمنزلة هو ، يعرف به ، تقول : هذا عبدُ الله
فأعرفه ؛ إلا أنَّ هذا ليس علامةً للمضمر ، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً
بمحضرتك .

وقد تقول : هو عبدُ الله ، وأنا عبدُ الله ، فالخِراً أو مُوْعِداً . أى
اعرفني بما كنتَ تعرف وبما كان بَلْفَك عني ^(١) ، ثم يفسر الحال التي كان
يَعْلَم عليها أو تَبْلَغُه فيقول ^(٢) : أنا عبدُ الله كريماً [جواداً] ، وهو عبدُ الله
شجاعاً بطلاً .

وتقول : إني عبدُ الله ؛ مصغراً نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول :
آكلاً كما تأكل العبيد ^(٣) .

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن
يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عمل ، أو صفة غير عمل ، ولا تريد
أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم [تُوْعِدْ ولم] تفخر أو تصغر
نفسك ؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جُهل ، أو تُنزلُ
المخاطبَ منزلةً من يجهل فخرأ أو تهدداً أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك
إياه باسمه . .

ولما ذكر التحليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يُحسِّن ، فإنَّ
التحويينَ ممَّا ^(٤) يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن أرباباً

(١) ط : « يلفك عني » .

(٢) ط : « ثم يفسر الحال ... فيقول » .

(٣) ط : « ويقول إني عبد الله ... ثم يفسر حال العبد فيقول : آكلاً

كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد » .

(٤) سقطت هذه الكلمة من ط .

إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال :
 أنا عبدُ الله مُطلقاً ، وهو زيدٌ مُطلقاً كان مُحالاً ؛ لأنه إنَّما أراد أن يُخبرك
 بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأنَّ هوَ
 وأما علامتان للمضمر ، وإنَّما يُضمر إذا علم أنَّك قد عرفت مَنْ يعنى .
 إلاَّ أنَّ رجلاً لو كان خلفَ حائط ، أو فى موضعٍ تحبُّله فيه فقلت مَنْ أنت ؟
 ٢٥٨ فقال : أنا عبدُ الله ^(١) مُطلقاً فى حاجتك ، كان حسناً .

وأما ما ينتسبُ لأنه خبرٌ مبنيٌّ ^(٢) على اسمٍ غيرِ مبهمٍ ، فتوكل :
 أخوك عبدُ الله معروفاً . هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز فى الاسم الذى
 بعد هوَ وأخواتها .

هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك [قولك] : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله مُطلقينِ . وإنَّما نصبتُ
 للمُطلقينِ لأنه لا سبيل إلى أن يكونَ صفةً لعبدِ الله ، ولا أن يكونَ صفةً
 للآخرينِ ، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته ^(٣) حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت :
 هذا عبدُ الله مُطلقاً .

وهنا شبهةٌ بقولك ^(٤) : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمينِ .
 وإن شئت قلت : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله مُطلقانِ ، لأنَّ المُطلقينِ فى هذا
 الموضع من اسمِ الرجلين ، فُجروا عليه .

(١) ط : « أنا زيد » .

(٢) ط : « لبنى » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل ، ب : « جعلتم » .

(٤) ط : « بقوله » .

وتقول : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين ، إذا خلطهم ومن قال :
هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان قال : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقون ؛
لأنَّهُ لم يُشرك بين عبد الله وبين ناسٍ في الانطلاق .

وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتمين . وقد يقول بعضهم : هذه ناقةٌ
وفصيلُها راتمان . وهذا شبيهٌ بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرمٍ ،
إنما يريد كلُّ شاةٍ وسَخْلَةٌ لها بدرم . ومن قال كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها ، فجعله
بمترلة كلِّ رجلٍ وعبدُ الله [منطلقاً] لم يقل في الراتمين إلّا النصب ^(١) ،
لأنَّهُ إنَّما يريد حينئذ المعرفة ، ولا يريد أن يُدْخِلَ السَخْلَةَ في الكل ^(٢) ،
لأنَّ كلَّ لا يَدْخُلُ في هذا الموضع إلّا على التكرار . والوجهُ كلُّ شاةٍ
وسَخْلَتُها بدرم ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتمين ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم ،
وهو القياسُ . والوجه الآخرُ قد قاله بعضُ العرب .

(١) ط : « بالنصب » .

(٢) هذا ما في ب . وفي ط : « في كل » وفي الأصل : « في الشاة الكل » .

هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة^(١)

وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدثنا بذلك يونسُ وأبو الخطاب
عن يونسَ به من العرب .

وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين :
فوجهُ أنَّك حين قلت : هذا عبدُ الله أضمرت هذا أو هو ، كأنك
قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ . والوجهُ الآخرُ : أن تجعلهما جميعاً خبراً
لهذا ، كقولك : هذا خلوصٌ حاضٍ ، لا تريد أن تنقض الخلوصَ ، ولكنتك
تزم أنه يجمع الطمحين . وقال الله عز وجل : « كَلَّا إِنَّهَا لَأَفْئُةٌ
لِّلشَّوْىِٕ » . وزعموا أنَّها في قراءة أبي عبد الله^(٢) . « هذا بعلٌ شَيْخٌ »^(٣) .

(١) السراfi ما ملخصه : افرد الباب لجواز رفع منطلق من قولك هذا
عبد الله منطلق . ورفع من أربعة أوجه ذكر سيويوه عن الخليل وجهين منها
كما ترى ، والوجهان الآخران ، أحدهما : أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا
عطف بيان ، كأنه قال : عبد الله منطلق ، ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا
الوجه . والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيد ، فيكون التقدير : هذا منطلق
وتقديره ، هذا زيد رجل منطلق ، فتبدل رجل من زيد ، ثم تحذف الموصوف
وتقيم الصفة مقامه .

(٢) الآية ١٥ من سورة المارج .

(٣) ط : « ابن مسعود » ، وأبو عبد الله ، كنية عبد الله بن مسعود .

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود ، وفي ط : « وهذا بعلٌ شيخ » . والاستشهاد
بآيات الكتاب مع إغفال نحو الواو والفاء جائز صحيح وقع في كتب العلماء ،
انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

قال : سمنا من يروى هذا الشر من العرب يرفعه (١) :
 مَن يَكُ ذَابَتْ فِهَذَا بَيْتِي مَقِيطٌ مَصِيفٌ مُشْتِيٌّ (٢)

وأما قول الأخطل : ٢٥٩

ولقد أبيتُ من الفَناءِ يَنْزِلِ فَأَبَيْتُ لَا حَرَجُ وَلَا عَرُومُ (٣)
 فزعم الخليل رحمه الله أن هذا ليس على إضمارِ أَنَا . ولو جاز هذا على

(١) بدل هذه العبارة جميعها في ط : « وقال الراجز » ، مع إضافة « سمنا »
 من يروى هذا الشر من العرب يرفعه « بعد ذلك » ، وموضعها في الأصل وب
 كما أبيت .

(٢) الشاهد من الحسين التي لم يعرف لها قائل . لكنه في ملحقات ديوان
 رؤبة وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٥٥ والإنصاف ٧٢٥ وابن يمين ١ : ١٩٠
 والمني ١ : ٥٦١ وجمع المواع ١ : ١٠٨ / ٢ : ٦٧ والأخفوي ١ : ٢٢٢ .
 والبت : كساء غليظ مرج أخضر ، وقيل من وبر وصوف ، جمه أب
 وبنات بالكسر . مقيط : أى يكفئني لقيظي ، يقال قيطني هذا الطعام وهذا
 الثوب ، أى كفاني لقيظي ، وكذلك مشت يكفئ للشتاء ، وهو على المجاز ،
 أى يقيظ فيه ويشقى . يريد أنه لا شيء له إلا كساؤه يستعمله في كل زمان .
 والشاهد فيه رفع « مقيط » وما بعده على الخبر . والنصب على الحال أحسن
 وأكثر . ويجوز رفعه على البدل أيضاً .

(٣) ديوان الأخطل ٨٤ وابن الشجري ٢ : ٢٩٧ وابن يمين ٣ : ١٤٦ /
 ٧ : ٨٧ والإنصاف ٧١٠ والخزاة ٢ : ٥٥٣ . منزل ، أى في مكان قريب ممكن .
 لا حرج : لا أخرج من لذة . لا عروم : لا أحرم ما أشتي .

والشاهد رفع « حرم » و « عروم » . وهو في مذهب الخليل على الحمل
 على الحكاية ، أى كالذى يقال له لا حرج وعروم . ويجوز رفعه على إضمار خبر
 أى آيت لا حرج ولا عروم في المكان الذى آيت فيه . وكان وجه الكلام
 نصهما على الخبر أو الحال .

إخماراً نالجاز : كان عبد الله لا يُسَلِّم ولا صالح على إخمار هو . ولكنه
فيما زعم الخليل رحمه الله : فأبيتُ بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم .
ويقويه في ذلك قوله ، وهو الربيع الأسدي^(١) :

على حين أن كانت عُقيلٌ وشائظا وكانت كلابٌ خامري أم عامر
فإنما أراد : كانت كلابٌ التي يقال لها خامري أم عامر .

وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيتُ لا حرجٌ
ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به . وقال الخليل رحمه الله : كأنه^(٢) حكاية
لما كان يُسَكَّم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :
كَذَبْتُمْ وَيَتَرِ اللَّهُ لَا تُفَكِّحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ^(٣)

(١) وهو الربيع الأسدي ، ساقط من ط . ونسبه الشنتمري إلى الأخطل
كسابقه ، ولم أجده في ديوان الأخطل . والبيت في اللسان (وشط) بدون نسبة .
والوشائط : جمع وشيطة ووشيط ، وهم الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم ،
هم حشو فيهم . وكنية الضبع ، يقال لها خامري ، أي ادخلني الحمر ، وهو بالتحريك
ما تستتر فيه وتستكن به ، فتدخل جحرها فتصاد . وفتح « حين » لإضافتها
إلى غير متكن ، ويجوز جرهما على الأصل .

والشاهد فيه وضع « خامري » موضع خبر كان ، على معنى الحكاية ،
أي يقال لها خامري يا أم عامر . وأتى به شاهداً لتقوية ما ذهب إليه الخليل .

(٢) ط : « وقول الخليل » مع إسقاط « كأنه » .

(٣) نسب البيت إلى رجل من بني أسد . وسيأتي في سيبويه ٢ : ٧٦ ، ٧٦٤ .
وانظر الخصائص ٢ : ٣٦٧ والكامل ٢١٧ والنصر ١ : ١١٧ . أراد
لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها شاب قرناها ، والتي تصر =

أى بقي من يقال له ذلك .

والتفسير الآخر [الذى] على النقي كأنه أسهل .

وقد يكون رفعه على أن يجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف ،
فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق . وتقول : هذا زيد رجل منطلق على
البدل ، كما قال تعالى جدّه : « بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ »^(١) . فهذه أربعة
أوجه في الرفع .

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ

أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا ، وهما بمنزلة
اسم واحد ، كأنك قلت : هذا منطلق . قال النابتة :
تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَمَرَقْتُهَا لِسْتَةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ^(٢)
كأنه قال : وهذا سابع .

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنياً على هذا ،

= الماشية ، أى تشد ضروعها ليجتمع البر فتحلب . والقرن : الفود من الشعر
في جانب الرأس ، مبنى المعجوز الرابعة .

والشاهد فيه حل « بنى شاب قرناها » على الحكاية .

(١) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٢) ديوان النابتة ٥٠ . والمعنى ٤ : ٨٢ والأشعري ٢ : ٢٧٦ . توهمها :

لم يعرفها إلا توهماً ؛ لحفاء محالها وانطاسها . وآيات الدار : علاماتها وما بقي منها
كالأنثى والرماد والأوتاد . لسته أعوام ، أى بعدها ، كما يقال لشر خلون ،
أى بعد عشر .

والشاهد فيه رفع « سابع » خبراً لقدا ؛ لأن العام عند سيويه صفة ، وإن صح
أن يكون بدلاً أو عطف بيان .

وجعلت الظيرَ حالاً له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً .
 وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المحاطَبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ،
 وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد ، وإنما أشار فقال هذا منطلقٌ ،
 فكأنَّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها ،
 لأنَّ المبتدأ يعمل فيها بعده كعمل الفعل فيها يكون بعده ، ويكون فيه معنى
 التلبيه والتعريف ، ويحول بين الظير والاسم المبتدأ كما يحول الفاعلُ
 بين الفعل والظير ، فيصيرُ الظيرَ حالاً قد ثبت فيها وصار فيها^(١) كما كان
 الظرفُ موضعاً^(٢) قد صيرَ فيه النية وإن لم يَدْرُ كَرُفلاً^(٣) . وذلك أنك
 إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً ؛
 وانصب بالي هو فيه كاتصاب الدم بالشرين^(٤) لأنَّه ليس من صفته
 ولا محولاً على ما حمل عليه ، فأشبهه عندهم ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذا عَمِلَ فيها بعده عَمَلَ الفعل ، وصار منطلقاً حالاً ، فانتصب
 بهذا الكلام انتصابَ رَاكِبٍ بقولك : مرَّ زيدٌ رَاكِباً .

وأما قوله عز وجل « هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا^(٥) » فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ صِفَةً

(١) ط : « صار فيها » .

(٢) الأصل وب : « وكان الظرف موضع » ، وأثبت ما في ط .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يريد أن الحال في قولك : هذا الرجل منطلقاً ،
 وهذا عبد الله منطلقاً مفعول فيها ، لأن المعنى اتبته له في هذه الحال . وقوله :
 لأن المبتدأ يعمل فيها بعده ، معناه يرفع ما بعده من الخبر . والظاهر من كلامه
 في هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل ، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ إذا كان إشارة
 عمل فيها بعده ، نحو هذا ، وما جرى مجراه .

(٤) ط : « بشرين » .

(٥) الآية ٣١ من سورة الطور .

٢٩١ [قد] استغنى عن الصفة . وإنما تُضَيَّر الاسم حين يستغنى بالمعرفة ^(١) ،
فإنَّ لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل . ألا ترى أنك لو قلت :
مرتُّ بهُ الرجل ، لم يجز ولم يحسن ، ولو قلت : مرتُّ بهذا الرجل ،
كان حسناً جميلاً .

هذا باب ما ينتصب فيه الظاهر

لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته
وذلك قولك : فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً . فعبدُ الله
ارتفع بالابتداء ^(٢) لأنَّ الذي ذُكر ^(٣) قبله وبعبه ليس به ، وإنما هو
موضعُ له ، ولكنَّه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله . ألا ترى أنك
لو قلت : فيها عبدُ الله حَسَنَ السَّكُوتِ وكان كلاماً مستقبياً ، كما حَسَنَ
واستغنى في قولك : هذا عبدُ الله . وقول : عبدُ الله فيها ، فيصيرُ كقولك
عبدُ الله أخوك . إلا أنَّ عبدَ الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء ^(٤) .
ويدلُّك على ذلك أنك تقول : إنَّ فيها زيداً ، فيصيرُ بمنزلة قولك :
إنَّ زيداً فيها ؛ لأنَّ فيها لما صارت مستقرّاً لزيد يستغنى به السكوتُ وقع

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل وط : « حين تستغنى بالمعرفة » .

(٢) ط : « لا ابتداء » .

(٣) ط : « ذكر » .

(٤) السيرافي : مذهب سيويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف
أو قدمته . وقال الكوفيون : إذا قدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع
في الظرف المتأخر . فكان من حجة سيويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا
الاسم وإن كان قبله ظرف ، كقولنا : إن في الدار زيداً .

مَوْعَ الْأَسْمَاءِ ، كما أَنَّ قَوْلَكَ : عَبْدُ اللَّهِ لَقِينُهُ يَصِيرُ لَقِينُهُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ ، فَصَارَ قَوْلُكَ فِيهَا كَقَوْلِكَ : اسْتَقَرَّ
عَبْدُ اللَّهِ ، ثُمَّ أُرِدْتَ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَى آيَةٍ حَالِ اسْتَقَرَّ قُلْتَ قَائِمًا ، فَقَائِمٌ حَالٌ
مُسْتَقَرٌّ فِيهَا . وَإِنْ شِئْتَ أَلْفَيْتَ فِيهَا قُلْتَ : فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ
قَالَ النَّابِغَةُ :

فَيْتُ كَأَنِّي سَاوَدْتُ نِيَّ ضَيْلَةَ مِنْ الرُّقْشِ فِي آيَاتِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ^(١)
وَقَالَ الْمَذَلِيُّ^(٢) :

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِلَكُمْ قَرَفَ الْحَقِّ وَعِنْدِي الْبُرْمُ مَكْنُوزٌ^(٣)

(١) ديوان النابغة ٥١ والمعنى ٤ : ٧٣ وشرح شواهد المتن ٣٠٥ والأصحوى
٦٠ : ٣ . ساورتى : وابتنى ، والألفى لا تلدغ . لا ونبأ . والضئيلة : الدقيقة ،
وإنما يدق جسمها عند الكبر ، فيكون ذلك أنكى لسمها . والرُقش : جمع
رفشاء ، وهى النقطة بسواد . والنافع : الخالص ، أو الثابت .

والشاهد فيه رفع « نافع » على الخبرية لسم ، مع إلقاء الجار والمجرور .
ولو نصب « نافع » على الحالية مع مجمل الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

(٢) هو المتنخل المذلى . ديوان المذليين ١٥ : ٢ والبيان ١ : ١٧ . وقد ورد
في المتنخرى « المتنخل » خطأ . وانظر للبيت شرح شواهد الشافية ٤٨٨ .
ونسب أيضاً إلى أبى ذؤيب المذلى فى الجيوان ٥ : ٢٨٥ وبعض نسخ البيان .

(٣) لا در دره : لا كثر خبره . ولازكا عمله . والتنازل : الضيف . ينزل على
القوم . فى الأصل وب : « باذلكم » ، صوابه فى ط . ويروى : « نازلهم » .
والحق : سويق الدوم ، وقرفة : فشره ، يريد اللحمة التى على عجمه ، والقرف
والقرفة : للقشرة ، وقد أطلقت القرفة على قشر شجرة طيبة الريح . يقول :
لا اتسع عيثنى إن آثرث نفسى على ضيبي بالبر وأطعمته قرف الحق .

والشاهد فيه رفع « مكنوز » على الخبرية للبر مع إلغاء الظرف . ولو نصبه
على الحال مع اعتداد الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

كأنك قلت : البر مكنوزٌ عندي ، وعبدُ الله قائمٌ فيها .

٢٦٢

فإذا نصبتَ القائمَ فيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستغنى بها ، فَمِئَلِ المبتدأ حين لم يكن القائمُ مبنياً عليه ، عَمَلَ هذا زيدٌ قائماً ، وإنما تجملُ فيها ، إذا رفعت القائمَ ^(١) ، مستقراً للقيام وموضِعاً له ، وكأنك لو قلت : فيها عبدُ الله ، لم يجز عليه السكوت ^(٢) . وهذا يدلُّك على أنَّ « فيها » لا يُحدث ^(٣) الرفعَ أيضاً في عبد الله ؛ لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتُلتقى ، ولو كان عبدُ الله يرتفعُ فيها لارتفع بقولك بك عبدُ الله مأخوذاً ؛ لأنَّ الذي يرفع ويُنصب ما يستغنى عليه السكوتُ ومالا يستغنى ، بمنزلة [واحدة] . ألا ترى أنَّ كانَ تَعْمَلُ عَمَلَ ضَرَبَ ، ولو قلت كان عبدُ الله لم يكن كلاماً ، ولو قلت ضَرَبَ عبدُ الله كان كلاماً .

ومأجاء في الشرر أيضاً مرفوعاً قوله ، لابن مقبل ^(٤) :

لا سافرُ التي مَسْخُولٌ ولا هيجُ عارى العظامِ عليه الودعُ منظومٌ ^(٥)

(١) في الأصل : « وقت القائم » سوابه في ب ، ط .

(٢) ب قطع : « السكوت عليه » .

(٣) في الأصل قطع : « تحدث » .

(٤) لابن مقبل ، ساقطة من ط ، وهو من زيادات الكتاب لاجرم . وانظر

ديوان ابن مقبل ٢٦٩ واللسان (هيج ، سفر) .

(٥) التي ، بالكسر والفتح : الشحم . سافر : منكشف ظاهره ، من السفور .

والمسخور : المهزول . والمهيج بكسر الباء الموحدة : المتورم ، عني الكثير اللحم .

ط : « هيج » بالياء المثناة ، تحريف . والودع : الحرز . نمت امرأة فشبها

بنظي هذا صفته .

والشاهد فيه رفع « منظوم » على الخبرية الودع - وانظر ماسلف في الشاهد

السابق . والنصب قراءة ابن عيسى والأعرج وقتادة وابن جبير . والرفع قراءة

الجمهور . انظر تفسير أبي حيان ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

فجميع ما يكون ظرفاً تُلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرّاً إلا على ما كان (١) عليه أولاً قبل الظرف ، ويكون موضع الظرف دون الاسم ، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغنى عليه السكوت ، بكقولك : فيك زيدٌ راعبٌ فرغبتُهُ فيه .

ومثل قولك فيها عبدُ الله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ؛ كأنَّ قولك هو لك بمنزلة أَهْبَهُ لك ثم قلت خالصاً . ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هُوَ كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، « وفيها » لَنَوُ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيلم ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص .

وقد قرئ هذا الحرفُ على وجهين : « قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢) » ، بالرفع والنصب (٣) .

وبعض العرب يقول : هو لك الجِماءُ الغنيرُ ، يرفع كما يرفع الخالص .

(١) ط : « يكون » .

(٢) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٣) السيرافي : « هي » عند سيبويه مبتدأ ، وللذين آمنوا خبره ، وخالصة منصوب على الحال والعامل فيها اللام على تقدير استغفر وما أشبه ذلك . فإن قال قائل : الحال مستصحية فكيف تكون خالصة في يوم القيامة والتي هي لهم في الحياة الدنيا ؟ قيل : الحال على كل حال مستصحية ، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخراً بتقدير شيء مستصحب ، كقوله تعالى : « فادخلوها خالدين » وقد علم أن الخلود إنما هو إقامتهم فيها الدائمة ، وليس ذلك في حال دخولهم . وتقديره : ادخلوها مقدرين الخلود ، أو مستوجبين الخلود . . . وإنما يقع مثل هذا فيها علم ووفق به .

والنصبُ أكثر، لأنَّ الجملَةَ التَّغْيِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ هُوَ لَكَ خُلُوصًا . فَبِذَا تَمَثَّلْتُ وَلَا يُنْكَلَمُ بِهِ .

وَمَا جَاءَ فِي الشَّرِّ قَدْ انْتَصَبَ خَبْرُهُ وَهُوَ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الظَّرْفِ، قَوْلُهُ :

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا فَأَخْلِيَتْ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْنِيًّا وَلَا (١)
وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُ : أَتَنْكَلَمُ بِهَذَا وَأَنْتَ هُنَا قَاعِدًا . ٢٦٣

وَمَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ أَمْرٌ قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ رَجُلٌ صَدِيقِي مَعْلُومًا ذَاكَ ، وَهُوَ رَجُلٌ صَدِيقِي مَعْرُوفًا ذَاكَ ، وَهُوَ رَجُلٌ صَدِيقِي يَبْنِي ذَاكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هَذَا رَجُلٌ صَدِيقِي مَعْرُوفًا صَلَاحُهُ ، فَصَارَ حَالًا وَقَعَ فِيهِ أَمْرٌ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هُوَ رَجُلٌ صَدِيقِي فَقَدْ أَخْبَرْتَ بِأَمْرٍ وَاقِعٍ ، ثُمَّ جَعَلْتَ ذَلِكَ الْوُقُوعَ (٢) عَلَى هَذِهِ الْحَالِ . وَلَوْ رَفَعْتَ كَانَ جَائِزًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ صَلَاحُهُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمِّهِ كَرِيمًا أَبُوهَا ، زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْحُسْنِ أَنَّهُ وَجِبَ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ . وَهُوَ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِيَةٍ فَرُسُهُ مَكْسُورًا سَرَّجُهَا ، وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : هُوَ رَجُلٌ صَدِيقِي مَعْرُوفًا صَدَقَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ مَعْرُوفٌ ذَلِكَ وَمَعْلُومٌ ذَلِكَ (٣) ، عَلَى قَوْلِكَ : ذَاكَ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ مَعْلُومٌ . سَمِعْتُهُ مِنَ الْخَلِيلِ .

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْخَمْسِينَ ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَرْجِعًا آخَرَ . أَصْلُ الْبِلَادِ وَفَرَعُهَا ، أَيُّ جَمِيعِ الْبِلَادِ كَبِيرُهَا وَصَغِيرُهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « ثَابِتٌ » عَلَى الْحَالِيَةِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ هُوَ خَبَرُ الْخَبَرِ . وَلَوْ رَفَعَ « ثَابِتٌ » عَلَى الْخَبَرِ لَجَازَ .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ وَب : « الْمَرْفُوعُ » .

(٣) ط : « ذَاكَ » فِي الْمَوْضِعَيْنِ . وَفِي ب : « وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ مَعْرُوفًا ذَلِكَ » قَطُّ .

هذا باب من المعرفة

يكون فيه الاسم الخاص شاملاً في الأمة

ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يُتوَمَّ به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامه، ولثعلب: ثلالة وأبو الحصين وسمسم، ولذئب: ذالان وأبو جمدة، وللضبع: أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم عثكل وقشام، ويقال للضبعان (١) قُسم. ومن ذلك قولهم للفراب: ابن بريح (٢).

فكلُّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله (٣). ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثلالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كمي زيد. وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيد فزيد اسمٌ لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف (٤). فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى، وليُحذف

(١) الضبعان، بالكسر: الذكر من الضباع.

(٢) السيراني: الأسماء التي ذكرها سيويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها، كزيد وعمر وهند ودعد، إلا أن اسم زيد يختص شخصاً بعينه دون غيره، وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنساً. وكل شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس.

(٣) يعني إذا قلت: «فها عبداً قائماً»، فنقول أيضاً: فيها أسامة متحزراً.

(٤) في الأصل فقط: «تعرف».

السكّامُ وليُخْرِجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكون لغير شيءٍ بعينه .
 لأنك إذا قلت هذا الرجلُ قد يكون أن تَمْنَى كماله ، ويكون أن تقول هذا
 الرجلُ وأن تريد كلَّ ذَكَرٍ تَكَلَّمْ ومتى على رجلين فهو رَجُلٌ . فإذا
 أراد أن يُخْلِصَ ذلك المعنى ويَخْتَصَّهُ ليعرف من يُعْنَى بعينه (١) وأمره قال
 زيدٌ ونحوه .

وإذا قلت : هذا أبو الحارث فأنْتَ تريد هذا الأسدَ ، أي هذا الذي سمَّيتَ
 باسمه (٢) ، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيءٍ
 قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كعرفته زيداً ، ولكِنَّه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ ٢٦٤
 من أمته له هذا الاسمُ ، فاخْتَصَّ هذا المعنى باسمٍ كما اخْتَصَّ الذي ذكرنا بزيد
 لأنَّ الأسدَ يَتَصَرَّفُ تصرفَ الرجلِ ويكون نكرةً ، فأرادوا أسماءً لأن تكون
 إلا معرفةً وتلزم ذلك المعنى (٣) .

ولمَّا مَنَعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد ،
 أنَّ الأسدَ وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماءٍ
 يعرفون بها بعضاً (٤) من بعض ، ولا تُحْفَظُ حُلَاحِها كحفظ ما يثبت مع الناس
 ويقننونه ويتخننونه . ألا تَراهم قد اخْتَصَّوا الخَيْلَ والإِبِلَ والغنمَ والكلابَ
 وما تثبت معهم (٥) واتَّخَذُوهُ ، بأسماء كزيد وعمر .

ومنه أبو جَحَادِب ، وهو [شيءٌ يشبه الجُنْدُبَ غيرَ أنه أعظمُ منه ،

(١) ط : « تمنى بعينه » .

(٢) في الأصل فقط : « الاسم » .

(٣) ط : « فأرادوا أسماء لا يكون إلا معرفة ويلزم ذلك المعنى » .

(٤) ب ، ط : « بعضها » .

(٥) ط : « وما تثبت معهم » .

وهو [ضربٌ من الجَنَادِبِ كما أن بنات أَوْبَرَ ضربٌ من السَّكَاةِ ،
وهي معرفةٌ .

ومن ذلك ابنُ قُتْرَةَ ، وهو ضربٌ من الحيات ، فكأنهم إذا قالوا هذا
ابن قُتْرَةَ فقد قالوا هذا الحيةَ التي من أمره كذا [وكذا] .

وإذا قالوا بنات أَوْبَرَ فكأنهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا
[وكذا] من السَّكَاةِ ، وإذا قالوا أبو جُنَادِبٍ فكأنهم قالوا هذا الضربُ
الذي سمَّته به من الجَنَادِبِ أو رأيتَه . ومثل ذلك ابنُ أَوَى كأنه قال هذا
الضرب الذي سمَّته أو رأيتَه من السباع ؛ فهو ضربٌ من السباع كما أن بنات
أَوْبَرَ ضربٌ من السَّكَاةِ . وبذلك على أنه معرفةٌ أن أَوَى غيرُ مصروف
وليس بصفة . ومثل ذلك ابنُ عَرَسٍ وأمُّ حُبَيْبٍ وسامُّ أَمْرَسَ . وبعضُ العرب
يقول أبو بَرَيْصٍ وِحَارُ قَبَّانَ ، كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي
يُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا . [وكأنه قال في المؤنث نحو أمِّ حُبَيْبٍ
هذه التي تُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا (١)] .

واختصَّت العربُ لكل ضربٍ من هذه الضروب اسماً على معنى الذي
تُعرفُ به (٢) لا تدخلُ النسكرةُ كما أن الذي تعرف (٣) لا تدخلُ النسكرةُ ، كما فعلوا
ذلك بزيد والأسدِ . إلا أن هذه الضروبَ ليس لكل واحدٍ منها اسمٌ يقع

(١) السيرافي ما ملخصه : كأن تلفيق هذه الأشياء وتسميتها بهذه الأسماء
المعارف في مذهب سيبويه ، دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه . ألا تراه
قال : فكأنهم إذا قالوا هذا ابن قُتْرَةَ فقد قالوا : هذا الحية التي من أمره
كذا وكذا . إلخ . وهذا مذهب حسن .

(٢) في الأصل فقط : « تعرف به » .

(٣) ط فقط : « معرفة » .

على كل واحد من أمته يدخله (١) المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة، ثم اختصّ باسم معروف كما اختصّ الرجلُ بزيدٍ وعمرٍ، وهو أبو الحارث، ولكنها لَزِمَتْ اسماً معروفاً، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التعجب، وتوصف به الأسماء المبهمة كعرفته بالألف واللام نحو الرجل.

والتعجبُ كقولك: هذا الرجل (٢) وأنت تريد أن ترفع شأنه. ووصف الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجل قائم. فكان هذا اسمٌ جامعٌ لِمَا نِ .

وابنُ عَرَسٍ يراد به معنى واحدٌ، كما أريد بأبي الحارث وبزيدٍ معنى واحدٌ واستغنى به.

٢٦٥ ومثلُ هذا في بابهِ مثلُ رجلٍ كانت كُنْيَتُهُ هي الاسمُ وهي الكنيةُ. ومثلُ الأسد وأبي الحارث كَرُثْلٍ كانت له كنيةٌ واسمٌ. ويدلُّك على أن ابنَ عَرَسٍ وأمَّ حُبَيْنٍ وسامٌ أَرَصَ وابنُ مَطَرٍ معرفةٌ، أنك لا تدخل في الذي أضغن إليه الألف واللام، فصان بمنزلة زيدٍ وعمرٍ. ألا ترى أنك لا تقول أبو الجُحَادِبِ.

وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس (٣) عن أبي عمرو. وأما ابنُ قِثْرَةٍ وِحَارَ قَبَانٍ وما أشبههما، فيدلُّك على معرفتهما تركُ صرف ما أضغن إليه.

(١) ط: « تدخله ».

(٢) ط: « والتعجب هذا » فقط.

(٣) في الأصل فقط: « وحدتما بذلك يونس ».

وقد زعموا أن بعض العرب يقول : هذا ابن عرس مُقِيلٌ ، فرفعه
على وجهين : فوجهٌ مثلُ : هذا زيدٌ مُقِيلٌ ، ووجهٌ على أنه جمل ما بعده
نكرةٌ فصار مضافاً إلى نكرة ، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلقٌ .

ونظير ذلك هذا قيسٌ قُفَّةٌ آخرٌ منطلقٌ . وقيسٌ قُفَّةٌ لقبٌ ، والألقابُ
والكنى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمر ، ولكنه أراد في قيسٍ قُفَّةٌ ما أراد
في قوله هذا عثمانٌ آخرٌ ، فلم يكن له بُدٌّ من أن يُجمل ما بعده نكرةً حتى
يصير نكرةً ، لأنه لا يكون الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة .

وعلى هذا الحد تقول : هذا زيدٌ منطلقٌ ، كأنك قلت هذا رجلٌ
منطلقٌ ، فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي إنما وُضع للعرفة ولما جرى
به ، فالعرفة هنا الأولى (١) .

وأما ابنُ كُبُونٍ وابنُ خُحَّاصٍ فنكرة ، لأنها تدخلها الألف واللام .
وكذلك ابنُ مَالٍ . قال جرير ، فيما دخل فيه الألف واللام (٢) :

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قُرْنٍ لم يستطع صَوْلَةُ البُرْزُلِ القَنَاعِيسِ (٣)

(١) السيرافي : يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل
فقد يجوز أن يشكر كما يشكر زيد وعمر ، وإن كان موضوعاً لمعرفة .
فإذا قلنا : هذا ابن عرس مقيل ، فيكون على وجهين : أحدهما أن يكون
ابن عرس على تعريفه وترفع مقبل على ما رفعه عليه لو قلت هذا عهد الله مقبل .
وقد مضت وجوه الرفع فيه . والوجه الآخر : أن تجمل ابن عرس نكرة
ومقبل نعت له .

(٢) ط : « قال جرير » فقط .

(٣) ديوان جرير ٣٢٣ وابن يبيش ١ : ٣٥ وشرح شواهد المنى ٦١
والسان (لبن ، لز ، قنص) ، وهو من قصيدة يهجو فيها عشرين لجأ إليهم وقبله .
قد كنت خدناً لنا يا هند فاعتبري ماذا يريك من شيبى وهوىسى =

(٧) سيويه - ج ٢

وقال أبو عطاه السندي :

مقدمة قزاً كأن رقابها رِقَابُ بنات الماء أفرعها الرعدة (١)

وقال الفرزدق : ٢٦٦

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَصَلَتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

= ابن البون : ولد الناقة إذا استكمل سنتين وطمع في الثالثة ، فأمه لبون ، لأنها وضعت غيره فصار لها لبون . لز : شد . والقرن ، بالتحريك : الجبل . والهبزل . جمع يزول ، وهو من الإبل ما كان في الثالثة ، لأن نابه يزل ، أي ينشق ويطلع . والقمطاس : الجمل الضخم العظيم . ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد أن يفاخره ويقاومه في الشمر والمفاخر ، فهو بمنزلة اليزول لا يستطيع منافسه الذي هو بمنزلة ابن البون أن يصول صولته ، أو يقاومه في سيره .

والشاهد فيه دخول أل على « ابن البون » ليصير معرفة بعد تكسيره . وليس كابن آوى الذي لا تدخله أل ، فبذلك صار علماً معرفة .

(١) ابن عيش ١ : ٣٥ واللسان (قدم) والشراء ٢٤٢ ، ٦٦٤ : وصواب إنشاده « تفرع للرعد » وقبلة :

سينى أبا الهندي عن وطب سالم أباريق لم يلق بها وضر الزيد
نمت أباريق خر قدمت رهوسها ، أي سدت بالقز ، وهو الحرير . وعدى
قدم بتضمينه معنى ألبس وكسا . وشبه رقاب الأباريق برقاب بنات الماء ،
وهي الغرائيق ، إذا فزع بصوت الرعد فنصبت أعناقها .
والشاهد فيه نحو ما قبله ، من تعريف « بنات الماء » بأل ، فهذا
دليل تكسيرها .

(٢) ديوان الفرزدق ٦٥٢ وابن عيش ١ ، ٣٥ . لكن قال الشنتمري :
« البيت منسوب إلى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا إمامه ، وهم نهشل
ابن دارم ، والفرزدق من مجاشع بن دارم ، وهو فخر نهشل كما يفخر مجاشع »
وقال قبل ذلك : « هما نهشلا وفقيا » . وهم ققيم بن جرير بن دارم من بني تميم . =

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسمُ نكرةً . قال ذو الرمة :
 وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى قِيعِ الرَّاسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)
 وكذلك ابنُ أَفْعَلٍ إذا كان أَفْعَلُ ليس باسمٍ لشئٍ .
 وقال ناسٌ : كلُّ ابنِ أَفْعَلٍ معرفةٌ لأنه لا يَنْصَرَفُ . وهذا خطأ ؛
 لأنَّ أَفْعَلًا لا يَنْصَرَفُ وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أَحْمَرُ قُمْتُ
 فَتَرَفُهُ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً لِلْأَحْمَرِ ، ولو كان معرفةً كان نصباً ، فالمضافُ إليه
 بمنزلة (٢) . قال ذو الرمة :

كَأَنَّنا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَأَحْمَا وَرَعَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا يَسْتَهَامُ (٣)

= فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن الحناض على الفصيل ، وكلاهما لا يَنْصَرَفُ
 له ولا خير عنده . وابن الحناض من الإبل : ما دخل في الثانية ؛ لأن أمه لحقت
 بالحناض أى الحوامل وإن لم تكن حاملاً . والفصيل : ولد الناقة يفصل عن أمه .
 والشاهد فيه دخول أل على « الحناض » ليتعرف به المضاف إليه .

(١) ديوان ذى الرمة ٤٠١ والكامل ٤٤٨ واللسان (عسف) . ذكر أنه
 ورد ماء في فلاة دون أن يقصد . والاعتساف : أن يركب المرء رأسه في غير
 هداية ، وشبه الثريا وقد توسعت السماء مرقعة بآبن الماء الذى حلق في الهواء ،
 أى استوى طائراً فيه على ارتفاع .

وشاهده تكبير « ابن ماء » بدليل نشته بمحلق النكرة ، لا كآبن آوى
 الذى جعل علماً في جنسه .

(٢) السيرافى : يعنى أن ابن أَفْعَلٍ وإن كان لا يَنْصَرَفُ فهو نكرة إذا لم يجعل
 علماً لشئٍ ، كآبن أَحْقَبَ ، وهو الحمار ، وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام
 فيصير معرفة ، كقولك مررت بآبن الأحقَبَ .

(٣) ديوان ذى الرمة ٦١٠ والأشعنى ٣ : ١١٨ واللسان (سهم) والخصم
 ١٣ : ٢١٦ . نمت إبلا سريعة شامرة شهبها بأولاد أحقَبَ ، وهى الحر الوحشية =

جَنُوبٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأُنْزِلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامٌ (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَى أَوْلَادِ أَحَقَبٍ صِيَامٌ .

هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

٢٦٧

يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمْتِهِ ، أَوْ كَانَ فِي صِفَتِهِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي
يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَتَكُونُ نَكْرَتُهُ الْجَامِعَةَ لَهَا ذَكَرْتُ [لَكَ]
مِنَ الْمَعْنَى .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ فَلَانُ بْنُ الصَّعِقِ (٢) . وَالصَّعِقُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ تَقَعُ

== وَاسْمَى الْحَمَارِ أَحَقَبَ لِيَبَاضَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِيقَةِ مِنْهُ ، أَيْ مُؤَخَّرِهِ . لِأَحْبَابِ :
ضَمُّهَا . وَالسَّفَا : شَوْكُ الْبَهْمِيِّ ، وَالْحَمَرُ تَكْلَفُ الْبَهْمِيِّ ، فَإِذَا أَسْفَى كَفَتْ عَنْهُ
وَطَلَبَتْ لَيْنَ الْمَرْعَى فَأَضْمَرَهَا ذَلِكَ . وَأَنْفَاسُهَا ، أَيْ أَنْوَفُهَا لِأَنَّهَا تَخَارِجُ النَّفْسَ .
وَالسَّهَامُ ، كَسَحَابٍ : وَهِيَ الصَّيْفُ وَغَيْرَاتِهِ . وَقَدْ ضَبَطَهَا الشُّنْتَمَرِيُّ بِكَسْرِ السَّيْنِ
وَقَالَ : « جَمِلَ شَوْكُ الْبَهْمِيِّ كَالسَّهَامِ » ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقَدْ قَدَّمَ الْمُعْطُوفَ عَلَى
الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فَمَا يَرَى النِّحَاةَ ، أَيْ لِأَحْبَابِ جَنُوبٍ وَرَمَى السَّفَا .

(١) الْجَنُوبُ : رِيحٌ تَقَابِلُ الشِّمَالِ . ذَوْتُ تَنْوَى : جَفَتْ . عَنْهَا ، أَيْ بِسَبَبِهَا .
وَالْتَّنَاهَى : التَّنَادُرَانُ ، جَمْعُ تَنْيَةٍ ، لِأَنَّ السَّيْلَ يَنْتَهِي إِلَيْهَا . وَالسَّيْبُ : شَعْرُ الذَّنَبِ .
ذَبَابٌ : كَشَدَادٍ ، أَيْ يَجْعَلُهَا تَذَبُّ بِأُذُنَيْهَا مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهَا مِنَ الذَّبَابِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ .
وَالصِّيَامُ : الْمَسَكَاتُ عَنِ الرَّعْيِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِيْتَابُ « صِيَامٍ » لِأَحَقَبَ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مِثْلُهُ .

(٢) السَّيْرَانِي : هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَلَّابٍ ، وَهُوَ خُوَيْلِدُ بْنُ قَتِيلِ بْنِ حَمْرٍ
ابْنِ كَلَّابٍ . ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ يَطْعَمُ النَّاسَ بِتَهَامَةٍ ، فَهَبَتْ رِيحٌ فَسَفَتْ فِي جَفَانِهِ
لِلْتُّرَابِ فَشْتَمَهَا ، فَرَمَى بِصَاعِقَةٍ فَقَتَلَتْهُ ، فَقَالَ فِيهِ بَعْضُ بَنِي كَلَّابٍ :

لَنْ خُوَيْلِدٌ فَأَبْكِي عَلَيْهِ قَتِيلَ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التَّنَاهَى

فَعَرَفَ خُوَيْلِدُ بِالصَّعِقِ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ وَشَهَرَ بِهِ ، مِمَّنْ عَرَفَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ بِإِنْ =

على كلِّ مَنْ أَصَابَهُ الصَّقُّ ، وَلَكِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ عِلْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

وقولهم النجم ، صارَ عِلْمًا قُرْبِيًّا .

وكان الصَّقُّ قولهم : ابْنُ رَأْلَانَ ، وابنُ كُرَاعٍ ، صارَ عِلْمًا لِلْإِنْسَانِ وَاحِدًا ، [و] ليس كلُّ مَنْ كَانَ ابْنًا لِرَأْلَانَ وَابْنًا لِكُرَاعٍ غَلِبَ عَلَيْهِ هَذَا الْأَسْمُ . فَإِنَّ أَخْرَجْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنَ النِّجْمِ وَالصَّقِّ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً (١) ، [مِنْ قَبْلِ أَنْ تَكُنْ صَيَّرْتَهُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا صَارَ ابْنُ رَأْلَانَ مَعْرِفَةً بِرَأْلَانَ ، فَلَوْ أَلْقَيْتَ رَأْلَانَ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً] .

وليس هذا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَسَلَمٍ ، لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ جَمَعْتَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّطْوِيلِ وَحَذَفُوا .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّهُ إِنَّمَا مَتَّعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ الَّذِي سُمِّيَ بِزَيْدٍ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَلْزِمُهُ هَذَا الْأَسْمُ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ خَاصًّا .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا الْحَارِثُ وَالْحَسَنُ وَالْعَبَّاسُ ، إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ هُوَ الشَّيْءُ بَيْنَهُ ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصَفٌ لَهُ غَلِبَ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَالَ حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ فَهُوَ يُجْرِي بِهِ مُجْرَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا مَا لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَمْ يَسْقُطَا [مِنْهُ] ، فَإِنَّمَا يُجْعَلُ الشَّيْءُ الَّذِي يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ .

== الصَّقُّ ، حَتَّى إِذَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّقِّ لَمْ يَذْهَبِ الْوَحْمُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بَيَّانًا . وَكَانَ أَشْهَرُ وَلَدِهِ وَأَكْثَرُهُمْ مَالًا وَأَغْزَرُهُمْ شِعْرًا ، وَأَشْجَاهُمْ لَعْدُوًّ وَأَزْمَهُمْ : عَمْرٍو وَابْنُ الصَّقِّ .

(١) ط : « لَمْ يَصِرْ مَعْرِفَةً » .

وَأَمَّا الدَّيْرَانُ وَالسَّهْلُ وَالْعَبُوقُ وَهَذَا النُّحُو ، فَإِنَّمَا يُنْزَمُ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ عِنْدَهُم الشَّيْءُ بَعِيْنُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَقْبَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ صَارَ خَلْفَ شَيْءٍ دَيْرَانٌ ، وَلِكُلِّ
شَيْءٍ عَاقٌ عَنْ شَيْءٍ عَبُوقٌ ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ سَكٌّ وَارْتَفَعَ سِهَابُكَ ، فَإِنَّكَ
قَائِلٌ لَهُ : لَا ، وَلَكِنْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْعِدْلِ وَالْتَدِيلِ . وَالْعَدِيلُ : مَا عَادَكَ
مِنْ النَّاسِ ، وَالْعِدْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّاعِ ، وَلَكِنَّهُمْ فَرَقُوا بَيْنَ الْبِنَاءِ بَيْنَ
لِيَفْصُلُوا بَيْنَ الْمَتَاعِ وَغَيْرِهِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ بِنَاءُ حَصِينٍ وَامْرَأَةُ حَصَانٍ ، فَرَقُوا بَيْنَ الْبِنَاءِ وَاللَّرَاءِ ،
فَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُخْبِرُوا أَنَّ الْبِنَاءَ مُحَرَّرٌ لِمَنْ جَاءَ إِلَيْهِ ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ مُحَرَّرَةٌ
لِفَرَجِهَا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ الرِّزْنُ مِنَ الْحِجَارَةِ وَالْحَدِيدِ ، وَالْمَرْأَةُ رَزَّانٌ ، فَرَقُوا
بَيْنَ مَا يُحْمَلُ وَبَيْنَ مَا تُقَلُّ فِي مَجْلِسِهِ فَلَمْ يَخْفُ .

وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَصَفَهُ لَكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْإِسْمَانِ
مُشْتَقَّيْنِ مِنْ شَيْءٍ وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدَةٌ ، وَبِنَاؤُهُمَا مُخْتَلِفٌ ، فَيَكُونُ أَحَدُ
الْبِنَاءَيْنِ مُخْتَصَبًا بِهِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ لِيَفْرُقَ بَيْنَهُمَا^(١) . فَكَذَلِكَ هَذِهِ النُّجُومُ
اخْتَصَّتْ بِهَذِهِ الْأَبْنِيَةِ .

وَكُلُّ شَيْءٍ جَاءَ قَدْ لَزِمَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَهُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ . فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا
تَعْرِفُهُ وَلَا تَعْرِفُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ^(٢) لَأَنَّا جَعَلْنَا مَا عَلِمَ غَيْرُنَا ،

(١) ط : « لِيَفْرُقُوا بَيْنَهُمَا » :

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ وَب : « تَعْرِفُهُ وَلَا تَعْرِفُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ

فَإِنْ ذَاكَ » .

أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى .
وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء^(١) ، إنما يريد الرابع والثالث .
وكلها أخبارها كأخبار زيد وعمرو .

فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان ، لم يكن
هذا الكلام إلا نكرة ، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد
وعمر ، وليس واحد منها أولى به من الآخر . وعلى هذا الحد تقول :
هذا زيد منطلق . ألا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين ، أى هذا
واحد من الزيدين ، [فصار] كقولك : هذا رجل من الرجال .

وتقول : هؤلاء عرفت حسنة ، وهذان أبانان بيتين^(٢) . وإنما فرقوا
بين أبانين وعرفت ، وبين زيدين وزيدين ، من قبل أنهم لم يجعلوا
الثنية والجمع علماً لرجلين ولا لرجالي بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً
لشيء بعينه ، كأنهم قالوا ، إذا قلت أمت زيد إنما زيد^(٣) : هات هذا
الشخص الذى تشير [لك] إليه . ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنما
نمى^(٤) شخصين بأعيانها قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا ، ولكنهم قالوا
إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان^(٥) فإنما نمى شيئين بأعيانها
[فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبر عن معروفين .

(١) الأربعاء مثلثة الباء مع فتح الهمزة ، أما الثلاثاء فتقال بفتح التاء
وضمها ، لنتان .

(٢) فى الأصل ققط : « منين » .

(٣) ط . « كأنهم قالوا إذا قلنا اثت زيد فقد قلنا » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يعنى » ، وفى ب : « نمى » .

(٥) ط : « إذا قلنا جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان » .

وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فإِنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانها الذين تشير لك إليهما] . وكأنهم قالوا إذا قلنا اثنتا عشرين ، فإِنما نعى هذين الجبلين بأعيانهما الذين تشير [لك] إليهما . ألا ترى أَنهم لم يقولوا : امرؤ بأبان كذا وأبان كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسماً لهما يُعرفان به بأعيانها .

وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب ، إِنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك ، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول ، فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كل واحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان في الأناسي وفي الدواب^(١) . والإسنانان واليابتان لا يثبتان أبداً [بأنهما] يزولان ويتصرفان ، ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائب .

وأما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين^(٢) فإِنما أدخلت الألف واللام على عشرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصيق معرفة بهما ، واختصا به كما اختص النجم بهذا الاسم ، فكانتاهما جملاً من آية

(١) ط : « من الأناسي والدواب » وفي الأصل : « في الأناسي والدواب » وأثبت ما في ب .

(٢) السيرافي : أكثر الناس على أن سنة العمرين سنة أبي بكر وعمر ، واختاروا التنبيه على لفظ عمر لأنه مطرد ، وهو أخف في اللفظ من المضاف . ومنهم من يقول : اختير لفظ عمر لطول أيامه وكثرة فتوحه وشهرة آثاره . ويروى أنه قيل لعنان : نسأك سنة العمرين . ثم ذكر السيرافي أنه قد يقال لعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .

كل واحد منهم عُزْرٌ ، ثم عُرِفَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَصَارَا بِمَنْزِلَةِ الْغَرِيِّينِ
المشهورين بالسكوة^(١) ، وبمَنْزِلَةِ النَّسْرِينَ ، إِذَا كُنْتَ تَعْنِي النَّجْبِينَ . ٢٦٩

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الْاسْمُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فِي الْمَعْرِفَةِ

إِذَا بُنِيَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَبِمَنْزِلَتِهِ فِي الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْحُشْوَةِ ، وَيَكُونُ نَكْرَةً
بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مَنْ أَعْرَفُ مُنْطَلَقًا ، وَهَذَا مَنْ لَا أَعْرَفُ
مُنْطَلَقًا ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي لَا أَعْرَفُهُ مُنْطَلَقًا . وَهَذَا مَا عِنْدِي
مَهِينًا . وَأَعْرَفُ وَلَا أَعْرَفُ وَعِنْدِي حَشْوٌ لَهَا يَتَّانِ بِهِ ، فَيَصِيرَانِ اسْمًا
كَمَا كَانَ الَّذِي لَا يَتَمَّ إِلَّا بِحُشْوَةٍ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مَنْ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ وَجَعَلْتَ
مَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ نَكْرَتَيْنِ ، وَيَصِيرُ مُنْطَلَقٌ صَفَةً لِمَنْ وَمَهِينٌ صَفَةً لِمَا .
وَزَعِمَ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ عِنْدَهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَنْصَارِيِّ^(٢) :

فَكُنِّي بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣)

(١) الْغَرِيَانِ : بَنَاءٌ أَنْ طَوِيلَانَ ، يُقَالُ مَا قَبْرُ مَالِكٍ وَعَقِيلٌ نَدِيمِي حَزِيمَةٌ
الْأَبْرَشُ ، قَالُوا : سَمِياً الْغَرِيَيْنِ لِأَنَّ النَّمَانَ كَانَ يَغْرِحُهُمَا بِدَمٍ مِنْ يَقْتَلُهُ فِي يَوْمٍ بَوْسِهِ .
(٢) هُوَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ ، أَوْ كَسَبَ بْنِ مَالِكٍ ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ رَوَاحَةَ . وَانْظُرْ ابْنَ الشَّجَرِيِّ ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ ، وَابْنَ عِيْشَ ٤ : ١٢ ، وَالْعَيْنِ
١ : ٤٨٦ ، وَالْمَعْمُورِ ١ : ٩٢ ، ١٦٧ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمُغْنَى ١١٦ ، ٢٥٢ .

(٣) يَقُولُ : كَفَانَا فَضْلًا عَلَى الَّذِينَ لَبَسُوا مِنَّا إِنْ النَّبِيِّ قَدْ أَحْبَبَنَا وَهَاجَرَ إِلَيْنَا .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَمْلٌ « غَيْرِنَا » نَعْنِي لِمَنْ بَاعْتَابَرَاهَا نَكْرَةً مَهْمَةً مُوصُوفَةٌ وَصَفًا
لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهَا كَالصَّلَةِ لِلْمَوْصُولِ . وَبِحُجُوزِ رَفْعٍ « غَيْرِ » بَاعْتَابَرِ « مَنْ » مُوصُولَةٌ
وَحَذْفٌ مَائِدِ الصَّلَةِ ، وَتَهْدِيرُهُ مِنْ هُوَ غَيْرِنَا .

ومثل ذلك قول الفرزدق^(١) :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كُنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ النَّحْلِ مَمْطُورِ^(٢)
وَأَمَّا « هذا ما لَبِئْتُ عَتِيدُ »^(٣) ، فرفعه على وجهين : على شيء لدى
عتيد ، وعلى هذا بعل شينخ^(٤) .

وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة فقالوا : هل رأيتم شيئاً يكون
موصوفاً لا يُسَكَّتُ عليه ؟ قليل لهم : نعم ، يا أيها الرجل . [الرجل] وصف
لقوله يا أيها ، ولا يجوز أن يُسَكَّتَ على يا أيها . فرب اسم لا يحسن عليه
عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم ،
لأنهم إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام ، فذلك
جاء به . وكذلك من وما إنما يذكران لحشوها ولو صفها ، ولم يردفها
خلوين شيء ، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو ، وليس لها بغير حشو ولا وصف
معنى ، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً .

(١) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وشرح شواهد المفتى ٢٥٢ .

(٢) يمدح يزيد بن عبد الملك . حلت ، أى الإبل . يقول : إذا حططت
رحالى إليك كنت كرجل كان في بواديه المحملة المقررة ، ثم صابه الفيت فأخضب
وأيسر . وقول الشنتمري : « وصف خيلاً طرقة وحل برحله ورحال اصحابه »
غير سليم ، فهو يخاطب يزيد ، والضمير في « حلت » للإبل ، ورواية الديوان :
« لن بلغن أرحلنا » .

والشاهد فيه جرى « ممطور » على « من » النكرة المهمة نعتاً لها لازماً
لزوم الصلة .

(٣) الآية ٢٣ من سورة ق .

(٤) انظر ما سبق في ص ٨٣ .

فالوصفُ كقولك : مرتُّ بمنٍ صالحٍ ، فصلحٍ وصفٌ . وإن أردتَ ٢٧٠ الحشو قلتَ مرتُّ بمنٍ صالحٍ ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيءٍ مضرٍ ، كأنك قلتَ : مرتُّ بمنٍ هو صالحٌ . والحشو لا يكون أبداً لمن وماً إلا وهما معرفةٌ . وذلك من قِبَل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي ، فكما أنَّ الذي لا يكون إلا معرفةً لا يكون ما ومنٌ إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو الصلةُ ، إلا معرفةً .

وتقول : هذا من أعرفٍ منطلقٌ ، فتجعلُ أعرفُ صفةً . وتقول : هذا من أعرفٍ منطلقاً ، تجعلُ أعرفُ صلةً ^(١) . وقد يجوزُ منطلقٌ على قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ .

ومثل ذلك الجاء الغديرُ ، [فالغديرُ] وصفٌ لازمٌ ، وهو تأكيدٌ لأنَّ الجاء الغديرُ مَثَلٌ ، فزَمَ الغديرُ كما زَمَ ما في قولك إنَّك ما وخيراً ^(٢) .

واعلم أنَّ كُنَى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه هو ^(٣) ، [لأنَّ هوَ من بعض الصلة] ، وهو نحو مرتُّ بأَيُّهم أفضلُ ،

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة » .

(٢) السيرافي : الخبر في هذا ونحوه عند أصحابنا محذوفٌ ، تقديره إنَّك وخيراً مقرونان ، وما زائدة ، وهي لازمةٌ عوضاً من المحذوف . ومثل هذا : كل رجل وقرينه ، وكل إنسان وضيعته ، عند إخواننا البصريين الخبر محذوفٌ ، وتقديره : كل رجل وقرينه مقرونان ، وكذلك كل إنسان وضيعته . وعند الكوفيين الواو بمعنى مع ، وهي الخبر . ونسخة السيرافي تجعل المثال : « إنَّك ما وخيراً » بالباء الموحدة تتلوها الزاى .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « إلا أن يكون مرفوعاً به » .

وكما قرأ بعضُ الناس هذه الآية : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ » .

واعلم أنه يفتح^(١) أن تقول هذا مَنْ منطلقٌ إذا جعلتَ المنطلقَ حشواً أو وصفاً ، فإن أطلتَ الكلامَ قلتَ مَنْ خيراً منك ، حُسْنٌ في الوصفِ والحشو .

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قاتلُ لك سُوءاً ، وما أنا بالذي قاتلُ لك قَبِيحاً . فالوصفُ بمنزلة الحشو [المَحْشُوء] لأنه يَحْسَنُ بما بعده كما أن الحشو [الحشو] إنما يَتَمُّ بما بعده .

ويقوى أيضاً أن مَنْ نكرةٌ ، قول عمرو بن قميئة :

يَارُبَّ مَنْ يُبَيِّضُ أَذْوَادَنَا رُحْنًا عَلَى بُضَائِهِ وَأَغْتَدِينَ^(٢)

وَرُبَّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةً . وقال أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْتِ^(٣) :

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش في الآية ١٥٤ من سورة الأنعام . تفسير أبي حيان ٤ : ٢٥٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٢) ط : « انه قبيح » .

(٣) ملحقات ديوانه ٦٥ وابن الشجري ٢ : ٣١١ وابن يبيش ٤ : ١١ . وفي ط : « رحناء على بضائه » والأذواد : جمع ذود ، بالفتح ، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين . يعني أنهم أعزاء لا يستطيع أحد صدابهم عن مرعى ، مما لهم من قوة ومنعة .

والشاهد فيه أن دخول « رب » على « من » دليل على قابليتها للتكبير ، لأن رب لا تدخل إلا على نكرة ، فالجمله بعد « من » صفة لها .

(٤) ديوان أُمَيَّة ٥٠ وابن الشجري ٢ : ٢٣٨ وابن يبيش ٤ : ٢ / ٣٠ : ٨ والخزاة ٢ : ٥٤١ / ٤ : ١٩٤ والصبي ١ : ٤٨٤ والمص ١ : ٨٢ والأخفوي ١ : ١٥٤ واللسان (فرج) والحيوان ٣ : ٤٩ والبيان ٣ : ٢٦ .

رُبَّ مَا تَكْرَهُ الثُّغُورُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَمَلُ الْعَقَالِ (١)

٢٧١

وقال آخر :

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكُ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ (٢)

وقال آخر (٣) :

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ أَقَّةٌ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطُّبَاءِ السَّوَاعِجِ (٤)

(١) الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالفم : الشق فيها يرى ويحس .
والعقال ، بالكسر : حبل تشد به قوائم الإبل . يقول : لمن بعد المصير يسرا ،
وبعد الضيق فرجا .

والشاهد فيه دخول « رب » على « ما » كما سبق الكلام في البيت الماضي .
(٢) بعده في السيراني : « هذا آخر سيدي به ، وهو مفهوم » . والبيت
من التحسين . وانظر الجمع ١ : ٩٢ / ٢ : ٢٨ والأثيري ١ : ١٥٤ . ويروى :
« ومنصيح بالغيب » .

تغشاه : تظن أنه يشك . يعني أن المرء قد ينصحه من يخال به الفس ، وينصحه
من يخال به الأمانة .

والشاهد تسكير « من » لوقوعها جدر رب ، ودليله وصفها بناصر النكرة .
(٣) هو ذو الرمة . ملحقات ديوانه ١٦٤ وابن عيش ٩ : ١٠٣ والخصص ١٣ :
١١١ . ولم يذكر الشنتمري هذا البيت ، فملطه من الشواهد الدخيلة على الكتاب . وانظر
الكلام على البيت السابق . وقد تنبه لك ذلك ناشر طبعة بولاق فكتب : « سقط
هذا البيت من كثير من النسخ ، ولهذا لم يشرحه صاحب الشواهد » ، ولم يذكره
السيراني في شرحه . والظاهر سقوطه لضعف الاستشهاد به ، أو عدم وجود
الشاهد . فتدبر . والمعنى ألا رب من قلبي .

(٤) ابن عيش : « الساع من الطباء : ما أخذ عن يمين الراي فلم يمكنه ربه
حتى ينحرف له ؛ فيشاهم به . ومن العرب من يمين به لأخذه في الميامن . وقد
جمعه ذو الرمة مشثو ما تخالفة قلبها وها قلبه وها . والمعنى ألا رب من قلبي =

هذا باب مالا يكون الاسم فيه إلا نكرة

وذلك قولك هذا أولُ فارسٍ مُقِيلٌ ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ ، وهذا خيرٌ منك مُقِيلٌ .

ومما يدلُّ على أنَّهن نكرةٌ أنَّهن مضافات إلى نكرة ، وتوصفُ بهن النكرةُ . وذلك أنَّك تقول فيها كان وصفاً : هذا رجلٌ خيرٌ منك ، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ ، وهذا مالٌ كلِّ مَالٍ عندك .

ويُستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنَّك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرةُ ولا تصفه بما توصفُ به المعرفةُ ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مُقِيلٌ .

وحدَّثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشد هذا البيت ، وهو قول الشاعر^(١) :

وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضِمٍ فنيهِ لوصلِ خليلٍ صارِمٍ أو معارِزٍ^(٢)

== له بالله ناصح ، أى أحلف بالله ، لحذف حرف الجرِّ الذى هو الباء .
والشاهد فيه هنا تمكيد « من » ووصفها بقوله له ناصح كما أن لفظ الجلالة في البيت منصوب على نزع الخافض ، وهو باء القسم .

(١) ديوان العشاق ٤٣ واللسان (عرز) .

(٢) المضم : الظلم . والصارم : القاطع . وهو فى البيت خبر « كل » .
والمعارِز : المنقبض . يقول : كل خليل لا يهضم نفسه لحليته فهو قاطع لوصله ، أو منقبض عنه .

والشاهد فيه جرى « غير » على « كلِّه » نعتاً لها ، لأنها مضافة إلى نكرة ، ولو أجرى « غير » على المضاف إليه المجرور لكان حسناً .

فجعله صفةً لكل .

وحدثني أبو الخطّاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب يُفسد هذا البيت :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذَا نَمَّا قَتَلُ إِيَّانَا^(١)

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ قَمِيٍّ أبيضَ حُسَانًا

فجعله وصفاً لكل .

ومثل ذلك : هذا أيّما رجلي منطلق ، وهذا حُسْبُك من رجلي منطلق . ٢٧٢

ويدلّك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا رجلٌ

حُسْبُك من رجلي ، فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة .

ومما يوصف به كل قول ابنِ أحرار :

وَلَيْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعَصِفَةٍ هَوَّاهِ لَيْسَ لُبَّهَا زَبَرٌ^(٢)

(١) البيتان لدى الإصحح المدونى أو أبى بجملة . انظر الخصائص ٢ : ١٩٤

والإنصاف ٦٩٩ وابن الشجرى ١ : ٢٩ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ والحزانة

٢ : ٤٠٦ . ونسهما سيويه فى الموضع الذى سيأتى ، إلى بعض اللصوص .

وقرى ، بالضم وتشديد الزاء : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب :

والحسان ، كرمان : الحسن ، وهو مثال للبالغة نظير كبار فى كبير ، وكرام بمعنى

كريم . وصف أن قومه أوقعوا بنى عمهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ، كما ذكر

الشنترى . أو يكون شبه أعداءم الذين قتلوم بأنفسهم ، فى السيادة والحسن .

وشاهده إجراء « حسان » على « كل » نمتأله لأنه نكرة مثله . كما أن

الوجه فى قتل إيانا « قتلنا » ، ولكنه وضع الضمير المنفصل فى موضع المتصل ،

وكان حقّه أن يقول : قتلنا أنفسنا . فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس

لأنهما مترادفان .

(٢) أنشده يّس فى حاشيته ٢ : ٣٢ ، كما ورد فى اللسان (زبر) ٤٠٣ .

ولمت : حنت ، فنبه صوت الرجم المصفة ، وهى الشديدة المبوب ، بصوت الناقة =

سمعه من يرويه من العرب .

وَمَنْ قَالَ هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مَقِيلًا ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ
هَذَا أَوَّلُ الْفَارِسِ ، فَيُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَصَارَ عِنْدَهُ بِمِثْلَةِ الْمَعْرِفَةِ ،
فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصِفَهُ بِالنِّسْبَةِ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ دَرَاهِمًا فِي قَوْلِكَ
عِشْرُونَ دَرَاهِمًا مَعْرُفَةٌ ، فَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مِنَ الْفَرُسَانِ ،
تَحْدِثُوا الْكَلَامَ اسْتِخْفَافًا ، وَجَعَلُوا هَذَا يُجْزِئُهُمْ مِنْ ذَلِكَ . وَقَدْ يَجُوزُ نَصْبُهُ
عَلَى نَصَبٍ : هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا ، وَهُوَ قَوْلُ عِيسَى .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ ، وَنَصْبُهُ كَنَصْبِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، جَعَلَهُ حَالًا
وَلَمْ يَجْعَلْهُ وَصْفًا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا ، إِذَا جَلَسْتَ الْمُرُورَ بِهِ فِي حَالِ قِيَامٍ .
وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا : فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا ، وَالرَّفْعُ الْوَجْهُ . وَعَلَيْهِ مِائَةٌ عَيْنًا^(١) ؛
وَالرَّفْعُ الْوَجْهَ .

وَزَعِمَ يُونُسُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِمِائَةِ قَعْدَةٍ رَجُلٍ ؛
وَالْجُرُ الْوَجْهَ . وَإِنَّمَا كَانَ النِّصْبُ هُنَا بَعِيدًا مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذَا يَكُونُ
مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ حَالًا كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوا الطَّوِيلَ
وَالْأَخَ حَالًا حِينَ قَالُوا : هَذَا زَيْدُ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا عَمْرُو أَخُوكَ ، وَأَزْمُوا

== إِذَا حَتَّ إِلَى وَلَدِهَا الَّذِي فَقَدَتْهُ . وَالْمَوْجَاءُ : الْحَمَاءُ ؛ يَنْبَغِي الْمُنْطَرِبَةُ فِي هَبْوِهَا
لَيْسَتْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ . وَالْب : الْبَقْلُ . وَالزَّر : الْإِحْكَامُ . يَصِفُ مَنْزِلًا تَرَدَّدَتْ
عَلَيْهِ الرِّيحُ فَخَفَّتْ أَعْمَارُهُ وَطَمَسَتْ مَعَالَهُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ «مَوْجَاءُ» النَّكْرَةُ وَقَدْ تَمَّ الْفَتْحُ «كُلُّ» كَمَا فِي الشَّوَاهِدِ السَّابِقَةِ .

(١) الْعَيْنُ : الدِّينَارُ ، وَالذَّهَبُ .

صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها^(١) .

وزعم من ثنى به^(٢) أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقبِلًا ، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول .

واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيدٌ الطويل ، ولا هذا زيدٌ أخاك ، من قبل أنه من قال هذا فينبئ له أن يجعله صفةً للنكرة ، ٢٧٣ فيقول : هذا رجلٌ أخوك .

ومثل ذلك في القبح : هذا زيدٌ أسود الناس ، وهذا زيدٌ سيّد الناس ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو .

ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً للنكرة ، فتقول هذا رجلٌ سيّد الناس ، من قبل أن نصب هذا رجلٌ منطلقاً كنصب هذا زيدٌ منطلقاً ، فينبئ لك أن يكون حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة . فليس هكذا ، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً

(١) السيرافي : الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجه العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مشاكلة للفظ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول . وذلك قولك : جاءني رجل راكم في حال مجيئه وأما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، فإذا قلت جاءني زيد أمس راكباً ، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك . وجعل سيويه أول فارس مقبلاً في باب الحال كقولك : هذا رجل منطلقاً ليحقق تكبير لولي فارس ، إذ عمله في الإعراب والحال الذي بعده كحال رجل من هذا رجل .

(٢) في الأصل وب : « من يثق به » .

للكرة [كما جاز حالاً للمعرفة] . ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون الكرة ، فتنبس بالكرة^(١) . ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله اسمه الذى يُعرف به . وهذا كلامٌ خبيث يوضع^(٢) فى غير موضعه . إنما تكون المعرفة مبنياً عليها أو مبنية على اسمٍ أو غير اسمٍ ، وتكون صفةً لمعروف لتبينه وتؤكداه أو تقطعه من غيره . فإذا أردتَ الخير الذى يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع فى موضعه الاسم الذى يجعل ليوضح المعرفة أو تبين به^(٣) . فالكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك .
فهذا أمرُ الكرة ، وهذا أمرُ المعرفة ، فأجره كما أجره ، وضع كلُّ شيء موضعه .

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة

وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً

وذلك قولك : مررتُ بكلِّ قائماً ، ومررتُ ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالسا . وإنما خرجهما من أن يكونا وصفين^(٤) أو موصوفين ، لأنه لا يحسن [لك] أن تقول : مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعض الصالحين . قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه ،

(١) ط : « فيلتبس بالكرة » .

(٢) ط : « موضوع » .

(٣) ط : « لتوضح به المعرفة أو تبين به » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل وب : « وصفاً » .

فلم يجر في الوصف مجراء . كما أنهم حين قالوا يا الله ، خالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يصلوا ألفه وأثبتوها .

وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مروت بكلمهم وبعضهم ، ولكنك حذف ذلك للمضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز : لا أبوك ، تريد : لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين^(١) . وليس هذا طريقة الكلام ، ولا سبيله^(٢) ؛ لأنه ليس من كلامهم أن يضربوا الجار .

ومثله في الحذف : لا عليك ، فحذفوا الاسم . وقال : ما فهم يفضلك في شيء ، يريد ما فهم أحد^(٣) [يفضلك] كما أراد لا بأس عليك أو نحوه . والشواذ في كلامهم كثيرة .

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين ، وإنما يوصان في الابتداء أو يُبَيَّنَّ على اسم أو غير اسم .

فالابتداء نحو قوله عز وجل : « وكل آتوه دآخريه^(٤) » . فأما جميع فيجري مجرى رجل ونحوه في هذا الموضع . قال الله عز وجل : « وإن سئل

(١) السيرافي : اللامان المحذوفان عند سيويه لام الجر واللام التي بعدها . وقال محمد بن يزيد : لام الجر هي هذه البقية ، وكانت أولى بالبقية عنده لأنها دخلت لمعنى . وفتحت لام الجر ؛ لأن لام الجر في الأصل مفتوحة . والصواب عندنا ما قال سيويه .

(٢) ولا سبيله ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « ما أحد » .

(٤) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحزة وخلف ، ووافقهم الأعمش « آتوه » بقصر الهمزة وفتح التاء فعلا ماضياً . إنحاف فضلاء البشر ٣٤٠ .

لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ^(١) ، وقال : أتيتهم والقومُ جميعٌ ، وسمعتهم
 ٢٧٤ من العرب ، أى مجتمعون .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلُّهم مبنياً على اسم
 أو على غير اسم ، [و] لكنَّه يكون مبتدأً أو يكون كلُّهم صفةً . فقلتُ :
 ولم استضعفت أن يكون مبنياً ؟ فقال : لأنَّ موضعه في الكلام أن يُعمَّ به
 غيره من الأسماء بعد ما يُذكر فيكون كلُّهم صفةً أو مبتدأً . فالمبتدأ قولك
 إن قومك كلهم ذاهبٌ ، أو ذكر قومٌ فقلتُ : كلُّهم ذاهبٌ . فالمبتدأ
 بمنزلة الوصف ، لأنَّك إنما ابتدأتَ بعد ما ذكرتَ ولم تبنه على شيء
 فعممتَ به .

وقال : أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسنٌ ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ ؛
 لأنهم لا يعمُّون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله . وذلك أن كلَّهم إذا وقع
 مؤقَّماً يكون الاسمُ فيه مبنياً على غيره ، شُبِّهَ بأجمعين وأفسيهم ونفسه ،
 فألحق بهذه الحروف ، لأنها إنما توصفُ بها الأسماء ولا تُبنى على شيء .
 وذلك أن موضعتها من الكلام أن يُعمَّ ببعضها ، ويؤكدُ ببعضها بعد
 ما يُذكر الاسمُ ؛ إلا أن كلَّهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها ، وإن
 كان فيها بعضُ الضعف ؛ لأنه قد يُبتدأُ به ، فهو يُشَبِّه الأسماء التي تُبنى
 على غيرها . وكلاهما وكلتاها وكلَّهن يجرين مجرى كلَّهم ، وأما جميعهم فقد
 يكون على وجهين : يوصفُ به للضرر واللفظ كما يوصفُ بكلَّهم ، ويجرى
 في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ، يُبتدأُ
 ويُبنى على غيره ؛ لأنه يكون نكرةً تدخله الألف واللام ، وأما كلُّ شيء

وكلُّ رجلٍ فإنما يَتَّيَّنُ على غيرهما ؛ لأنَّهُ لا يوصفُ بهما .
والذي ذَكَرْتُ لك قولُ الخليل ، ورأينا العربَ توارقتهُ بعد
ما سمعناه منه .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة
وذلك قولك : هذا راقودٌ خَلًا ، وعليه نَحْيُ سَنًا . وإن شئت قلت
راقودٌ خَلٍ وراقودٌ من خَلٍ^(١) .
وإنما فررتَ إلى النصب في هذا الباب ، كما فررتَ إلى الرفع في قولك :
بصحيفة طينٍ خائِئها ؛ لأنَّ الطينَ اسمٌ وليس ممَّا يوصفُ به ، ولكنه جوهرٌ
يضاف إليه ما كان منه . فهكذا يجري هذا وما أشبهه .
ومن قال : مررتُ بصحيفة طينٍ خائِئها قال : هذا راقودٌ خَلٍ ،
وهذه صفةٌ خَزٍ^(٢) .

(١) البسرافي : راقود ونحى ، مقدار ينتصب ما بعدها إذا نوتها كما ينتصب
ما بعد أحد عشر وعشرين . وإن أضفتها فتمتزة مائة درهم وألف ثوب .
ولم يذكر سيويه نصبه من أى وجه ، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته . ومثله .
لى ملؤه — يعنى الإناء — عسلا ، وعندى رطل زينا ؛ وتقديره لى ما يملأ
الإناء من الصل ، ولى ما يملأ الرطل من الزيت . وكذلك القول فى عشرين
درهما كأنك قلت : ما يقادر العشرين من الدراهم ؛ إلا أنهم اقتصروا وردوه
من تعريف الجنس إلى واحد منه منكور ، للدلالة على الجنس فسموه تمييزاً .
وجعل سيويه : هذه جيتك خزا ، حالا ، لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخرز
فيجوزى مجرى راقود ونحى والإناء وعشرين . وقال أبو العباس محمد بن يزيد:
خطأ أن يكون حالا ؛ إنما هو تمييز .

(٢) الصفة للسرج ، بمتزة الميزة من الرجل ؛ وهو وطاء محشو بقطن
أو صوف يجمله الراكب تحته .

وهذا قبيحٌ أُجْرِيَ على غير وجهه ، ولكنه حسنٌ أن يُبْنَى على المبتدأ ويكون حالاً . فالحال قولك : هذه جُبْتُكَ خَزاً . والمبنى على المبتدأ قولك : جُبْتُكَ خَزٌ . ولا يكون صفةً فَيْشِيَهَ الأسماء التي أُخِذَتْ مِنَ الفعل ، ولكنهم جعلوه يَلِي ما يَنْصَب وَيَرْفَع وما يَجْرِي . فَأَجْرُهُ كما أُجْرِوه ، فَإِنَّمَا ضَمُّوا بِهِ ما يُفَعَّلُ بِالأسماء ، والحالُ مفعولٌ فيها . والمبنى على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل ، والجارُ بتلك المنزلة ، يَجْرِي في الاسم مجرى الرفع والناصب .

هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك هو ابنُ عَمِي دُنْيَا ، وهو جارِي بَيْتَ بَيْتٍ . فهذه ٢٧٥
أحوالٌ قد وَقَعَ في كُلِّ واحدٍ منها ^(١) شيءٌ . وانتصب لأنَّ هذا الكلام قد عَمِلَ فيها كما عَمِلَ الرَّجُلُ في العِلْمِ حينَ قلتُ : أنتَ الرَّجُلُ عِلْماً . فالعِلْمُ منتصبٌ على ما فُتِرْتُ لَكَ ، وعَمِلَ فيه ما قبله كما عَمِلَ عشرون في الدرم ، حينَ قلتُ عشرون درهماً ؛ لأنَّ الدرم ليس من اسم العشرين ولا هو هي . ومثل ذلك : هذا درمٌ وَزَنًا . ومثل ذلك : هذا حَسِيبٌ جِدًّا . ومثل ذلك هذا عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ . حدثنا بذلك أَبُو الخطَّابِ عَنِ ثِقِّهِ مِنَ الْعَرَبِ . جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الدُّنْيَا ^(٢) وَالْوِزْنِ ، كَأَنَّهُ قَالَ هُوَ عَرَبِيٌّ اكْتِفَاءً . فهذا تَمَثُّلٌ ولا يَتَكَلَّمُ بِهِ ، وَلِزِمَتْهُ الْإِضَافَةُ كَمَا لَزِمَتْ جَهْدَهُ وَطَاقَتَهُ .
ومالم يُضَفْ من هذا ولم يَدْخُلْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، فهو بِمَنْزِلَةِ مَالٍ يُضَفُّ

(١) في الأصل : « منها » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « الربى » .

فيا ذكرنا من المصادر^(١)، نحو لقينته كِفاحاً ، وأثبته جِهَاراً .
ومثل ذلك هذه عشرون مراراً ، وهذه عشرون أضعافاً^(٢) .

وزعم يونس أن قوماً يقولون : هذه عشرون أضعافها [وهذه عشرون
أضعاف ، أى مضاعفة] . والنصب أكثر .

ومثل ذلك : هذا درهمٌ سواء . كأنه قال هذا درهمٌ استواء . فهذا تمثيل
وإن لم يتكلم به . قال عز وجل : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْمُتَلَقِّينَ ^(٣) » .
وقد قرأ ناسٌ : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ^(٤) » : قال الخليل : جملة بمنزلة
مستويات .

وتقول : هذا درهمٌ سواء ، كأنك قلت : هذا درهمٌ تامٌ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « فبمنزلة ما ذكرنا من المصادر » .

(٢) ط : « أضعافها » .

(٣) الآية ١٠ من سورة لعلت .

(٤) هذه قراءة الجمهور بالنصب على الحالية ؛ وقرأ أبو جعفر « سواء »
بالرفع ، أى هو سواء . وقرأ زيد والحسن وابن أبي إسحاق وعمر بن عبید
وعيسى ويسقوب « سواء » بالخفض ، نعتاً لأربعة أيام . تفسير ابن حيّان ٧ : ٤٨٦ .

[و] هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ^(١)
 وذلك قولك : هذا عربيٌ مُحَضَّأٌ ، وهذا عربيٌ قَلْبًا ، فصار بمنزلة
 دُنْيًا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفعُ فيه وجهُ الكلام ، وزعم يونس ذلك . وذلك قولك : هذا
 عربيٌ مُحَضَّأٌ ، وهذا عربيٌ قَلْبٌ ، كما قلت هذا عربيٌ قُحٌّ ، ولا يكون
 القُحُّ إلا صفةً .

ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، قولك : هذه
 مائةٌ وَزَنُ سبعةٍ ونَقَدَ الناسُ ، وهذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرُ ، وهذا ثوبٌ
 بَنَجَ السَّيْنِ ، كأنه قال : نَسَجًا وضَرْبًا وَوَزَنًا . وإن شئت قلت وَزَنُ سبعةٍ .
 قال الخليل رحمه الله : إذا جملت وَزَنَ مصدرًا نصبتُ ، وإن جملته
 اسمًا وصفتُ [به] ، وشبه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخلق المصدرُ
 ويكون الخلقُ المخلوقُ ، وقد يكون الحَلَبُ الفعلُ والحَلَبُ المخلوبُ ، فكانَ
 الوزَنُ هنا اسمٌ ، وكانَ الضربُ اسمٌ ، كما تقول رجلٌ رِضًا وامرأةٌ
 عَدْلٌ ويومٌ غَمٌّ ، فيصيرُ هذا الكلامَ صفةً . وقال : أَسْتَفِيحُ أَنْ أَقُولَ
 هذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرُ ، فأَجَلَ الضربَ صفةً فيكونَ نكرةً وصفتُ

(١) السيرافي : الاسم الذي هو هو اسمان أحدهما هو الآخر . ولو عبرنا
 عن كل واحد بالآخر كان له اسمًا . والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على
 إعرابه ، وذلك النعت . وما كان من الحال من أسماء الفاعلين ، كقولنا : هذا زيد
 ذاهبًا ، فهو هو ، لأن زيدا هو ذاهب وذاهب هو زيد . وما كان مصدرًا لم يقل
 هو هو ، كقولك : هو ابن عمي دنيا . . . ودنيا في معنى دنيا منصوباً على الحال ،
 والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنه قال : يناسبني دنيا .

بمعرفة ، ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل له ما هي ؟ فقال : ضرب
الأمير . فإن قال : ضرب أمير حسنت الصفة ؛ لأن النكرة توصف بالنكرة .

واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من
اسم الأول ولا هو هو . والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع
أن تبنى عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب ؛ لأنه جرى في كلام العرب
أنه ليس منه ولا هو هو . لو قلت ابن عَمِّي دُنِّي وعربي جِدُّ ، لم يجوز ذلك ،
فإذا لم يجوز أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد ؛ لأن هذه الأجناس
التي يضاف إليها ما هو منها ومن جواهرها ولا تكون صفة ، قد تُبنى على المبتدأ
كقولك : خاتبتك فتة ، ولا تكون صفة .

فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غير مصدر قد جعل بمنزلة
المصدر ، وانتصب ^(١) من وجه واحد .

واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك
قولك : هذا زيدٌ الطويلُ . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك :
هذا زيدٌ ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك :
هذا حرمٌ وزناً ، لا يكون إلا نصباً .

هذا باب ما ينتصب لأنه فيصح أن يوصف بما بعده وينى على ما قبله^(١)

وذلك [قولك] هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً^(٢) . لما لم يميز أن
توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ ، فتضع الصفة موضع
الاسم ، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلتَ القائمَ حالاً وكانَ المبنى
على الكلام الأول ما بعده .

ولو حُسنُ أن تقول : فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلاً ، لا على الصفة ،
ولكنه كأنه لما قال فيها قائمٌ ، قيل له مَنْ هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلاً
أو عبداً لله . وقد يجوز على ضعفه .

وحمل هذا النصب على جوازِ فيها رجلاً قائماً ، وصار حين آخر وجه
الكلام ، فراراً من القبح . قال ذو الرمة^(٣) :

(١) السيرافي : جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه
ويجوز نصب صفته على الحال ، والمامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور
ثم تقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت للشاعر إلى تقديم تلك الصفة ،
فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لا تحمل على الحال . مثال ذلك :
هذا رجل قائمٌ ، وفي الدار رجل قائمٌ . رجل مبتدا وفي الدار خبر مقدم وقائمٌ
نعت رجل . ويجوز نصب قائمٌ في المسألتين جميعاً ؛ أما في هذا رجل قائماً فالمامل
فيه التنبيه أو الإشارة ، وأما في الدار رجل قائماً فالمامل فيه الظرف . والاختيار
الصفة .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وهو قائماً رجلاً » .

(٣) ديوانه ٢٥٤ وابن يمين ٢ : ٦٤ .

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ عَلَيْهِ أَعْلَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(١)
وقال الآخر^(٢) :

وَبِالْجَنَسِ مِثِّي بَيْتًا لَوْ عَلِمْتُهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ^(٣)
وقال كثير^(٤) :

لَمِئَةً مَوْحِشًا ظَلَّلُ^(٥)

(١) يصف نسوة سبين ، فصرن تحت عوالى الرماح وفي حوزتها . وعوالى القنا : صدورها . والقنا : الرماح ، جمع قناة . والمرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق ، وانطواء الكشح . والجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية . وقوله « في القنا » توكيد ، لأن العوالى قد عرف أنها في القنا . وقوله « مستظلة » يعنى الظباء في كنسها .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة ، فلما صارت بتقديم امتنع أن تكون نعتا ، لأن النعت لا يتقدم على منعمته .

(٢) البيت الثاني من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وانظر المعنى ٣ : ١٤٧ والأشعرى ٢ : ٧٥ .

(٣) يذكر شحوبه وتغير جسمه تغيراً ظاهراً لما يقاسى من الوجد بصاحبه ، وانما لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

والشاهد فيه تقديم « بيتا » على شحوب ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة ، أى شحوب بين .

(٤) ديوانه ٢ : ٢١٠ وابن الشجرى ١ : ٢٦ والخصائص ٢ : ٤٩٢ ومجالس العلماء ١٧٤ والحزاة ١ : ٥٣٣ والمعنى ٣ : ١٦٣ والأشعرى ٢ : ١٧٤ .

(٥) ط فقط : « لمزة » ، وعند الشنفرى « لمية » كما أثبت من الأصل وبمعظم المراجع ، وقال الشنفرى : ويروى : « لمزة » . والظلل : ماشخص من آثار الدار . وتام البيت ، وهو من مجزؤ الوافر :

• يلوح كأنه ظل •

والشاهد فيه نصب « مَوْحِشًا » على الحال ، وكان أصله صفة لظلل فقدمت على الموصوف فصارت حالا .

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشر^(١) وأقل ما يكون في الكلام .
واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ . فإن قال قائل : أنجله بمنزلة راكباً
مرّ زيدٌ ، وراكباً مرّ الرجلُ ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن فيها
بمنزلة مرّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن فيها
وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة
ما يستغنى به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب واستحسنن .

ومن ثم صار مررتُ قائماً برجلي لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ،
وليس بفعل ، والعامل الباء . ولو حُسِّن هذا لحُسِّن قائماً هذا رجلٌ .

فإن قال : أقول مررتُ بقائماً رجلي ، فهذا أخبث ، من قبل أنه
لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقطَ رُبَّ قائماً رجلي . فهذا كلامٌ
قبيح ضعيف ، فاعرف قبحة ، فإن إعرابه يسير . ولو استحسنناه قلنا
هو بمنزلة فيها قائماً رجلي ، ولكن معرفة قبحة أمثل من إعرابه .

وأما بك مأخوذٌ زيدٌ فإنه لا يكون إلا رفعاً ، من قبل أن بك
لا تكون مستقرّاً للرجل^(٢) . ويدلّك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوت .
ولو نصبتَ هذا لنصبتَ اليومَ منطلقُ زيدٌ ، واليوم قائمٌ زيدٌ .

وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ . وتأخير الخبر على الابتداء
أقوى ، لأنه عاملٌ فيه .

ومثل ذلك : عليك نازلٌ زيدٌ ؛ لأنك لو قلت : عليك زيدٌ ، وأنت
تريد النزول ، لم يكن كلاماً .

(١) ط قطع : « أكثره يكون في الشر » .

(٢) ط قطع : « للرجل » .

وتقول : عليك أميراً زيدٌ ، لأنه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإمرةً
 كان حسناً . وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر ، لأنه ليس بفعل .
 وكلما تقدم كان أضعفَ له وأبعد ، فمن ثم لم يقولوا قائماً فيها رجلٌ ،
 ولم يحسن حُسنٌ : فيها قائماً رجلٌ .

هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً

وليست ثنيتُهُ بالتي تمنع الرفع حاله قبل الثنية ، ولا بالنصب ما كان عليه .
 قبل أن يثنى ^(١) .

وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها . فإننا انتصب [قائم] باستثناء
 زيدٍ فيها . وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت : زيدٌ قائماً
 فيها ^(٢) . فإننا هذا كقولك قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت ، فأعدت
 قد ثبت توكيداً ، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والثنية : لقيتُ عمرًا عمراً .

فإن أردت أن تُثنيَ فيها قلتَ فيها زيدٌ قائمٌ فيها ، كأنه قال زيدٌ
 قائمٌ فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك فيك زيدٌ راضبٌ فيك .

(١) السراي : جعل سيويه ثنية الظروف ، وهي تكريها ، بمنزلة ما لم
 يقع فيه تكدير في حكم اللفظ ، وجعل التكدير توكيداً للأول ، لا يغير شيئاً
 من حكمة فيها يكون خبراً وما لا يكون خبراً . . . وقال الكوفيون : ما كان من
 الظروف يكون خبراً — ويسمونه الظرف التام — فإنك إذا كررته وجب
 النصب في الصفة ، وإن لم تكررهُ فأنت خير ، لأن شئت نصبت وإن شئت رفعت .
 واحتجوا في المكرر بقوله تعالى : « وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها » .
 (٢) في الأصل وب : « فكأنك قلت فيها زيد قائماً فيها » .

وتقول في النسكة : في دارك رجلٌ قائمٌ فيها ، فتجري ^(١) قائمٌ على الصفة .
 وإن شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجلٌ
 قائماً . وإن شئت قلت أخوك في الدار ساكنٌ فيها ، فتجعل فيها صفةً للساكن . ٢٧٨
 ولو كانت التثنيةُ تنصبُ لنصبتهُ في قولك : عليك زيدٌ بحريصٌ
 عليك ، ونحو هذا مما لا يستغنى به .
 فإن قلت : قد جاء : « وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَلُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ^(٢) »
 فهو مثلُ « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ ^(٣) » وفي آيةٍ أخرى :
 « فَأَكْبِهِنَّ ^(٤) » .

هذا باب الابتداء

فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ لِيُتَقَيَّ عليه كلامٌ . والمبتدأ والمبني ^(٥) عليه
 رفعٌ . فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه . فالمبتدأ الأولُ والمبنيُّ ما بعده
 عليه فهو مسندٌ ومبنيٌّ إليه .

(١) ط وب : « فيجري » .

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود . وهذه قراءة الجمهور ، أى بفتح السين .
 وقرأها بالضم ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب والأعمش وحمة
 والسكاني وحفص . تفسير أبي حيان ٥ : ٢٦٤ .

(٣) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الذاريات .

(٤) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الطور . ويفهم من صنيع سيويه أن الآية
 الأولى في كل من النصين هي : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » وليس كذلك ؛
 فإن الأولى في سورة الطور « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ » فهذا سهو منه رحمه الله
 كما سبق سهو في ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) هذا الصواب من ط . وفي الأصل وب : « والمبتدأ المبني عليه »

واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ،
أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُدَكَّرُ كلُّ واحدٍ منها
بعد ما يُبتدأ .

فأمَّا الذي يُبَيَّنُّ عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ؛ ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكِرَ
لِيُبَيَّنَّ عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلقُ لأنَّ المبنى على المبتدأ يمتزله .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستفح أن يقول قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا
لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضَرَبَ زيداً
عمرٌ ، وعمرٌ على ضَرَبَ مرتفعٌ . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون
زيدٌ مؤخراً . وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء [فيه] مقدماً .
وهذا عربيٌّ جيّد . وذلك قولك تسمى أنا ، ومثنوي من يشؤك ،
ورجلُ عبدُ الله ، وخزُّ صُفَّتِكَ ^(١) .

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ
وقام زيدٌ قُبِحَ ، لأنه اسمٌ . وإنما حُسِّنَ عندهم أن يجرى بجرى الفعل إذا كان
صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ؛ كما أنه لا يكون
مفعولاً في ضاربٍ حتى يكون محمولا على غيره فتقول : هذا ضاربٌ زيداً
وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمر ^(٢) .

(١) انظر ما سبق في ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) السيرافي : يريد أن قولك قائمٌ زيدٌ قبيح لأن أردت أن تجعل قائم المبتدأ
وزيد خبره أو فاعله . وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدماً والنية فيه التأخير ،
كما تقول ضرب زيداً عمرٌ والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقدم عمرو
الذي هو فاعل .

فكما لم يحز هذا^(١) كذلك استنبحو أن يجري مجرى الفعل المبتدأ ،
وليكون بين الفعل والاسم فصيلاً^(٢) وإن كان مواضعاً له في مواضع
كثيرة ؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه ، لأنه ليس مثله .
وقد كتبنا ذلك فيما مضى ، وسترأه فيما يُستقبل^(٣) إن شاء الله .

هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده

لأنه مستقر لما بعده وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رقعته هو
الذي عمل فيه حين كان قبله ؛ ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن
صاحبه ، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك :
هذا عبد الله .

وذلك قولك : فيها عبد الله . ومثله : ثم زيد ، وهما عمرو ، وأين
زيد ، وكيف عبد الله ، وما أشبه ذلك .

فمضى أين في : أي مكان ، وكيف : على أية حالة . وهذا لا يكون
إلا مبدوءاً به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام^(٤) ، فشبّهت بهل وألف
الاستفهام ؛ لأنهن يستغنين عن الألف ، ولا يكنّ كذا إلا استفهاماً . ٢٧٩

(١) في الأصل قط : « فكلما لم يحز هذا » .

(٢) ط : « فصل » .

(٣) ط : « فيما يستقبل » .

(٤) يعني من كلمات الاستفهام ، وهي أسماء لا حروف . غنى بالحرف
الكلمة كما هو دأبه .

هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء^(١)

وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا .

أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديثٍ لولا . وأما عبد الله فإنه من حديثٍ لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك ، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك . غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ . وكأن المبنى عليه الذى فى الإحصار كان فى مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذفٌ حين كثر استعمالهم إياه فى الكلام كما حذف الكلام من « إملاً » ، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إملاً ، ولكنهم حذفوه لكثرة فى الكلام .

ومثل ذلك « حينئذ ، الآن » ، إنما تريد : واسمع الآن . « وما أغفله عنك ، شيئاً » ، أى دَعَر الشكَّ عنك ؛ فحذف هذا لكثرة استعماله^(٢) .

(١) ط : « ما بنى على الابتداء » .

(٢) السيرافى : هذا الحرف ما فسرهُ من مضى ، إلى أن مات المبرد . وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام قد تقدم ، كأن قاتلاً قال : زيد ليس بغافل عني . فقال الجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى فقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » التائب « شيئاً » . وانظر تأويل مبطل القرآن ص ٦٥ . وفى الصحاح واللسان (عقل) « ما أغفله عنك شيئاً » . وفسره الجوهري بقوله : « كأنه قال : ما أعلم شيئاً مما تقول ، فدع عنك الشك . ويستدل به على صحة الإحصار فى كلامهم للاختصار . وفى اللسان =

وما خُذَف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ . ومن ذلك : هل من طعام ؟ أى هل من طعام في زمانٍ أو مكانٍ ، وإنما يُريد^(١) : هل طعامٌ ، فَيَنْ طعام في موضع طعام ، كما كان ما أتاني من رجلٍ في موضع ما أتاني رجل . ومثله جوابه : ما من طعام .

هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمرًا ويكون المبنى عليه مظهرًا

وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةٌ لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربِّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبدُ الله . أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةٌ لك على معرفته فقلت : زيدٌ وربِّي . أو مسستَ جسدًا أو شممتَ ريحًا فقلت : زيدٌ ، أو الِيسُك . أو دُفَّتْ طعامًا فقلت : الصَّل .

ولو حَدَّثْتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةٌ لك على معرفته فقلت : عبدُ الله . كأنَّ رجلاً قال : مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين^(٢) بَارٌّ بالديَّةِ ، فقلت : فلانٌ والله .

= (عقل) : « وقال بكر المازني : سألت أبا زيدوا الأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعا : ما ندرى ما هو . وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هذا . وقال ابن برى : الذي رواه سيويو ما أغفله عنك بالنين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف » .

(١) ط : « تريد » .

(٢) ط : « المساكين » دون لام التقوية .

هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرفُ
تصرفَ الأفعال كما أنَّ عشرين لا تصرفُ تصرفَ الأسماء التي أخذت
من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال
وشُبِّهت بها في هذا الموضع ، فنصبتَ دِرْهَمًا لأنه ليس من نَعْمًا ولا هي مضافةٌ
إليه ، ولم نرد أن تحمل الدرهم على ما حُلَّ الشُّرُون عليه ، ولكنه واحدٌ
يُؤَيِّن به العددُ فعملتُ فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : هذا ضاربُ زيداً ،
لأنَّ زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حُلَّ عليه الضاربُ .

٢٨٠

وكذلك هذه الحروفُ ، منزلتها من الأفعال . وهي أَيْنَ ، وَلَكِنَّ ،
وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ .

وذلك قولك : إنَّ زيداً منطلقٌ ، وإنَّ عمراً مسافراً ، وإنَّ زيداً أخوك .
وكذلك أَخَوُهَا .

وزعم الخليل أنها عملتَ عملين : الرفع والنصب ، كما عملتَ كان الرفع
والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ . إلا أنه ليس لك أن تقول كأنَّ
أخوك عبد الله ، تريد كأنَّ عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرفُ تصرفَ الأفعال ،
ولا يَضُرُّ فيها للرفع كما يضرُّ في كان . فمن ثَمَّ فرَّقوا بينهما كما فرَّقوا
بين لَيْسَ ومَا ، فلم يُجرِّها وجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها
وليست بأفعال .

وتقول : إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ ، فإنَّ لم يُذكر^(١) المنطلق صار الظريف

(١) ط : « تذكر » .

في موضع الخبر كما قلت : كان زيد الظريف ذاهباً ، فلما لم تجيء بالذاهب قلت : كان زيد الظريف ، فنصب هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إن وأخواتها .

وتقول : إن فيها زيدا قائماً ، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها ، وإن شئت قلت : إن زيدا فيها قائماً وقائماً . وتفسير نصب القائم هنا ورفعه كتنسيبه في الابتداء ، وعبد الله ^(١) ينتصب بإن كما ارتفع ثم بالابتداء ، إلا أن فيها هنا بمنزلة هذا في أنه يستغنى على ما بعدها السكوت ، وتقع موقعة . وليست [فيها] بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله ، وإنما هي ظرف لا تعمل فيها إن ، بمنزلة خلقتك ، وإنما انتصب خلقتك بالذي فيه .

وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك : مرت برجل يقول ذلك ، فيقول في موضع قائل ، وليس إعرابه كإعرابه .

وتقول : إن بك زيدا مأخوذاً ، وإن لك زيدا واقفاً ، من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . ألا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله إذا قلت لك زيد وأنت تريد الوقوف .

ومثل ذلك : إن فيك زيدا راغب . قال الشاعر ^(٢) :

(١) كذا في جميع النسخ . والوجه « زيد » .

(٢) لم يرف . قالبت من الحسن . وانظر الخزانة ٣ : ٥٧٢ والعين

٢ : ٣٠٩ والمجمع ١ : ١٣٥ وشرح شواهد النسخ ٣٢٧ والأشئوني ١ : ٢٧٢ .

فلا تَلَحِّنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَا إِلَهٍ (١)
 كأنك أردت : إن زيدا راغبٌ ، وإن زيدا مأخوذٌ ، ولم تذكر فيك
 ولا بك ، فألفيتنا ههنا كما ألفيتنا في الابتداء . ولو نصبت هذا قلتَ إن
 اليومَ زيدا منطلقاً ، ولكن تقول إن اليومَ زيدا منطلقٌ ، وتُلغِي اليومَ كما
 أَلغَيْتَهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

٢٨١

وتقول : إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، من قبل أنْ إِنَّ سَمِعْتَ فِي الْيَوْمِ ،
 فصار كقولك : إن عمراً فيه زيدٌ متكلمٌ . ويدلُّك على أن اليومَ قد عملتَ
 فيه إن ، أنك تقول اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، فترفعُ بالإبتداء ، فكذلك
 تَنْصِبُ بِأَنْ .

وتقول : إن زيدا كَلِمَةً قَائِماً ، وإن شئتَ أَلغَيْتَ كَلِمَةً ، كأنك قلتَ :
 إن زيدا لَقَائِمٌ فِيهَا (٢) . ويدلُّك على أن كَلِمَةً يُلغِي (٣) أنك تقول إن زيدا

(١) لحام يلحاه ويلحوه لحياً ولحوا : لاهمه وعذله . والجَم : الكثير .
 والبلايل : شدة الهم والوساس ، جمع بليلة بالفتح . ينهى صاحبه أن يلومه
 في حياء ، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه ، فلا جدوى من اليوم .
 • والشاهد فيه رفع « مصاب » على خبر إن ، مع إلقاء الجار والمجرور لأنه
 من صلة الخبر وتامه . وبعض النحاة يمنع تقدم معمول خبر إن على اسمها . والوجه
 خلافه ، لأنه يجوز تقديمه في ما المجازية ، وهذه — أي إن — أقوى ، بدليل
 جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها وامتناعه في « ما » .

(٢) السيراني : هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر . فإذا دخلت على
 الخبر جاز أن يكون الهمزة يلاصقها الخبر وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدماً عليه
 والخبر بعده . فأما ملاصقتها الخبر ، فقولك إن زيدا لقائم في الدار ، وإن زيدا
 لضارب عمراً ، وإن زيدا لفي الدار قائماً والخبر لفي في الدار . وأما ملاصقتها
 ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك : إن زيدا لفيها قائمٌ ، وإنه لك مأخوذٌ .

(٣) ط فقط : « تلغى » .

لَبَّكَ مَأْخُودٌ. قال الشاعر ، وهو أبو زَيْبِدٍ الطائي^(١) :
 إِنَّ أَمْرًا حَصْنِي عَمَدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٢)
 فَلَمَّا دَخَلْتُ اللَّامُ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَنَوًّا عَرَفْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا ، وَيَكُونُ
 لَنَوًّا لِأَنَّ فِيهَا قَدْ تَكُونُ لَنَوًّا .

وإذا قلت : إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَقَائِمٌ ، فليس إِلَّا الرَفْعُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ
 عَلَى إِنَّ ، وَاللَّامُ بَدَلٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ النِّصْبُ هُنَا لَجَازَ فِيهَا زَيْدٌ لِقَائِمًا
 فِي الْإِبْتِدَاءِ . ومثله : إِنَّ فِيهَا زَيْدًا لَقَائِمٌ .

وَرَوَى الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، فَقَالَ :
 هَذَا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، وَشَبَّهَ بِمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، فَهُوَ قَوْلُهُ ،
 وَهُوَ ابْنُ صَرِيمٍ الْيَشْكُرِيُّ^(٣) :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَلْبِيَّةً تُعْطَوُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤)

(١) انظر الإصناف ٤٠٤ وابن عيثن ٨ : ٦٥ وشرح شواهد المفاتيح ٣٢٢
 والمجم ١ : ١٣٩ والأشئوني ٢ : ٢٨٠ .

(٢) يمدح الوليد بن عتبة ، ويذكر نعمة أسبغها عليه على البعد . والتنائي :
 البعد . ومكفور : مجحود . وأراد : خصني بمودته ؛ فنزع الخافض وأوصل
 الفعل فنصب .

والشاهد فيه إلغاء الظرف « عندى » مع دخول لام التأكيد عليه .
 (٣) اسمه باغت بن صريم ، أو باعث . وقيل صاحبه أرقم اليشكري ، أو كعب
 ابن أرقم اليشكري ، أو راشد بن سهاب اليشكري ، أو علياء بن أرقم اليشكري ،
 أو زيد بن أرقم . وانظر المتصف ٣ : ١٢٨ والإصناف ٢٠٢ وابن السجري
 ٣ : ٢ وابن عيثن ٨ : ٧٢ ، ٨٣ والحزاة ٤ : ٣٦٤ ، ٤٨٩ والعيني ٢ : ٣٠١
 ٣٨٤ : ١ والمجم ١ : ١٤٣ / ١٨ : ٢ والأشئوني ١ : ٢٩٣ / ٣ : ٢٨٦ .

(٤) يذكر أمرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه . توافينا : تأتي وتزورنا =

وقال الآخر^(١):

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَانَ نَدْيَاهُ حُقَانٍ^(٢)

٢٨٧

لأنه لا يحسن هنا إلا الإخمل .

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق^(٣) :

== ويروى : « تلاقينا » . والمقسم : الجليل كله ، كأن كل موضع منه حلز قسماً من الجلال . تتناول إليه تتناول إليه لتناول منه . والوارق : المورق ؛ وفعله أورق على غير قياس . والسلم : شجر من الغضاء ، له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح ، وتجذب بها الطيلاء وجداً شديداً . وفي « نونية » روايات : الرفع والنصب والجبر ، وقد تكفلت كتب الفوائد بتخريجها .
والشاهد فيه رفع « نونية » على الخبر لكان الحقة ، واسمها منوى ، تقديره : كأنها .

(١) الشاهد من الحسين . انظر له أيضاً ابن السجري ١ : ٢٣٧ / ٢ : ٢ ، ٢٤٣ والنصف ٣ : ١٢٨ وابن يعيش ٨ : ٧٢ والخزائن ٤ : ٢٥٨ والمعنى ٢ : ٧٠٥ والمجم ١ : ١٤٣ والأشعري ١ : ٢٩٣ .

(٢) أى ولما وجه . والنحر : الصدر ، أو أعلاه ، أو موضع القلادة منه . ويروى : « ونحر مشرق اللون » و « وصدر مشرق النحر » . والمشرق : المضيئ المنير . والحق : بالضم : وواء ذو غطاء ينحت من الحشب والماء مما يصلح أن ينحت . شبهما بالحقين في نهودهما واكتنازهما . نديه ، أى ندى صاحبة الوجه والنحر .

وشاهده تخفيف « كان » مع حذف اسمها ، والتقدير : كأنه ندياه حقان .

(٣) البيت بهذه القافية في ديوان الفرزدق ٤٨١ وصواب روايته « غليظاً مشافره » أو « غلاظاً مشافره » . وانظر شرح شواهد المعنى ٢٣٩ ومجالس مطلب ١٢٧ والإيضاح ١٨٢ والنصف ٣ : ١٢٩ والخزائن ٤ : ٣٧٨ وابن يعيش ٨ : ٨١ ، ٨٢ والمجم ١ : ١٢٦ ، ٢٢٣ والأغاني ١٩ : ٢٤ . من قصيدة يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي ليست في ديوانه .

فَوَ كُنْتَ صَبِيًّا عَرَفْتَ قِرَائِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (١)
 والنصبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ
 لِلْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قِرَائِي . وَلَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا كَمَا يُضْمَرُ مَا بَيْنِي عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (٢)
 نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » (٣) ، أَيْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ
 مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :
 فَا كُنْتُ ضَغَاطًا وَلَكِنْ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ (٥)
 أَيْ وَلَكِنْ طَالِبًا مُنِيخًا أَنَا .
 فَالنَّصْبُ أَجْوَدُ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِضْمَارًا تَلَفَفَ ، وَجَعَلَ الْمَضْمَرُ مُبْتَدَأً كَقَوْلِكَ :
 مَا أَنْتَ صَالِحًا وَلَكِنْ طَالِعٌ .
 وَرَفَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ « وَلَكِنْ زَنْجِيًّا » .

-
- (١) نَحْوُ نِسْبَتِهِ إِلَى ضَبٍّ ، وَهَمْ بِوَادٍ بَنٍ طَابِخَةٍ ، وَالْفَرَزْدَقُ تَمِيْمِيٌّ مِنْ تَمِيمِ
 ابْنِ مَرْبُودٍ بَنٍ أَدِ بْنِ طَابِخَةٍ . وَأَصْلُ الْمَشْفَرِ لِلْبَعِيرِ ، فَجَعَلَهُ لَشَفَةِ الْإِنْسَانِ لِمَا قَصَدَ
 مِنْ تَشْفِيعِ خَلْقِهِ .
 وَالشَّاهِدُ رَفْعُ « زَنْجِيًّا » عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ « لَكِنْ » مَعَ حَذْفِ اسْمِهَا وَتَقْدِيرُهُ :
 وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ . وَيَجُوزُ نَصْبُ « زَنْجِيًّا » عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ ،
 أَيْ لَا يَعْرِفُ قِرَائِي .
 (٢) ط : « بَيْنِي عَلَى الْإِبْتِدَاءِ » .
 (٣) الْآيَةُ ٢١ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ .
 (٤) هُوَ الْأَخْضَرُ بْنُ هَبِيرَةَ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (حُفَظَ ٢١٨) .
 (٥) فِي الْأَصْلِ قَطْعٌ : « ظَهَرُ سَبِيلٍ » . وَالضَّغَاطُ : الَّذِي يَخْتَلِفُ عَلَى الْإِبِلِ
 أَوِ الْحِمْلِ مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَى قَرِيَّةٍ يَجْلِبُ الْمِيرَةُ وَالْمَتَاعُ . وَالطَّالِبُ هُنَا : طَالِبُ
 الْإِبِلِ الضَّالَّةِ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ خَبَرٍ « لَكِنْ » ، وَتَقْدِيرُهُ : وَلَكِنْ طَالِبًا مُنِيخًا أَنَا .

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعْمَى (١) :

فِي فِتْنَةٍ كَسْبُوفِ الْمُنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْتَنِي وَيَنْتَعِلُ (٢)
فَإِنَّ هَذَا عَلَى إِضْهَارِ الْمَاءِ ، لَمْ يَحْذَفُوا لِأَنَّ يَكُونُ الْحَنْفُ يُدْخِلُهُ فِي حُرُوفِ
الْإِبْتِدَاءِ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ وَلَكِنْ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا الْإِضْهَارَ ، وَجَعَلُوا
الْحَنْفَ عِلْمًا لِحَنْفِ الْإِضْهَارِ فِي إِنَّ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي كَأَنَّ .

وَأَمَّا لَيْسَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا فَإِنَّ الْإِلْتِمَاءَ فِيهِ حَسَنٌ ، وَقَدْ كَانَ رُؤْيُ
ابْنِ الْمُجَاجِرِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا ، وَهُوَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي (٣) :
قَالَتْ أَلَا لَيْسَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا وَنِصْفِهِ فَقَدْ (٤)

(١) سَبْعُهُ أَيْضًا فِي ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ / ٢ : ١٢٣ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ
الْأَعْمَى ٤٥ وَرَوَايَةُ عَجْزُهُ فِيهِ « أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلَ » . وَانْظُرْ
الْخَصَائِصَ ٢ : ٤٤١ وَالتَّنَصُّفَ ٣ : ١٢٩ وَابْنَ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢ وَالْإِنْصَافَ ١٩٩
وَالْمَعْمُورَ ١ : ١٤٢ وَالْخَزَائِنَ ٣ : ٥٤٧ / ٤ : ٢٥٦ وَالْبَيْتَ ٢ : ٢٨٧ وَابْنَ يَمِينٍ
٨ : ٧٤ ، ٨١ .

(٢) يَذْكُرُ نَدَامَاءُ ، وَيُسَمُّهُمْ بِسُيُوفِ الْمُنْدِ فِي مَعْنَاهَا وَشَهْرَتَهَا ، وَأَنَّهُمْ
يُبَادِرُونَ الْفُتُنَ قَبْلَ أَنْ يَحِينَ الْأَجَلُ الَّذِي يَدْرِكُ كُلَّ النَّاسِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضْهَارُ اسْمِ « أَنْ الْخَفْفَةُ » وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ هَالِكٌ .

(٣) دِيْوَانُ النَّابِغَةِ ٢٤ وَالْخَزَائِنَ ٤ : ٦٧ وَالْبَيْتَ ٢ : ٢٥٤ . وَابْنَ يَمِينٍ
٨ ، ٥٤ ، ٥٨ وَالْمَعْمُورَ ١ : ٦٥ ، ١٤٣ وَابْنَ الشَّجَرِيِّ ٢ : ١٤٢ ، ٢٤١
وَالْخَصَائِصَ ٢ : ٤٦٠ وَالْإِنْصَافَ ٤٧٩ .

(٤) يَذْكُرُ النَّابِغَةُ هُنَا زُرْقَاءَ الْيَمَامَةِ وَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهَا حِينَ نَظَرَتْ
إِلَى سَرَبٍ مِنَ الْقَطَا طَائِرًا ، وَكَانَ عَدَدُهُ سِتًّا وَسِتِّينَ ، فَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ نِصْفَهُ فِي الْعَدَدِ
وَأَضِيفَ إِلَى الْحَمَامَةِ سَمُّ الْحَمَامِ مِائَةً وَكَايِرُوونَ مِنْ قَوْلِهَا :
لَيْتَ الْحَمَامَ لِي لِي حَمَاتِيهِ
وَنِصْفَهُ قَدِيدِهِ سَمُّ الْحَمَامِ مِائَةٍ

فرضه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مثلاً ما بعوضة (١) » ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق (٢) .

وأما لعلماً فهو بمنزلة كأنما . وقال الشاعر ، وهو ابن كراع (٣) :
تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٤)
وقال الخليل : إنما لا تعمل فيها بعدها ، كما أن أرى إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل . كما كان (٥) نظير إن من الفعل ما يعمل .

ونظير إنما قول الشاعر ، وهو المرار الفقعسي :

= ويروى : « ففدى » ، وقد فيها بمعنى حسب . كما يروى : « أو نصفه »
ويجملون من تلك الرواية شاهداً على استعمال « أو » بمعنى الواو .
(١) هي قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤية بن العجاج ،
وقطرب ، في الآية ٢٦ من البقرة . وقراءة الجمهور « بعوضة » بالنصب . ولهذا
وجوه إعرابية سبعة ، انظر تفسير أبي حيان ١ : ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) السيرافي : أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي ، كأنه قال :
ألا ليت الذي هو هذا الحام لنا . وكذلك : مثلاً الذي هو بعوضة . والوجه
الآخر أن تجعل ما كاتمة للعامل ، مثل إنما زيد منطلق ، وليست باسم .

(٣) انظر ابن الشجري ٢ : ٢٤١ وابن يهش ٨ : ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ .
(٤) جزأ برجل توعده . تحلل من يمينك ، أي اخرج منها ، وذلك أن ياتر

من الفعل الذي يقسم عليه مقداراً يبر به قسمه ويحلله ، مثل أن يحلف على النزول
بمكان ، فلو وقع به وقعة خفيفة أجزأته . والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه
بكفارة أو حنث يوجب الكفارة . ذات نفسك ، أي نفسك ، طلب منه أن يسأل
مآذبه من عقله وتعاطيه مالم يسر في وسعه . ثم يقول : إنك كالحالم في وعيدك لإيام
والشاهد فيه إلغاء « لعل » لأنها جعلت مع « ما » من حروف الابتداء .

(٥) ط : « كما أن » .

أَحْلَاقَةً أَمْ الْوَلِيدِ بَعْدَهَا أَفَنَانُ رَأْسَكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ (١)
جَعَلَ بَعْدَ مَا (٢) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ (٣).

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ زَيْدًا لَذَاهِبٌ ، وَإِنْ عَمِرُو غَلِيْرٌ مِنْكَ ، لَمَا خَفَّفَهَا
جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ لَكِنْ حِينَ خَفَّفَهَا ، وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ لثَلَاثَتَلْبَسَ بِإِنْ الَّتِي [هـ]
بِمَنْزِلَةِ مَا الَّتِي تَشْفِي بِهَا (٤).

وَمِثْلُ ذَلِكَ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » (٥) ، « إِنَّمَا هِيَ لَعَلَّيْهَا
[حَافِظٌ] .

وَقَالَ تَمَالَى : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَبِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (٦) ، إِنَّمَا هِيَ :
لَجَبِيعٌ ، وَمَا لَقَوْ .

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١١٦ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا
جَعَلَ « بَعْدَهَا » كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَكَفَّفَهَا « مَا » عَنْ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرُودِ وَهَيَّأَهَا
لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ ، كَمَا نَمُنْتُ « لَمَل » مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْرُودِ فَاسْتَوْتَقَتْ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ .
(٢) ط : « جَعَلَ بَعْدَهَا » بِإِسْقَاطِ « مَعَ » .

(٣) ط : « مَا بَعْدَهَا »

(٤) ط : « يَنْفِي بِهَا » .

(٥) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الطَّارِقِ . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ الْقُرَّاءِ . وَقَرَأَ
ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحِزَّةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَأَبُو جَعْفَرٍ زَيْدٌ بْنُ الْقَعْقَاعِ : « لَمَّا » بِشَدِيدِ
الْمِيمِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى « إِلَّا » فِي لَفَةِ هَذِهِ ، يَقُولُونَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قُلْتُ كَذَا ،
أَيُّ إِلَّا فَعَلْتَهُ . انْظُرْ إِنْخَافَ فَضْلَاءَ الْبَشَرِ ٤٣٦ — ٤٣٧ وَالْمَقْنَى ١ : ٢٢٠ .

(٦) الْآيَةُ ٣٢ مِنْ سُورَةِ يَس . وَهِيَ قِرَاءَةُ جُمْهُورِ السَّبْعَةِ . وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ
وَعَاصِمٌ وَحِزَّةٌ : « لَمَّا » بِالشَّدِيدِ . وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ .

وقال تعالى : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ^(١) » ، « وَإِنْ تَنْظُرْكَ
لَيَمِّنَ السَّكَذِبِينَ ^(٢) » .

وحدثنا من تلق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق .
وأهل المدينة يقرءون : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ^(٣) »
يخففون وينصبون ، كما قالوا :

• كَانَ تُدَيِّئُهُ حُقَانٍ ^(٤) •

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغير عمله
كما لم يغير عملُ « لَمْ يَكْ » أَيْ « أَبْلَ » حين حُذف . وأما أ كثرهم فأدخلوها
في حروف الابتداء حين حذفوا ^(٥) كما أدخلوها في حروف الابتداء حين
ضَمُّوا إليها مَّا .

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف .

(٢) الآية ١٨٦ من الشعراء .

(٣) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي .
وقرأ أبو عمرو والسكاكي بتشديد لَيْنٍ وتخفيف لَمَّا . وابن عامر وحضن وحمة
بتشديدهما . إنحاف فضلاء البشر ٢٦٠ والأساليب الإنشائية لمبد السلام هارون ٤٦ .

(٤) عجز بيت سبق الاستشهاد به في ص ١٣٥ .

(٥) ط : « في حروف الابتداء بالحذف » .

هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة

إيضاحك ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا للضمر
بنفس المظهر . وذلك : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، أى إن لم مالا . ٢٨٤
فالذى أضمرت « لهم » .

ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إن الناس [ألب] عليكم ،
فيقول : إن زيدا ، وإن عمرا ، أى إن لنا (١) . وقال الأعشى (٢) :

إن محلاً وإن مرّ محلاً وإن في السفر ما مضى مهلاً (٣)

وتقول : إن غيرها إبلاً وشاء كأنه قال : إن لنا غيرها إبلاً وشاء ،
أو عندنا غيرها إبلاً وشاء . فالذى تُضمّر (٤) هذا النحو وما أشبهه . وانتصب
الإبل والشاء كاتصلب فارس إذا قلت : ما في الناس مثله فارساً .

(١) السيرافي : قال الفراء : إنما تحذف مثل هذا إذا كررت إن يعرف
أن أحدهما مخالف للآخر عنده من يظنه غير مخالف . ويحكي أن أعرابياً قيل له :
الزبابة الفأرة ؟ فقال : إن الزبابة وإن الفأرة . أى أن هذه مخالفة لهذه .

(٢) ديوانه ١٥٥ وابن الشجري ١ : ٣٢٢ والخصائص ٢ : ٢٧٣ وابن يسيب
١ : ١٠٣ / ٨ : ٧٤ والخزاعة ٤ : ٣٨١ والممع ١ : ١٣٦ ويس ١ : ١٦٩ .

(٣) أى إن لنا محلاً في الدنيا ، أى حلوها . وإن لنا مرّ محلاً ، أى ارتحالها
عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة . والسفر : المسافرين ، أى من رحلوا
عن الدنيا . والمهل : الإبطاء . والمراد عدم الرجوع . يقول : في رحيل هؤلاء
إبطاء وعدم عودة . ويروى : « إذ مضوا مهلاً » ، ويروى : « مثلاً » ؛ أى قيم
مضى مثل لمن بقي بدم : أى سيفنون كما فنى هؤلاء .

والشاهد فيه حذف خبر « إن » لقريّة علم السامع .

(٤) ط : « يُضمّر » .

ومثل ذلك قول الشاعر (١):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (٢)

فهذا كقوله: أَلَا مَهْ بَارِدًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَا مَاهْ لَنَا بَارِدًا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ :
يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا .
وتقول : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَ قَرِيبًا مِنْكَ مَوْضِعَهُ . وَإِذَا
جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرَ قُلْتَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ .

وتقول : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ (٣) ، وَالْوَجْهُ إِذَا أُرِدْتَ هَذَا أَنْ تَقُولَ :
إِنْ زَيْدًا قَرِيبٌ مِنْكَ أَوْ بَعِيدٌ مِنْكَ (٤) ، لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ . وَقَالَ
أَمْرُو الْقَيْسِ (٥):

وإِنْ شِئْنِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَبَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ (٦)

(١) هُوَ الرَّاجِزُ الْمَجَاجُ . مَلْحَقَاتُ دِيوَانِهِ ٨٢ . وَانْظُرْ ابْنَ سَلَامٍ ٦٥
وَابْنَ بَيْشٍ ١ : ١٠٢ : ١٠٤ / ٨ : ٨٤ وَالْخَزَانَةُ ٤ : ٢٩٠ وَالْمَع ١ : ١٣٤
وشرح شواهد المتن للسيوطي ٢٣٦ والأشعوني ٢ : ٢٧٠ .

(٢) قَالَ ابْنُ سَلَامٍ : وَهِيَ لَفَةٌ لَهُمْ . سَمِعْتُ أَبَا هَوْنٍ الْحَرَمَازِي يَقُولُ : لَيْتَ
إِيَّاكَ مُنْطَلِقًا وَلَيْتَ زَيْدًا قَاعِدًا فَأَخْبَرَنِي أَبُو يَعْلَى أَنَّ مَنَشَأَهُ بِلَادَ الْمَجَاجِ ، فَأَخَذَهَا
عَنَّهُمْ . وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ وَتَخْرِيجُهُ صَرَحَ بِهِ سَيُيُوهُ فَيَأْتِي .

(٣) ط : « إِنْ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ »

(٤) هَذِهِ السَّكَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٥) مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ . وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ ٣ : ٤٠ . وَالْخَزَانَةَ ٤ : ٦٩ ، ٣٨٩

وَالْمَع ٢ : ٧٧ ، ١٤٠ وَشرح شواهد المتن ٢٦٢ ، ٢٩٥ .

(٦) الْعَبْرَةُ : الْبَعْدَةُ . وَالْمُهْرَاقَةُ : الْمَصْبُوبَةُ . وَالْمَاهُ مَفْتُوحَةٌ فِي الْوَصْفِ
كَأَيِّ مَفْتُوحَةٍ فِي الْمَضَارِعِ : يُهْرَقُ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلِيَّةٍ ، إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ
أَرَاقَ . وَانْظُرْ بَقِيَّةَ بَحْثِهِ فِي الْلسَانِ (هَرَقَ) . يَقُولُ : بِكَأُوهٍ يَشْنِي مِنْ لَوْعَةٍ =

فهذا أحسنُ لأنهما نكرة .

وإن شئت قلت : إنَّ بعيداً منك زيداً . وقلنا يكون بعيداً منك ظرفاً
وإنما قلَّ هذا لأنك لا تقول إن بُعدك زيداً وقول إن قربك زيد .
فالدُّنوُّ أشدُّ تمكيناً ^(١) في الظرف من البُعد .

وزعم يونس أنَّ العرب تقول : إنَّ بذلك زيداً ، أى إنَّ مكانك زيداً .
والدليل على هذا قولُ العرب : هذا لك بذلك هذا ، أى هذا لك مكان هذا .
وإنَّ جعلت البدل بمنزلة البدل قلت إنَّ بذلك زيدٌ ، أى إنَّ بديلك زيدٌ .
وقول : إنَّ ألفاً في دراهمك بيضٌ ، وإن في دراهمك ألفاً بيضٌ . فهذا
يجرى مجرى النكرة في كانٍ وليس ؛ لأنَّ المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه هنا
كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيراً منك . وإنَّ شئت
جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفةً .

واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا ^(٢) ، مثله في باب كان ،
ومثل ذلك قولك : إنَّ أسداً في الطريق رابضاً ، وإنَّ بالطريق أسداً رابضٌ .
وإنَّ شئت جعلت بالطريق مستقراً ثم وصفته بالرابض ، فهذا يجري هنا
مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان .

== الأسى : ولكنه قليل النفع والجدوى ، ولن يرد ما قامته من قنء الأجرة : والرسم :
ما بقي من آثار الدار لاسقاً بالأرض . والدارس : البالي . والمول : التحويل
والانكسار ؛ أو هو من المويل بمعنى البكاء ، فيكون مكاناً أو مصدرأً ميمياً .
والشاهد فيه نصب « شفاه » إما لأن مع تكثيرها ؛ لأن الخبر نكرة مثلها .
وهو أحسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو : إن قرياً منك
زيد . ويروى : « شفائي » فلا شاهد فيه هنا .

(١) ط : « تمكنا »

(٢) ط : « ههنا » ، في هذا الموضع وتاليه .

هذا باب ما يكون محمولا على إن

فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء

فأما ما نُحِلَّ على الابتداء فتقولك : إن زيدا ظريفٌ وعمرُو ، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمرو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين ، فأحدُ الوجهين حسنٌ ، والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأنَّ معنى إن زيدا منطلقٌ ، زيدٌ منطلقٌ ، وإن دخلت توكيدا ، كأنه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمرُو . وفي القرآن مثله : «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ»^(١) .

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المصروف المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو وعمرُو ، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرُو .

وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلقٌ وعمرأ ظريفٌ ، فخلطته على قوله عز وجل : «وَلَوْ أَنَّ مَاءَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ»^(٢) . وقد رفعه قومٌ على قولك : لو ضربت عبد الله وزيدا قائمٌ ماضرك ، أي لو ضربت عبد الله وزيدا في هذه الحال ؛ كأنه قال : ولو أنَّ مَاءَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ هَذَا أَمْرُهُ ، مَا تَقَدَّتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ»^(٣) .

(١) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) السيرافي : إنما أحوج سيويوه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال لأن حل رفع البحر على موضع «أن» لا يحسن ؛ لأن لو لا يليها الابتداء .

وقال الراجز، وهو رؤبة بن العجاج^(١):

إِنَّ الرِّيحَ الْجَوْدَ وَلِظَرِيفًا يَدَا أَبِي الْمُبَاسِ وَالصَّبِيفَا^(٢)
ولكنَّ الْمُثَقَّلَةَ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ .

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو، جرى عمرو بعد « فيها » مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف، وفي فيها إضمارٌ. ألا ترى أنك تقول: إن قومك فيها أجمعون، وإن قومك فيها كلهم، كما تقول: إن قومك عربٌ أجمعون و [في] فيها اسمٌ مضمرٌ مرفوعٌ كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون. وقال جرير^(٣):

إِنْ اِخْلَافَةَ وَالتَّبَيُّوَةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ^(٤)

(١) هذا ما في ط. وفي الأصل وب: « وقال رؤبة ». وانظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ والصينى ٢: ٢٦١ والممع ٢: ١٤٤ والتصريح ١: ٢٢٦.
(٢) الريح، هنا: المطر الذي يكون في الريح. والجد، بالفتح: هو الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه. والحريف: المطر يكون في الحريف؛ وكذا الصبوف: أمطار الصيف. وأبو العباس هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي مدحه فجعل يديه لكثرة معرفته بهذه الأمطار:
والشاهد لإتيان « الصبوف » للريح؛ ولو رفع حملا على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

(٣) لم يرد البيت الثاني في ديوانه. وانظر ابن عيش ٨: ٦٦ والصينى ٢: ٣٦٣.
(٤) الأطهار: جمع طاهر، كصاحب وأصحاب وشاهد وأشهاد؛ وهو من نادر الجمع. والشاهد فيه رفع « المكرمات » حملا على محل لأن وإمعنا، وهو الرفع على الابتداء، أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور، والتقدير: استقرا فيهم ما والمكرمات. ويجوز أن تكون مبتدأ خبره فهم مقدرة، ويجوز نصب المكرمات لإتياناً للخلقة. أما « سادة » خبر مبتدأ محذوف، أي وهم سادة، أو مبتدأ حذف خبره على تقدير: وفيهم سادة أطهار.

وإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذلك ، ثم قلت نفسه ، فالنصبُ أحسن . وإن أردت أن تحمله ^(١) على المضمر فعلى : هو نفسه .

وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو ، فتفسيره كتفسيره مع الواو . وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمراً .

واعلم أن لعلَّ وكأنَّ وليت ثلاثهن ^(٢) يجوز فيهن جميع ما جاز في إن ، إلا أنه لا يُرفع بعدهن ^(٣) شيء على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمراً ^(٤) وقبح عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو ، ولم تكن ليت واجبة ولا لعلَّ ولا كأنَّ ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التثني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن .

ولكن بمنزلة إن .

وتقول : إن زيدا فيها لا بل عمرو . وإن شئت نصبت . و « لا بل » تجري مجرى الواو ولا .

(١) ط : « وإن أردت حمله » .

(٢) ط : « ثلاثهن » . والوجهان جائزان .

(٣) في الأصل وب : « بعده » .

(٤) السيرافي : حمل المخطوف على هذه الحروف على الابتداء يثير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التثني والتشبيه والترجي ، فذلك لم يحملوه على الابتداء . ألا ترى أننا لو قلنا : ليت زيدا منطلق وعمرو مقيم ، على عطف جملة على جملة ، كان عمرو مقيم خارجاً عن التثني ؟

هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك ، إنَّ زيدا منطلق العاقلُ اللبيبُ . فالعاقلُ اللبيبُ يرفع على وجهين : على الاسم المضمَّر في منطلق ، كأنه يدلُّ منه ، فيصيرُ كقولك : مررتُ به زيدٌ إذا أردت جوابَ بَيْنَ مررتَ . فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيدُ العاقلُ اللبيبُ . وإن شاء رفعه على : مررتُ به زيدٌ ، إذا كان جوابَ مَنْ هو ؟ فتقولُ : زيدٌ ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ فقال : العاقلُ اللبيبُ .

وإن شاء نصبه على الاسم الأول للنصب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـٰمُ الْغُيُوبِ ^(١) » ، و « عَلَـٰمُ الْغُيُوبِ » .

٢٨٧

هذا بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة

انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء

لأنَّ للمعنى واحدٌ في أنه حالٌ ، وأنَّ ما قبله قد عيِّلَ فيه ، ومنَّعه الاسمُ الذي قبله أن يكون محولاً على إنَّ . وذلك قولك : إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً ، وقال تعالى : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ^(٢) » . وقد قرأ بعضهم : « أُمَّتُكُمْ »

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . وقراءة النصب لبيس ، وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عمير ، وأبي حنيفة ، وحرب عن طلحة . تفسير أبي حنيفة ٧ : ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٩٢ من الأنبياء ، وختمها : « وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ » ؛ والآية ٥٢ من المؤمنون ، وهي : « وَلِإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ » بالواو في أولها . ورفع « أُمَّتُكُمْ » مع نصب « أُمَّة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها مع رفع « أُمَّة » هي قراءة الحسن . تفسير أبي حنيفة ٦ : ٣٣٧ .

أُمَّةً وَاحِدَةً» حَلَّ آمَتَكُمْ عَلَى هَذِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ، إِنْ آمَتَكُمْ كُلُّهَا أُمَّةً وَاحِدَةً .
 وتقول : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُنْطَلِقٌ ، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين
 قلت : هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ ، إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ [هُنَا] يَكُونُ خَبَرًا لِلْمَنْصُوبِ
 وَصِفَةً لَهُ ، وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَكُونُ صِفَةً لِمُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرًا لَهُ .

وَكُنْتُ إِذَا قُلْتُ : لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَعَلَّ هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ،
 وَكَأَنَّ هَذَا يَشْرُ مُنْطَلِقًا . إِلَّا أَنَّ مَعْنَى إِنْ وَلَكِنْ لَاهُمَا وَاجِبَتَانِ كَمَعْنَى هَذَا
 عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، وَأَنْتَ فِي لَيْتَ تَحْتَمُّهُ فِي الْحَالِ ، وَفِي كَأَنَّ تَشْبَهُهُ لِإِسْمَانَا
 فِي حَالِ ذَهَابِهِ كَمَا تَحْتَمُّهُ لِإِسْمَانَا فِي حَالِ قِيَامِهِ . وَإِذَا قُلْتُ لَعَلَّ فَأَنْتَ تَرْجُوهُ
 أَوْ تَخَافُهُ فِي حَالِ ذَهَابِهِ . فَلَعَلَّ وَأَخَوَاتُهَا قَدْ عَمِلْنَ فِيهَا بِمَدْحٍ عَمِلِينَ : الرِّفْعَ
 وَالنَّصْبَ ، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ (١) : لَيْسَ هَذَا عَمْرًا وَكَانَ هَذَا بَشَرًا ، عَمَلْنَا
 عَمِلِينَ ، رَفَعْنَا وَنَصَبْنَا ، كَمَا قُلْتَ (٢) ضَرَبَ هَذَا زَيْدًا ، فزَيْدًا يَنْتَصِبُ
 بِضَرْبِ (٣) ، وَهَذَا ارْتَفَعَ بِضَرْبِ ثُمَّ قُلْتَ : أَلَيْسَ هَذَا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ،
 فَانْتَصَبَ لِلْمُنْطَلِقِ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ ، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ فِي إِنْ ،
 وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ فَعْلُ الْفَاعِلِ بَعْدَمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
 قَبْلَهُ ، وَصَارَ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا قَائِمًا ، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ ،
 وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى .

وتقول : إِنَّ الَّذِي فِي الْبَارِ أَخُوكَ قَائِمًا (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : مِنَ الَّذِي فِي الْبَارِ ؟

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ وَب : «كَأَنَّكَ قُلْتَ» .

(٢) ط : «كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ»

(٣) ط : «فَزَيْدٌ انْتَصَبَ بِضَرْبِ» .

(٤) السَّيْرَانِي : فَعِلَ هَذَا الظَّاهِرُ لَا يَجُوزُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ أَخُوَةُ النِّسْبِ ؛ لِأَنَّكَ

لِنْ نَصَبْتَ قَائِمًا بِأَخُوكَ لَمْ يَجُزْ كَمَا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمًا ، فِي النِّسْبِ =

فقال : إن الذي في الدار أخوك قائما ، فهو يجري في أن ولكن في الحسن والقبح ، مجراه في الابتداء : إن قُبِحَ في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبِحَ هنا ، وإن حُسِّنَ أن تذكر المنطلق حُسِّنَ هنا ، وإن قُبِحَ أن تذكر الآخر في الابتداء قُبِحَ هنا ، لأن للشي واحد ، وهو من كلام واجب .

وأما في لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَقَدْ ، فيجري مجرى الأول .

ومن قال : إن هذا أخاك منطلق قال : إن الذي رأيت أخاك ذاهباً^(١) . ولا يكون الأخ صفةً للذي ، لأن أخاك أخص من الذي ، ولا يكون له صفة من قبلك أن زيدا لا يكون صفةً لشيء .

وسألت الخليل عن قوله ، وهو رجل من بني أسد :

إن بها أكتل أورزاما خويريين ينقنان الهاما^(٢)

== وإن نصبت قائما بالظرف على تقدير : إن الذي في الدار قائما أخوك ، صار قائما في صلة الذي ، ولم يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول بأخوك وهو خبر . وإن جعلت أخوك في معنى المؤاخاة والمصادقة ، وجعلته هو العامل في « قائما » جاز . (١) ط : « منطلق » .

(٢) الرجز من الشواهد الحسنة . وأنشده في الكامل ٤٥٤ وأمالى

ابن الشجري ٢ : ٣١٨ وشرح شواهد المنى ٧٢ والأشئوني ٣ : ١٠٧ .

(٣) أكتل ورزام : لسان كاتا يقطع الطريق بأرمام . والخوير : مصفر خارب ، وهو اللص ، أو سارق الإبل خاصة . والهام : جمع هامة ، وهي الرأس . ينقنان الهام : يستخرجان الدماغ والمخ . وهذا مثل ضربه لحذقهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء وأبدها مراما .

والشاهد فيه : نصب « خويريين » على الشتم . ولا يجوز نصبه على الحالية من أكتل ورزام ، لأن الخبر ينبغي أن يكون عن أحدهما لوجود « أو » ، فلو كان حالا لجاء مفردا كالحبر فقال « خويرا » ، كما تقول إن في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، ولا تقول جالسين .

٢٨٨ فزعم أن خويرين انتصبا على الشتم ، ولو كان على إن لقال خويرياً ،
ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب « حَمَّالَةُ الحَطَبِ »^(١) ، « و النازلين
بكل معترك »^(٢) ، على المدح والتعظيم . وقال ^(٣) :

أَمِنْ عَمَلِ الجُرَافِ أَمْسٍ وَظُلْمٍ وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَأْسِهِ^(٤)
أَمِيرِي عَدَاؤُهُ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا . بِهَاتِمٍ مَالٍ أَوْ دَيَّا بِالْبَهَائِمِ^(٥)
نصيبهما على الشتم ؛ لأنك إن حملت الأميرين على الإعتاب كان محالاً ،
وذلك لأنه لا يحمل^(٦) صفة الاثنين على الواحد ولا يحمل الذي جَرَّ الإعتابُ
على الذي جَرَّ الظلمُ ، فلما اختلف الجُرَّانِ واختلطت الصفتان صار^(٧) بمنزلة

(١) الآية ٣ من سورة المسد .

(٢) جزء من بيت سبق الكلام عليه في ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٣) انظر اللسان (جرف ٣٧٠) . وأنشده في الخزانة ١ : ٣١٤ عرضاً .

(٤) الجراف ، ضبط في ط بفتح الجيم ، وفي اللسان بضمها ضبط قلم .
والجراف ورأسه : ماملان للسلطان ، ذكر جورهما وعدوانهما فيما يأخذان
من صدقات المال . أعتبه : أرضاه وأزال ما يوجب عتبه ، وهو هنا على التهكم ؛
فإن كل منهما غير مرضى .

(٥) العداء ، بالفتح : الظلم وتجاوز الحد ، وأراد بهائم المال هنا الإبل ،
أي إن حبسنا عليهما الإبل ليأخذنا صدقاتها جارا فذهب بها . يقال أودى بالشئ :
ذهب به .

والشاهد نصب « أميرى » على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحال ، ولا جره
على البذل من الأسبين ، لاختلاف العامل فيهما ، لأن الجراف مجرور بالإضافة
ورأسها مجرور بالباء ، وهما متعلقان بأعتبتمونا ، فلهذا نصب على القطع .

(٦) ط : « لا يحمل » ، في هذا الموضع وتاليه .

(٧) أي صار الكلام ، وفي ط : « صارنا » .

قوله : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرُ كرمين ، ولو ابتداءً فرقع كل جيدا .
وما ينتصب على الملح والتعظيم قول الفرزدق ^(١) :

ولكنني استقيت أعراض ملازن وأيامها من مستخيرٍ وعظيمٍ ^(٢)
أناسا بشيرٍ لا تزال رماحهم شوارع من غير العشرة في الدم ^(٣)
وما ينتصب على أنه عظيم الأمر قول عمرو بن شأس الأسد ^(٤) :

ولم أرَ ليلى بعد يومٍ تعرّضت لنا بين أنواب الطراف من الأدم ^(٥)
كلايةً وبريةً حبريةً نأتك وخانت بالواعيد والأدم ^(٦)

٢٨٩

(١) ديوان الفرزدق ٨٢١ .

(٢) يذكر أنه استقى بني ملازن ، وهم من فزارة ، مما جاء به قيسا وإن كانوا
منهم ، للضلم وشهرة أيامهم في حروبهم على اختلاف ما كان فيها .

(٣) القتر : موضع الخفاة ، ومنه تنور سواحل البحار ، يقول : هم مقيمون
في القتر يذبون عنه ويحمونه . والشوارع : من شرع في الماء ، أي ورد ،
أي يوقعون بأعدائهم دون أهلهم وعشيرتهم فيوردون رماحهم في دماء أعدائهم .
والشاهد فيه نصب « أناسا » على التعظيم والمدح . ولا يحسن نصبه حالا ،
لأنه لا يتعلق بمعنى قبله يقع فيه .

(٤) ط : « قوله ، وهو لعمرو بن شأس الأسد » . والشاهد لم أجده في غير
الكتاب ، وليس في الآيات التي ألفتها له أبو تمام في الحاسة ٢٨٠ — ٢٨٢
بشرح المرزوقي .

(٥) تعرّضت : بدت وظهرت وتصدت . وعنى بالأنواب الستور . والطراف
كتاب : قبة من أدم ، تكون لأهل النقى واليسار . والأدم ، بالتحريك : جمع
أديم ، وهو الجلد ما كان ، وقيل الآخر ، وقبل المدبوغ .

(٦) نسبها إلى قبيلها ثم حيا ثم فصبتها ورعطها . نأتك : بدت عنك ، يقال :
نأت ونأتى عنه . والباء في « بالواعيد » زائدة .

والشاهد فيه نصب « كلاية » وما بعدها على التعظيم ، لا على الحال .

أُنَاسًا عِدَّتْ عُقَلَتْ فِيهِمْ وَلِيَتِي طَلَبْتُ الْهَوَى فِدَا مَنْ خَذَلَنِي أَشْمُ^(١)
وقال الآخر :

صَنَنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لَبْتُ عَطَاءَ بَيْنِهَا وَجِيعِهَا^(٢)
ضِيَابِيَّةً مُرِيَّةً حَارِيسِيَّةً مُنِيفًا بَنَفَ الصَّيْدِ لَبْنٍ وَضِيعِهَا^(٣)
فكُلُّ هَذَا مَعْنَاهُ مِمَّنْ يَدْرِيهِ مِنَ الْعَرَبِ نَصِيًّا .

ومما يدلُّك على أنَّ هَذَا يَنْتَسِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ ، أَنَّكَ لَوْ حَمَلْتَ
الْكَلَامَ عَلَى أَنَّ تَجْمَلُهُ حَالًا لَمَا بَنَيْتَهُ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ كَانَ ضَعِيفًا . وليس
هنا^(٤) تَرْيِيفٌ وَلَا تَنْبِيهٌُ ، وَلَا أَرَادَ أَنْ يَوْقَعَ شَيْئًا فِي حَالِهِ ، لَقَبِجَهُ
وَلَضَعَفَ لِلْعَنَى .

(١) أُنَاسًا ، يَتَنَبَّأُ الْقَبَائِلُ الَّتِي نَسَبَهَا إِلَيْهَا ، وَمِمَّنْ مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
أَسَدِ قَوْمِهِ حُرُوبٌ وَمُتَوَارَةٌ ، فَجَسَلَهُمْ عَدَى لَذَلِكَ . أَيْ عَاقِبَهَا وَهِيَ بَيْنَهُمْ فَلَا سَبِيلَ
إِلَيْهَا ، وَلِذَا تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَبَ هَوَاهُ فِي رَأْسِ حَيْلِ أَشْمٍ ، أَيْ مَرْتَقِعٍ .
ذُو رَلْقٍ : أَمْلَسَ لَا تَلَبَّتْ عَلَيْهِ الْقَدَمُ . يَقُولُ : هِيَ أَبَدُ مَنَالًا مِنَ الْأُرُوى الَّتِي
تَأْلَفُ شَوَاقِقَ الْجِبَالِ .

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ نَسَبٌ « أُنَاسًا » عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالتَّشْيِيعِ لَا عَلَى الْحَالِ ،
لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

(٢) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْبَيْتَ وَتَالِيَهُ فِي غَيْرِ سِيَوِيهِ . الْحَقْبَةُ : السَّنَةُ ، وَأَرَادَ الْحَبْنُ
مِنَ الدَّهْرِ ، وَاجْتَمَعَ هُنَا بَعْضُ الْاجْتِمَاعِ . يَقُولُ : حَاوَلْتُ أَنْ أَضْنِ بِنَفْسِي عَنْ حَبَا
حِينَئِذٍ غَلْبَنِي هَوَاهَا فَأَطَعْتُ الْهَوَى وَصَارَ لَهَا بَيْنَ نَفْسِي وَاجْتِمَاعِهَا ، أَيْ كُلِّ نَفْسٍ .
(٣) الضِّيَابِيَّةُ وَمَرَّةٌ وَحَارِيسِيَّةٌ ، أَحْيَاءٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ . وَالتَّنِيفُ : الْمُشْرِفُ الْبَالِي .
وَالنَّفْ : أَصْلُ الْجَبَلِ . وَالصَّيْدُ لَان : حَيْلٌ . يَقُولُ : هِيَ مِنْ قَوْمِ أَشْرَافٍ ،
وَضِيعُهُمْ مُشْرِفُ الْحُلْ ، فَكَيْفَ رَفِيعُهُمْ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبٌ « ضِيَابِيَّةً » وَمَا بَعْدَهُ ، عَلَى التَّعْظِيمِ .

(٤) ط : « هَهُنَا » .

وزعم يونس أنه مع رؤية يقول^(١) :

• أنا ابنُ سعدٍ أكرمَ السَّعدِ بنًا^(٢) •

نصبه على الفخر .

وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول

الشاعر ، وهو الفرزدق^(٣) :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا - كرام^(٤)

وقال : إن من أفضلهم كان رجلاً يقيح ، لأنك لو قلت إن من خيارم
رجلاً ، ثم سكتَ كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء ، أو تقول : رجلاً من أمره
كنا وكنا .

وقال : إن فيها كان زيد ، على قولك : لأنه فيها كان زيد ، وإلا فإنه

لا يبرز أن تحصل الكلام على إن .

وقال : إن أفضلهم كان زيد وإن زيدا ضربت ، على قوله : إنه زيدا

(١) ملحقات ديوان رؤية ١٩١ وابن ييش ١ : ٤٦ .

(٢) رؤية من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد .

وفي العرب سعود كثيرة ، مثل سعد بن مالك فريضة ، وسعد بن ذبيان في غطفان

وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاة ، بل هم أكثر من أربعين .

انظر فهرس جمهرة الأنساب لابن حزم ٥٧٩ - ٥٨٠ .

والشاهد فيه نصب « أكرم » على التفعيم والفخر .

(٣) ديوانه ٨٣٥ والخزانة ٤ : ٣٧ والبيئ ٢ : ٤ وشرح شواهد المتن ٢٣٦

والأشعر ١ : ٢٤٠ والنصر ١ : ١٩٢ .

(٤) وكذا في الديوان . والرواية المشهورة : « إذا مررت بدار قوم » . وقوله :

ألستم عالمجيين بنا لنا نرى المرصات أو أثر الحيام

فقالوا : إن فلت فأغن عنا دموا غير راقية السجام

ضربت ، وإِنَّه كان أفضلهم زيد . وهذا فيه قُبْحٌ ، وهو ضعيف ، وهو في الشر جائز . ويجوز أيضاً على : إن زيدا ضربته ، وإن أفضلهم كانه زيد فننصبه على إن ، وفيه قُبْحٌ كما كان في إن .

وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : « وَيَكَاَنُهُ لَا يَفْلَحُ » (١) ، و [عن] قوله تعالى جده : « وَيَكَاَنُ اللَّهُ » (٢) ، فزعم أنها وى (٣) مفصلة من كَان ، والمعنى وقع (٤) على أن القوم انتبهوا فكلّموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقبل لهم : أما يشبه أن يكون هذا (٥) عندكم هكذا . والله تعالى أعلم .

وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله (٦) .

(١) الآية ٨٢ من سورة القصص . ونصها : « وأصبح الذين آمنوا مكانه بالأمس يقولون : ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، لولا أن من الله علينا لحسف بنا ، ويكأنه لا يفلح الكافرون »

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) هذه الكلمة ، وكلمة « تعالى جده » قبلها ، ليست في ط .

(٤) ليست في ط .

(٥) ط : « ذا » .

(٦) السبإي : في ويكأن ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذي ذكرناه ، تكون وى كلمة تدمم يقولها المتتدم ويقولها المتتدم لغيره ، ومعنى كأن التحقيق . الثاني : قول الفراء ، تكون ويك موصولة بالكاف ، وأن منفصلة ، ومنها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ؟ والقول الثالث : يذهب إلى أن ويك بمعنى ويك ، وجبل أن مفتوحة بفعل مضمر ، كأنه قال : ويك أعلم أم الله .

وقال [القرشي^١، وهو] زيد بن عمرو بن قُيَلي^(١) :

سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِفُكْرٍ^(٢)
وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ بَبٍّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشُ خُرٍّ^(٣)

واعلم أن ناساً من العرب يَنْطَلِقُونَ فيقولون : إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ،
وإنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ : ثُمَّ ،
كما قال :

• ولا سابق شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً^(٤) •

على ما ذكرتُ لك .

وأما قوله عز وجل : « وَالصَّابِرُونَ »^(٥) ، فبلى التقديم والتأخير ، كأنه
ابتدأ على قوله « وَالصَّابِرُونَ » بعدما مضى الخبر .

(١) مجالس مملب ٣٨٩ والخصائص ٣ : ٤١ ، ١٦٩ وابن يمين ٤ : ٧٦
والجمع ٢ : ١٠٦ وشرح شواهد القافية ٣٣٩ والخزانة ٣ : ٩٥ ، ٩٦
والأصموني ٣ : ١٩٩ .

(٢) سالتانِي ، يني زوجته التي ذكرها في بيت قبله ، وهو :
تلك عرساي تحيطان على المم سد إلى اليوم قول زور وهر
وسال : مخفف سأل بإبدال الهمزة ألفاً . والنكر ، بالضم : النكر .
(٣) النصب : المال . والشاهد فيه « وَيَكُنْ » فهي عند الخليل وسيبويه
مركبة من « وَيَ » للتثنية و « كَانَ » للتثنية ، ومضاعها ألم تر ، كما ذكر المفسرون .
(٤) سبق الكلام عليه في ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ . وسدره :

• بدأ لي أُنَى لست مدرك ما مضى •

(٥) من الآية ٦٩ في سورة المائدة .

وقال الشاعر، [بشر بن أبي خازم ^(١)] :

وإلا فاعلموا أنا وأتم بُناة ما يقينا في شِقَاقٍ ^(٢)
 ٢٩١ كأنه قال : بُناة ما يقينا وأتم .

هذا باب كَمْ

اعلم أن لِكَمْ موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرفُ المستفهمُ
 به ، بمنزلة كيف وأين . والموضع الآخر : الغير ، ومنها معنى رُب .

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلا ومفعولا وظرفا ، ويُنبئُ عليها ،
 إلا أنها لا تصرفُ تصرفَ يوم وليلة ، كما أن حيثُ وأين لا يتصرفان
 تصرفَ تحتك وخلفك ، وهما موضعان بمنزلةهما ، غير أنهما ^(١) حروفُ لم
 تمكن في الكلام ، إنما هما مواضعُ تلزمها في الكلام . ومثل ذلك

(١) ديوانه ١٦٥ والإحصاف ١٩٠ وابن يمين ٨ : ٦٩ ، ٧٠ والخزانة
 ٤ : ٣١٥ والجنى ١ : ٢٧١ والتصريح ١ : ٢٢٨ .

(٢) بُناة : جمع باغ ، من البنى ، وهو الظلم والمدوان . والشقاق : الخلاف
 والتنازع . ومأصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددا
 جيباً بُناة .

والشاهد فيه وقوع الضمير المتفصل الذي محله الرفع ، وهو «أتم» بين اسم
 لإن خبرها مسبوقا بواو المطفئ ، فهو في تقدير جبة ، أي وأتم بُناة ، عطفت
 على جبة «أنا بُناة» . وأجاز الأعلام أن يكون خبر أن ههنا دل عليه خبر المبتدأ
 الذي بعدها . وأجاز الفراء وشيخه الكسائي أن يسلف بالرفع على اسم إن قبل
 أن يذكر الخبر ، فيقول : إني وزيد على وفاء ، قياسا على ظاهر هذا الشاهد .
 (٣) ط : « أنها » .

في الكلام كثير وقد ذكر فيا معنى ، وسواء فيا يُستقبل^(١) إن شاء الله .
 أمّا كَمْ في الاستفهام إذا أُمِلَّتْ فيا بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف
 في الكلام منونٍ ، قد عِيلَ فيا بعده لأنّه ليس من صفته ، ولا يجوز ألا على
 ما محل عليه . وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين .

وإذا قال لك رجلٌ : كم لك ، فقد سألك عن عددٍ ؛ لأنّ كَمْ إنما هي
 مسألة عن عدد ههنا ، فلي الجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء ، ممّا هو
 أسماء لعدّة . فإذا قال لك : كم لك درهماً ؟ أو كم درهماً لك ؟ ففسّر ما يسأل عنه
 قلتَ عشرون درهماً ، فمِلتَ كَمْ في الدرهم عملَ العشرين في الدرهم ، ولكَ
 مبنية على كَمْ .

واعلم أنّ كَمْ تعمل في كل شيء حسنَ العشرين أنْ تعمل فيه ، فإذا
 قُبِحَ للعشرين أنْ تعمل في شيء قُبِحَ ذلك في كَمْ ؛ لأنّ العشرين عدد منونٌ
 وكذلك كَمْ هو منونٌ عندهم ، كما أنّ خمسة عشرَ عندهم بمنزلة ما قد لفظوا
 بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشرَ درهماً ، ولكن التنوين ذهب منه
 كما ذهب مما لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منون . وكذلك كَمْ موضعها
 موضع اسم منونٍ ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنهما غيرُ
 متكئين في الكلام .

وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهم ، لم يميز كما لم يميز في قولك عشرون
 الدرهم ، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام ، ولكنهم
 حذفوا الألف واللام ، وصيّروه إلى الواحد ، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا :

هذا أولُ فارسٍ في الناس ، وإنما يريدون هذا أولُ من الفُرسان ^(١) ضَعُف الكلامُ .

وكنفك كَمْ ، إنما أرادوا كم لك من الدرهم ، [أو كم من الدرهم لك] .
وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت حريية جيدة .
وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في كم جوازاً
نعتاً ، لأنه كأنه صار عوضاً من المتكّن ^(٢) في الكلام ، لأنها لا تكون
إلا مبتدأةً ولا تؤثر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلاً ، وإنما
تقول : كم رأيت رجلاً . وتقول : كم رجلٍ أنا ، ولا تقول أنا في كم رجلٍ .
ولو قال : أناك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام ، لأنه لا يقوى قوة
الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك . وقد قال الشاعر ^(٣) :

٢٩٢

على آتني بدمٍ ما قد مضى ثلاثون للهجر حو لا كميلاً ^(٤)
يذكرك نيك حين العجول ونوح الحمامة تذهو هديلاً ^(٥)

(١) ب : « أول فارس من الفرسان » .

(٢) ط : « المتكّن » .

(٣) هو العباس بن مرداس . انظر مجالس مملوك ٩٤٢ والإيضاح ٣٠٨
وابن عيش ٤ : ١٣٠ والخزائن ١ : ٥٧٣ / ٣ : ١١٩ والسنن ٤ : ٤٨٩ والمصنف
١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المتن ٣٠٧ والأشعرى ٤ : ٧١ .

(٤) السكيل : الكامل ، جاءوا به على كمل بضم الميم ، كما في اللسان . يقول :
لم أَسْ عهدك على تطاول الزمان .

(٥) العجول ، كصبور : الواله التي فقدت ولدها ، لسجلتها في ذهابها وحيثها جزاء ؛
تقال للنساء وللإبل ، كما هنا . والمديدل : صوت الحمامة ؛ أو هو الفرخ الذي تزعج
الأعراب أن جارحاً قد صاده في سفينة نوح ؛ فليست من حمامة إلا وهي تبسك =

وكم رجلاً أناك ، أقوى من كم أناك رجلاً ، وكم ههنا فاعلة . وكم رجلاً ضربت ، أقوى من كم ضربت رجلاً ، وكم ههنا مفعولة .

وتقول : كم مثله لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيره لك ، كل هذا جائز حسن ؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيأزم بولس . تقول : كم غيره مثله لك ، انتصب غيركم وانتصب المثل لأنه صفة له .

ولم يجوز بولس والغليل رحماً الله كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول عشرون ثياباً لك ، إلا على وجهك مائة بيضاء ، وعليك راقودٌ غلاً . فإن أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلماناً ، ويصح أن تقول كم غلماناً لك ؛ لأنه قبيح أن تقول : عبدُ الله قائماً فيها ، كما قبيح أن تقول قائماً فيها زيدٌ . وقد قسنا ذلك في باب (١) .

وإذا قلت : كم عبدُ الله ما كت ، فكم أيامٌ وعبدُ الله فاعلٌ . وإذا قلت (٢) : كم عبدُ الله عنده فكم ظرفٌ من الأيام ، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها . والتفسير : كم يوماً عبدُ الله ما كت ، أو كم

عليه . يقول : إذا حث والله من الإبل ، أو ناحت حمة رقت فكتت منك على تذكر .

والشاهد في البيت السابق ؛ وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولا » بالجرور ضرورة . وهذا حقيرة لجواز الفصل بين كم وتميزها عوضاً لما منته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، فهي واحدة التقديم ، وأما الثلاثون ونحوها ، فلما لها من التصرف بالتقديم والتأخير وقندان الصدارة وجب اتصال التمييز بها إلا في الضرورة .

(١) انظر ما سبق في ص ٨٨ .

(٢) ط : « قال » .

شهرًا عبدُ اللهَ هندك ، فعبدُ اللهَ يَرْتَفِعُ بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت :
 كم رجلاً ضَرَبَ عبدُ الله .

فإذا قلت : كم جريبًا أرضك ، فأرضك مرتفعةٌ بكم لأنها مبتدأة ،
 ٢٩٣ والأرضُ مبنيةٌ عليها ، وانتصب الجريبُ لأنه ليس بمنى على مبتدأ ، ولا مبتدأ ،
 ولا وصف ، فكأنك قلت : عشرون درهماً خيرٌ من عشرة .

وإن شئت قلت : كم غلمان لك ؟ فتجملُ غلمان في موضع خبر كم ، وتجملُ
 لك صفةً لم^(١) .

وسأله عن قوله^(٢) : على كم حِذَعٍ بينك مبي ؟ فقال : القياسُ النصبُ
 وهو قولُ عامةِ الناس^(٣) . فأما الذين جَرُّوا فإِنَّهُمْ أرادوا معنى من ، ولكنهم
 حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفل ، وإذا قلت لاها الله لا أفل لم يكن إلا
 التجرُّ ، وذلك أنه يريد لا والله ، ولكفه صار «ها» عوضاً من اللفظ
 بالحرف الذي يجزُّ وعاقبه^(٤) .

(١) السرا في ما ملخصه : التقدير كم غلاماً غلمان ، فتكون كم مبتدأ وغلمان
 خبره . ولك صفة . وك في الاستفهام تنصب لا غير ، أما إذا قلت : كم غلمانا لك
 لم يجز ، لأنك إن نصبت غلماناً على التمييز لم يجز ، لأن كم في الاستفهام لا يجز
 إلا بواحد كمشترين ، وإن نصبتها على الحال لم يجز ، لأن العامل لك ،
 وهي مؤخرة ، فإن قدمت لك جاز كما يجوز عبد الله فيها قائماً ، وتقديره :
 كم ممالكك في حال ما هم غلمان ؟ كما تقول : لك مائة بيضا ، أى في حال
 ما هي بيض .

(٢) ليست في ط .

(٣) أى جمهورهم ومعظمهم .

(٤) هذا ما في ط وب ، وفي الأصل : « وعاقة » .

ومثل ذلك ذلك : أَفْعَلْ لِتَفْعَلْنَ ؟ إذا استفهمت ، أضربوا الحرف
التي يَجْرُ وحذفوا ، تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه
في اللفظ معاقبا .

واعلم أن كَمْ في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرفُ في الكلام غير منونٍ ،
يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأَجْرُ
الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيها قبله . والمعنى معنى رُبَّ ، وذلك قولك :
كَمْ غُلَامٍ لك قد ذهب .

فإن قال قائل : ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منونٍ ؟ فالجواب
فيه أن تقول : جعلوها في المسألة (١) مثل عشرين وما أشبهها ، وجعلت في الخبر بمنزلة
ثلاثة إلى العشرة ، تَجْر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها . فجازا
في كَمْ حين اختلف الموضمان ، كما جاز في الأسماء للتصرف التي هي للعدد .

واعلم أن كَمْ في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ ، لأن المعنى واحدٌ ،
إلا أن كَمْ اسمٌ ورُبَّ غير اسم ، بمنزلةٍ مِنْ . والدليل عليه أن العرب تقول :
كَمْ رجلاً أفضل منك ، تجعله خبر كَمْ . أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

واعلم أن ناساً من العرب يُعْمِلُونَهَا فيما بعدها في الخبر كما يُعْمِلُونَهَا
في الاستفهام ، فيَنْصِبُونَهَا كَأَنَّهَا اسمٌ منونٌ . ويجوز لها أن تعمل في هذا
الموضع في جميع ما عملت فيه رُبَّ إلا أنها تنصب ، لأنها منوثةٌ ، ومعناها منوثةٌ
وغير منوثةٍ سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعرٌ فقال ثلاثة أثواباً

(١) أى السؤال والاستفهام .

كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ . وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ صَبَّاءَ (١) :
 إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاهُ (٢)
 وَقَالَ الْآخَرُ (٣) :

أَنْعَمْتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَةٍ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٍ
 وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُنْشِدُ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ (٤) :
 كَمْ نِعْمَةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فِدَاكَ قَدْ حَكَبْتُ عَلَى عِشَارِي
 وَمِ كَثِيرُ ، فَهُمْ (٥) الْفَرَزْدَقُ [وَالْبَيْتُ لَهُ] .

٢٩٤

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : كَمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنُونَةٌ ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ جَرُّوا
 فِي الْخَبَرِ أَضْرَبُوا مِنْ كَمَا جَازَ لَهُمْ أَنْ يُضَيِّرُوا رَبُّ .
 وَزَعَمَ الْخَلِيلُ (٦) أَنَّ قَوْلَهُمْ : لَا أَوْ أَبُوكَ وَلَقِيْنَاهُ أَمْسٍ ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى : اللَّهُ

(١) فِي الشُّتْرَمِيِّ أَنَّهُ الرَّبِيعُ بْنُ ضَبْعٍ ، وَكَذَا فِي مَعْظَمِ الْمُرَاجِعِ . وَانْظُرْ بِمَجَالِسِ
 تَمْلِيقِ ٣٣٢ وَالْمَعْمَرِينَ ٧ وَابْنَ بَيْشٍ ٦ : ٢١ وَالْخَزَائِمَةَ ٣ : ٣٠٦ وَالْعَيْنِي ٤ :
 ٢٨١ وَالْمَعْمَرُ ١ : ٢٥٣ وَالْأَشْمُونِي ٤ : ٦٧ وَالتَّصْرِيفُ ٢ : ٢٧٣ وَاللَّسَانُ (فَتَا) .
 (٢) وَيُرْوَى : « النَّذَاذَةُ وَالْفَتَاهُ » ، وَ « أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاهُ » . وَسَبَقَ
 السَّكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ٢٠٨ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « حَامَا » بَعْدَ « مَائَتَيْنِ » لِلزُّرُورَةِ ، وَالْوَجْهُ جَرِ
 التَّمْيِيزِ فِيهِ .

(٣) هُوَ الْأَعْوَرُ بْنُ بَرَاءِ السَّكَلَبِيِّ ، كَمَا فِي حَوَاشِي ١ : ٢٠٨ حَيْثُ سَبَقَ
 السَّكَلَامُ عَلَى الرَّجْزِ .

(٤) سَبَقَ السَّكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ٧٢ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا نَسَبُ التَّمْيِيزِ بَعْدَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ .

(٥) ط فَقَطْ : « مِنْهُمْ » .

(٦) لَمْ يَذْكُرْ هُنَا فِي الْأَصْلِ وَبِ « رَحِمَهُ اللَّهُ » كَمَا هُوَ الْمَتَّبِعُ فِيهِمَا .

أبوك، ولقيته بالأمس، ولكثهم حذفوا الجار والالف واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كل جاري يُضمر؛ لأن الجورور داخل في الجار، فصاروا عندهم بمنزلة حرف واحد، فن تم قبح، ولكثهم قد يُضمر ونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم^(١)، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أخوج. وقال الشاعر الصنبري^(٢):

وجداً ما يُرجى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يخشى السماء ربيها^(٣)
وقال امرؤ القيس^(٤):

ومثلك بكراً قد طرقتُ وثيباً فألهيتها عن ذي تمامٍ مُفيل^(٥)

(١) ط فقط : « في كلامهم » .

(٢) أنشد في اللسان (جداً، ما) بدون نسبة أيضاً .

(٣) الجداء : الفلاة لا ماء بها ، من الجدد وهو القطع . ويقولون : ناقة جداء : قليلة اللبن بإسبة الضرع . والسماء : جمع سام ، وهو الصائد يسمو للوحش يمين شخصها ويطلبها ، أو يلبس السماء للصيد ، وهو جورب يلبسه الصياد ليقية حر الرمضاء . والريب : ما ترب من الوحش فيها . يقول : هي فلاة لا ماء بها ولا عمران فيكون بها ريب من الوحش يصاد فيخشى الصائد .
وشاهده خفض « جداء » على إضمار « رب » .

(٤) من مطلقته . وانظر المعنى ٣ : ٣٣٦ واللسان (غيل ٢٤) .

(٥) ويروي : « ومثلك جلي قد طرقت ومرضاً » . والثيب : التي تزوجت وفارقت زوجها بأى وجه كان بعد أن مسها . والتمام : جمع تيممة ، وهي العوزة تعلق على الصبي لدفع العين . والمنيل ، ففتح الباء ، ومثله المغال : الذي أغالته أمه أو أغيلته : سقته الغيل ، وهو بالفتح : لبن المائية : أو لبن الجبل . يذكر حبة النساء له .

والشاهد فيه خفض « مثلك » على إضمار رب . وقد ينصب على المفعولية للفعل الذي بعده .

أى رُبُّ مثلك . ومن العرب من ينصبه على الفعل .

وقال الشاعر (١) :

وَمِثْلَكَ رَهْمِي قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلِبُ عَيْنَهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ (٢)
سمنا ذلك من يرويه عن العرب .

والنفسير الأول في كم أقوى ؛ لأنه لا يُحْمَلُ على الاضطراب والشاذ إذا
كان له وجهٌ جيدٌ .

ولا يقوى قولُ الغليل في أمس ، لأنك تقول ذَهَبَ أمس بما فيه .

وقال : إذا فصلتَ بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت ٢٩٥
أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منونٍ ، لأنه قبيحٌ
أن تفصل (٣) بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما
كلمة واحدة . والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا
ضاربٌ بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضاربٌ بك زيدٍ . وقال زهير (٤) :

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٣٧٨ واللسان (رهب ٤٢٢)
والحيوان ٣ : ٤١٥ والبيان ٣ : ٣٠٧ . وفي حواشي البيان ٣ : ٣٠٥
نسبته إلى أبي الرئيس الثعلبي ، أو الجون المحرزي .

(٢) يخاطب ناقته . والرهى : الناقة المهزولة جدا . ويروى : « فثلك
أو خيراً » . والرذية : المهزولة من السير ، أو المعبية الساقطة . وإنما قلب
عينها خشية الطائر أن يزل على ما بها من دير فيأكلها .
والشاهد فيه نصب « مثلك » بالفعل بده .

(٣) ط : « فصل » .

(٤) البيت لم يرد في ديوان زهير . ونسب أيضاً إلى كمب ولده ، وليس
في ديوانه أيضاً . انظر المعنى ٤ : ٤٩١ وابن يعيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف
٣٠٦ والأشمونى ٤ : ٨٣ واللسان (غور) .

تَوْمٌ سَنَاءٌ وَكَمْ خُونُهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخْدَوِدِيًا ظَوْرَهَا^(١)
وقال القطامي^(٢) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكْذُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٣)
وإن شاء رَفَعَ فجعل كَمْ المرارَ التي ناله فيها الفضلُ، فارتفع الفضلُ بِنَافِي ،
فصار^(٤) كَقَوْلِكَ : كَمْ قَدْ أَتَانِي زَيْدٌ ، فزِيدُ فاعِلٌ وَكَمْ مفعولٌ فيها ، وهي
المرارُ التي آتاه فيها ، وليس زَيْدٌ من المرار . وقد قال بمض العرب^(٥) :

(١) يذكر ناقته ، أنه يقصد بها هذا الممدوح على بعد الطريق ، والطريق
مخدوب لما به من آكام ومتون . والغار : الغائر ، على معنى قَمِيلٍ ، كما قيل في
الشائك شالكٌ ، وفي سائر الشيء : سارُهُ ، وفي هائر : هارٌ .
والشاهد فيه الفصل بين « كَمْ » وتمييزها ، وهو « محدودبا » لقبح الفصل
بين الجار والمجرور . وسيبويه يوجب النصب في هذا للفصل إلا للضرورة ،
والفراء يميزه في السعة .

(٢) ديوانه ٦ وابن يمين ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف ٣٠٥ والخزانة
١٢٢ : ٣ والحي ٤/٢٩٨ : ٤٩٤ والمص ١ : ٢٥٥ والأشعري ٤ : ٨٢ .
(٣) العدم : فقد المال وقلته . والإقتار : الافتقار . يمدح هؤلاء القوم ،
بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال ،
أي الارتحال لطلب الرزق ، ضعفاً منه وعجزاً . ويروى « أجتمل » بالجيم ، أي
أجمع العظام لاستخرج جيلها ، والجيل : الودك .
والشاهد فيه نصب « فضلاً » على التمييز ، حين فصل بينها وبين كَمْ
الجزئية بفاصل .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٥) هو الفرزدق . وقد سبق التخريج والكلام على البيت في ٧٢ .
والشاهد هنا رفع « عمة » على الابتداء . والمسوخ للبدء بها وصفها
بـالجار والمجرور .

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاهُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي
 لَجَلْتُ كَمْ مَرَارًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَمْ مَرَّةً قَدْ حَلَبْتُ عِشَارِي عَلَى هَمَاتِكَ ^(١)
 وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ :
 كَانَ أَصْوَاتٌ ، مِنْ لِيْضَالِهِنَّ بِنَاءً ، أَوْ آخِرِ اللَّيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ ^(٢)
 وَقَالَ الْآخَرُ :

فَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَمِيٌّ وَيَاسِرٌ فِتْنِيَّةٌ سَنَحُ هَضُومٍ ^(٣)
 وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّرِّ أَنْ تَجِرَّ وَيَبْنِيهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ حَاجِزٌ ، فَتَقُولُ : كَمْ فِيهَا
 رَجُلِي ، كَمَا قَالَ الْأَعَشَى :

إِلَّا مُلَاحَةً أَوْ بُدَا هَمَّةٌ قَارِحَةٌ تَهْدِي الْجُزَارَةَ ^(٤)
 فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : أَضْمِرُ « مِنْ » بَعْدَ فِيهَا . قِيلَ لَهُ : لَيْسَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
 يَضْمَرُ الْجَارُ ، وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّ وَقُوعَهَا بَعْدَ كَمْ أَكْثَرُ . وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّرِّ

-
- (١) ب : « عَمَّتْ » ، وَفِي ط : « قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عَمَّتِكَ » بِاسْقَاطِ « عِشَارِي » .
 (٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٧٩ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ
 الْمَضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَيْ أَصْوَاتُ أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ .
 (٣) الْبَيْتُ مِنَ الْحُسَيْنِ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْ لَهَا قَاتِلٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَرْجِعِ آخِرِ .
 وَفِي ط ، ب « كَمْ قَدْ فَاتَنِي » بِالْحَرَمِ . فَاتَنِي ، أَيْ فَقَدْتُهُ بِالْمَوْتِ وَرَزَتْ فِيهِ .
 وَالسُّكْمَى : الشَّجَاعُ . وَالْيَاسِرُ : الدَّخَلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَيْسَرِ لِكُرْمِهِ . وَالْفِتْنِيَّةُ :
 جَمْعُ فِتْنَةٍ ، وَهُوَ الْكَامِلُ الْجُزْلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَالسَّنَحُ : الْكَرِيمُ الْجَوَادُ .
 وَالْهَضُومُ : الَّذِي يَهْضُمُ مَالَهُ لِلصَّدِيقِ وَالْجَارِ وَالسَّائِلِ ، وَالْمَضْمُ : الْعَظَمُ وَالْإِنْقِصَانُ
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ وَقُوعُ « كَمْ » ظَرْفًا لَتَكْثِيرِ الْمَرَارِ .
 (٤) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ١٧٩ .

أن تجر وبينها وبين الاسم حليز ، على قول الشاعر ^(١) .

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العلى وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهُ ^(٢)

الجرُّ والرفع والنصب على ما فسرناه ، كما قال :

كم فيهم مَلِكٍ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْذِيَةِ الْمَلِكِ حُجَّتِي ^(٣)

(١) ب : « قال وقد يجوز على قول الشاعر » ، وفي ط : وقال : « يجوز على قول الشاعر » . وما هنا هو نص الأصل .

والشاعر هو أنس بن زميم ، أو عبد الله بن كرز ، أو أبو الأسود . انظر ابن عيش ٤ : ١٣٢ والإنصاف ٣٠٣ والخزاة ٣ : ١١٩ . والميني ٤ : ٤٩٣ والمعم ١ : ٢/٢٥٥ و ١٥٦ والأشمونى ٤ : ٨٢ .

(٢) المقرف : النذل اللئيم أبوه . يقول : قد يرفع اللئيم جوده وينزل بالكريم بخله . والشاهد جواز الأوجه الثلاثة في « مقرف » ، فالرفع على أن يكون مبدأ مع ظرفية كم لتكثير المراتر ، وخبر مقرف هو نال العلى . والنصب على التمييز لقبح جرمه مع الفصل ، والجر على الفصل بين كم وما حملت فيه الجر في الضرورة . وعلى النصب والجر تكون « كم » في موضع الابتداء .

(٣) البيت من الحُسين ، ولم أجده مرجعاً . والأغر : المشهور ، وأصل الغرة : البياض في الوجه . والسوقة ، بالضم : الرعية تسوسها الملوك فكأنهم يسوقونهم فينساقون لهم ، يقال للواحد والجمع ، ولذكر والأنثى ، ويقال في جمعها « سُوْقٌ » . والحكم : الحاكم والقاضى . والاحتباء : أن ينطق برأيه أو حائل سيفه ، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في قموده ويمتد عليه بظفروه . وربما كان الاحتباء باليد ، وكانت السادة من العرب تتناد هذا في مجالسها ولا تحمل حبوتها إلا في ضرورة .

والشاهد في خفض « ملك » بإضافة « كم » مع الفصل بالجار والمجرور ، للضرورة . ولو رفع أو نصب لجاز كما جاز في السابق .

وقال^(١):

كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيمة ماجد نفاع^(٢)

وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان . فهذا محمول على ما حمل عليه كم لأعلى ما عمل فيه^(٣) كم ، كأنك قلت: لا رجل أتاني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان . وذلك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت عشرون درهماً ، أو بجمع^(٤) منكور ، نحو ثلاثة أثواب . وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين .

ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين ، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدتين ، فلا رجل ولا رجلاً تأكيد لكم لا الذي عمل فيه ، لأنه لو كان عليه كان محالاً ، وكان نقضاً .

ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً ؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد ، ٢٩٧

(١) هو الفرزدق ، وليس في ديوانه . وانظر الإنصاف ٣٠٤ والخزانة ٣ :

١٢٢ واليعنى ٤ : ٣٩٢ وابن عيش ٤ : ١٣٠ ، ١٣٢ والأشعري ٤ : ٨٢ .

(٢) الدسيمة : العطية ، من دسع البعير بحجته : قذف بها . ويقال الدسيمة : الجفنة ، وهو كناية عن كرمه . والماجد : الشريف .

والشاهد فيه خفض « سيد » بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور ، وجواز ذلك خاص عند سيويو بالضرورة ، والقول فيه كالتقول في سابقه

(٣) ط : « ما حمل فيه كم » .

(٤) ط : « بجمع » .

تَحَلَّ الكلامَ على ما حَلَّ عليه كَمْ ، ولم يُردِّ السائل ^(١) من المسئول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه ، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسئول من العدد ، ثم يفسره بعدُ إن شاء ، فيُفعلُ في الذي يفسره العدد كما أعمل السائلُ كَمْ في العبد ^(٢) ، ولو أراد المسئولُ عن ذلك أن يَنْصِبَ عبداً أو عبيدين على كَمْ ، كان قد أحال ، كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله : كَمْ عبداً فيصيرُ سائلاً ^(٣) .

ومع ذلك ^(٤) أنه لا يجوز لك أن تُفعلَ كَمْ وهي مضمرةٌ في واحدٍ من الموضعين ، لأنه ليس بفعلٍ ولا اسمٌ أُخذ من الفعل ، ألا ترى أنه إذا قال المسئولُ عبيدين أو ثلاثة أعيدَ فَنَصَبَ على كَمْ ، أنه قد أضمرَ كَمْ .
وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز [أن تقول] : كَمْ غلاماً لك ذاهبٌ ؟ تفعل لك صفةً للغلام ، وذاها خبراً لكم .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) هذا ما في ط ، وفي الأصل وب : « العدد » .

(٣) السرافي : أى على السائل أن يفسر فيقول : كَمْ درهما أو ديناراً لك ؟ فيقول المسئول : عشرون أو ثلاثون ، وإن شاء ذكر المدد فقال : ثلاثون درهماً أو ديناراً ، وإن شاء لم يفسر النوع لأن السائل قد ذكره فلا اضطرار بالجب إلى ذكره ، ومعنى قوله « ولو أراد المسئول عن ذلك أن ينصب عبداً .. » إلخ يعنى أن المسئول لو نصب خرج عن حد الجواب فصار سائلاً ، لأنه إذا نصب قائماً ينصبه بكم ، والذي تلفظ بكم هو سائل . وإن أظهرها فقال في جوابه : كَمْ لا عبداً ولا عبيدين ، فقد أحال ، لأنه سأل وحقه أن يجيب . وإن لم يظهر كَمْ فلا بد من أن يقدرها مضمرة فيشارك من أظهرها ، ويزيد عليه في إعمال كَمْ مضمرة ، وهي وأمثالها لا تضمن لضغطها .

(٤) ط : « هذا » .

ومن ذلك أن تقول : كم منك شاهدٌ على فلان ، إذا جملت شاهداً خبراً
لكم ، وكذلك هو في الخبر أيضاً ، تقول : كم مأخوذاً بك ، إذا أردت
أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت : كم لك ؛ لأن لك لا تعمل
فيه كم ، ولكنّه مبنى عليها ، كأنك قلت كم رجلٍ لك وإن كان المنيان
مختلفين ، لأن معنى كم مأخوذاً بك ؛ غير معنى كم رجلٍ لك ، ولا يجوز في ربّ
ذلك ، لأن كم اسمٌ وربّ غير اسم ، فلا يجوز أن تقول ربّ رجلٍ لك .

هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهمًا ، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم ،
وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كُنيت به في الأسماء ، وكقولك : كان
من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ ، وذِيَّتَ وذِيَّتَ ، وكَيْتَ وكَيْتَ . صار ذا بمنزلة التنوين ؛
لأن المجرور بمنزلة التنوين .

وكذلك كَأَيُّ رجلًا قد رأيتُ ، زعم ذلك يونس ، وكَأَيُّ قد أتاني
رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (١) من ١٩ قال
عز وجل : « وكَأَيُّ من قَرْيَةٍ (٢) » . وقال عمرو بن شأس (٣) :
وكأين ردّدنا عنكم من مُدَجِّجٍ يبحى أمام الألف يرذى مُقنَعًا (٤)

(١) ط : « إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من » .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الحج و ٨ من سورة الطلاق .

(٣) مع الموامع ١ : ٢٥٦ .

(٤) المدحج : اللابس السلاح تاماً . يرذى : يمشى الرديان ، وهو ضرب
من المشى فيه تبيخر . والمقنع : التغطى بالسلاح كالبيضة والمخفر ونحوهما ،
بما يوضع على الرأس .

والشاهد فيه استعمال « كائن » بمعنى كم ، مع الإتيان بمن الجارة بعدها .

فَأَمَّا أَلْزَمُونَهَا « مِنْ » لَأَنْتَاهَا توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، ٢٩٨
 وصار كالمثل . ومثل ذلك : « وَلَا سِيَّاءَ زَيْدٍ »^(١) ، فَرُبَّ توكيد لازم حتى يصير
 كأنه من الكلمة .

وَكَايُنْ معناها معنى رُبَّ^(٢) . وَإِنْ حَذَفَتْ مِنْ وَمَا فَعَرَبِيٌّ^(٣) .
 وقال : إِنْ جَرَّهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ فَسَى أَنْ يَجْرَّهَا بِإِضْمَارٍ مِنْ كَمَا جاز
 ذلك فَيَا ذَكَرْنَا فِي كَمْ .

وقال : كَذَا وَكَأَيُنْ عَمَلْنَا فَيَا بَعْدَهَا كَمَلْ أَفْضَلَكُمْ فِي رَجُلٍ حِينَ قُلْتَ :
 أَفْضَلُكُمْ رَجُلًا ، فَصَارَ أَيْ وَذَا بِمَنْزِلَةِ النَّوِينِ ، كَمَا كَانَ نَحْمُ بِمَنْزِلَةِ النَّوِينِ .
 وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا : لَهُ كَالْمَدَدِ دَرَاهِمًا ، وَكَالْمَدَدِ مِنْ قَرْيَةٍ .
 فهذا تمثيل وإن لم يُتَكَلَّمْ بِهِ .
 وَإِنَّمَا تَجِبِي الْكَافُ لِلنَّشِيهِ ، فَتَصِيرُ وَمَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ . مِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُكَ : كَانَ ، أَدْخَلْتَ الْكَافَ عَلَى أَنَّ لِلنَّشِيهِ .

(١) أَيْ فِي لَزُومٍ مَا الزَّائِدَةُ لِلتَّوَكِيدِ .

(٢) السِّرَافِي : وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مَعْنَاهَا كَمْ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ
 وَالسَّكُوفِيِّينَ تَفْسِيرَهَا بِكُمْ . وَالَّذِي قَالَ سَبِيحُوه أَصَحُّ ، لِأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ دَخُولُهُ
 عَلَى مَا بَعْدَهُ كَدُخُولِ رَبِّ ، وَكَمْ فِي نَفْسِهَا اسْمٌ . وَأَنْتَ تَقُولُ : كَمْ لَكَ وَلَا تَقُولُ
 كَأَيُّ لَكَ كَمَا تَقُولُ رَبُّ لَكَ .

(٣) أَيْ لِيِنْ حَذَفَتْ « مِنْ » مَعَ « كَايُنْ » ، وَ « مَا » مَعَ « لَا سِيَّاءَ » .

هذا باب ما ينصبُ نصبُكم إذا كانت منوثة في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك ^(١) : ما في السماء موضعٌ كَفٌ سحاباً ، ولى مثله عبداً ، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثله زُبداً .
وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولى مثله من العسل ، وما في السماء موضعٌ كَفٌ من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين ^(٢) حين قال : عشرون درهماً ، وصارت الأسماء المضافُ إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حلت عليه ، فانتصب بيلء كَفٌ ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن مثل بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين .

وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت لى مثله فقد أهملت ، كما أنك إذا قلت لى عشرون فقد أهملت الأنواع ، فإذا قلت درهماً فقد اختصت نوعاً ، وبه يُعرف من أى نوع ذلك العدد . فكذلك « مثله » هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة ، والفروسة ، والعبيد . فإذا قال عبداً فقد بين من أى أنواع المثل . والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل ، فاستخرج على المقدار نوعاً ، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين

(١) ب ، ط : « نحو قولك » .

(٢) ط : « في عشرين » .

ولا من اسمه ، ولكنه ينصب كما تنصب المشرون^(١) ، ويُحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين ، وللعنى مختلف .

ومثل ذلك : عليه شعرٌ كَلْبَيْنِ دَيْنًا ، الشعرُ مقدارٌ . وكذلك : لِي مِلْءُ الدارِ خيراً منك ، ولي خيرٌ منك عبداً ، ولي مِلْءُ الدارِ أمثالك ، لأنَّ خيراً منك نكرةٌ ، وأمثالك نكرةٌ .

وإن شئت قلت : لِي مِلْءُ الدارِ رجلاً ، وأنت تريد جميعاً ، فيجوز ذلك ، ويكون كمنزله في كم وعشرين .

وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبٍّ ؛ لأن المقدار منه مخالف لمعنى كم في الاستفهام ، فجاز في تفسيره الواحدُ والجميعُ كما جاز في كم إذ دخلها معنى رُبٍّ ، كما تقول ثلاثة أنواباً ، أى من ذا الجنس ، فجعله بمنزلة التثنية .

٢٩٩

ومثل ذلك : لا كزيدٍ فارساً ، إذا كان الفارسُ هو الذى تَمَيَّنَتْه ، كأنك قلت : لا فارسَ كزيدٍ فارساً . وقال كعب بن جُمَيْلٍ :

لنا مِرْفَدٌ سَمِعُونَ أَلْفَ مَدَجِّجٍ فهل فى مَعْدٍ فوق ذلك مِرْفَدًا^(٢)
[كأنه قال : فهل فى مَعْدٍ مِرْفَدٌ فوق ذلك مِرْفَدًا] .

(١) ب ه ط : « كما ينصب المشرون » .

(٢) انظر ابن عيش ٢ : ١١٤ . والمرفد : الجيش ، من قولهم رَفَدته ، إذا قوته وأعنته . والمدجج : اللابس السلاح . وصف جوع ربيعة وحلفاءهم من الأسد فى الحروب التى كانت بينهم وبين تميم بالبصرة . أراد فهل فى معد مرفد فوق ذلك . فحذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه وهو « فوق » .
والشاهد فيه نصب « مرفد » على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه ، وهو « ذلك » .

ومثل ذلك : تَالَهُ رجلاً ، كَأَنَّهُ أَضْرَ تَالَهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رجلاً ،
وما رَأَيْتُ مِثْلَهُ رجلاً .

هذا باب ما يكتسب انتصاب الاسم بعد المقادير

وذلك قولك : وَيَحُهُ رجلاً ، وَلَهُ دَرُهُ رجلاً ، وَحَسْبُكَ به رجلاً ،
وما أشبه ذلك ^(١) . وإن شئت قلت : وَيَحُهُ من رجل ، وَحَسْبُكَ به من رجل ،
وَلَهُ دَرُهُ من رجل ، فتدخل من هنا كدخولها في كَمْ توكيداً . وانتصب
الرجل لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت
الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت وَيَحُهُ فقد تَعَجَّبْتَ وأَهِمْتَ ، من أي
أُمُور الرجل تَعَجَّبْتَ ، وأي الأنواع تَعَجَّبْتَ منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً
قد اختصصت ولم تُبَيِّنْ ، وبَيَّنْتَ في أي نوع هو .

ومثل ذلك قول عباس بن مرداس :

وَمَرْءٌ يَجْمَعُهُمْ إِذَا مَا تَمَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَرَّراً فَأَبْرَحْتَ فَارِساً ^(٢)

(١) السرافي : جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات إنما هو ضمير ما قد
ذكره . وإنما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو ، فيثنى عليه ويذكر اللفظ الذي
يستحق به المدح فيقال ويحه رجلاً . فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال
متعجب من فضله . وإذا قلت ويحه فارساً دللت على أنه متعجب منه في فروسيته .
(٢) الأصمعيات ٢٠٦ وجمع المواع ٢ : ٩٠ . ورواية الأصمعيات « وقره »
يمدحه بأنه إذا تددت الخيل ، أي تفرقت في الغارة ، ردّها وحماها . والطن الفزور
هو ما كان في جانب ، وهو أشد من البسر وهو الطن المستقيم ، وإنما كان الفزور أشد
لأن مقاتل الإنسان في جانيه . أبرحت : تبين فضلك كما تبين البراح من الأرض .
والشاهد فيه نصب « فارساً » على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح .

فَكَانَهُ قَالَ : فَكُنِي بِكَ فَارَسَا ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ كَفَيْتَ فَارَسَا . وَدَخَلْتَهُ
هَذِهِ الْبَاهُ تَوَكَّيْنَا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ (١) :

[تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدُّ الرَّحِيلِ] فَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا (٢)

وَمِثْلُهُ : أَكْرَمَ بِهِ رَجُلًا .

٣٠٠

هَذَا بَابُ مَا لَا يَفْعَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرًا

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَدْعُوْنَ بِالْإِضْهَارِ لِأَنَّهُمْ شَرَطُوا التَّنْفِيرَ وَذَلِكَ نَوْرًا ، فَجَرَى
ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ هَكَذَا كَمَا جَرَتْ إِنْ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي تَقْدَمُ مَفْعُولُهُ قَبْلَ
الْفَاعِلِ ، فَكَلِمَةُ هَذَا هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي كَلَامِهِمْ ، كَمَا لَزِمَتْ إِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ
فِي كَلَامِهِمْ .

وَمَا انْتَصَبَ فِي هَذَا الْبَابِ فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَانْتَصَابُ مَا انْتَصَبَ فِي بَابِ
حَسْبُكَ بِهِ وَوَيْجَهُ (٣) ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : نَعَمْ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدَةً (٤) .

(١) دِيوَانُ الْأَعْمَشِيِّ ٣٧ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٥ وَالْخَزَائِنُ ١ : ٥٧٥ وَالتَّصْرِيحُ

١ : ٣٩٩ .

(٢) الشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبُ « رِبَا » ، وَ « جَارًا » عَلَى التَّمْيِيزِ لِلنَّوْعِ الَّذِي أَوْجِبَ

لَهُ فِيهِ الْمَدْحُ .

(٣) هَذِهِ الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ط

(٤) السِّيْرَانِي : نَمَّ وَبَشَّ فَعْلَانِ مَاضِيَانِ مَوْضُوعَانِ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، فَنَمَّ

لِلْمَدْحِ الْعَامِّ وَبَشَّ لِلذَّمِّ الْعَامِّ ، وَمِنْهَا عَلَى قَيْلٍ فِي الْأَصْلِ ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَرْبَعُ لَفَظَاتٍ : قَيْلٌ ، وَفَعِلٌ ، وَفَعَّلٌ ، وَفَعَّلَ ، وَيُلْزَمُ بَابُ نَمَّ وَبَشَّ =

ومثل ذلك : رَبُّهُ رَجُلًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَيَجِبُهُ رَجُلًا ، فِي أَنَّهُ عَمِلَ فِيهَا بَعْدَهُ ، كَمَا عَمِلَ وَيَجِبُهُ فِيهَا بَعْدَهُ لَا فِي الْمَعْنَى . وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا مِثْلُ نَعَمْ رَجُلًا فِي الْعَمَلِ وَفِي الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا ثَنَاءٌ فِي اسْتِجَابِهَا الْمُنْتَزَعَةُ الرَّفِيعَةُ .

وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ نَعَمْ وَلَا رَبُّهُ وَتَسْكُتَ ، لِأَنَّهُمَا بَدِئًا بِالْإِضْهَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، وَلِأَنَّهُمَا هُوَ إِضْهَارٌ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الْأَسْمِ ، وَالْإِضْهَارُ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ السَّكُوتُ نَحْوُ زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ لِأَنَّهُ أَضْمَرَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَسْمَ مَظْهَرًا ، فَالَّذِي تَقْدِّمُ مِنَ الْإِضْهَارِ لِأَنَّهُ لَهُ التَّفْسِيرُ حَتَّى يَبَيِّنَهُ ، وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْإِضْهَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مَظْهَرٌ .

وَمَا يَضُرُّ لَأَنَّهُ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ مَظْهَرٌ قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنَّهُ كَرَامٌ قَوْمُكَ ، وَإِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ . فَالْهَاءُ إِضْهَارُ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْهَاءِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ — وَإِنْ كَانَ لَا يُنْكَمُّ بِهِ — قَالَ : إِنَّ الْأَمْرَ ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ وَفَاعِلَةٌ فَلَأَنَّهُ ، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ خَبَرًا لِلْأَمْرِ ، فَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ هَذَا (١) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : ذَهَبَ أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ ، عَمِلَ نَعَمْ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ .

وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ ؛ كَأَنَّهُ (٢)

== ذَكَرَ شَيْئَيْنِ : أَحَدَهُمَا الْأَسْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ أَوْ الْمَذَمَّ ، وَالْآخَرَ الْمَدْحَ وَالْمَذَمَّ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُئْسَ الْخَادِمُ غُلَامُكَ ، فَالْأَسْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ هُوَ الْأَسْمَ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ نَعَمْ أَوْ بُئْسَ .

(١) ط : « مَا بَعْدَ الْهَاءِ » .

(٢) ط : « أَوْ كَأَنَّهُ » .

قال نِعَمْ الرجلُ فقيل له مَنْ هو ؟ فقال : عبدُ الله . وإذا قال عبدُ الله فكأنَّه
فقيل له : ما شأنه ؟ فقال : نِعَمْ الرجلُ .

فَنِعَمْ تكونُ مرَّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسِّرُهُ ما بعده ، فتكونُ هي وهو
بمنزلةٍ وَيَحْتَهُ وَمِثْلُهُ ، ثُمَّ يَعْمَلانِ في الذي فُسِّرَ المضمَرُ عَمَلٌ مِثْلُهُ وَيَحْتَهُ
إذا قلتَ لى مِثْلُهُ عبدًا . وتكونُ مرَّةً أخرى تَعْمَلُ في مظهرٍ لا تَجَاوِزُهُ .
فهى مرَّةً بمنزلةِ رَبُّهُ رجلاً ، ومرَّةً بمنزلةِ ذَهَبَ أخوه ، فتَجْرى بجري
المضمَرِ الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسيرِ وسَدَّ مكانَهُ ، لأنَّهُ قد بينَهُ ، وهو نحو
قولك : أَرِيدُ أَخِي .

واعلم أَنَّهُ محالٌ أن تقول : [عبدُ الله نِعَمْ الرجلُ ، والرجلُ غيرُ عبدِ الله ، ٣٠١
كما أَنَّهُ محالٌ أن تقول عبدُ الله هو فيها ، وهو غيرُهُ .

واعلم أَنَّهُ لا يجوزُ أن تقول : قومُك نِعَمْ صِغارُهُمْ وكِبَارُهُمْ ، إلَّا أن
تقول : قومُك نِعَمْ الصِّغارُ ونِعَمْ الكِبَارُ ، وقومُك نِعَمْ القومُ ؛ وذلكَ لأنَّكَ
أردتَ أن تَجْعَلَهُمْ من جماعتٍ ومن أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ ، كما أَنَّكَ إذا قلتَ عبدُ الله
نِعَمْ الرجلُ ، فإنَّما تريدُ أن تَجْعَلَهُ من أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ ، ولم ترد أن تُعرِّفَ شيئاً
بمعينه بالصَّلاحِ بعد نِعَمْ .

ومثل ذلكَ قولك : عبدُ الله فارِهِ العبدِ فارِهِ الدَّابةِ ؛ فالدَّابةُ لعبدِ الله ومن
سِبيهِ ، كما أَنَّ الرجلَ هو عبدُ الله حينَ قلتَ عبدُ الله نِعَمْ الرجلُ ، ولستَ
تريدُ أن تُخَيِّرَ عن عبدٍ بعينه ولا عن دابةٍ بعينها ، وإنَّما تريدُ أن تقول
لأنَّ في مِلْكٍ زيدَ العبدِ الفارِهِ والدَّابةِ الفارِهِ ؛ إذ^(١) لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً
بعينها . فالاسمُ الذي يَظْهَرُ بعد نِعَمْ إذا كانت نِعَمْ عاملةً فِيهِ الاسمُ الذي فيه

(١) ب ، ط : « إذا » .

الألف واللام ، نحو الرجل ، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل ، إذا لم ترد شيئاً بينهما كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يُبدَأُ بإظهار الرجل ^(١) قبله حين قلت : رُبُّه رجلاً لما ذكرت لك ، وتبدَأُ بإظهار الرجل ^(٢) في رِئِمٍ لما ذكرت لك . فإنما مفعك أن تقول رِئِم الرجل إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول حَسْبُك به الرجل ، إذا أردت معنى حَسْبُك به رجلاً .

ومن زعم أن الإظهار الذي في رِئِم هو عبدُ الله ، فقد ينبغي له أن يقول رِئِم عبدُ الله رجلاً ، وقد ينبغي له أن يقول : رِئِم أنت رجلاً ، فتجعل أنت صفةً للمضمر .

ولما قُبِحَ هذا المضمر أن يوصف لأنه مبدوء به قبل الذي يفسره ، والمضمر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف ، لأنه إنما ينبغي لم أن يبينوا ما هو . فإن قال قائل : هو مضمرٌ مقدَّم ، وتفسيره عبدُ الله بدلاً منه محمولاً على رِئِم ، فأنت قد تقول عبدُ الله رِئِم رجلاً ، فتبدَأُ به ، ولو كان رِئِم يصيرُ لعبدِ الله لما قلت عبدُ الله رِئِم الرجل فترفعه ، فبعدُ الله ليس من رِئِم في شيء ، والرجل هو عبدُ الله ولكنه منفصلٌ منه كإفصال الأخ منه إذا قلت : عبدُ الله ذهبَ أخوه . فهذا تقديره وليس مغناه كمنه .

وبذلك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمر أنه لا يعمل فيه رِئِم بنصب ولا رفع ^(٣) ولا يكون عليها أبدأً في شيء .

واعلم أن رِئِم توثُّ وتذكر ، وذلك قولك : رِئِمَتِ المرأة ، وإن شئت قلت : رِئِمَتِ المرأة ، كما قالوا ذهبَ المرأة . والحنف في رِئِمَتِ أكثر ^(٣) .

(١) ط : « رجل » .

(٢) ط : « برفع » .

(٣) علل السيرافي ذلك بقوله : « لنقصان تمكينا في الأفعال وبطلان استعمال »

واعلم أنك لا تُظهِرُ علامةَ المضمرينَ في نَعَمْ ، لا تقول : نَعْمُوا رجالاً ،
يَكْتَفُونَ بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلِّ . وقال الله عزَّ وجلَّ : « وَكُلُّ أُنُوءٍ
دَاخِرِينَ »^(١) ، فخذفوا علامةَ الإضمار وأزموا الحذف ، كما أزموا نَعَمْ ويُس
الإسكان ، وكما أزموا خذ الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم
هذا في كلامهم .

وأصلُ نَعَمْ ويُس : نَعِمَ ويُسَّ ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة
والصلاح ، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لنفي هذا المعنى .

٣٠٢

وأما قولهم : هذه الدارُ نِعِمَّتِ الْبَلَدُ [فإنه] لما كان البلدُ الدارُ
أقبحوا التاء ، فصارت كقولك : مَنْ كانت أُمُّكَ ، وما جاءت حاجتُكَ .

وهن قال نَعَمْ المرأةُ قال نَعَمْ البلدُ ، وكذلك هذا البلدُ نَعَمْ الدارُ ،
لما كانت البلدُ ذُكِّرَتْ . فلزم هذا في كلامهم لكثرتِه ، ولأنه صار كالنخل ،
كما لزمَتِ التاء في ما جاءت حاجتُكَ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [وهو لبعض السَّعْدِيِّينَ^(٢)] :

==المستقبلُ منهما== ، ثم قال : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لم يكن لهما مستقبل ، والأفعال
لا تمتنع من الاستقبال إذا أُريدَ بها الاستقبال ؟ قيل له : المانع من الاستقبال
أنهما وضعا للمدح والذم ، ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وبُيت في المدح
والنموم » .

(١) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص
وحمزة وخلف ووالقهم الأعمش « أُنُوء » بقصر الحمزة وفتح التاء فعلا ماضياً .
إنحاف فضلاء البشر ٣٤٠ . وقد سبقت الآية في ص ١١٥ .

(٢) نسب الرجز إلى منظور بن مرثد . انظر نواذر أبي زيد ٢٣٦ والمتصف

لابن جني ١ : ٢٨٩ والخمسة ١٧ : ٤ .

هل تعرف الدار يُعَقِّبُهَا الْمَوْرُ والدَّجْنُ يَوْمًا وَالْعِجَاجُ الْمَهْمُورُ^(١)

* لكل ريج فيه ذيل مسفور^(٢) *

فقال « فيه » لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن حَبْدًا بمنزلة حَبِّ الشيء ، ولكن ذا وَحْبٍ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلَا ، وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابنَ قَمْ ، فالقَمْ مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبْدًا ولا تقول حَبْدِهِ ، لأنه صار مع حَبٍّ على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل .

وسألت عن قوله ، وهو الراعى^(٣) :

فَأَوْمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لَحِيْبَرٍ وَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْرٍ أَيْمًا قَتَى^(٤)

فقال : أَيْمًا تكون صفةً للسكر ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً

(١) يصفها : يطمس آثارها . المور ، بالضم : الغبار بالريج . والدجن ، بالفتح : لباس الغيم السماء ، والعجاج : الغبار . والمهور : المنسكب ، تهمره الريج .
(٢) ذيل الريج : آخرها على الاستعارة . مسفور : مكنوس ، والمسفرة ، المكينة ، وكان الوجه أن يقول ذيل سافر ، لأنه يسفر التراب ، ولكن بناء على مفعول لأنه بمعنى مسفور به .

والشاهد فيه تذكير الضمير في « فيه » لأن الدار والمنزل بمعنى .

(٣) الحماسة ١٥٠٢ بشرح المروزقي والعيني ٣ : ٤٢٣ والمجمع ١ : ٩٣ والأشعري ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٦٢ .

(٤) كان الراعى أمر ابن أخت له يقال حَبْرٌ بنحْرٍ ناقة من إبل أصحابه لأنه كان في غير محله على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأومأ إليه بذلك ، أى أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حَبْرٌ إشارته لذكائه وحده بصره .

والشاهد فيه « أَيْمًا قَتَى » لما تضمنته من معنى المدح والتعجب الذى ضمنته حبذا . وأйма رفع بالابتداء بتقدير أى قَتَى هو ، وما زائدة للتوكيد .

مبنيا عليها ومبنية على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد (١) ولا في الاستثناء نحو قولك أتوتني إلا زيدا. ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجلي ، ولا أتوتني إلا أيما رجلي ، فالنصب في : لي مثله رجلا ، كالنصب في عشرين رجلا .

فأيما لا تكون في الاستثناء ، ولا يختص بها نوع من الأنواع ، ولا يفسر بها عدد (٢) .

وأيما قتي استفهام . ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو ! فهذا استفهام فيه معنى التعجب . ولو كان خبراً لم يميز ذلك ، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكت .

٣٠٣

وأما أحد وكراب وأرم وكثيع وعريب ، وما أشبه ذلك ، فلا يقعن واجبات ولا حالات ولا استثناء ، ولا يستخرج به نوع من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهما ، ولكنهن يقعن في النفي مبنيا عليهن ومبنية على غيرهن . فنتم قول : ما في الناس مثله أحد ، حملت أحداً على مثل ما حملت عليه مثلاً . وكذلك ما مروت يمثلك أحد ، وقد فسرنا لم ذلك . فهذه حالها كما كانت تلك حال أيما .

فإذا قلت : له غسل ملء جرة ، وعليه دين شعر سكتين ، فالوجه الرفع ، لأنه وصف . والنصب يجوز كنصب عليه مائة بيضا بعد التمام . وإن شئت قلت : لي مثله عبد ، فرفضت . وهي كثيرة في كلام العرب . وإن شئت رفضته على أنه صفة وإن شئت كان على البدل .

فإذا قلت : عليها مثلها زبد ، فإن شئت رفضته على البدل ، وإن

(١) ط : « لتبيين العدد » .

(٢) ط : « ولا يختص بها نوع ولا تفسر بها عدداً » .

شئت رفعت على قوله ما هو ؟ فتقول : زيد ، أى هو زيد . ولا يكون الزيد صفةً لأنه اسم . والعبد يكون صفةً ، وتقول : هذا رجلٌ عبدٌ . وهو قبسح لأنه اسم .

هذا باب النداء^(١)

اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إخبار الفعل المتروك إظهاره . والفرْدُ رفعٌ وهو فى موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا للضاف نحو يا عبد الله ويا اخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك

(١) السيرافى : باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ، وذلك لأن الألفاظ فى الأغلب إنما هى عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو أشياء غيرها من الألفاظ ، كقولك : أكرمت زيداً ، وقال زيد قولاً جميلاً . ولفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجزأ مجزئ عمل يمله مامل . ولما كان لفظاً احتاج إلى إجرائه على ما لا بد للفظ عنه من إعراب أو بناء ، وليس معه شيء من العوامل فيوجب ضرباً من الإعراب . وقد تكلمت العرب فى المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذى استعملته العرب . واختلفوا فى علته ، فسيويها وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل فى كل منادى النصب ، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونحوها . وقد ذكروا أن ما يقدر ناصباً هو « أدعو » أو « أنادى » ، ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب ؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بمجرى .

ومذهب السيرافى فى هذا أنه لا احتاج المنادى إلى عطف المنادى على نفسه واستدائه احتاج إلى حرف يمله باسمه ليكون تصويراً به وتنبيهاً له ، وهو « يا » وأخواتها ، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته ، والمنادى كالفعل ولا لفظ له ، وصار بمنزلة الفعل الذى يذكره لذاكر فيصله بمفعول =

وهو بَعْدَكَ . ورفعوا للمفرد كما رفعوا قَبْلُ وبعْدُ وموضِعُها واحدٌ ، وذلك قولك : يا زَيْدُ ويا عمرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قَبْلُ .

قلتُ : أَرَأَيْتَ قولهم يا زَيْدُ الطويلَ عَلامَ نصبوا الطويلَ ؟
قال : نُصِبَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلنَّصِيبِ . وقال : وإن شئتَ كان نصباً على أَعْيِي .

قلتُ : أَرَأَيْتَ الرفعَ على أَى شَيْءٍ هو إذا قال يا زَيْدُ الطويلُ ؟
قال : هو صِفَةٌ لِلْمَرْفُوعِ .

قلتُ : أَلَسْتَ قد زعمتَ أَنَّ هذا المرفوعَ في موضعِ نصبٍ ، فلمَ لا يكون كقولهِ لِقَبِيئِهِ أَمْسِرِ الْأَحْنَثَ ؟

قال : من قَبْلُ أَنَّ كلَّ اسمٍ مَفْرُودٍ في النداء مرفوعٌ أبداً ، وليس كلُّ اسمٍ في موضعٍ أَمْسِرُ يكون مجروراً ، فلَمَّا طُرِدَ الرفعُ في كلِّ مَفْرُودٍ في النداء صارَ عندهم بمنزلة ما يَرْتَفِعُ بِالْإِنْدَاءِ أو بالفعل ، فعملوا وصِفَهُ إذا كان مَفْرُوداً بمنزلة .

قلتُ : أَفَرَأَيْتَ قولَ العربِ كُلُّهُمْ :

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فُخْرِمِهِ (١)

== ظاهر وفاعل مضمر . وعبر سيويه عن هذا بأنه فعل لا يستعمل إظهاره .
ثم عرض في المفرد ما أوجب ضمّه وإن كان أصله النصب ، لأنه مخاطب ، وسيبته أن يعبر عنه بالمكنى من الأسماء كانت وإياك .

وزعم الكسائي والفراء مذاهب أخرى في النداء ، وردّها السيرافي .
فارجع إليه فإنه مطول .

(١) ابن يميث ٢ : ٤ واللسان (حنا ٢٢٣) . ورقاء : حى من قيس .
ويقول العرب : فلان أخو تميم ، أى من قومهم . والنائر : طالب الثأر . وأحناء ==

٣٠٤ لَأَيَّ شَيْءٍ لَمْ يَجِزْ فِيهِ الرُّفْعُ كَمَا جَازَ فِي الطَّوِيلِ ؟

قال : لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالْمُضَافِ فَهُوَ يَمْتَزِلُهُ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَقُلْتُ يَا أَخُونَا ، تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ ؛ وَهَذَا لِحُجَّتِهِ .
فَالْمُضَافُ إِذَا وُصِفَ بِهِ الْمُنَادَى فَهُوَ يَمْتَزِلُهُ إِذَا نَادَيْتَهُ ، لِأَنَّهُ هُنَا وَصِفُ
لِلْمُنَادَى فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، كَمَا انْتَصَبَ حَيْثُ كَانَ مُنَادَى لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا كَانَ فِي الطَّوِيلِ لَطَوِيلِهِ .

وقال الخليل رحمه الله : كَأَنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوا رَدُّوهُ إِلَى الْأَصْلِ . كَقَوْلِكَ :
إِنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى .

وقال الخليل رحمه الله وسأنته عن يازيد نفسه ، وَيَا نَعِيمُ كُلِّكُمْ ، وَيَا قَيْسُ
كُلِّكُمْ ^(١) ، قَال : هَذَا كُلُّهُ نَصْبٌ ، كَقَوْلِكَ : يَازِيدُ ذَا الْجَنَّةِ . وَأَمَّا يَا نَعِيمُ
أَجْمَعُونَ فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ أَجْمَعُونَ ، وَإِنْ شِئْتَ [قُلْتَ]
أَجْمَعِينَ ، وَلَا يَنْتَصِبُ عَلَى أَغْنَى ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَالُ أَنْ تَقُولَ أَغْنَى أَجْمَعِينَ .
وَيَسَلُّكَ عَلَى أَنْ أَجْمَعِينَ يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ وَصِفٌ لِمَنْصُوبٍ قَوْلُ يُونُسَ : لِلْعَقَى
فِي الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَاحِدٌ . وَأَمَّا الْمُضَافُ فِي الصِّفَةِ فَهُوَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَكُونَ
إِلَّا نَعْبًا إِذَا كَانَ الْمَفْرَدُ يَنْتَصِبُ فِي الصِّفَةِ ^(٢) .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا زَيْدًا أَقْبَلُ ؟ قَالَ : عَطَفُوهُ عَلَى هَذَا

= الأمور : أطرافها ونواحيها ، جمع نحو . أَيْ إِنْ كُنْتَ طَائِلًا لَتَأْرَكَ قَدْ أَمْسَكَكَ
ذَلِكَ فَاطْلِبُهُ وَخَاصِمُهُ فِيهِ .

والشاهد فيه نصب « أَخَا وَرَقَاءَ » جَرَّيَا عَلَى عَمَلِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ ، وَهُوَ النَّصْبُ .

(١) ط : « كُلِّكُمْ » .

(٢) ط : « صِفَتُهُ » .

المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ، لأنه منصوب في موضع نصبٍ
وقال قوم : يا أخانا زيد .

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال :
هذا بمنزلة قولنا يا زيد ، كما كان قوله يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيحُلُّ
وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر
في كلام العرب ، لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي
يكون فيه منادى ، كما ردوا ما زيد إلأ منطلق إلى أصله ، وكما ردوا
أقول^(١) حين جعلوه خبراً إلى أصله . فأمّا المفرد إذا كان منادى فكلُّ
العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة
الأصوات نحو حوب وما أشبهه .

وتقول : يا زيد زيد الطويل ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن
رؤية كان يقول يا زيد زيداً الطويل . فأمّا قول أبي عمرو فعل قولك : يا زيد
الطويل ، وتفسيره كتفسيره . وقال رؤية^(٢) :

إني وأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل ، وب : « تقول » . يعني أن « أقول »
إذا جعل خبراً ونزع منه الاستفهام الذي يجعله بمعنى ظن فينصب المفعولين ،
رجع إلى أصله وهو رفع الجزأين بعده على الحكاية .

(٢) ملحقات ديوانه ١٧٤ والحصاص ١ : ٣٤٠ وابن يمين ٢ : ٣/٣٧٢
والخزاة ١ : ٣٢٥ والمعنى ٤ : ١١٦ والمعم ١ : ٤٤٧/٢ : ١٢١ وشرح
شواهد المفتى ٢٧٤ .

(٣) سطرُن : كتبت . ويعني بالأسطار آيات الكتاب الكريم . ونصر هذا
هو نصر بن سيار . وقد فهم سيديوه أن نصر الثانية والثالثة ، عطف يان على
الأولى . لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان =

وأما قول رؤبة فلي أنه جعل نصرًا عطف البيان ونصبه ، كأنه على قوله يا زيد زيدا . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسير يا زيد زيد الطويل كتفسير يا زيد الطويل ، فصار وصف المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى . وخالف وصف أمي لأن الرفع قد اطرّد في كل مفرد في النداء . وبعضهم يُنشد :

* يا نصر نصر نصر *

وتقول : يا زيد وعمرو ، ليس إلا لأنهما^(١) قد اشتركا في النداء في قوله يا . وكذلك يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد أو عمرو ؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل^(٢) في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا .

وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيد والنصر فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر

= ونصر الثاقب حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يا نصر عليك نصراً . وقال الزجاج : نصر الذي هو الحاجب ، بالضاد المعجمة . وقال الجرمي : النصر : العطية فيريد : يا نصر عطية عطية . وكان المازني يقول : يا نصر نصراً نصراً ، ينصبها على الإغراء ، لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار ، وكان حجب رؤبة ومنه من الدخول ، فقال اضرب نصراً وآله .

والشاهد فيه على فهم سيبويه نصب « نصراً نصراً » حلاً على محل « نصر » الأولى لأنها في محل نصب .

(١) ط : « أنها » .

(٢) ط : « كما دخل » .

ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر^(١) . وقرأ الأعرج : « يَا جِبَالُ أَوْيِ
مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(٢) » . فرقع .

ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه
قال : « وَيَا حَارِثُ . وَلَوْ حَلَّ الْحَارِثُ عَلَى يَا كَانَ غَيْرَ جَائِزِ الْبَنَةِ نَصَبَ
أَوْ رَفَعَ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَنَادِي اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ يَاءٌ ، وَلَكِنَّكَ
أَشْرَكَتَ بَيْنَ النَّضْرِ وَالْأَوَّلِ فِي يَاءٍ ، وَلَمْ تَجْعَلْهَا خَاصَّةً لِلنَّضْرِ ، كَقَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ وَهَمْرٍ ، وَلَوْ أَرَدْتَ عَمَلِينَ لَقُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا مَرْتُ بِهَمْرٍ .

وقال الخليل رحمه الله : ينبغي لمن قال النَّضْرُ فَنَصَبَ ، لأنه لا يجوز
يا النَّضْرُ ، أَنْ يَقُولَ : كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرَمٍ قَيْنَصَبَ ، إِذَا أَرَادَ لَفَةً
مِنْ يَحْرٍ ، لِأَنَّهُ مَحَالٌ أَنْ يَقُولَ كُلُّ سَخَلَتْهَا ، وَإِنَّمَا جَرَّ لِأَنَّهُ أَرَادَ وَكُلُّ سَخَلَةٍ
لَهَا . وَرَفَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَالنَّضْرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ وَنَضْرُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ :

• أَيُّ قَمِيٍّ هَيْجَلُهُ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٣) •

لأنه محال أن يقول وأي جارها .

وينبغي أن يقول : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخَاهُ . فليس ذا من قبل ذا ، ولكنها

(١) السيرا في ما ملخصه : فالرفع اختيار الخليل . وذكر أبو العباس أنك
إذا قلت يا زيد والرجل فالتصب هو الاختيار . وفرق بينه وبين النضر —
حيث جعل الاختيار فيه الرفع ، بأن النضر ونضر علمان ، وليس في الألف
واللام معنى سوى ما كان في نضر . والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ،
وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب في المضاف التصب كان الاختيار فيها هو
بمنزلة الإضافة للتصب .

(٢) الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) لم أجده في غير سيوييه . والميجاه : الحرب .

حروف تُشرك الآخرَ فيما دخل فيه الأولُ . ولو جاءت تلى ما وليه الاسمُ الأولُ كان غيرَ جائزٍ ؛ لو قلت : هذا فصيحٌ لم يكن نكرةً كما كان هذه ناقةً وفصيحٌ . وإذا كان مؤخرًا دخل فيما دخل فيه الأولُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيُّها الرجلُ وعبدُ الله ؛ لأن هذا محمولٌ على يا ، كما قال رؤبة (١) :

* يا دارَ عَفراءَ ودارَ البَخْدَنِ (٢) *

وتقول يا هذا ذا الجمَّة ، كقولك : يا زيدُ ذا الجمَّة ، ليس بين أحدٍ فيه اختلافٌ . ٣٠٦

هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً

ولا يقع في موقعه غيرُ المفردِ

وذلك قولك ، يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان (٣) .

فأى ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا ، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها وتُسكت ، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كأنك قلت يا رجلُ .

(١) ديوانه ١٦١ واللسان (بخدن) . ولم ينسب في اللسان .

(٢) البخدن : اسم امرأة ، وفيه لفتان : كجفر ، وكزبرج ، وبالضبط الأخير وردت في اللسان .

والشاهد فيه نصب المظوف المضاف ، وحمله على مثل ما حمل عليه الأول ، بنية إعادة حرف النداء ، وكأنه قال : « يا دار البخدن » .

(٣) السيرافي : الأصل في دخول يا أيُّها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل =

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها (١) ، وتوصف بالأسماء وذلك قولك ، يا هذا الرجل ، يا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد .

وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل ، من قيل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت أن لا يُعرف فنعته بالطويل . وإذا قلت يا هذا الرجل ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل .

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أي ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجر ذلك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجبة ، لأن

== فلم يمكن نداؤه ، من أجل الألف واللام ، وكرهوا زعها وتغيير اللفظ فأدخلوا « أي » وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ، وجملوه الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل متأله ، وألزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعوضا من المحذوف منها . واقتضى حذف منها الإضافة ، كقولك : أي الرجلين وأى القوم ، والصلة التي توجد في نظيرتها من . . . وقال سيويه : جعلوا « ها » فيها بمنزلة « يا » وأكدوا التنبيه .

وأما المرئان ، باتفاق النسخ . وهو جائز كافى المصح ١: ١٧٥ ، والأولى : أيتها . (١) السيرافي : عدت سيويه أولئك فيما تنزل منزلة أي ، وأظنه أراد عدتها في المبهمات ، وأما فيما ينادى فأولئك لا تنادى ؛ لأن الكاف للمخاطب ، وأولاء غير القدى له الكاف — يعنى المخاطب — فكيف ينادى من ليس بمخاطب . ويعنى السيرافي أن « أولئك » من شقين : أولاء ، وكاف الخطاب . وقد تبين أن أولاء معها لا تصلح للخطاب . وأما إذا جردت من الكاف صح أن تنادى وتخطب .

ذا الجنة لا توصف به الأسماء المبهمة ، إنما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والميم يصيران بمنزلة اسم واحد ، بذلك على ذلك أن آى لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجنة . فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويضرب بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن تُوذَانَ السُدُوسِي (١) :

يا صاح إذا الضامِرُ العنسى والرحلُ ذى الأنساعِ والجلس (٢)
ومثله قول ابن الأبرص (٣) :

(١) مجالس مملوك ٣٢٣ ، ٥١٣ والخصائص ٣ : ٣٠٢ وابن الشجري ٣٢٢ ، ٣٢٢ ومجالس العلماء ١١١ وابن عيش ٨ : ٧ والحزاة ١ : ٣٢٩ . وينسب الشاهد أيضاً إلى خالد بن المهاجر .

(٢) العنسى : الناقة الشديدة الصلبة . والأنساع : جمع نسع ، بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال . والجلس ، بالكسر والتحريك : كل شيء ولى ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة .

والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن « الضامر » مضاف إلى العنسى ، ولكن إضافته ليست بمحضة . والتقدير : يا هذا الذى ضمرت عنه . وقد خولف سيديويه في رفع « الضامر » بحجها على إضافة « ذا » إليها وهى بمعنى صاحب ، على أن تكون العنسى بدلاً من الضامر . ويؤيد قول الخالف أن الشاعر قد جر « الرحل » بالمعطف على العنسى ولا يقال الضامر الرحل . وقد اقتصر لسيديويه من زعم أن الضامر دال على التغير فكأنه قال : يا ذا المتغير العنسى والرحل .

(٣) ديوان عبيد ٢٠ وابن الشجري ٢ : ٣٢٠ والحزاة ١ : ٣٢١ .

يَا ذَا الْحَوْثُفَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمْنِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (١) ٣٠٧
ومثله يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهِ . وليس ذَا بمنزلة يَا ذَا الْجَنَّةِ ، من قبل أَنَّ
الضَامِرَ التَّنْصِيحَ وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ كَقَوْلِكَ : يَا ذَا الضَامِرُ وَيَا ذَا الْحَسَنِ ، وهذا
المَجْرُورُ هَاهُنَا بمنزلة المنصوب إِذَا قُلْتَ يَا ذَا الْحَسَنِ الْوَجْهَ ، وَيَا ذَا الْحَسَنِ وَجْهًا .
وبذلك عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ ذِي الْجَنَّةِ ، أَنَّ ذَا مَعْرُفَةٌ بِالْجَنَّةِ ، وَالضَامِرُ وَالْحَسَنُ
لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَعْرُفَةٌ بِمَا بَعْدَهُ ، وَلَكِنْ مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرٌ لِمَوْضِعِ الضَّمِيرِ
وَالْحَسَنِ ، إِذَا أُرِدَتْ أَنْ لَا تُبَيِّنَهُمَا . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مِنْ سَبَبِ
الْأَوَّلِ ، لَا يَكُونَانِ إِلَّا كَذَلِكَ . فَاذَا قُلْتَ الْحَسَنُ فَقَدْ عُمِتَ . فَاذَا قُلْتَ
الْوَجْهَ فَقَدْ اخْتَصَصْتَ شَيْئًا مِنْهُ . وَإِذَا قُلْتَ الضَامِرُ فَقَدْ عُمِتَ ، وَإِذَا قُلْتَ
التَّنْصِيحَ فَقَدْ اخْتَصَصْتَ شَيْئًا مِنْ سَبَبِهِ كَمَا اخْتَصَصْتَ مَا كَانَ مِنْهُ ، وَكَأَنَّ
التَّنْصِيحَ شَيْءٌ مِنْهُ ، فَصَارَ هَذَا تَبْيِينًا لِمَوْضِعِ مَا ذَكَرْتَ كَمَا صَارَ الدَّرَمُ يَبَيِّنُ بِهِ
رِمَّ الْعُشْرُونَ ، حِينَ قُلْتَ : عَشْرُونَ دِرْهَمًا .

ولو قُلْتَ : يَا هَذَا الْحَسَنَ الْوَجْهَ ، لَقُلْتَ يَا هَؤُلَاءِ الْعَشْرِينَ رَجُلًا ، وَهَذَا
بَعِيدٌ ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ يَا هَذَا الضَّارِبُ [زَيْدًا ، وَيَا هَذَا الضَّارِبُ]
الرَّجُلَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ يَا هَذَا الضَّارِبُ ، وَذَكَرْتَ مَا بَعْدَهُ لِتَبَيِّنَ مَوْضِعَ الضَّرْبِ
وَلَا تَبَيِّنَهُ ، وَلَمْ يُجْعَلْ مَعْرُفَةً بِمَا بَعْدَهُ . وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ : يَا زَيْدُ
الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، قَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ يَا زَيْدُ الْحَسَنُ . وَلَوْ لَمْ يَجْزِ فِيمَا بَعْدَ زَيْدِ
الرَّفْعِ لَمَا جَازَ فِي هَذَا ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْزِ يَا زَيْدُ ذُو الْجَنَّةِ لَمْ يَجْزِ يَا هَذَا ذُو الْجَنَّةِ

(١) يَخَاطِبُ امْرَأَةَ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ ، وَكَانَ امْرَأُ الْقَيْسِ قَدْ تَوَعَّدَ بَنِي أَسَدِ
الَّذِينَ قَتَلُوا أَبَاهُ . يَقُولُ : مَا تَمْنِي لَنِ يَقَعَ ، وَإِنَّمَا هُوَ أَضْحَاكُ أَحْلَامٍ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ وَصْفُ الْمُنَادَى بِالْمُضَافِ بَعْدَهُ مَعَ رَفْعِ الْمُضَافِ . وَالْقَوْلُ فِيهِ
كَالْقَوْلِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ .

وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه
ثم تؤكده بسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت
وإن شئت نصبت ^(١) ، وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ، يصير
كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذيان زيد وعمرؤ ، وإن
شئت قلت زيدا وعمرأ ، فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون
وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل .

وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيد كثير في كلام طي . ٣٠٨

ويقوى يا زيد الحسن الوجه — ولا تلتفت فيه إلى الطول — أنك
لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفاً مثله منادى .

واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت
بمضاف أو عطف على شيء منها ، كان رضا ، من قبل أنه مرفوع غير منادى .
وأطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كأطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل
أو ابتداء ، أو تبني على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه
الحال . كما أن الذين قالوا يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه
الأمشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر ^(٢) :

* يا أيها الجاهل ذو التنزي ^(٣) *

(١) ط : « إن شئت نصبت وإن شئت رفعت » .

(٢) هو رؤبة . ديوانه ٦٣ وابن الشجري ٢ : ١٢١ ، ٣٠٠ وابن يعين
١ : ١٣٨ والمعنى ٤ : ٢١٩ .

(٣) التنزي : خفة الجهل ؛ وأصل التنزي التوب .

والشاهد فيه نعت الجاهل بذو التنزي مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن «الجاهل»
غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل .

وتقول : يا أيها الرجلُ زيدُ أقبلْ ، وإنما تنونُ لأنه موضعٌ يرتفع فيه المضافُ ، وإنما يُحذفُ منه التنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصب فيه المضافُ^(١) .

وتقول : يا زيدُ الطويلُ ذو الجبة ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبت . فإذا قلت يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف ذا الجبة على هذا جاز فيه النصبُ ، ولا يجوز ذلك في أيٍّ لأنه لا تعطف عليه الأسماء . ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الجبة ، فن ثم لم يكن مثله .

وأما قولك يا أيها ذا الرجلُ ، فإنَّ ذا وصفٌ لأيِّ كما كان الألفُ واللام وصفًا لأنه مبهمٌ مثله ، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام ؛ وذلك نحو قولك : مررتُ بالحسنَ الجميلِ ، وبالحسنِ ذي المالِ . وقال ذو الرمة^(٢) :

ألا أيها ذا المنزِلُ الدارسُ الذي كأنك لم يتهدِّ بك الحكيَّ عاهد^(٣)

ومن قال يا زيدُ الطويلُ قال ذا الجبة ، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل . وإن رَفَعَ الطويلَ وبعده ذو الجبة كان فيه الوجهان .

وتقول : يا زيدُ التَّأَكِّي العدُوُّ وذا الفضلُ ، إن حملتَ ذا الفضلِ ٣٠٩ على زيد نصبتَ ، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ . وإن حملته على غير زيد انتصب على ياءٍ [كأنك قلت : وياذا الفضل] .

(١) السيرافي : يريد تنون ما يصرف لأنه قد خرج من أن يكون مبنياً ، وتدح التنوين فيما ينتصب فيه المضاف .

(٢) ديوانه ١٢٢ وابن الشجري ٢ : ١٥٢ وابن ميثم ٢ : ٧ .

(٣) يقول : كأن هذا المنزلُ لدروسه وانطلاس معاله لم يبق فيه أحد ولا عهد به فيما مضى .

والشاهد فيه نبت أي باسم الإشارة ، وهو مثل أي في إيهامها ، فأجرى المنزل على « هذا » لأنه مفرد مثله .

هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم

لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه

وذلك قولك : يا أيها الرجلُ وعبدُ اللهِ المسكينِ الصالحينِ . وهذا بمنزلة قولك : اصنعْ ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الرجلينِ الصالحينِ . فإذا ^(١) قلت يا زيدُ وعمرُ ثم قلت الطويلينِ ، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ؛ لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ .

وتقول : يا هؤلاء وزيدُ الطَّوالِ والطَّوالُ ؛ لأنه كَلَّمَهُ رَفَعُ ، والطَّوالُ ها هنا رَفَعُ عَطَفَ عليهم .

وتقول يا هذا ويا هذان الطَّوالُ ، وإن شئت قلت الطَّوالُ ، لأن هذا كَلَّمَهُ مَرَفُوعُ والطَّوالُ ههنا عَطَفُ ، وليس الطَّوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطَّوالُ ، لأنَّ هذا إنَّمَا هو من وصف غير المبهمة .

وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأنَّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت مررتُ بزيدٍ الذي تعلم . وإذا قلت مررتُ بزيدٍ هذا فقد قلت بزيدٍ الذي ترى أو الذي عندك ^(٢) .

وإذا قلت مررتُ بقومك كلهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا [وكذا] ، ولا مررتُ بقومك الهنئين .

وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدٍ ، فليس زيدُ بمنزلة الألف واللام . ومما يدلُّك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنَّه معرفةٌ بنفسه

(١) ط : « فان » .

(٢) في الأصل وب : « والذي عندك » .

لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده . فكل شيء جاز أن يكون هو والمبهمة بمنزلة اسم واحد هو عطف عليه . وإنما جرت المبهمة هذا الجرى لأن حلقها ليس كحال غيرها من الأسماء .

وتقول يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلينِ الصالحينِ ، من قبل أن رفعها مختلفٌ ؛ وذلك أن زيدا على النداء والرجل نعتٌ ، ولو كان بمنزلة لقلت يا زيدُ ذو الجثة ، كما تقول يا أيها الرجلُ ذو الجثة . وهو قول الخليل رحمه الله (١) .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُناديَ اسماً في الألف واللام البتة ؛ إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يُفارقُه ، وكثُر في كلامهم فصارت الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف (٢) ، وليس بمنزلة التي قال ذلك ، من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يُفارقُه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمر وغالبا . ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذلك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمر لم يميز ذا فيه ، وكان الاسم والله أعلم إله ، فلما أُدخل في الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام حلقاً منها . فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

(١) السيرافي : لا يجوز نعت الرجل وزيد بنعت واحد ، لأن الرجل معرب مرفوع وزيد مبني على الضم ؛ فالطريق فيها أوجب ضمهما مختلف ، فوجب حمل الصفتين على فعل مضمَر يتصهما ، أو على ما الرجلان الصالحان . واستدل على اختلاف الضم في الرجل وفي يا زيد ، أنك لا تقول يا زيد ذو الجثة كما يقال يا أيها الرجل ذو الجثة .

(٢) ط : « الكلمة » .

ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس ؛ إلا أن
 ٣١٠ الناس قد تفارقهم ^(١) الألف واللام ويكون نكرة ، واسمُ الله تبارك
 وتعالى لا يكون فيه ذلك ^(٢).

وليس التَّحْمُّ والدَّرْكَانُ بهذه المتعزلة ؛ لأنَّ هذه الأشياء الألف واللام فيها
 بمنزلة ما في الصَّعْقِ ، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة ،
 كما كانت الماء في الجعاجة بدلاً من الياء ، وكما كانت الألف في يَمَانٍ
 بدلاً من الياء .

وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره
 مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أكل ولا تقول لم أتي ، إذا أردت أقل .
 وتقول : لا أذكر كما تقول : هذا قاضي ، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد
 لم أرام . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره ^(٣).

وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداء والميم ها هنا بدل من ياء ، فهي ها هنا
 فيها زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يافى أولها ، إلا أن الميم ها هنا
 في الكلمة كما أنَّ نون للسلطين في الكلمة بُنيت عليها . فالميم في هذا الاسم
 حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب .

وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة
 صوت كقولك : يا هتاه .

وأما قوله عز وجل : « اللهم فاطر السموات والأرض ^(٤) » فلي ياء ،

(١) ط : « يفارقهم » .

(٢) ط : « والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره » .

(٣) انظر لتفسير هذا التعبير ما سبق في الجزء الأول من ٢٤ .

(٤) الآية ٤٦ من سورة الزمر .

فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه لكثيره في كلامهم ، ولأنّ له حالاً ليست لغيره .

وأما الألف والهاء اللتان يلقنا أيّ توكيداً ، فكانت كرتت بآ مرتين إذا قلت : يا أيّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذّا إذا قلت ها هو ذا . وقال [الشاعر (١)] :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي (٢)
شَبَّهَ بِهَا اللَّهَ .

وذم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلتا في النداء من قبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنّه إذا قال يا رجل ويا فاسق ، فنهاء كمنى يا أيّها الفاسق ويا أيّها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنّما قصدت قصد شيء بعينه . وصار هنا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما كما استغنت بقولك اضرب عن لئضرب ،

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٢٠٩ وابن عيش ٢ : ٨ والجمع ١ : ١٧٤ والخزانة ١ : ٣٥٨ .

(٢) تيمت قلبه : ذلته واستعبده . وعنى أي على ، من نيابة الحرف عن الحرف .

والشاهد فيه نداء ما فيه أل ، وهو « التي » تشبيهاً بقولهم : يا الله . وقال السيرافي : كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطن على البيت . وسيديويه غير متهم فيها رواء . ومن أصحابنا من يقول إن قوله : يا التي تيمت قلبي ، على الحذف ، كأنه قال : يا أيّها التي تيمت قلبي . لحذف أقام التمت مقام التيمت .

٣١١ وكما صار المجرورُ بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكافُ في رأيتُك بدلاً من رأيتُ إِيَّاكَ .

ولمَّا يُدْخِلُونَ الألفَ واللامَ ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به ، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعَتَوْهُ ، ولم يجعلوه واحداً من أُمَّةٍ ، فقد استغنوا عن الألف واللام . فمن ثم لم يُدْخِلُوها في هذا ولا في النداء .

ومما يدلُّك على أَنَّ يا فاسقُ معرفةٌ قولُك : يا خَبِثَ ويا لَكَاعٍ ويا فَسَاقٍ ، نريد يا فاسقُ ويا خبيثُ ويا لَكَاعٍ ، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جَعَارٍ اسماً للضَّبُعِ ، وكما صارت حَنَامٍ ورَقَاشٍ اسماً للمرأة ، وأبو الحارث اسماً للأسد^(١) .

ويدلُّك على أنه اسمٌ للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءني خَبِثَ [وَلَكَاعٍ] ، ولا لَكَعٌ ولا فُسُقٌ^(٢) . فإِنَّمَا اخْتُصَّ النداء بهذا الاسمُ أَنَّ الاسمَ معرفةٌ ، كما اخْتُصَّ الأسدُ بأبي الحارث إذ كان معرفةً^(٣) . ولو كان شيئاً من هذا نكرةً لم يكن مجروراً ؛ لأنها لا تُجَرُّ في النكرة .

ومن هذا النحو أسماءُ اخْتُصَّ بها الاسمُ المنادى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء ، نحو : يا نَوَّمانُ ، ويا هَفاءُ ، ويا قُلُ .

(١) التبرافي : استدل سيويوه على تعريف ما قصده من الأسماء المناداة ، وأن حرف النداء يصير إلى حالٍ هذا وينتبه عن الألف واللام ، وأن قولهم يا خَبِثَ ويا لَكَاعٍ من أدل الدليل على التعريف ، لأن فتحة المبتدأ على الكسر إنما تكون في حال التعريف .

(٢) ب : « جاءني خَبِثَ ولا لَكَاعٍ ولا فُسُقٌ » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « لأن الاسم معرفة كما كان الأسد معرفة » .

ويقوى ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول :
يا هسق الخبيث .

وعما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات
فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرة . ألا ترى أنهم قالوا
هذا عمرك وبه وعمرك به آخر .

وقال الخليل رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه
منصوبة ؛ لأن التنوين يلحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب
ورُدَّ إلى الأصل ، كما فعل ذلك بقيل وبعد .

وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول : ابدأ بهذا قبلاً ،
فكأنه جعلها نكرة .

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين
[إذا كان مفرداً] ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ،
لأن المفرد في [النداء في] موضع نصب ، [كما أن قبل وبعد قد يكونان
في موضع نصب] وجبر ولفظهما مرفوع ، فإذا أضمتها رددتهما إلى الأصل .
وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف .
وقال ذو الرمة (١) :

أداراً بمزوى هجت للعين عبثاً فها الهوى يرفض أو يترق (٢)

(١) ط : « ومن ذلك قول الشاعر ذى الرمة . وانظر ديوان ذى الرمة
٢٨٩ وابن سبّيش ٧ : ٦٣ والممع ٢ : ١١ ، ١٣١ وشرح شواهد المغني ١٦٢
والأفاني ٨ : ١٤٥ والتصریح ٢ : ٢٤٠ .

(٢) حزوى : حيل من حيل الدهناء ، قال الأزهرى : وقد نزلت به . =

وقال [الآخر] ، توبةُ بن الحمير^(١) :

لعلك يا تيساً نزا في مَريرةٍ مُعَذِّبٌ ليلي أن تَراني أزوهرها^(٢)

وقال عبدُ يَفُوث^(٣) :

فيارا كبا إما عَرَضْتَ فبَلُغْنَ نداماي من نَجْران أن لا تَلَا قياً^(٤)

وأما قول الطرماح^(٥) :

== والمعبر : اللمعة . وماء الموى ، هو الدمع لأن الموى يمتنه . يرفض : ينصب متفرقاً . وللتفرق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاؤوا .

والشاهد نصب «دارا» ولفظها نكرة ، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة ، وهي الجار والجورور ، فصارت بمنزلة المضاف .

(١) نوادر أبي زيد ٧٢ . وتوبة يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنه من زيارتها .

(٢) الغزو لتيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الجبل المحكم القتل .

والشاهد فيه نصب «تيسا» ولفظه نكرة لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي «نزا» ،

(٣) الفضليات ١٥٦ والخصائص ٢ : ٤٤٨ والقالي ٣ : ١٣٢ وابن عيش

١ : ١٢٧ - ١٢٩ والخزاة ١ : ٣١٣ والمعنى ٣ : ٤٢ / ٤ : ٢٠٦ والتصريح

٢ : ١٦٢ والأهموني ٣ : ١٤ .

(٤) البيت من قصيدة له هي آخر شعره ، قالها حين جهز للقتل بعد أن

أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني . ويشبه قول مالك بن الربيع من قصيدة نثبته على الناس بقصيدة عبد ينفوث ، وهو :

فيا راكباً إما عرضت فبلغن بني مالك والريب أن لا تلاقيا

عرضت : أتيت العروض ، بالفتح ، وهي مكة والمدينة وما حولها ، وقيل واليمن أيضا .

والشاهد فيه نصب «راكبا» لأنه نكرة غير مقصودة ، إنما التمس راكباً

من الركبان يبلغ قومه خبره ووداعه .

(٥) ديوان الطرماح ١٦٢ واللسان (صرم ٢٣١) .

يا دارُ أَقَوْتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا علماً وما يَصْنِيكَ من عَاصِمِهَا^(١)
 فلمَّا تَرَكَ التَّنَوِينَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَقَوْتُ مِنْ صِفَةِ النَّارِ ، وَلَكِنَّهُ
 قَالَ : يَا دَارُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ بَعْدُ بِحَدِيثٍ عَنْ شَأْنِهَا ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : يَا دَارُ ، أَقْبَلَ
 عَلَى إِبْسَانِ قَوْلِ : أَقَوْتُ وَتَغَيَّرَتْ ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا نَادَاهَا قَالَ : إِنَّهَا أَقَوْتُ يَا فَلَانُ .
 وَلَمَّا أَرَدَتْ هَذَا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَقَوْتُ لَيْسَ بِصِفَةٍ .
 ومثل ذلك قول الأحموس :

يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبَيْلَى تَحْصِيرَا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورَا^(٢)
 وأما قول الشاعر ، لمرو بن قنص :
 أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا آتَيْتُ^(٣)

(١) أَقَوْتُ : أَقْفَرْتُ . وَالْأَصْرَامُ : جَمْعُ صَرَمٍ ، بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْفَرْقَةُ مِنَ
 النَّاسِ لَيْسُوا بِالْكَثِيرِ . يَشْكُرُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِالْدَارِ لِتَغْيِيرِهَا ، إِذْ لَا يَجْدِي
 ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْئاً . وَيُرْوَى : « وَمَا يَكِيكَ مِنْ طَامِهَا » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارِ » لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَصَّفَ بِمَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ بَعْدَ الْفِعْلِ .

(٢) لَمْ أَجِدْ لَهُ مَرْجِعاً . حَسَرَهَا : غَيَّرَهَا وَأَخْفَى آثَارَهَا . وَالْبَيْلَى : الْقَدَمُ .
 وَسَفَتْ : طَيَّرَتْ . وَالْمُورُ ، بِالضَّمِّ : الْغُبَارُ الْمُرْتَدِدُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارِ » لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَصَّفَ بِمَا بَعْدَهَا ، بَلْ مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ .

(٣) لَمُورُو بْنُ قَنْصَاسٍ ، سَاقِطٌ مِنْ طُ ، وَإِثْبَاتُهُ مِنَ الشَّتْمِ . وَفِي الْأَصْلِ :
 « لَمُورُو بْنُ قِيصَاسٍ » ، وَفِي ب : « لَمُورُو بْنُ قَنْصَاسٍ » وَفِي الْمُؤَلَّفِ ٢٣٦
 وَاللَّسَانِ (قَنْصَاسٌ) : « مَمْرُو بْنُ قَنْصَاسٍ » . وَأَنْشَدَهُ فِي اللَّسَانِ (بَيْتُ ٣١٩)
 بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٤) أَرَادَ : لِي يَتَّخِذَ غَيْرَكَ بِالْعَلْيَاءِ ، وَلَكِنِّي أَوْتَرَكْتُ عَلَيْهِ لِمَا أَنِّي أَحَبُّ أَهْلِكَ
 وَأَوْدَمُ . وَبَعْدَهُ :

٣١٣ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ بِالْمَكْنِيَاءِ وَصْفًا ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : بِالْعَلِيَاءِ لِي بَيْتٌ ، وَإِنَّمَا تَرَكْتُهُ لَكَ [أَيُّهَا الْبَيْتُ لِحُبِّ أَهْلِهِ] .
وَأَمَّا قَوْلُ الْأَحْوَصِ ^(١) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ^(٢)
فَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ كَمَا يَلْحَقُ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَا يَنْصَرَفُ ،
وَلَيْسَ مِثْلُ النَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا زَمَ لِلنَّكْرَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالنَّصْبُ . وَهَذَا
بِمَنْزِلَةِ مَرْفُوعٍ لَا يَنْصَرَفُ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ اضْطِرَارًا ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ فِي حَالِ
التَّنْوِينِ فِي مَطَرٍ مَا أَرَدْتَ حِينَ كَانَ غَيْرَ مَنْوًى ، وَلَوْ نَصَبْتَهُ فِي حَالِ التَّنْوِينِ
لنَصَبْتَهُ فِي غَيْرِ حَالِ التَّنْوِينِ ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ أُطْرِدَ الرِّفْعُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ
فِي النَّدَاءِ ^(٣) ، فَصَارَ كَأَنَّهُ يُرْفَعُ بِمَا يَرْفَعُ مِنَ الْأَفْصَالِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، فَلَمَّا لَحِقَهُ
التَّنْوِينُ اضْطِرَارًا لَمْ يَفْزَرْ رَفْعُهُ كَمَا لَا يَفْزِرُ رَفْعُ مَا لَا يَنْصَرَفُ إِذَا كَانَ [فِي]
مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّ مَطَرًا وَأَشْبَاهَهُ فِي النَّدَاءِ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَكَمَا

== أَلَا يَا بَيْتَ قَوْمِكَ أَبْعِدُونِي كَأَنِّي كُلُّ ذَنْبٍ قَدْ جَنَيْتُ

أَيُّ كَأَنِّي جَنَيْتُ كُلَّ ذَنْبٍ أَنَا هَذَا إِلَهُمُ آتَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « بَيْتٍ » لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ لَمْ تُوصَفْ بِمَا يَبْدُهَا .

(١) عَجَّالٍ مَعْلَب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٤٣١ ، وَأَمَّا
الزَّجَّاجِيُّ ٨١ وَالْأَخْفَافِيُّ ١٤ : ٦١ ، ٦٢ وَالْإِنْصَافُ ٣١١ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْفَنَى
٢٦٠ وَالْخَزَائِنَةُ ١ : ٢٩٤ وَالْمَعْنَى ١ : ١٠٨ / ٤ : ٢١١ وَالْمَجْمَعُ ٢ : ٨٠ وَالتَّنْصِيرُ
١٧١ : ٣ : ١٤٤ .

(٢) كَانَ الْأَحْوَصُ يَهْوِي امْرَأَةً ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ قِيلَ لَهُ مَطَرٌ ، فَلَحِقَتْهُ
الْحَسْرَةُ لِدَاكٍ وَهِيَ زَوْجُهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَنْوِينُ « مَطَرٍ » فِي الْأَوَّلِ لِلضَّرُورَةِ . وَلِلنَّحْوَةِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ
طَوِيلٌ ذَكَرَهُ الْبَغْدَادِيُّ .

(٣) ط : « أُطْرِدَ الرِّفْعُ فِي أَمْثَالِهِ فِي النَّدَاءِ » .

لا يَنْتَصِب ما هو في موضع رفع كذلك لا يَنْتَصِب هذا^(١) .

وكان عيسى بن عمر يقول « يا مَطْرًا »، يشبهه بقوله يارجلًا، [يجعله إذا نُؤن وطال كالنكرة] . ولم نسمع^(٢) عربياً يقوله ، وله وجهٌ من القياس إذا نُؤن وطال كالنكرة .

ويا عشرين رجلاً كقولك : يا ضارباً رجلاً^(٣) .

هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

يَنْضَمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وَيَنْكسر فيه قبل الحرف
الجهز الذي يَنْضَمُّ قبل المرفوع ، وَيَنْفَتَح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف .
وهو « اِبْنٌ » ، و « اِمْرُؤٌ » . فَإِنْ جَرَتْ قُلْتُ : في اِبْنٍ [وامرئٍ] ،
وإن نصبت قلت : اِبْنًا وامرأً ، وإن رفضت قلت : هذا اِبْنٌ وامرؤٌ .

ومثل ذلك قولك : يازيدَ بنَ عمرو . وقال الراجز ، وهو من بني الحرماز^(٤) :

• يَا حَكَمَ بْنَ الْمُتَذَرِّ بْنِ الْجَارُودِ^(٥) •

(١) سقطت كلمة « كذلك » من ط .

(٢) في الأصل فقط : « ولم يسمع » .

(٣) ط : « كقوله ضارباً رجلاً » .

(٤) ونسب أيضاً إلى رؤية . ملحقات ديوانه ١٧٢ . وانظر ابن عيش
٢ : ٥٠ والمعين ٤ : ٢١٠ والأثموني ١ : ١٤٢ والتصريح ٢ : ١٦٩ واللسان
(سردق ٢٣) .

(٥) الحكم هذا هو أحد بني التذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن
أصم بن دحى . وكان الحكم هذا أحد ولاية البصرة لهشام بن عبد الملك . وبعده :

• سراق المجد عليك ممدود •

والشاهد فيه إتباع الموصوف وهو الحكم للصفة ، وهي ابن ، لأن التمت =

* يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ^(٢) *

وإنما حكمهم على هذا أنهم أنزلوا الرِّفْعَةَ التي في قولك زيد بمنزلة الرِّفْعَةِ في راء امرئ ، والجرّة بمنزلة الكسرة^(٣) في الراء والنصبَة كفتح الراء وجملوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، ويقولون : هذه هِنْدُ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جملوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذاك جملوه في النداء تابعا لابن .
وأما من قال : يا زيدُ بنَ عبد الله ، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسما واحدا ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان^(٤) .

فإن قلت : هَلَّا قالوا : هذا زيدُ الطويل ؟ فإنَّ القول فيه أن تقول جمل هذا لكثرة في كلامهم بمنزلة قولهم : لَدَّ الصلاة ، حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ولم يجرّ كها . واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص لا أدبر ولم أبل لكثرتيهما . ومن جعله بمنزلة لَدَنَّ فحذفه لانتفاء

= والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ، وهو شبيه في ذلك بقولهم : ياتيم تيم عدى ،
وبقولهم : ابنه وامرؤ على ما بينه سيويه . حيث تبع الأول الثاني .
(١) ديوان المجاج ١٨ .

(٢) عمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن ميمر القرشي ، كان سيد أهل البصرة ووالها . وانظر جهرة ابن حزم • ١٤ . لا منتظر : لا انتظار ، يحثه على إعطائه وتسريحه . ويروى : « يا عمر بن معمر في مضير » .

والقول فيه كالقول في الشاهد السابق .

(٣) ط : « والجر : بمنزلة الكسر » .

(٤) يبنى لا يلتقي ساكتان .

الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هنه هند بنت فلان .
وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة .

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا
زيد ابن أخينا ، فلا يجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيد أخونا . وزيد
في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب ، كما أن الأم في موضع جر في قولك :
يا ابن أم ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك ، وهو على الأصل ^(١) .

هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأول بمنزلة الآخر

وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا .

زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لغة [للعرب]
جيدة . وقال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَيَا لَكُمْ لَا يُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ ^(٢)

وقال بعض ولد جرير ^(٣) :

٣١٥

(١) بعده في الأصل وب : « يعني أنه على الأصل في موضعه لافي لفظه » .
والظن أنها عبارة أبي الحسن الأخفش . وقال السيرافي تعليقاً على ذلك : أم في
يا ابن أم مبنى على الفتح وهو في موضع جر ، ولكنه كثر في الكلام فأبغوا
فتحة الميم فتحة النون ، وحركة النون إعراب وحركة الميم بناء . ومثله يا ابن عم .
وهو عكس يا زيد بن عمرو ؛ لأن الأول في يا زيد بن عمرو إتيان الثاني ،
وفي يا ابن أم ويا ابن عم إتيان الأول .

(٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ٥٢ .

(٣) ونسب أيضاً إلى عبد الله بن رواحة . السيرة ٧٩٤ والروض الأثم : ٢ =

• يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلِ (١) •

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا (٢). وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجرى به معرف بالإضافة قال أبالك، فتركة على حاله الأولى؛ واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عدى (٣)، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

= ٢٥٨ وسيرة ابن سيد الناس ٢ : ١٥٤ . وانظر النصف ٢ : ١٦ وابن يمش ٢ : ١٠ والخزانة ١ : ٣٦٢ والميني ٤ : ٢٢١ والممع ٢ : ١٢٢ وشرح شواهد المفتي ٢٨٩ والأشمونى ٣ : ١٥٣ واللسان (عمل ٥٠٤) .

(١) اليعملات : الإبل القوية على العمل ، جمع يعملة بفتح الياء والميم . والذبل : الضامرة لطول السفر . وأضاف زيدا إلى اليعملات لحسن قيامه عليها ومعرفة بحداتها . وبمده :

• تطاول اقبل عليك فانزل •

أي عن راحتك .

والشاهد فيه إقحام «زيد» الثاني بين الأول وما أضيف إليه ، والتقدير : يا زيد اليعملات زيدا ، حذف الضمير اختصاراً ، وقدم زيدا فاقصص باليعملات فوجب له النصب .

(٢) السيراني : مذهب سيبويه أن قولك يا زيد زيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكريره ، ولا تأثير له في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول لاكتفاء بالثاني . قال السيراني : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نمطاً للأول ، مثل قولنا يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب .

(٣) قطعة من بيت جرير السابق .

• يا يَوْسَ للْحَرْبِ (١) •

إنما يريد : يا يَوْسَ الحربِ . وكأنَّ الذي يقول : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ لوقالهُ مضطراً على هذا الحدِّ في الغبر لقال : هذا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيُّ .

قال : وإن شئت قلتَ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ ، كقولك : يا تَيْمُ أَخانا ، لأنَّكَ تقول هذا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيُّ ، كما تقولُ : هذا تَيْمُ أَخونا .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهُ : يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ ، يُشَبِّهُ : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ ، من قبل أنَّهم قد علموا أنَّهم لو لم يَجِئُوا بالهاء لكانَ آخرُ الاسمِ مفتوحاً ، فلمَّا ألحقوا الهاء تركوا الاسمَ على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحِقوا الهاء . وقال النابغة الذبياني (٢) :

كَلْبِي لَهْمَ يا أُمَيْيَّةَ ناصِبٍ وليلِ أَقاسِيه بَطِيءِ النَكْوَ كِبِ (٣)
فصار يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ امماً واحداً ، وكانَ الثاني بمنزلة الهاء في طَلْحَةَ ،

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقي والخصائص
١٠٢ : ٣ وابن عيش ١٠ : ٢ ، ١٠٥ : ٤ / ٣٦ : ٥ / ٧٧ وابن الشجري
١ : ٢٧٥ / ٢ : ٨٣ وشرح شواهد المفاتيح ١٩٨ ويس على التصريح ١ : ١٩٩ .
وهو بتمامه :

يا يَوْسَ للْحَرْبِ السُّقَى وضمت أراها فاستراحوا
ولم يشرخ الشفتمرى لهذا الشاهد . وشاهده إتمام اللام بين المضاف
والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ٢ وابن عيش ١٢ : ٢ ، ١٠٧ : ٢ وابن الشجري ٢ : ٨٣ والخزائفة
١ : ٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ / ٢ : ٣١٦ والمبني ٤ : ٣٠٣ والمجمع ١ : ١٨٥ والأثنتوني
٣ : ١٧٣ / ٤ : ٢٠٠ .

(٣) كلبني : أتركبني ، من وكله إلى كذا ، تركه ولأياه . وناصب : متعب ، وفعله
أُصْب ، فهو من الوصف الذي لم يجر على فعله وجاء على معنى ذى نصب - بطيء
النكواكب : طويل يخيل الناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها .

٣١٦ تُحَذَفُ مَرَّةً وَيُجَاهِدُهَا أُخْرَى^(١) . وَالرُّفْعُ فِي طَلْحَةٍ ، وَيَاتِيهِمْ تَيْمٌ عَدَى التِّيَاسِ .
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ أَنْ تُذْهِبَ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ،
 لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ طَلْحَةٍ فِي النَّدَاءِ ، وَاسْتَخَفُّوا
 بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي النَّدَاءِ^(٢) وَلَا يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ مَا جُمِلَ مِنَ الْغَايَاتِ
 كَالصَوْتِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ . وَلَا يُحَذَفُ هَاهُ طَلْحَةٌ
 فِي الْخَطْرِ فَيَجُوزُ هَذَا فِي الْأَسْمِ مَكْرُورًا ، يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ^(٣) مِنْ تَيْمٍ تَيْمٍ -
 عَدَى فِي الْخَطْرِ . يَقُولُ : لَوْ فُعِلَ هَذَا بِطَلْحَةٍ جَازَ هَذَا^(٤) .

وَأَيْمًا فَعِلُوا هَذَا بِالنَّدَاءِ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ أَبَدًا
 النَّدَاءُ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعَى اسْتِغْنَاءَهُ بِإِقْبَالِ الْمُخَاطَبِ عَلَيْكَ ، فَهُوَ أَوَّلُ كُلِّ كَلَامٍ
 لَكَ بِهِ تَعَطُّفُ الْمَكَلِّمْ عَلَيْكَ ، فَلَمَّا كَثُرَ وَكَانَ الْأَوَّلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، حَذَفُوا
 مِنْهُ تَخْفِيفًا ، لِأَنَّهُمْ مِمَّا يَنْفَرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ^(٥) ، حَتَّى جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ
 الْأَصْوَاتِ وَمَا أَشْبَهَ الْأَصْوَاتِ مِنْ غَيْرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَيَحْذِفُونَ مِنْهُ ،
 كَمَا فَعَلُوا فِي لَمْ أَبَلْ . وَرَبَّمَا أَخَفُّوا فِيهِ كَقَوْلِهِمْ : أُمَهَاتُ^(٦) .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِقْحَامُ الْمَاءِ بَعْدَ حَذْفِهَا ضَرُورَةٌ فَتَرَكَ الْخَطَّابِيُّ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ
 الْمَاءِ . وَالْقِيَاسُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ بَعْدَ طَلْقِ الْمَاءِ .

(١) ط : « يُحَذَفُ مَرَّةً وَيُجَاهِدُ بِهَا أُخْرَى »

(٢) فِي النَّدَاءِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٣) يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٤) الْكَلَامُ ، مِنْ « يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ » إِلَى هُنَا يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْأَخْفَشِ .

(٥) انْظُرْ لَتَفْسِيرِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا سَبَقَ فِي حَوَاشِي ١ : ٢٤٠ .

(٦) السِّرَاقِي : يَعْنِي زَادُوا فِي النَّدَاءِ كَمَا زَادُوا الْمَاءَ فِي أُمَهَاتٍ .. وَالَّذِي زَادُوا

فِيهِ نَحْوُ يَا أَبَتَ ، وَيَا أُمَّةَ . وَالتَّرْخِيمُ لَا يَنْبَغِي نَمَتُ الْمَرْخَمِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْخِيمِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِمَوْضِعِ الَّذِي قَدَّرَ لَهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : يَا سَلَمَ الْبَكْرِيِّمِ .

ومن قال يا زَيْدُ الْحَسَنُ قال يا طَلْحَةَ الْحَسَنِ^(١)، لِأَنَّهَا كَفَتْهُ الْهَاءُ إِذَا حُذِفَتْ الْهَاءُ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ يَا زَيْدُ الْكَرِيمِ قَالَ يَا سَلَمَ الْكَرِيمِ^(٢).

هذا باب إضافة المتنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء^(٣) كما لم يثبت التنوين في المفرد لأنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَلَامًا حَتَّى يَكُونَ فِي الْأَسْمِ ، كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَا يَكُونُ كَلَامًا ، فَحُذِفَ وَتُرِكَ آخِرُ الْأَسْمِ جَرًّا لِيُفَصَلَ بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَغَيْرِهَا ، وَصَارَ حَذْفُهَا هُنَا لِكَثْرَةِ النَّدَاءِ فِي كَلَامِهِمْ ، حَيْثُ اسْتَغْنَوْا بِالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ . وَلَمْ يَكُونُوا لِيُثَبِّتُوا حَذْفُهَا إِلَّا فِي النَّدَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لُبْسٌ فِي كَلَامِهِمْ لِحَذْفِهَا وَكَانَتْ^(٤) الْيَاءُ حَقِيقَةً بِذَلِكَ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ ، إِذْ حَذَفُوا مَا هُوَ أَقْلُ اعْتِلَالًا فِي النَّدَاءِ^(٥) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَا قَوْمَ لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : « يَا عِبَادِ قَاتِلُوا قَوْمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ » .

وبعض العرب يقول : يَا رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَيَا قَوْمَ لَا تَفْعَلُوا . وَثَبَاتُ الْيَاءِ فِيمَا زَعَمَ يُونُسُ فِي الْأَسْمَاءِ^(٦) .

(١) قال يا طلحة الحسن ، ساقطة من الأصل فقط .

(٢) سلم ، بفتح اللام : ترخيم سلمة بفتحها أيضا ، اسم رجل .

(٣) ط : « في النداء » . (٤) ط : « فكانت » .

(٥) يعني ياء التكلم .

(٦) الآية ١٦ من سورة الزمر .

(٧) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وثبات الياء فيما زعم يونس

في المضاف لغة » .

[واعلم أنَّ بُقْيَانَ الباء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامِ أقبلْ. وكذلك إذا وقفوا .

و [كان أبو عمرو يقول: « يا عِبَادِي فَاتَّقُونْ (١) » . وقال الرازي ، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (٢) :

وكنْتَ إذْ كنْتَ لِلْهِ وَحْدَكَ لَا لِمِثْلِكَ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ (٣)
 ٣١٧ وقد يُبدلون مكانَ الباء الألفَ لأنها أخفُّ ، وسببُ ذلك إن شاء الله ، وذلك قولك : يَا رَبَّاهُ تَجَاوَزْ عَنَّا ، وَيَا غُلَامًا لَا تَفْعَلْ . فإذا وقفت قلت : يَا غُلَامَاهُ . وإنما ألحقتَ الهاء ليكونَ للألفِ ؛ لأنها خفيفةٌ . وعلى هذا النحو يجوز : يَا أَبَاهُ ، وَيَا أُمَاهُ .

وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم : يَا أَبَاهُ ، وَيَا أُمَّهُ لَا تَفْعَلْ ، وَيَا أَبْنَاهُ (٤)

(١) في إتحاف فضلاء البشر ٣٧٥ : « واختلف عن رويس في إعباد . فجمهور العراقيين على إجماعتها عنه كذلك ، والآخرون على الحذف ، وهو القياس فإنه قاعدة الاسم المنادى » .

(٢) المنصف ٢ : ٢٣٢ وابن يمين ٢ : ١١ والعي ٣ : ٣٩٧ وشرح شواهد المنى ٢٣٣ والتصريح ٣٦ : ٢ .

(٣) ط : « فكنت » . إلهي ، أي يا إلهي . وتهديره : وكنْتَ يا إلهي إذ كنت وحدك لم يك شيء قبلك .

والشاهد فيه إنبات الباء في « يا إلهي » على الأصل ، وحذفها أكثر في السلام ؛ لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشبه التنوين في الضعف والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد . واستشهد به ابن هشام في المنى حكاية عن ابن مالك على أن « لم » ترد للتنوين المنقطع ، وقال إنه خطأ . واستشهد به في التوضيح على إضافة « وحد » إلى كاف الخطاب .

(٤) في الأصل فقط : « يا فتاة » .

ويا أُمّاءَ ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الماء مثل الماء في عمّة وخالة^(١) .
 وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أُمّة لا تفعل .
 وبذلك على أن الماء بمنزلة الماء في عمّة وخالة^(٢) . أنك تقول في الوقف : يا أُمّة
 ويا أبة ، كما تقول يا خالة . وتقول : يا أُمّاءَ كما تقول يا خالئاه^(٣) . وإنما
 يُلزِمون هذه الماء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها
 عوضاً من حنفِ الباء ، وأرادوا أن لا يُخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حنفُ
 الباء ، وأنهم لا يسكتون يقولون يا أبة ويا أُمّاءَ ، وهي قليلة في كلامهم^(٤) .
 وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التنغير والحنف ، فأرادوا أن
 يعمّوا هذين الحرفين كما قالوا أَيْنُقْ لَمَّا حذفوا العين رأساً^(٥) . جعلوا الباء
 عوضاً ، فلما ألحقوا الماء في أبة وأُمّة ، صيروها بمنزلة الماء التي تلزم الاسم
 في كل موضع^(٦) ، نحو خالة وعمّة^(٧) . واختصّ النداء بذلك لكثرة
 في كلامهم^(٨) . كما اختصّ النداء بيا أيها الرجل .

(١) السيرافي : الأصل في نداء الأب والأم قبل دخول علامة التأنيث فهما
 أن يقال يا أب ويا أم ، بالكسر من غير ياء ، وبالباء : يا أبي ويا أمي ، وبالألف
 مكان الباء : يا أبا ويا أُمّا .

(٢) وخالة ، ساقطة من ط

(٣) في الأصل فقط : « كقولك يا خالئاه » .

(٤) ما بعد : « يا أُمّاء » ساقط من ب ، ط .

(٥) رأساً ، من الأصل فقط .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « عوضاً في أبة وأُمّة فلما ألحقوا الماء منها

صيروها بمنزلة الماء التي تلزم الاسم في كل موضع » وفي ب : « عوضاً فلما ألحقوا

الماء صيروها بمنزلة الماء التي تلزم الاسم في كل موضع »

(٧) نحو خالة وعمّة ، ساقط من ب . وفي ط : « نحو عمّة وخالة » .

(٨) ط : « الكلام » .

ولا يكون هذا في غير النداء ، لأنهم جملوها [تنبيهاً] فيها بمنزلة يا^(١) .
وأكدوا التنبيه ، « بها » [حين جملوا بآ مع ها] ، فن لم يميز لم أن
يسكتوا على أي ، ولزمه التفسير .

قلتُ : فلم دخلت الماء في الأب وهو مذكرٌ .

قال : قد يكون الشيء المذكر^(٢) يوصف بالمؤنث [ويكون الشيء
المذكر له الاسم المؤنث نحو نفس ، وأت تعني الرجل به] . ويكون الشيء
المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر . فن ذلك :
هذا رجل ربعةٌ و غلامٌ يَفْعَةٌ . فهذه الصفاتُ .

والأسماء قولهم : نفسٌ ، وثلاثة أنفسٍ ، وقولهم ما رأيتُ عيناً ، بمعنى
عين القوم . فسكانُ أبة اسمٌ مؤنثٌ يقع للمذكر ، لأنها والدان كما تقع^(٣)
العين للمذكر والمؤنث لأنها شخصان . فسكانهم إنما قالوا أيوانٍ لأنهم جمعوا
بين أبٍ وأبنة ، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنت المذكر .
واستغنوا بالأم [في المؤنث عن أبة] ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ،
فن ثم جاءوا عليه بالأبوين ، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكان
مؤنثه أبةً سكا أن مؤنث الوالد والدة^(٤) .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عدلٌ . ومن الأسماء فرسٌ^(٥) ،
هو للمذكر ، فجعلوه لها ، وكنك عدلٌ [وما أشبه ذلك]^(٦) .

(١) في الأصل فقط : « الياء » .

(٢) ب : « مذكرا » .

(٣) ب ، ط : « يقع » .

(٤) ط : « والدة »

(٥) ب : « فرس » . وما بعد هذه الكلمة إلى « لها » سقط من ب .

(٦) وما أشبه ذلك ، ساقط من الأصل ، ثابت في ب ، ط .

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعل ، جلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ^(١) قالوا : يا طلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة ٣١٨ هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف .

ولما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتها في النداء ، كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم . وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فتركها ترك الأصل .

هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه^(٢)

وتثبت فيه الياء ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .

فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلة في الخبر . وكذلك يا غلام غلامي . وقال [الشاعر] أبو زيد الطائي^(٣) :

يا ابن أُمِّي ويا شقيقَ نفسي أنتَ خليلي لدهرٍ شديدٍ^(٤)

(١) في الأصل فقط : « إذا » .

(٢) قبل المضاف إليه ، ليس في ط .

(٣) ابن عيش ٢ : ١٢ وابن السجري ٢ : ٧٤ ، ١٣١ ، والمعنى ٤ : ٢٢٢ والمجم ٢ : ٥٤ والأشعرى ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٧٩ . والبيت من قصيد له يرفي بها أخاه .

(٤) شقيق : مصغر شقيق وهو الأخ ، صغره دلالة على قربه من نفسه ولطف محله من قلبه . وأصله من هذا شقيق هذا ، إذا انشق بنصفين .

والشاهد فيه إنبات الياء في « أمي » لأنها غير مناداة ، فجرت في إنبات الياء مجرى المضاف إليه في قولك يا ابن زيد في إنبات التثوين .

وقالوا : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأنّ هذا : أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامى . وقد قالوا أيضا : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، كأنّهم جعلوا الأوّل والآخر اسمًا ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا . وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم ^(١) .
وعلى هذا قال أبو النجم ^(٢) :

* يا ابنةَ عمّا لا تلوى واحجّى ^(٣) *

واعلم أنّ كلّ شيء ابتدأته ^(٤) في هذين البيتين [أولا] فهو في القياس ^(٥) .
وجميع ما وصفتناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس
عن العرب .

(١) السيرافي ما ملخصه : فيها أربعة أوجه : فتح أم وعم إتباعاً لنون ابن وموضعها خفض بالإضافة ، ويجوز فيها الكسر لأنهما لمّا جلا كاسم واحد حذفَت الياء وبقيت الكسرة ، كما يفعل في الاسم الواحد . والوجه الثالث : أن تثبت الياء ، وإثباتها على وجهين : أحدهما أن تثبتها كما تثبتها في غلامى ، والآخر ، وهو الأجود : أن تثبتها في يا ابن أخى ويا غلام غلامى . والرابع : أن تجعل مكان الياء ألفاً .

(٢) نوادر أبي زيد ١٩ وابن عيش ٢ : ١٢ ، ١٣ ، والمعين ٤ : ٢٢٤ والممع ٢ : ٥٤ والأشعوى ٣ : ١٥٧ والنصرم ٢ : ١٧٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، وهى ابنة عمه ، وتدعى أم الحيار ، ولها يقول :

قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبك كله لم أصنع
والهجوع : النوم بالليل خاصة .

استشهد به على إبدال الياء ألفاً كراحة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر
المشترى .

(٤) ط : « ابتدأناه » .

(٥) ط : « هو القياس » .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النادى بحرف الإضافة^(١)

وذلك فى الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهمل^(٢) :

يَا بَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيَا يَا بَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ^(٣)

فاستغاث بهم لينشروا له كلبياً^(٤) . وهذا منه وعيدٌ وتهديدٌ . وأما قوله ٣١٩
« يَا بَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ » فإِنَّمَا استغاث بهم لهم ، أى لِمَ تَفْرُونَ ؟ !
استطالة عليهم وعيداً .

وقال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدٍ الْهَذَلِيُّ^(٥) :

(١) فى الأصل فقط : « بحرف الجر » .

(٢) الحصائن ٣ : ٢٢٩ وحديث البسوس ٥٢ والمقد ٥ : ٧٨ والخزانة
٣٠٠ : ١ .

(٣) يستغث بنى بكر بن وائل ، والمستغاث به فى الحقيقة هنا مستغاث من أجله . يقول : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى إنشاركيب وإحيائه ، يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كلبياً فى أمر البسوس ، وهى خالة جساس بن مرة الشيبانى ، وكان لها ناقة يقال لها « سراب » فرآها كلب بن وائل فى حماه وقد كسرت بيض طير كان قد أجاره ، فرمى ضرع الناقة بهم ، فوجب جساس على كلب فقتله ، فهاجت حرب البسوس فى ذلك أربعين سنة .

والشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على « بكر » للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أولى بالفتح لوقوع انشادى موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضائر .

(٤) ط : « لَأَنْ يَنْشُرُوا لَهُ كَلْبِيَا » .

(٥) ديوان الهذليين ٢ : ١٧٢ .

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَالِ أَرَقَى، مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ^(١)

وقال قيس بن ذريح^(٢) :

تَكْنُفُنِي الرُّشَاءُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَنَّاسٍ لَلْوَاشِيِ الْمَطَاعِ^(٣)

وقالوا : يَا لِلَّهِ ، يَا لِلنَّاسِ ، إِذَا كَانَتِ الْإِسْتَفَانَةُ^(٤) . فالواحدُ والجَميعُ فيه سواء^(٥) . وقال الآخر^(٦) :

يَا لَقَوْمٍ مَنْ لِلْعُلَى وَالْمَسَاعِي يَا لَقَوْمٍ مَنْ لِلْيَدَى وَالسَّمَاحِ^(٧)

(١) اللطيف : ما يعطى بالإنسان في نومه من خيال من يهوى . أرقى تأريفاً : منع النوم . نازح : بعيد . وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، وإلا لقال « نازحة » بمعنى الحبيبة . والدلال : الجرأة في غنج وشكل بالجمال والحسن .

والشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر الثانية ، فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله .

(٢) ونسب أيضاً إلى حسان بن ثابت . ابن عيش ١ : ١٣١ والمعنى ٤ : ٢٥٩ .

(٣) تكنفوه : أحاطوا به . والكنف : الجانب والواشي : التمام ، لأنه يزين الباطل ويشبه . أزعجونى : أقلقونى ، وأهمل الإزجاج التحريك . معنى أن صاحبه طمع الرشاة وترضى قولهم .

والشاهد فيه كما في الذى قبله .

(٤) ط فقط : « إذا كانت الاستفانة به » .

(٥) ط : « فيها سواء »

(٦) الشاهد من الجسين الذى لم يعرف لها قائل . وانظر ابن عيش ١ : ١٢٨ ،

١٣١ الخزانة ١٨ : ٢٩٦ والمعنى ٤ : ٢٦٨ والمعنى ١ : ١٨٠ .

(٧) يرثى رجالاً من قومه العللى ، بالضم - جمع عليا بالضم ، وهى الصفة

الرفيعة . والمساعى : مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماهم ، واحداً مسعاة .

والسماح : الجلود . يقول : ذهب من يقوم بذلك بدم .

يَا لَعَلَّافِيَا وَيَا لَرِيَّاسِرَ وَيَا لِحُشْرِجِ الْفَقَى النَّفَّاحِ^(١)

أَلَا تَرَامِ [كَيْفَ] سَوَّاءَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ .

وَأَمَّا فِي التَّمَجُّبِ فَقَوْلُهُ ، [وَهُوَ فَرَارُ الْأَسَدِيِّ^(٢)] :

لَخُطَّابُ لَيْسَى يَا لَبْرُنُّنْ مِنْكُمْ أَذَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سَلِيكِ الْمَغَائِبِ^(٣)

وَقَالُوا : يَا لَلْعَجَبِ ، وَيَا لَلْفَلَيْقَةِ ؛ كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَمْرًا عَجَبًا فَقَالُوا : يَا لَبْرُنُّنْ ،
أَي مِثْلُكُمْ دُعَى السَّطَّامِ .

وَقَالُوا : يَا لَلْعَجَبِ وَيَا لَلْمَاءِ ، لِمَا رَأَوْا عَجَبًا أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا ، كَأَنَّهُ
يَقُولُ : تَعَالَى يَا عَجَبُ [أَوْ تَعَالَى يَا مَاءَ^(٤)] فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : يَا لَلدَّوَاهِي ، أَي تَعَالَيْنَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ لَسَكُنِّ ،

(١) هَؤُلَاءِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ . النَّفَّاحُ : الْكَثِيرُ الْمَطَاءِ ، وَأَسْلَ النَّفْحِ
الدَّفْعُ . وَيُرْوَى : « الْوَضَاحُ » ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِالْكَرَمِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِدْخَالُ لَامِ الْاسْتِغْنَاءِ عَلَى الْمُسْتَعْتَابِ بِهِ مَفْتُوحَةٌ .

(٢) ابْنُ يَمِينٍ ١ : ١٣٦ .

(٣) لَيْسَى : امْرَأَتُهُ . وَكَأَنَّ بَرْنُنْ قَدْ دَخَلُوا امْرَأَتَهُ وَأَفْسَدُوهَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ
هَذَا مُتَعَجِّبًا مِنْ فَعْلِهِمْ ، وَجَلَّاهُمْ فِي الْإِهْتِدَاءِ إِلَى إِفْسَادِهَا لَا تَزَاعِيهَا مِنْهُ أَهْدَى
مِنْ سَلِيكِ بْنِ السَّلَكَةِ . وَهُوَ أَحَدُ عِدَائِي الْعَرَبِ وَصَالِيَهُمْ ، وَكَانَ يُسَمَّى
أَيْضًا « سَلِيكِ الْمَغَائِبِ » . وَالْمَغْنَبُ : الْجَمَاعَةُ مِنَ الْحَيْلِ . وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ :

تَزُورُونَهَا وَلَا أَزُورُ نِسَاءَكُمْ أَلْفَى لِلْأَوْلَادِ الْإِمَاءُ الْحَوَاطِبِ

وَالشَّاهِدُ فِي « يَا لَبْرُنُّنْ » حَيْثُ فَتَحَ لَامَ الْمُسْتَعْتَابِ بِهِ ، وَلِئِنْ كَانَ بِمَعْنَى
الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « كَأَنَّهُ يَقُولُ يَا مَاءَ أَوْ تَعَالَى يَا عَجَبِ » ، وَفِي ب : « كَأَنَّهُ
يَقُولُ : تَعَالَى يَا مَاءَ أَوْ تَعَالَى يَا عَجَبِ » ، وَأُثْبِتَ مَا فِي ط .

لأنه من إِيَّانَكَ وَأَحْيَانَكَ^(١) .

وكلُّ هذا في معنى التعجّب والاستغاة ، وإلّا لم يَجْز . ألا ترى أنك لو قلت يا زَيْدٍ وأنت تحدّثه لم يَجْز .

ولم يلزم في هذا الباب إلّا يا للتنبيه ؛ لئلاّ تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك : لَعَمْرُؤُ خَيْرٌ مِنْكَ . ولا يكونُ مكانَ يا سواها من حروف التنبيه نحو أَيْ وَهَيْكَا أَيَا ؛ لأنّهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاة ولا تعجّب .

وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عَجَبَاهُ . ويا بَكْرَاهُ ، إذا استغثت أو تعجّبت . فصار كلُّ واحد منهما يماقِبُ صاحبه ، كما كانت هاهُا الجحاجة مِماقِبَةً ياهُا الجحاجيح ، وكما عاقبت الألفُ في يَمَانِ الياء في يَمَقِي . ونحو هذا في كلامهم كثير ، وسترأه إن شاء الله عزّ وجلّ .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة

لأنّه مدعوٌ له ها هنا وهو غيرُ مدعوٍ

وذلك قول بعض العرب : يا لِعَجَبٍ ويا لِمَاءٍ^(٢) ، [و] كأنه نَبّه بقوله

(١) ط : « لأنه من أَحْيَانَكَ » قطع . وفي الأصل : « لأنه من آيَاتِكَ وَأَحْيَانِكَ » وفي ب : « لأنه من آيَاتِكَ وَأَحْيَانِكَ » . وقد سويت النص بماترى .
(٢) السيرافي : فإن قال قائل : لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له ؟ قيل : لأن المدعو لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ؛ لأنك إذا قلت يا للظلم فنهاء المدعوكم للظلم . فهو على منهاج في غير النداء ، والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس ؛ لأن النداء لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامة أولى .

يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِمَاءٍ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يَا وَيْلُ لَكَ وَيَا وَيْلُ لَكَ كَأَنَّهُ
نَبَأُ إِسْمَانًا نَمَّ جَبَلُ الْوَيْلِ لَهُ . وعلى ذلك قول قيس بن ذريح^(١) :

* فَيَا لِنَاسٍ لِّوَانِي الْمَطَاعِ *

* يَا لِقَوْمِي لِفَرْقَةِ الْأَحْبَابِ^(٢) * و :

كسروها لأنَّ الاسم الذي بعدها غيرُ منادى ، فصار بمنزلة إذا قلت
هذا زَيْدٌ . فاللامُ المفتوحةُ أضافت النداء إلى المنادى المخاطب ، واللامُ
المكسورةُ أضافت المدعوَ إلى ما بعده لأنه سببُ المدعو . [وذلك أنَّ المدعوَ
إِنَّمَا دُعِيَ مِنْ أَجْلِ مَا بَعْدَهُ] ، لأنَّه مدعوٌ له .

ومما يدلُّك على أنَّ اللامَ المكسورةَ ما بعدها غيرُ مدعوٍ قوله :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارِ^(٣)

(١) ط : « قال قيس بن ذريح » . وينسب أيضا إلى حسان بن ثابت .
وقد سبق الكلام عليه قريبا ص ٢١٦ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تنتمه . وانظر مع المومع ١ : ١٨٠ . وفي ط :
« يا لقوم » : والشاهد فيه كسر اللام الثانية لأنها لام المدعو له أى المستغاث له .

(٣) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ١١٨ وابن الشجرى ١ : ٣٢٥ /
٢ : ١٥٤ وابن عيش ٢ : ٢٤ ، ٨ / ٤٠ ، ١٢٠ : ٨ ، والبيئ ٤ : ٢٦١ والممع
١ : ٧٤ / ٧٠٠٢ وشرح شواهد المغنى ٢٦٩ والكامل ٤٧ ، ٤٨ ومخط اللآلىء
٥٤٦ والحامسة بشرح المرزوق ١٥٩٣ .

يدعو على سمعان جاره أن تتاله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرفع
حق الجوار .

والشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم
أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان . ولذا رفع « لعنة » بالابتداء ، ولو أوقع
النداء عليها لتصبها .

فياً لغير النمة .

٣٢١

[وتقول : يا زَيْدٍ ولعمري وإذا لم تجيء بياً إلى جنب اللام كسرت
ورددت إلى الأصل] .

هذا باب الندبة

اعلم أن للندوبَ مدعوً ولكنه متفجعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت
في آخر الاسم الألف ، لأنَّ الندبة كأنهم يترآمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحَق
كما لم تُلحَق في النداء^(١) .

واعلم أنَّ الندوب لا بُدَّ له من أن يكون قبل اسمه يا أو وا ، كما لزم
يا المستغاث به والمتعجب منه .

واعلم أنَّ الألف التي تُلحَق الندوب تفتح كل حركة قبلها^(٢) مكسورة
كانت أو مضمومة^(٣) لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف
إلا مفتوحاً .

فأما ما تلحقه الألفُ فتقولك : وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك ،
وإن أضفتَ إلى نفسك ، فهو سواء ، لأنَّك إذا أضفتَ زيدا إلى نفسك
فاللِالْ مكسورة وإذا لم تُضِفْ فاللِالْ مضمومة ، فتفتح المكسور كما فتحت

(١) السرافي : الندبة فتجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على الندوب
عند فقده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده ،
كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قدرهته . ولما كان الندوب ليس بحيث
يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت ، فالزموا أوله يا أو وا ، وآخره الألف ،
في الأكثر من الكلام ؛ لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للعد .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تفتح كل ما قبلها » .

(٣) ط : « مضمومة كانت أو مكسورة » .

المضوم . ومن قال يا غلامى وقرأ يا عبادى قال : وازيديا [إذا أضاف] ؛ من قبل أنه إتمام جاء بالآلف فألحقها الياء وحرّكها فى لفة من جزم الياء ؛ لأنه لا ينجز حرفان ، وحرّكها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الآلف إلا مفتوحا . وزعم الخليل أنه يجوز فى الندبة وأعلامية ؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول وأعلامى فأبين الياء كما أبينها فى غير النداء ، وهى فى غير النداء مبيّنة فيها اللتان ^(١) : الفتح والوقف . ومن لفة من يفتح أن يلحق الهاء فى الوقف حين يبين الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الآلف فى الوقف لأن يكون أوضح لها [فى قولك يا رباه] . فإذا بينت الياء فى النداء كما بينتها فى غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء . قال الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيّات ^(٢) :

تبكهم دَهَاءُ مَوَلَّةٍ وتقول سَلَى وَأَوْرِيَّتِيَه ^(٣)

وإذا لم تلحق الآلف قلت : وازيد إذا لم تُضِف ، ووازيد إذا أضفت ، وإن شئت قلت : وازيدى . والإلحاق ^(٤) وغير الإلحاق عربى فبما زعم الخليل رحمه الله ويونس .

(١) ط : « لفتان » .

(٢) ديوانه ٩٩ والشعراء ٥٢٥ والموشح ١٧٨ والمعنى ٤ : ٢٧٤ والتصريح

١٨١ : ٢ .

(٣) يرمى سمدأ وأسامة ، ابنى أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرة . والدهاء : السوداء ، وهى أيضاً العدد الكثير من الناس . والمولة : الباكية ، وهى حال مؤكدة ؛ لأن « تبكهم » دال على أنها مولة فذكر عويلها تأكيداً . والرزية : المصيبة ، وأصله من المحموز : رزيتة .

والشاهد فيه إلحاق هاء السكت بالتندوب ، لبيان الحركة فى الوقف .

(٤) ط : « فالإلحاق » .

وإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبداً بينةً ، وإن شئتَ ألحقتَ الألفَ ، وإن شئتَ لم تُلحِقْ . وذلك قولك : واقتطاعَ ظَهْرِيَّاهُ ، وواً اقتطَعَ ظَهْرِي . وإنما لزمته الياءُ لأنه غير منادى ^(١) .

واعلم أنَّك إذا وصلتَ كلامَكَ ذهبتُ هذه الهاءُ في جميع الندبة ، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبينُ به الحركة ^(٢) .

. وتقول : واغلامَ زيداه ، إذا لم تُضِفْ زيداً إلى نفسك . وإنما حذفتُ التنوينَ لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يجرُ كوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة [من الاسم] ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفَ عليهم ^(٣) ، فهذا في النداء آخرى ، لأنه موضعُ حنْفٍ . وإن شئتَ قلت : واغلامَ زيدٍ ، كما قلتَ وازيدُ .

وزعموا أنَّ هذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو قول رؤبة ^(٤) :

(١) السبرافي : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين . ولم يذكر سيبويه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب ولا في الاسم المضاف إليه المندوب . وأما أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة ، نحو يا غلامى ويا صاحبي ، ولم يذكر سقوطها في : واقتطاعَ ظَهْرِي ، ويا صاحب غلامى . والقياس فيهما واحد ، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين .

(٢) ط : « بها الحركة » .

(٣) ط : « وكان أخف عليهم » .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ١٢ والسان (بنى ٩٧) .

• فهِى تُنادى بآيٍ وإِنْيَا (١) •

ويروى : « بآباً وإِنْيَا » ، [فافضل] ، وإِثْمَا حكي نُدْبَهَا .
واعلم أَنَّهُ إِذَا واقَت الياء الساكنة ياء الإِضافة في النداء لم تُحذف
أبدأ ياء الإِضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء ، ولكنهم
يلحقون ياء الإِضافة وينصبونها لتلاينجزم حرفان . وإِذا نَدَبْتَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ : إِنْ
شئت ألحقت الألفَ وإِنْ لم تُلحِقْ جاز كما جاز ذلك في غيره . وذلك [قولك] :
واغْلَامِيَّاهُ [ووا قَاضِيَاهُ] ، وواغْلَامِيَّاهُ ووا قَاضِيَّاهُ ، يصير مجراهما هاهنا كجراه
في غير الندبة ، إِلاَّ أَنَّكَ في الندبة أَنْ تُلحِقَ الألفَ . وكذلك الألفُ
إِذَا أَضَفْتَ إِلَيْكَ مجراها في الندبة كجراها في الخبر إِذَا أَضَفْتَ [إِلَيْكَ] .

وإِذَا واقَت ياء الإِضافة أَلْفًا لم تحرك الألفَ ، لأنها إِنْ حرَّكتْ
صارت ياءً ، والياء لا تُدخلها كسرة (٢) في هذا الموضع . فلما كان تغييرُهم
إِياها يَدْعُوهم إِلَى ياءٍ أُخْرَى وكسرة تركوها على حالها كما تركتْ ياء قَاضِيَّاهُ ،
إِذْ لم يَخافوا التباساً وكانت أَخْفَ ، وأثبتوا ياء الإِضافة ونصبوها لِأَنَّهُ لا يَنْجزم
حرفان . فَإِذَا نَدَبْتَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شئت ألحقت الألفَ كما ألحقتها في الأوَّل ٣٧٣
وإِنْ شئت لم تُلحِقها ، وذلك قولك : وامْثُنِيَّاهُ وامْثُنِيَّاهُ . فَإِنْ لم تُضِفْ إِلَى

(١) ط واللسان : « فهِى تُرى » يقال رمت رثاءً ، ورمت تريمةً ، وترمت
تريماً . حكي ما نُدْبَتْ بِهِ . وقيل :

• بكاءً مكلّى فقدت حياء •

والشاهد فيه أَنَّ المندوب المضاف لِياء التكميل يجوز فيه ما جاز في النداء
غير المندوب من قلب الياء أَلْفًا أو تركها على أصلها كما في رواية « بآباً » .

(٢) كسرة ، ساقطة من الأصل فقط .

نفسك قلت : وامْتَنَاءُ ، وتَحْنَفُ الأوَّلُ ^(١) لآنه لا يَنْجِزُ حِرْفَانٌ ولم يَخَافُوا
التَّبَاسُّمَ : فذهبت كما تَذْهَبُ في الألف واللام ، ولم يكن كَالِيَاءِ لآنه
لا يَسْخَلُهَا نَصَبٌ .

هذا باب تكونُ أَلْفُ النَّدْبَةِ فيه تَابِعَةً لما قبلها

إن كان مكسوراً فهي ياء ، وإن كان مضموماً فهي واو .

وإِثْمًا جعلوها [تَابِعَةً] لِيُفَرَّقُوا بين المذكر والمؤنث ^(٢) ، وبين الاثنين
والجميع ، وذلك قولك : وَاظْهَرُ هُوَ ، إِذَا أَضْفَتَ الظَّهْرَ إِلَى مَذْكَرٍ ، وَإِثْمًا
جَعَلْتُهَا وَاوًا لِتُفَرَّقَ بين المذكر والمؤنث إِذَا قلت : وَاظْهَرُ هَا .

وتقول : وَاظْهَرُ هُمُوهُ ، وَإِثْمًا جَعَلْتَ الألفَ وَاوًا لِتُفَرَّقَ بين الاثنين
والجميع إِذَا قلت : وَاظْهَرُ هَاهَا .

وإِثْمًا حَذَفْتَ الحَرْفَ الأوَّلَ لآنه لا يَنْجِزُ حِرْفَانٌ ، كما حَذَفْتَ الألفَ
الأولى من قولك وامْتَنَاءُ .

وتقول : وَاغْلَامِيكِيهُ ، إِذَا أَضْفَتَ [الغلام] إِلَى مؤنث . وإِثْمًا فعلوا
ذلك لِيُفَرَّقُوا بينها وبين المذكر إِذَا قلت : وَاغْلَامُكَاهُ .

وتقول : وَاإِثْمًا ظَهَرَ هُوَ ، في قول من قال : مَرَرْتُ بِظَهْرِهِ قَبْلُ .
وتقول : وَاإِثْمًا ظَهَرَ هِيَ . في قول من قال : مَرَرْتُ بِظَهْرِهَا قَبْلُ .

وتقول : وَاإِثْمًا عَمْرِيَاءُ وَإِنْ كُنْتَ إِثْمًا تَنْدُبُ الأَبَ ، وَإِيَّاهُ تَضِيفُ
إِلَى نَفْسِكَ لَا عَمْرَأَ ، من قَبْلِ أَنْ عَمْرَأَ يَجْرَاهُ هُنَا كَجَرَاهُ لَوْ كَانَ لَكَ ، لآنه

(١) ط : « الأولى » ، والمراد الألف في كل منهما .

(٢) ط : « المؤنث والمذكر » .

لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأن ياء الإضافة عليه تقع ، ولا تحذفها لأن عمراً غير منادى . ألا ترى أنك تقول يا أبا عمرو : ومما يدلُّك على أنَّ عمراً هاهنا بمنزلة لو كان لك ، أنه لا يجوز أن تقول هذا أبو النضرِكَ ، ولا هذه ثلاثة الأثوابِكَ ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأوَّلَ حقَّ تجعل الآخر مضافاً إليك كأنه لك ^(١) .

هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلتحق المندوب

وذلك قولك : وازيدُ الظريفَ والظريفَ . وزعم الغليل رحمه الله أنه مكَّه من أن يقول الظريفاهُ أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا قللت : وازيدُ ^(٢) أنت الفارسُ البطَّلاءُ ؛ لأن هذا غير منادى ^(٣) كما أن ذلك غير نداء .

(١) السباني : إذا أضاف المتكلم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء فإن حق اللفظ في ذلك أن يصير الأخير مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء وإن كان القصد إلى إضافة الاسم الذي قبله ، ويصير الاسم الأخير كأنه مضاف إليك منفرداً . وكذلك لو كان اسم مضاف إلى منكور وأردت تعريفه عرفت الثاني كأنك أردت تعريفه منفرداً ، ويكون تعريفه تعريفاً للأول ، وذلك نحو قولك هذه مائة درهم ؛ فإن أضفت مائة إلى نفسك قلت : هذه مائة درهمي . وقد علمنا أنك لم ترد أن تضيف درهماً إلى نفسك ، ولا قصدت إلى درهم واحد بينه جعلته لنفسك ، وإنما قصدت إلى إضافة مائة إليك دون غيرها ... وعلى هذا إذا أضفت إلى نفسك أبا عمرو كنية رجل ، وليس اسم شخص قصد إليه ، فإذا أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان درهم في مائة درهم كأنه درهم لك .

(٢) ط : « واهيداً » ، تحريف .

(٣) ط : « نداء » .

وليس هنا كتوك : وا أمير المؤمنين ، ولا مثل : واعبد قيساً ؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . ولو قلت هنا زيد كنت في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف . ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين . ويدل على ذلك أن ألف التندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف التندبة عليه لا على الوصف .

وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الطريفة ، [وأجمعتي الشاميته^(١)] . ٣٢٤

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

وتقول : وا قسرونا ، لأن هذا اسم مفرد . وكذلك رجل سى بائني عشر تقول : وائنا عشرة ، لأنه اسم مفرد بمنزلة قسرين . وإذا نبت رجلاً يسمى ضربوا قلت : واضربوه . وإن سى ضرباً

(١) السرافي : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين . والذي حكاه سيويه عن يونس لست أدرى : ألقا علامة التندبة له من قياس يونس ، أو بما حكاه عن العرب فتحج له به ؟ ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنسانا ضاعت له قدحان فندبها . . . وقد يجوز أن تكون جمعتي الشاميته ، من جماجم العرب (بني ساداتهم ورؤسائهم) . وقد احتج الخليل بطلان ندبة الصفة بطلان ندبة الخبر . وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ؛ لأن الخبر منقطع عن التندوب ، والصفة من تمامه .

قلت : واضرباًه . فهذا بمنزلة واغلامهوه واغلامهاه ، جعلت ألف الندية تابعة لتفرق بين الاثنين والجميع .

ولو سميت رجلاً يغلامهم أو غلامهما لم تحرف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولتركته على حاله الأول^(١) في كل شيء . فكذلك ضرباً وضربوا ، إنما تحكى الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين^(٢) ، وصارت الألف تابعة لهما كما تبتع الثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو غلامهما وغلامهم ، لأنها كما لم تتغيرا في سائر المواضع لم تتغيرا في الندية .

هذا باب ما لا يجوز أن يُندب

وذلك [قولك] : وارجلة ويارجلة . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك أبيهت . ألا ترى أنك لو قلت واهذا ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإيماً ينبغي لك أن تفجع بأعروف الأسماء ، وأن تخص ولا تُبهم^(٣) ؛ لأن الندية على البيان ، ولا جاز هذا لجاز يرَجلاً ظريفاً ، فكنت نادياً نكرةً . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاش عندم أن يحتلوا^(٤) وأن ينفجوا على غير معروف . فكذلك تفاش عندم في المبهم لإيهامه ؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تُبهم .

(١) ط : « الأولى » .

(٢) الأصل ، وب : « قبل أن يكون اسماً » .

(٣) ط : « وأن تخص فلا تبهم » .

(٤) الاحتلاط ، بالحاء المهملة : الضجر والنضب . في الأصل ، ب : « أن يحتلوا » ، صوابه في ط . وانظر ما سياتي في ص ٢٣١ .

وكذلك : « وامن في الداراه »^(١) ، في القبح .

وزعم أنه لا يستجيب « وامن حفر بر زمرماه »^(٢) ؛ لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب . ولو قلت هذا لقلت وامن لا يعني أمره . فإذا كان ذا ترك لأنه لا يُعذر على أن يتفجع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع ويُبهم ، كما لا يُعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره .

هذا باب يكون الاسمان^(٣) فيه بمنزلة اسم واحد مطول
وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو

وذلك [قولك] : « واثلاثة وثلاثين » . وإن لم تندب قلت : « باثلاثة وثلاثين » ، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً .

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيد وعمر ، لأنك حين قلت يا زيد وعمر جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرد يُتوَم على حياله ، وإذا قلت باثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوَم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة . ألا ترى أنك تقول يا زيد ويا عمر ، ولا تقول باثلاثة ويا ثلاثون ، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها . ولزمها النصب كما لزم يا ضارباً رجلاً ، حين طال الكلام .

(١) في الأصل : « وكذلك من في الداراه » ، صوابه في ب ، ط .

(٢) ط : « وامن حفر زمرماه » حفرها عبد المطلب بعد اسماعيل .

(٣) الأصل ، ب : « هذا باب تكون الأسماء » ، وأثبت ما في ط .

وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك يا ضاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسطُ الاسم ، ورجلاً من تمام الاسم ، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً خيراً منك ، قللت يا خيراً منك فألزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي ، إذا قلت هذا الذي فعل . فكما أن خيراً منك لزمه التنوين وهو معرفة ، كذلك لزم ضارباً رجلاً ، لأن الباء ليست منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم . فلما لُزِمَتِ التنوين^(١) وطال الكلام رجع إلى أصله . وكذلك ضاربُ رجلٍ إذا أُلقيت التنوين تخفيفاً ، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرةً إذا أردت معنى التنوين ، كما لا يجعله معرفة في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفته ، فهو قولك : هذا ضاربك قاعداً . ألا ترى أن حذف التنوين كشبائه لا يغيّر الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد مناه .

وأما قولك يا أخا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرةً ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرةً ، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلة إذا كان منادى ، لأنه ثم يدخله التنوين ، وذاك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غير منادى وهو نكرة ، فجعل ما أضيف إليه بمنزلة .

هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو

فأما الاسم غير المنسوب فينبه بخمسة أشياء : بيا ، وأياً ، وهياً ، وأى ، وبالألف . نحو قولك : أحراب بن عمرو . إلا أن الأربعة غير الألف قد

(١) ب فقط : « التنوين » .

يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَدْعُوا أَصْوَاتَهُمْ لشيءٍ الْمَتَرَاخِي عَنْهُمْ ، وَالْإِنْسَانُ الْمَعْرُضُ عَنْهُمْ ^(١) ، الَّذِي يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ ^(٢) ، أَوْ النَّائِمُ الْمُسْتَقْتَلُ . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَدْعُونَ فِيهَا . وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْحَمْسَةَ غَيْرَ ^(٣) إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيبًا مِنْكَ ، مَقْبِلًا عَلَيْكَ ، تَوَكِيدًا .

وَلِنْ شِئْتَ حَذَقْتَهُنَّ كُلَّهِنَّ اسْتَغْنَاءً كَقَوْلِكَ : حَارَ بَنُ كَهْبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَمَلُهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ مَقْبِلٌ عَلَيْهِ بِمَحْضَرْتِهِ يُخَاطَبُهُ .

وَلَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ، وَلَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يَا هَذَا ، وَيَا رَجُلُ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُبَهَمِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي بِهِ لَزِمَ الْمُبَهَمَ كَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ أَيْ حِينَ حَذَفَتْهُ ، فَلَمْ تَقُلْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَلَا يَا أَيُّهَا ، وَلَكِنَّكَ تَقُولُ إِنْ شِئْتَ : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلُ كَذَا [وَكَذَا] ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لَأَيٍّ .

وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ بَا مِنْ النُّكْرَةِ فِي الشَّعْرِ ^(٤) ، وَقَالَ الْمَجَانِبُ ^(٥) :

(١) ط : « أَوْ لِلْإِنْسَانِ الْمَعْرُضِ عَنْهُمْ » .

(٢) ط : « إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ » .

(٣) ط : « وَلَا تَقُولَ » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : قَدْ أَخْطَأْتُ فِي هَذَا كُلَّهُ خَطَأً قَاحِشًا . يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعَارِفٌ بِالنِّدَاءِ ، وَقَدْ جُمِلَتْ بِسَيَوِيهِ نَكْرَاتٍ ثُمَّ قَالَ السِّيرَافِيُّ : أَدْمَاءُ أَبِي الْعَبَّاسِ هَذَا عَلَى سَيَوِيهِ هُوَ الْخَطَأُ . وَالْمُعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْرِي سَيَوِيهِ يَمْتَدُّ أَنْ غَنَوُكَ ، وَلَيْلٍ نَكْرَتَانِ ، وَهُوَ يَضْمُهُمَا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ١٩ وَلِنَّمَا يَعْنِي مَا كَانَ نَكْرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَوَرَدَ النِّدَاءُ فَصَارَ مَعْرِفَةً مِنْ أَجْلِهِ وَبِهِ . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

(٥) دِيوَانُهُ ٢٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٨٨ وَابْنُ بَيْمِثَرٍ ٢ : ١٦ ، ٢٠ وَالْخَزَائِنَةُ

١ : ٢٨٣ وَالْبَصِيصُ ٤ : ٢٧٧ وَالْأَثْمُونِيُّ ٣ : ١٧٢ وَالتَّصْرِيحُ ٢ : ١٨٥ وَاللَّسَانُ (شَقَرُ ٩١ عَنَرُ ٢٢٢) .

• جَارِي لَا تَسْتَكْرِى عَنِّي (١) •

يريد يا جارية : « ائذني غنوق » ، و « أصبح ليل » ، ٣٢٦
و « أطرق كرا » . وليس هذا بكثير ولا بقوى (٢) .

وأما المستغاث به فيأ لآزمة له ؛ لأنه يجهد : فكذلك المتعجب منه ،
وذلك : يا للناس ويا للماء (٣) . وإنما اجتهد لأن المستغاث عند مترخ أو غافل
والتعجب كذلك . والندبة يلزمها يا قوا ؛ لأنهم يحتلطون (٤) ويدعون ما قد
فات (٥) وبعد عنهم . ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترتمون فيها ، فن نم
أزيموها المد ، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم .

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادى يتبهم غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من

(١) يخاطب امرأته يريد : يا جارية . وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول
ما يعذر عليه إذا فعله . وذلك أنه كان عزم السفر فكان يرم رحله ناقتة لسفره
فقال له : ما هذا الذي ترم ؟

والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من « جاري » وهو اسم نكرة
قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف . وسيبويه
يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض
عليه المبرد . انظر الحواشي السابقة .

(٢) ط : « ولا قوى » .

(٣) ط : « وكذلك المتعجب منه ، وهو قولك يا للناس ويا للماء » .

(٤) في الأصل وب : « يحتلطون » بالخاء المسجدة ، تصحيف . انظر
ما سبق في ٢٢٧ .

(٥) ط : « من قد فات » .

بين أمته ، لأمرِكَ ونهيكَ أو خبرِكَ^(١) . فلاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء ، كما أنَّ التَّسْوِيَةَ أجزت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام ؛ لأنَّكَ تسوَّى فيه كما تسوَّى في الاستفهام . فالتَّسْوِيَةُ أجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء .

وذلك قولك : ما أدرى أَفَعَلَ أم لم يفعل . فجرى هذا كقولك أزيدُ عندك أم عمرو ، وأزيدُ أفضلُ أم خالدُ ، إذا استفهتَ ؛ لأنَّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول . فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء .

وذلك قولك : أمّا أنا فافعلْ كذا [وكذا] أيها الرجل ، وتفعلْ نحن كذا [وكذا] أيها القوم ، وعلى المضاربِ الوضعيةُ أيها البائع ، واللهم اغفرْ لنا أيّتها العصابة^(٢) ، وأردت^(٣) أن تختصَّ ولا تبهم حين قلت : أيّتها العصابةُ وأيها الرجلُ ، أراد أن يؤكدَ لأنه قد اختصَّ حين قال أنا ، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمعٌ منصتٌ لك : كذا كان الأمرُ يا أبا فلان ، توكيذا . ولا تدخل [يا] ها هنا لأنك لست تنبّه غيرك .
يعنى : اللهم اغفرْ لنا أيّتها العصابة^(٤) .

(١) ط : « أو نهيكَ أو خبرِكَ » .

(٢) السيرافي : والذي عندي أن أيها الرجل وأيها العصابة في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، فكأنه قال : العصابة المذكورة ، أو الرجل المذكور ، من أريد ، أو من أريد العصابة أو الرجل المذكور ، لأنه لا يقدر فيه حرف النداء .

(٣) ط : « وإنما أردت » .

(٤) ما بعد « غيرك » ساقط من ط . والظاهر أنه من كلام الأخفش .

هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء ٢٢٧

فيجي لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجرى
الاسماء فيه جراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء^(١)، ولكنهم
أجروها على ما حل عليه النداء.

وذلك قولك : إنا مَشَرَّ العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال ، أعني ،
ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتبوا يلم
المخاطب ، [و] أنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن
ما بعده محمول على أوله . وذلك نحو قوله ، وهو عمرو بن الأَهمم^(٢) :

إنا بني منقر قَوْمٌ دَوُو حَسَبٍ فينا سَراةُ بني سَعْدِ ونَدِيهَا^(٣)
وقال الفرزدق^(٤) :

(١) ط : « حروف النداء » .

(٢) ابن يميث ٢ : ١٨ والمجم ١ : ١٧١ .

(٣) بنو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة ، بالفتح :
السادة ، واحدم سرى ، وهو جمع غريب لا يجري على واحد . ونادى
والندى : مجلس القوم ، لأن بعضهم نادى بعضا بالحديث ، أو من الندو ، وهو
التجمع ، لأن القوم يندون حواليا . يقول : فينا مجتمع القوم وخونهم في الرأي
والتيدير وإصلاح أمر المشيرة .

والشاهد نصب « بني منقر » على الاختصاص والفخر . وذكر الاختصاص
في باب النداء لأن العامل فيه وفي النادى فعل لا يجوز إظهاره ، مع اشتراكهما
في معنى الاختصاص والفخر .

(٤) ديوانه ٢٠٢ .

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبُدٍ^(١)
فَانَّمَا اخْتَصَّ الْأَسْمُ هُنَا لِيُعْرَفَ^(٢) بِمَا حُلَّ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وفيه
معنى الاختصار . وقال رؤبة^(٣) :

* بِنَاتِمِيًّا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(٤) *

وقال : نحن العربُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فإِنَّمَا أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ
لَأَنَّكَ أَجْرَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى مَا التَّدَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تُجْرِهِ بِجَرَى الْأَسْمَاءِ فِي التَّدَاءِ .
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ [أَنْ تَقُولَ] : يَا الْعَرَبَ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ
مِنْ حُرُوفِ التَّدَاءِ أَيْ وَحْدَهَا ، فَجَرَى بِجَرَاءِ فِي التَّدَاءِ .
وَأَمَّا قَوْلُ لَيْدٍ^(٥) :

(١) زُرَّارَةٌ هَذَا ، وَالِدُ مَعْبُدِ بْنِ زُرَّارَةٍ ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو مَعْبُدٍ ، وَهُوَ ابْنُ عَدَسِ
ابْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ . جَهْرَةٌ أَلْسَابِ الْعَرَبِ ٢٣٢ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « بَنِي دَارِمٍ » عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَالْفَخْرِ .
(٢) ب : « ثُمَّ لِيُعْرَفَ » .

(٣) دِيوَانُهُ ١٦٩ وَابْنُ مَيْمُونٍ ٢ : ١٨ وَالْحِزْزَانَةُ ١٠ : ٤١٢ وَالْمِصْبِيُّ ٤ : ٣٠٢
وَالْأَشْمُونِيُّ ٣ : ١٨٣ .

(٤) بَيْتٌ مَقِيدُ الرُّوْيِ بِالْكَوْنِ ، وَأُطْلِقَ فِي طِ بِنَاصِمٍ خَطَأً . وَرُؤْبَةُ تَمِيمِيٌّ
فَهُوَ رُؤْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ رُؤْبَةَ بْنِ لَيْدٍ بْنِ صَخْرٍ بْنِ كَثِيفٍ بْنِ عَمِيرَةَ بْنِ حَنِيٍّ
ابْنِ رَيْحَةَ بْنِ سَمَدٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ زَيْدِ بَنَاتِ بْنِ تَيْمٍ . جَهْرَةٌ ابْنِ حَزْمٍ ٢١٥ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « تَمِيمًا » عَلَى الْاِخْتِصَاصِ .

(٥) دِيوَانُهُ ٣٤٠ وَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٤٤٢ ، ٤٤٩ وَالْأَفْطَاهِيُّ ١٤ : ٩١ وَالْمَعْدَةُ
١ : ٢٧ وَالْحِزْزَانَةُ ٤ : ١٧١ .

نحن بنو أم البنين الأربعة [ونحن خير عامر بن صعصعة^(١)]
 فلا يُنشدونه إلا رفعا ، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا ٣٧٨
 بأن عدتهم أربعة ، ولكنه جعل الأربعة وصفا ثم قال : المظمون
 الناعلون ، بعدما حُلاهم يُعرفوا^(٢) .

وإذا صُفرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب ، وذلك قولك :
 إنا مشر الصعاليك لا قوة بنا على الروة .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : بك الله نوجو الفضل ، وسبحانك
 الله العظيم ، نصبه كنصب ما قبله ، وفيه معنى التعظيم . وزعم أن دخول أي

(١) أم البنين : زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة
 وأبناؤها خمسة ، وهم عامر ، وطفيل ، وعبيدة ، ومعاوية ، ولكنه جعلهم أربعة
 للقافية . انظر المعارف لابن قتيبة ٤٠ .

والشاهد فيه رفع « بنو » لأن « الأربعة » ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم
 فيكون ما قبلها منصوبا على الاختصاص والفخر ، وإنما هو مخبر بنسبهم وعددهم
 لا مفتخر .

(٢) حلاهم ، من التحلية ، وهي الوصف . قال السيرافي تعليقا : يجيز
 أبو الباس محمد بن يزيد في :

• نحن بنو أم البنين الأربعة •

النصب على وجهين : أحدهما أن أم البنين امرأة شريفة ، وبنوها الأربعة
 كلهم سيد ، والآخر :

• المظمون الجفنة المددعه •

فنصبه على الفخر بما ذكرت لك . والوجه الآخر : أنه لم يرد معنى الفخر ،
 ونصبه على « أعنى » بلام مدح ولا ذم .

ثم رد السيرافي هذا التجويز وقال : إن قول سيويه أقرب .

في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء ، يعني ^(١) أيتها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا [فيه] يا ، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعل ^(٢) [كذا وكذا ، ولكن قول : إني زيدا أفعل] . ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا ؛ لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدًا وتوضيحًا هنا ^(٣) للضمير [وتذكيرًا] وإذا أبهت فقد جئت بما هو أشكل من للضمير . ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت إنا قومًا ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان ، فقمح ^(٤) إذ ذكروا الأمر توكيدًا لئلا يظنون أمره أن يذكروا مبهمًا ^(٥) .

وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، ومعتشر مضافه ، وأهل البيت ، وآل فلان . ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابة ، إنما يجوز هذا للتكلم والمكلم المنادى ، كما أن هذا لا يجوز إلا للحاضر ^(٦) .
وسألت أنخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى ^(٧) :

(١) معنى أيتها العصابة ، ساقط من ط

(٢) ب : « أي هذا أفعل ذاك » .

(٣) ط : « إنما تذكرها هنا توكيدًا وتوضيحًا » .

(٤) ط ، ب : « إذا » .

(٥) ط : « أن يذكره مبهمًا » .

(٦) يعني أنه لا ينادى إلا الحاضر .

(٧) الكامل ٦٥٩ والشراء ٤٧٧ والقالى ٢ : ١٤٧ والمؤلف ١٤٥

يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلهُ جَريرٌ ولكنْ في كَلِيبٍ تواضعٌ^(١)
 فزعا أنه غيرُ منادى وإنما انتصب على إظهارِ كأنه قال يا فاضلَ الشعرِ
 شاعراً ، وفيه معنى حَسْبُكَ به شاعراً^(٢) .

كأنه حيث نادى قال حَسْبُكَ به ، ولكنه أضمر^(٣) كما أضمرنا في ٣٢٩
 قوله : تالله رجلاً وما أشبهه ، مما سجدته في الكتاب إن شاء الله عز وجل .
 ومما جاء فيه [معنى] التعجبُ كقولك : يالك فارساً ، قولُ الأخوص
 ابن شريح السكلافي^(٤) :

(١) ط والشنترى : « أيا شاعراً » بدون الحزم . كان الملتان قد دعى
 ليحكم بين الفرزدق وجري ، ففضل جرياً في الشعر ، والفرزدق في الشرف
 والفضل ، ولذا قال : « ولكن في كليب تواضع » ، وكليب رهن جري ، من
 بني تميم .

والشاهد فيه نصب « شاعراً » على الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف
 تهديره يا هؤلاء أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً . وإنما امتنع أن يكون منادى .
 لأنه تكرره عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بينه
 وهو جري فلو كان منادى لبني حينئذ على الضم ، وقوله « جري » خبر لمبتدأ ،
 أي هو جري الذي أعجب منه . قال الشنترى : ويجوز عندي أن يكون قوله
 شاعراً منادى جرى على لفظ المنكسر وإن كان مخصوصاً معروفاً ، لوصفه بالجملة
 التي بعده ، والجملة لا يوصف بها إلا المنكرة .

(٢) شاعراً ، ساقط من ط .

(٣) ط : « أضمره » .

(٤) كذا في الأصل . وفي السيراني : « شريح بن الأخوص » وفي ب :
 « الأخوص بن شريح » وفي الشنترى : « الأخوص أبي شريح » . وانظر
 المبني ٤ : ٣٠٠ والمعم ١ : ١٨ والأخونى ٣ : ١٧٦ والتصريح ٢ : ١٧٤ .

تَمَنَّاى لَيْلَتَانِ لَقِيطُ أَعَامَ لَكَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعِدِ^(١)
وإنما دعاهم لم تعجبا، لأنه قد تبين لك أن المناذى يكون فيه معنى
أفعل به، يعنى بالك فارسا.

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثل ذلك ؛ للأخطل^(٢) :
أَيَّامَ جُلِّ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُهَا صُرْمًا لَخُولَطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ^(٣)

(١) كان لقيط بن زرارة النخعي قد توعد الأخوص السلابي وتمنى أن يلقاه
فيقتله ، فقال الأخوص هذا متمجبا لقومه بنى طامر من تمنيه لقتله وتوعده له .
وبنو كلاب بن ربيعة بن طامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، كانوا
قد نزلوا في معاوية بن بكر فنسبوا إليهم ، وإنما هم من بنى صعصعة بن سعد
ابن زيد بن مناة بن تميم . وأراد يا طامر ، فرخم .
والشاهد في قوله « لك » ، أى دعائى لك ، والمعنى معنى التمجيب كما يقال
يا لك فارسا ، أى يا هذا دعائى لك من فارس ، أى أعجبك في هذه الحال ،
فبين سيويوه بهذا أن المناذى قد يخص بالنداء على معنى التمجيب ، لا على معنى
النداء إلى أمر .

(٢) ليس في ديوان الأخطل ، لكن ورد أيضا بهذه النسبة عند الشنتمري .
(٣) الصرم ، بالضم والفتح : القطعة والمجران ، أو هو بالضم الاسم ،
وبالفتح الفعل والمصدر . وخولط : اختل وتغير . وأضاف الأيام إلى « جمل »
على تقدير أيام حال جمل وكون جمل أو نحو ذلك من التقدير . ويروى :
« جمل خليل » على الابتداء والخبر ، فلا شاهد فيه .

والشاهد فيه نصب « خليل » على الاختصاص والتعجب ، أى أعجب بها خليلًا
وما أعجبها خليلًا . وقال بعض النحويين : إنما احتج بالنصب « الأيام » على الاختصاص
وليس ببنى ، لأن الأيام إنما نصب هنا على الظرفية للمعنى المتقدم قبلها في قوله :
وقد أراها وشعب الحى مجتمع وأنت صب بمن عقلت ممتد
أى قد أرى هذه الدار في هذا الوقت كذا .

وعال في قول الشاعر ^(١) :

• إِهْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ • ^(٢)

أنه أراد : أنتِ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ^(٣) ، فجعلها نكرة ^(٤) .

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على مَنْ تحدُّهُ : هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، فيكونُ معرفةً .

هذا باب الترخيم

والترخيمُ حَنْفٌ أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ، وقد كتبناه فيما مضى ، وستراه فيما بقي إن شاء الله [تألي] .

واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطرَّ شاعرٌ ، وإنَّما ^{٣٣٠} كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من قَوْمِي [ونحوه] في النداء .

(١) الشاهد من الحسين . وانظر اللسان (خلب ٣٥٢)

(٢) الخلب ، بالكسر : لحمة رفيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب ما بين القلب والكبد .

والشاهد فيه رفع « هِنْدُ » الثانية على إظهار مبتدأ ، وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها ، والتقدير أنتِ هِنْدُ مستقرة بين خلب وكبد ، كما يقال أنتِ زَيْدٌ من الزيدَيْن ، فتجمل زَيْدٌ نكرة . قال الشنمري : ويجوز أن يجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضاً مما قبلها ، كأنه قال : هِنْدُ هِنْدُ المذكورة بين خلب وكبد مستقرة .

(٣) أما بعد الشطر إلى هنا ساقط من ط .

(٤) ط : « يجعلها نكرة » .

واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه ولا في وصفٍ ؛ لا شهماً غير مناديين ، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منونٌ في النداء ^(١) ؛ من قبل أنَّه جرى على الأصل وسلم من الحذف ، حيث أُجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب ^(٢) . يقول : إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب ، وحين قلت يا زيد أقبل لحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفته هذا الإعراب ، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره ^(٣) ، لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأوَّل بمنزلة الوصل من القى [إذا قلت القى قال ، وبمنزلة التنوين في الاسم] .

ولا ترخم مستغنائاً به إذا كان مجروراً ، لأنه بمنزلة المضاف إليه . ولا ترخم للتدوب ^(٤) لأنَّ علامته مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم .

(١) ط : « ولا ترخم مضافاً ولا اسماً منوناً في النداء » .

(٢) بده في الأصل وب : « يقول إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب . وحين قلت يا زيد أقبل لحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفته بناء الإعراب » .

وقال السيرافي تعليقا : الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفرداً معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف ، أو تكون في آخره هاء التأنيث وإن كان على ثلاثة أحرف . فإن قص من هذه الشرائط شيء لم يجوز ترخيمه . ثم قال : وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه ، ويوقمان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان : يا أبا عرو ، ويا آل عكرم ... وهذا عند سيويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء .

(٣) ط : « تحذف » بالتاء في الموضعين ، وفي ب : « يحذف » بالياء في الموضعين ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) هذا ما في ط وفي الأصل وب : « ولا يرخم التدوب بالياء » .

وإذا ثبت لم نرخم ، لأنها كالتنوين .

واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً ؛ لأنك لم ترد أن يجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء ، ولكنتك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذفت على حاله ، لأنه ليس هنـدم حرف الإعراب . وذلك قولك في حارث : يا حارث ، وفي سلمة : يا سلم ، وفي برثن : يا برثن ، وفي هيرقل : يا هيرقل .

هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك ، كان اسماً خاصاً غالباً ، أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة ، فإن حذفت الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب . فأمّا ما كان اسماً غالباً فنحو قولك : يا سلم أقبل . وأمّا الاسم العام فنحو قول السجّاج :

* جاري لا تنكرى عذيري ^(١) *

إذا أردت يا سلمة ، ويا جارية ^(٢) .

وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك : يا شأ أرجي ^(٣) ويأثب أقبلي ، إذا أردت : شاة وثبة .

(١) سبق الكلام عليه في ٢٣١ .

(٢) في الأصل فقط : « أي إذا أردت يا سلمة ويا جارية » .

(٣) يقال شاة راجن : مقيمة في البيوت ، ويقال أيضاً راجن في الملف رجونا ، إذا لم ينف منه شيئاً . وهذا ما في الأصل ، وفي ط ، ب : « ادجن » بالبدال ، من الدجون ، وهو لثف البيت والإقامة به .

واعلم أن نلساً من العرب يُثبتون الماء فيقولون : يأسلةُ أقبل ، وبعضُ من يُثبت يقول : يأسلةُ أقبل .

واعلم أن العرب الذين يحدفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يأسلةُ ويا طلمة . وإنما الحقوا هذه الماء ليثبتوا حركة الميم والماء ، وصارت هذه الماء لازمة لها في الوقف كما لزمت الماء وقف ارمه ^(١) ، ولم يحصلوا ^(٢) المتكلم بالتليار وحذف الماء عند الوقف وإثباتها ، من قبل أنهم جعلوا الحذف لازماً للماء التانيث في الوصل ، كما لزيم حذف الماء من ارمه في الوصل وكأنهم ألزموا هذه [الماء في ارمه] في الوقف ولم يحصلوها بمقتضاها إذا يثبت حركة ملم يحدف بعده شيء نحو هكبة وإليّة ، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذف الهاء وترك الحركة ، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف لثبات الهاء ، فثبتت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال ؛ ثلثاً يخلوا به .

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الماء في الوقف ، وذلك لأنهم يحصلون المدة التي تلحق التوافي بدلاً منها .

وقال [الشاعر] ، ابن الخنجر ^(٣) :

(١) ط : « لازمة كما لزمت الماء في قه وارمه » .

(٢) ط : « ولم يحصل » بالبناء للمجهول .

(٣) ب : « ابن الجذع » ، تحريف . وهو عوف بن عطية بن الخنجر ، بوزن كنف ، التيمى ، نسبة إلى تيم بن عبد مناة . شاعر جاهلي . الخزانة ٣ : ٨٢ والقاموس (خرج) والفضليات ٣٢٧ . والبيت الشاهد في الفضليات ٤١٦ .

كَلَّتْ فَرَارُهُ تَشْقَى بِنَا فَأَوَّلَى فَرَارُهُ أَوَّلَى فَرَارًا^(١)
وَقَالَ الْقَطَامِيُّ :

• رَفِئِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَّاءَ^(٢) •
وَقَالَ هُدَيْبَةُ^(٣) :

• عَوَّجِي عَلَيْنَا وَأَرْبَعِي يَا فَاطِمَا^(٤) •

(١) تَفَقَّى جَاءَ ، أَيْ تَوَقَّعَ بِهَا تَشَقَّقَ . وَأَوَّلَى لَكَ : كَلِمَةٌ وَحِيدَةٌ وَتَهْدِيدٌ ، وَمَعْنَاهُ :
الشَّرُّ أَقْرَبُ إِلَيْكَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَرْخِيمٌ « فَرَارَةٌ » فِي آخِرِ الْبَيْتِ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ عَوْضًا
مِنَ الْآلِفِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا رَخَّوْا مَا فِيهِ الْمَاءُ مِمَّ وَقَفُّوا عَلَيْهِ رَدَوْهَا لِلْوَقْفِ ، فَلَمَّا
لَمْ يُمْكِنَ لِشَاعِرِ رَدِّ الْمَاءِ هُنَا جَهِلَ بِالْأَلْفِ عَوْضًا مِنَ الْمَاءِ .

(٢) دِيوَانُهُ ٣٧ وَابْنُ بَيْشَاشٍ ٧ : ٩١ وَالْحَزَانَةُ ١ : ٣٩١ / ٤ : ٦٤ وَالْمِصْبِيُّ
٤ : ٢٩٥ وَالْمَصْبُوحُ ١ : ١١٩ ، ١٨٥ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَثْنِيِّ ٢٨٧ وَالْأَفْهَامِيُّ
٣ : ١٧٢ . وَهُوَ صَدْرٌ ، وَحِجْزَةٌ :

• وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مَنَّا الْوَدَامَا •

وَضَبَّاعَةٌ ، هِيَ بِنْتُ زُفَرِ بْنِ الْحَارِثِ الْقُدِّيِّ مَدْحَةُ الْقَطَامِيِّ بِالْقَصِيدَةِ . وَيُرْوَى :
« وَلَا يَكُ مَوْقِفِي » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَرْخِيمٌ « ضَبَّاعَةٌ » وَالْوَقْفُ عَلَى الْآلِفِ بَدَلًا مِنَ الْمَاءِ ، كَمَا مَضَى
لِلْقَوْلِ فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

(٣) أَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٦٤ وَالشَّعْرَاءُ ٦٧٢ . وَالْحَقُّ أَنَّ الرَّجُلَ لَزِيَادَةِ
ابْنِ زَيْدِ الْمَنْزَرِيِّ ، كَمَا فِي الشَّعْرَاءِ فِي قِصَّةِ ذِكْرِهَا ابْنَ قَتِيْبَةَ .

(٤) فَاطِمَةُ هَذِهِ ، هِيَ أُخْتُ هُدَيْبَةَ ، شَبَّ بِهَا زِيَادَةُ فَمَدَا عَلَيْهِ هُدَيْبَةُ فَقَتَلَتْهُ .
عَوَّجِي : أَعْطَوِي وَعَرَّجِي . وَأَرْبَعِي : أَلْقِي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « يَا فَاطِمَا » حَيْثُ وَقَفَ بِالْأَلْفِ عَلَى هَذَا الْمَرْخَمِ الْمُخْتَوِّدِ
بِالْمَاءِ . وَانْظُرْ مَا سَبَقَ .

وإنما كان الحذفُ أَوْزَمَ للهاءات في الوصل^(١) ، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء ، من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدَل مكَاتِّها التاء ، فلما صارت الهاء في موضع يُحذف منه لا يُبدَل منه^(٢) شيء تَضْيِيفًا ، كَانَ ما يُبدَل وَيُغَيَّرُ^(٣) أَوْلى بالحذف ، وهو له أَوْزَمٌ ، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إِذْ كَانَ متغَيِّرًا لَا محَالَةً^(٤) .

وسمنا الثقة من العرب يقول : يا حَرَمَلٌ ، يريد يا حَرَمَلَةً ، كما قال بعضهم :

٣٣٧ إِزْمٌ ، يَقْفُونَ بغير هاء .

واعلم أن هاء التأنيت إِذَا كانت بعد حرفٍ زائد لو لم تكن بعده حُذِفَ ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذِفَا زائدين ، لم يُحذف^(٥) ، من قبل أن الحروف الزوائد^(٦) قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد [من الحروف^(٧)] وذلك قولك في طائِفَةٍ : يا طائِفَةً أَقْبَلِي ، وفي مَرَجَانَةٍ : يا مَرَجَانَةً أَقْبَلِي .

(١) ط : « وإِنما كان الحذف للهاءات أَوْزَم » .

(٢) ط : « منها » .

(٣) ط : « يتغير » .

(٤) في الأصل فقط : « إِذَا » بدل : « إِذ » . وقال السيرافي ما ملخصه :

إنما كان الترخيم أكثر في آخره هاء التأنيت لملتين : إحداهما أن هاء التأنيت شيء مضاف إلى الاسم ليس من بنيته ؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التأنيت . واللمة الأخرى أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل ، وهذا التخيير لازم لها ، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيت ، فكان حذفها أولى ، لأنها إِذَا حذفت لم يَحْتَثِلِ الاسم لحذفها .

(٥) ب فقط : « لم تحذف غيرها » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « الحرف الزائد » .

(٧) من الحروف ، ساقط من الأصل فقط .

وَفِي رَعَشَنِيَّةٍ : يَارَعَشَنَ أَقْبِلْ ، وَفِي سَعْلَانِيَّةٍ : يَا سَعْلَانُ أَقْبِلْ . وَلَوْ حَذَفَتْ مَا قَبْلَ
الْهَاءِ كَحَذَفَتْ لِبَاءَهُ وَلَيْسَ بَعْدَهُ ^(١) هَاءٌ لَقُلْتُ فِي رَجُلٍ يَسْمَى عُشَانَةً يَا عُشْمُ
أَقْبِلْ ، لِأَنَّ الْهَاءَ لَوْ لَمْ تَكُنْ هُنَا لَقُلْتُ يَا عُشْمُ أَقْبِلْ ؛ فَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ
يَا عُشْمَانُ أَقْبِلْ . فَأَجْرُ تَرْخِيمِ هَذَا بَعْدَ الزَّوَائِدِ مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا هُوَ مِنْ
نَفْسِ الْحَرْفِ .

وَمَنْ حَذَفَ الزَّوَائِدَ مَعَ الْهَاءِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ فِي فَاطِمَةَ : يَا فَاطِمَةُ
لَا تَنْفَعِي ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْهَاءَ لَوْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ الْمِيمِ لَقُلْتُ يَا فَاطِمَةُ كَمَا تَقُولُ يَا حَارِ ،
فَأَنْتِ قَدْ تَحْذِفُ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ كَمَا تَحْذِفُ الزَّوَائِدَ ، فَإِذَا أَلْحَقْتَهُ
الزَّوَائِدَ لَمْ تَحْذِفْهُ مَعَ الزَّوَائِدِ ^(٢) . فَكَذَلِكَ الزَّوَائِدُ إِذَا أَلْحَقْتُهَا مَعَ الزَّوَائِدِ لَمْ
تَحْذِفْهَا مَعَهَا .

هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الْأِسْمُ بَعْدَ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ الْهَاءُ
بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ يَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ^(٣) هَاءٌ قَطُّ

وَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ عَنْتَرَةُ [الْعَبْسِيُّ ^(٤)] :

(١) فِي الْأَصْلِ وَب : « وَلَيْسَ بَعْدَهُ هَاءٌ » .

(٢) فَإِذَا أَلْحَقْتَهُ الزَّوَائِدَ ، سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ فَقَطُّ ، وَفِي ط : « فَإِذَا أَلْحَقْتُهَا
الزَّوَائِدَ » . وَفِي ط بَعْدَ ذَلِكَ : « لَمْ تَحْذِفْهَا مَعَ الزَّوَائِدِ » .

(٣) ط ، ب : « لَمْ يَكُنْ » .

(٤) فِي مَقْلَعَتِهِ . وَانْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٩٠ ، ١٧٠ ، وَالْمَعْمُ ١٨٤ : ١
« شَرَحَ شَوَاهِدَ الْمُنْفَى ٢٨٢ » .

يَدْعُونَ عَنَّتَهُ، وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهُمْ أَشْطَلُ بَيْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدَمِ^(١)
 جعلوا الاسم عنقراً^(٢) وجعلوا الرءاء حرف الإعراب .
 وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة :
 أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَمَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(٣)
 [ثم قال :]
 وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَمِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالٍ بِنَ حَنْظَلَةٍ^(٤)

(١) يقول : يستصرون بي في الحرب وينادونني ، وقد تاورت الرماح
 فرسى الأدم ، وبشرت فيه شروخ الدلاء في الماء . والأشطان : الجبال ، جمع
 شطن بالتحريك . وفي ط : « أشطان بئر » بالهمز ، وفي ب : « تبر » وهذه
 حرفة . واللبان ، كسحاب : الصدر . والأدم : الأسود ، وهو فرسه .
 والشاهد فيه ترخيم « عنقرة » ، وبناؤه على الضم ، تشبيهاً له باسم مفرد
 منادى لم يحذف منه شيء ، وقد حذف حرف النداء قبل عنقرة ، لأن المنادى
 العلم يحسن منه الحذف لأنه معرفة بنفسه ليس يحتاج إلى تعريف حرف النداء له .

(٢) في الأصل وب : « جعل الاسم عنقراً » .

(٣) نوادر أبي زيد ١٥٩ ومجموع اللآلئ ٩٣٥ والتصريح ٢ : ١٩٠ .

والتملل : مصدر ميمي ، من التمل ، وهو القهو والشغل .

يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائماً لا يشغله شيء مما يريد
 أن يفعله . وقد فسر الشنمري بقوله : « يقول إن هذا البهر يذهب بهجة
 الإنسان وشبابه » ، ويتل في فعله ذلك تمل المتجن على غيره .

(٤) ط فقط : « ليسلبي نفسي » . وكى عن الشباب بالرداء لأنه أجل
 الشباب ، وجعل ما ذهب من شبابه حقاً غصب إياه وغلبه عليه . ثم نادى مالك
 بن حنظلة مستغنياً بهم مستصراً لأنه منهم ، فالأسود بن يعفر نهشلى ، من نهشل
 بن دارم بن مالك بن حنظلة .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » وإجراؤه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم
 فلذا جره بالإضافة . وهو مما رخم في غير النداء ضرورة .

وذلك لأن الترخيم يجوز [في الشعر] في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليس فيه هاء . وقال رؤية^(١) :

لَمَّا تَرَفِّي الْيَوْمَ أَمْ تَحْزَنُ كَرِهْتُ بَيْنَ هَتَفِي وَتَجْزِي^(٢)
وَلَمَّا أَرَادَ : أَمْ حَزَّة^(٣) . وأما قول ذي الرمة :

دِيلَ مَيَّةٍ إِذْ حَيُّ نُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٤)
فزعهم يونس أنه كان يسميها مرة مَيَّةً ومرة مَيَّا^(٥) ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره .

== وقال السيرافي تعليقاً على البيت : قال أبو بكر محمد بن علي مبرمان : قرأت على أبي العباس — بنى المبرد — أَمَالَ بْنَ حَنْظَلٍ . فالشاهد في هذه الرواية في ترخيم مالك وحظلة وذلك أنه جعل مال بعد حذف الكاف منه لترخيم بمنزلة من اسمه « مال » ، فإذا ناداه على هذا جاز أن يقول : أَمَالَ بْنَ حَنْظَلٍ ، كما تقول : أَزِيدَ بْنَ عَمْرٍو .

- (١) ديوانه ٦٤ وابن يمينش ٩ : ٦ والإيضاف ٣٤٩ والمخصص ١٤ : ١٩٥ .
(٢) يصف كبره وعلو سنه ، وأنه يقارب الخطو في عنقه وجزءه ، وما ضربان من السير ، والجزز أشدهما وهو كاللوب والقفز .
والشاهد فيه ترخيم « حزة » في غير النداء ، للضرورة .
(٣) كذا في ط . وفي الأصل : « ولَمَّا أَرَادُوا حَزَّةً » ، وفي ب : « ولَمَّا أَرَادَ حَزَّةً » .

(٤) قد سبق الكلام على البيت في ٢٨٠ . وقد علق السيرافي على البيت بقوله : قال أبو العباس : يجوز أن يكون أجراه في غير النداء على ما حارم صرف لما احتاج إليه . وهذا هو الوجه عندي ، لأن الرواة كلها تنشد :
فَيَايَا مَا يَدْرِيكَ أَيْنَ مَنَاخِنَا مِرْقَةُ الْأَلْحَى بِمَانِيَةِ سَجْرَانَا
على الترخيم ، فهذا يدل على أنه يقصد قصد مية .

(٥) ط فقط : « مَي » بتع الصرف ، وما وجهان جائزان في كل علم مؤنث تلافى ساكن الوسط .

وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رنخوا : يَاطْلُخُ وَيَا عَنَتْرُ . وقد يكون قولهم « يدعون عنتر » بمنزلة تى ؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عنتراً في كل موضع . ويكون أن يجعله بمنزلة تى بعد ما حذفت منه ، وقد يكون تى أيضاً كذلك ؛ يجعلها ^(١) بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء .

وأما قول العرب : يَا قُلُ أَقْبِلْ ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَم . والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول ياقُلُ ^(٢) فإن عتوا امرأة قالوا : يَا قُلَّةُ ؛ وهذا الاسم ^(٣) اختص به النداء ، ولما بُني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ^(٤) ، ولم يميز في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كنايةً لمنادى ، نحو ياهتاه ، ومنه يارجل . وأما فلان فإما هو كناية عن اسم متى به الحدث عنه ، خاص غالب . وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى . قال أبو النجم :

* فِي تِلْكَ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلُ ^(٥) *

(١) ط : « وقد تكون » ، و « تجعلها » بالناء فهما .

(٢) ط : « يا قلا » .

(٣) ط : « وهذا اسم » .

(٤) كذا في ط ، وفي الأصل وب : « يحذف » .

(٥) أملى ابن الشجرى ١٠١ : ٢ والخزاعة ٤٠١ : ١ والمعنى ٢٢٨ :

والجمع ١ : ١٧٧ وشرح شواهد المعنى ١٥٤ والأخونى ٣ : ١٦١ والتصریح ١٨٠ : ٢ . واللجة ، بالفتح : اختلاط الأصوات في الحرب . أمسك فلاناً عن فل ، أى خذ هذا بدم هذا ، وأسر هذا بهذا .

والشاهد فيه استعمال « قل » موضع « فلان » في غير النداء ضرورة . =

هذا باب إذا حذفت منه الهاء

وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء
أبدلت حرفاً مكان الحرف الذى إلى الهاء

وإن لم يجعله بمنزلة اسم لم يفتقر فيه الهاء لم يتغير عن حاله الذى كان عليها ٢٢٤
قبل أن تحذف .

وذلك قولك فى عَرْقَوَةٍ وَقَمَحْدُوَةٍ إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن
فيه الهاء ^(١) على حالٍ : يا عَرَقِي ^(٢) ويا قَمَحْدِي ؛ من قبل أنه ليس فى الكلام
اسمٌ آخره كذا ^(٣) . وكذلك إن رُخِمتَ رَعُومٌ وجعلته بهذه المنزلة ،
قلت : يا رَعِي .

وإن رُخِمتَ رجلاً يسى قَطَوَانٌ فجعلته بهذه المنزلة قلت : يا قَطَا أقبِل .

== وفى ذلك تحذيران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، لحذف النون للترخيم
فى غير نداء ثم حذف الألف لأنها زائدة . والآخر أن يكون تله محذوفاً من
قولهم : يا فل ، للضرورة .
(١) ط : د هاء .

(٢) فى الأصل فقط : د قلت يا عرقى .

(٣) بعده فى الأصل و ب : د ينى آخره واو قبلها حرف متحرك ، لكن
فى الأصل : د قبله حرف . ويبدو أنه من تطبيقات الأخفش .

وقال السيرافى معلقاً : إذا وقع الترخيم على أن يكون المبقى بمنزلة اسم كامل
غير مرخم فبنيى أن تراعى الحرف الذى يقع طرفاً . لأن كان مما يثير إذا وقع
طرفاً غير ، وإن بقى ما يبنى أن يزداد فيه ليم اسماً زيد فيه حتى يكون على منهاج
الأسماء المفردة . ولذلك قالوا فى عرقوة وقحدوة : يا عرقى ويا قحدى ، لأن
الواو وقعت طرفاً وقبلها ضمة فقبلت ياء وكسر ما قبلها . وكذلك فعلت العرب
فى جمع دلو وحقو ، حيث قالوا : أدلى وأحق ، وأصله أدلو وأحقو .

فإن رُحْتُ رجلاً اسمه طُفَاؤُ قلت : يا طُفَاؤُ أَقْبِلْ ، من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرفَ الإعراب ، يعنى الواو والياء إذا كانت قبلها ألفٌ زائدةٌ ساكنةٌ لم يثبتا على حالهما ، ولكن تبدل الهمزة مكانهما . فإن لم تجعلها حروفَ الإعراب فهى على حالها قبل أن تُحذف الهاء ، وذلك قولك : يا طُفَاؤُ أَقْبِلْ ، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء .

واعلم أن ما يُجمل بمنزلة اسم ليس فيه هاء أقلُّ في كلام العرب ، وتركُ الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثرُ ، من قبل أن حُرِفَ الإعراب^(١) في سائر الكلام غيره . وهو على ذلك عربى .

وقد حملهم ذلك على أن رُحِمَوْه حيثُ جُلُوهُ بمنزلة ما لا هاء فيه .
قال المَجَنِّح^(٢) :

قد رأى الرامونَ غيرَ البُطْلِ أَنْكَ يا مُعَاوِ يا ابنَ الأَفْضَلِ^(٣)

(١) كذا في ط . وفي الأصل ، ب : « حروف الإعراب » .

(٢) ديوانه ٤٨ : الخصائص ٣ : ٣١٦ والخزانة ١ : ٣٩٦ والممع ١ : ١٨٤ .

وهو من قصيدة مدح بها يزيد بن معاوية ، على حد قوله :

• يحملن عباس بن عبد المطلب •

المراد ابن عباس ، لحذف « ابن » .

(٣) أى لقد رأى الرامون رأيا صحيحا لا باطلا ، فنصب « غير » على المنعوية المطلقة . والبطل : جمع باطل ، قياسا على أصله في الصفة .

والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في « يا معاو » ، رخم أولا فصار « يا معاوى » ، وثانيا فصار « يا معاو » وهى ضرورة قبيحة . قال الشنتمرى : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله يا ابن الأفضل ياء منعوية على قوله يا معاوى ابن الأفضل =

يريد: يأمأوية .

وقول في حيوة : ياحيو أقبل ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها لأنه حرف أجرى على الأصل وجعل بمنزلة غزير ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء .

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتحمل البقية بمنزلة اسمها ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالذكر . وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خيث أقبل . وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً .

واعلم أن الأسماء التي ليس في آخرها هاء أن لا تحذف منها أكثر ، لأنهم كرهوا أن يخلصوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .

٣٣٥

وإن حذفت الحسن . وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وطامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر ، وأكثروا التسمية بها للرجال . قال مهلهل بن ربيعة^(١) :

يا حار لا تجهل على أشياءنا إنا ذوو السورات والأحلام^(٢)

== فتوهمت ياء يا ابن ، التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية . ويرد ما حكى ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب يقول : يا مآو ، فيقطع الكلمة في النداء عند الواو ، ثم يقول يا ابن الأفضل .

(١) ابن عيش ٢ : ٢٢ . يقوله لحارث بن عباد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل وقال له قوله المشهورة : « بؤ بشع نعل كليب » ، أي كن كفتا لشع نعله .

(٢) الجهل : الحق . والسورة ، بالفتح : الحدة والحقة عند النضب ، ==

وقال امرؤ القيس :
أَحَادِرَتِي بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ كَلِمَعِ الْيَدَمِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(١)
[وقال الأنصاري :

• يَا مَالِ وَالْحَقِّ عِنْدَهُ قَعِفُوا^(٢)] *

وقال النابغة [الذبياني] :

فصالحونا جيباً إن بدَا لكلم ولا تقولوا لنا أمنالما عام^(٣)
وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه .

= أي فينا إياه وحدة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزاة عند الرضا .
والشاهد فيه ترخيم « حارث » لكثرة استعماله .

(١) البيت من معلقته المشهورة . وانظر أمالي ابن الجعفي ٢ : ٨٨
والخصائص ١ : ٦٩ والإيضاح ٦٨٤ وابن يمين ٩ : ٨٩ . ويروى : « أصاح
ترى برقاً » و « أحن على برق » . والوميض : اللعنان الحفي ، يقال ومض
البرق وأومض . والحلي : السحاب المترص بالأفق ، يقال حبالك القىء ،
إذا عرض وارتمع . والمكَلَّل : المتراكب .
والشاهد فيه ترخيم « حارث » كما في الشاهد السابق .

(٢) لم تثبت هذه الزيادة في الأصل ولا في ب كما يفهم من وضعها بين معقفي
التسكئة ، كما أن الشنمري لم يتعرض للإنشاد ولا للشاهد . والبيت لعمر بن امرئ
القيس الأنصاري كما في جهرة القرشي ١٢٧ وديوان حسان ٢٨١ . وصدره :
• لَنْ بُجَيْرَ عَبْدٌ لِعَيْرِكُمْ *

والشاهد في هذا الشطر ترخيم « مالك » وهو اسم قبيلة ، وهذا الترخيم
كثير في الشعر .

(٣) ديوان النابغة ٧١ يقوله لبني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه
وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم ، فيقول لهم : صالحونا وليأثم جيبا
إن شئتم ، فلن تغفد بصلح ممك دونهم .

والشاهد في « عام » ، وهي ترخيم عامر ، وهو علم كثير الاستعمال .

وكل اسم خاص رتخته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه
الأسماء الثلاثة أكثر. فمن ذلك قول الشاعر^(١) :

فَقُلْتُ تَعَالَى يَا بَرْزَى بْنَ مُحَرَّمٍ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ^(٢)

٣٣٦

وهو يزيد بن محرم^(٣).

وقال مجنون بن عامر :

أَلَا يَا بَلَلَّ إِن حُبِّتَ فِينَا بِنَفْسِي فَأَنْظِرِي أَيْنَ الْخِيَارِ^(٤)

يريد في الأول : يزيد ، وفي الثاني ليلي .

وقال أوس بن حجر^(٥) :

(١) هو يزيد بن مُحَرَّم ، ففتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة المشددة .

وقيل : مُحَرَّم ، بالحاء المهملة والزاي المشددة المفتوحة ، من بني الحارث بن كعب ،

يعرف بابن فكهة ، وهي جدته أم أبيه . وانظر الحزانة ١ : ٣٩٦ وأمالى ابن

الشمجري ٢ : ٨١ . وقال المرزباني في معجمه ٤٩٤ : « يزيد جاهلي كثير الشعر » .

(٢) ط : « محزم » ، وأثبت ما في الأصل وب . يذكر أنه دعى إلى الحلف

فأبى أن ينقض حلفه لصداه ويخالف غيرهم . وصداه : حى من بني أسد ، وقيل

اسم فرس له . أى لا أحتاج مع فرسى والاعتزاز بها إلى حليف ،

والشاهد فيه ترخيم « يزيد » .

(٣) ط : « محزم » ، وأثبت ما في الأصل وب .

(٤) ديوانه ١٢٢ . بنفسى ، أى أفديك بنفسى ، يقول : إن خيرت بينى

وبين غيرى ، فانظري طويلا ، فلى أمل أن أحظى باختيارك .

والشاهد في ترخيم « ليلي » وحذف ألفها كما تحذف الهاء .

(٥) ديوانه ١١٢ وأمالى ابن الشمجري ٢ : ٨١ .

• تَسَكَّرَتْ مَتَابَعِدَ مَعْرِفَةٍ إِلَى (١) •

يُرِيدُ : لَيْسَ .

واعلم أن كل شيء جازى فى الاسم الذى [فى] آخره هاء . بعد أن حذف الماء منه فى شعر أو كلام ، يجوز فيها لا هاء فيه بعد أن تحذف منه (٢) . فن ذلك قول امرئ القيس (٣) :

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طريف بن مالٍ لَيْلَةَ الْجُرُوعِ وَالْخَصَرِ (٤)
جَلَّ مَا بَقِيَ بَعْدَ مَا حُذِفَ ، بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَا جَلَّ

(١) مطلع قصيدة له . وعجزه :

• وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ •

يقول : أنكرت ما لمكان الكبر بعد معرفة بنا زمان الشباب .
والشاهد فى ترخيم « ليس » بحذف السين كما تحذف الهاء . وليس : اسم امرأة ، وأصل منها المرأة القينة الملمس .
(٢) ط : د أن يحذف منه .

(٣) ديوانه ١٤٢ والمعنى ٤ : ٢٨٠ والمجم ١ : ١٨١ والأشعوى ٣ : ١٨٤ .
(٤) كان طريف بن مالك قد أجاز امرأ القيس حين استجار به ، وكانت القبائل تتحاماه خوفاً مما كان يطلب به من الملك . ويقال عشا إلى النار وعشاها ، واعتشى بها : رآها ليلا على بدق قصدها مستغيثاً بها ليصل إلى الضيافة . وفى الأصل : « يشو » صوابه فى ب ، ط . والخصر ، بالتحريك : شدة البرد .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » فى غير النداء ضرورة ، وجمله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة . وهذا حكم ما رخم فى غير النداء للضرورة عند أكثر النحويين . ومذهب سيبويه إجرؤه على الوجهين ؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإيما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه ، وهو فى ترخيم النداء متصرف على الوجهين فيجرى به فى غير النداء على ذلك .

ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء .

وقال رجل من بني مازن :

على دِماءِ البُدنِ إن لم تُفارِقِ أبا حَرَدَبٍ ليلًا وأصحابَ حَرَدَبٍ^(١)

وقال ، وهو مصنوعٌ على طَرَفَةٍ ، وهو لبعض المباديين :

أَسَمَدٌ بِنَ مَالٍ أَلَمْ تَطْلُوا وذو الرأى مَهْمَا يَقُلُ يَصْدُقِي^(٢) ٣٣٧

واعلم أن كل اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء . فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإِذَا أرادوا أن يقرَّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لَأَنَّهُ أَخَفُّ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُنْقَصُ ،

(١) أنشد ابن السجري أيضا في أماليه ٢ : ٨٩ ، ٩١ . مخاطب ناقته وعنها على مفارقة أبي حردبة ، وكان هذا لصا قاطما ، وكان الشاعر من أصحابه فتاب . البدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهي الناقة تنخذ للنحر ، أراد نحر البدن بمكة نذرا منه لأن لم تطله ناقته . ومخاطب ناقته وهو يريد نفسه ، على المجاز والاتساع . وأراد : وأصحاب أبي حردبة ، فجذف « أبي » لم السامع .

والشاهد فيه ترخيم « حردبة » في غير البداء في ضرورة ، وأجراؤه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب .

(٢) لم أجده له مرجعا ، وقال الشنتمري : « لبعض المباديين ، وهو مصنوع على طرفة » . ولم أجده في ديوانه .

وسمى بن مالك : حى من بكر بن وائل ، ومم رهط طرفة .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » .

(٣) ط : « يسكن » .

فكروا أن يَحذفوه إذ صار قُصاراً أن يَنْتهوا إليه^(١) .

واعلم أنه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره هاء^(٢) يُحذف منه شيء : إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمر ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وم لها أكثر استعمالاً . وم لكثرة استعمالها قد حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو ، ولم يقولوا هذا زيدُ ابنُ أخيك^(٣) .

ولو حذفَت من الأسماء غير الغلبة لقلت في مُسلمين : يا مُسلمُ أقبلوا وفي رாகبيي : ياركِ أقبلُ . إلا أنهم قد قالوا : يا صاح ، وم يريدون يا صاحبُ ، وذلك لكثرة استعمال هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم أبلُ ، ولم يكُ ، ولا أذرُ .

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان

لأنهما زيادةٌ واحدةٌ بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في عثمان : يا عُمُ أقبلُ ، وفي مروان : يا مروُ أقبلُ ، وفي

(١) ط : د إذا كان . « إلخ .

(٢) ط : د الماء . « .

(٣) السيرافي : د أهل البصرة كلهم ، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة ، يعمون على أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم ، سواء تحرك الوسط أو سكن ، كرجل اسمه بكر أو عمرو أو قدم أو حجر . ثم قال : د وقال الفراء : يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها متحرك . تقول في نحو حجر وقدم : يا حججُ ويا قد . وكذلك في عنق : يا عنُ . وفي كتف : يا كَتِ . قال : لأن في الأسماء نحو يد ودم . « .

أَسْمَاءُ : يَا أَسْمَ أَقْبَلِي .

وقال الفرزدق (١) :

يَا مَرْوُ إِنَّ مَطْبِيَّ مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبْأَسِ (٢)

وقال الراجز (٣) :

* يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُنَا (٤) *

(١) ديوانه ٤٨٢ وابن الشجري ٢ : ١٨٧ وابن سبيث ٢ : ٢٢ والعينى ٤ : ٢٩٧ والأشعشقي ٣ : ١٧٨ والتصريح ٢ : ٢٢٦ . وانظر اللسان (حبس ٣٤٠) .

(٢) مروان هذا هو مروان بن الحكم ، وكان قد ولى المدينة من قبل معاوية ، فدفن إلى الفرزدق صحيفة يوصلها إلى بعض عماله ، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما فى صحيفة المتلس ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خنى مروان أن يفتح الصحيفة فيدري ما فيها من الأمر بقتله ، فيسلط عليه بالهجاء ، فكتب إليه :

قل ' للفرزدق والسفاهة كلامها إن كنت تارك ما أمرك فاجلس
ودع المدينة لأنها مرهوبة واعمد لمكة أو ليت المقدس
ألقى الصحيفة يا فرزدق لأنها نكراه مثل صحيفة المتلس
فأجابه الفرزدق بأيات أولها هذا البيت الشاهد . وبهذه :

وأتميت صحيفة غثومة يخفى على بها جباه النقرس
ألقى الصحيفة يا فرزدق إنها نكراه مثل صحيفة المتلس

والجباء : البطلاء ، وقد أسند الرجاء إلى ناقته ، وهو ينى نفسه ، مجازاً .
والشاهد فيه ترخيم « مروان » وحذف الألف والنون لزيادتهما وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

(٣) ط : « وقال آخر » . والشاهد من الحسين .

(٤) تدنيا : تجازيها ، دته بما صنع ، أى جازيته ، وفى المثل : « كاتدين تدان » ، أى كما تفعل تجازى ، فسمى الفعل دينا ولين لم يكن جزاء لأنه سبب الجزاء ، فأطلق المسبب على السبب .

والشاهد فيه ترخيم « نعمان » . والقول فيه كالذى قبله .

وقال ليبد^(١) :

يا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنْ الْحَوَادِثَ مَلَقْتُ وَمُنْتَظَرُ^(٢)

٣٣٨

ولمّا كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرفٍ رابعهن الألف ، من قبل أن تزيد النون التي في مروان ، والألف التي في فملاء ، ولكن الحرف الآخر الذي قبله زيداً ممّا ، كما أنّ يابى الإضافة وقتنا ممّا . ولم تلحق الأخيرة بعد ما كانت الأولى لازمة ، كما كانت ألف سلقى إنّما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة ، ولكنها زادتان لحقتنا ممّا لحقتنا جميعاً كما لحقتنا جميعاً .

(١) أو أبو زيد الطائي . والبيت لم يرد في ديوان ليبد ؛ لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤ . وانظر ابن الشجري ٨٧:٢ والميني ٢٨٨:٤ وقد نسب إلى أبي زيد والأشموني ٣ : ١٧٨ والتصریح ٢ : ١٨٦ . وانظر ملحقات ديوان أبي زيد ١٥١ .
(٢) الحدث : واحد أحداث الدهر ونوابه . يقول لها : اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحل ، ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد .

قال الشنتمري : « وأسماء عند سيبويه فملاء ؛ لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا ممّا ، لحقتا في الترخيم ممّا كما لحقتا في مروان ممّا . ولا نعرف في الكلام اسماء بهذا التأليف فتكون أسماء فملاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم فسمى به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كآلف عمار ، لحذفت مع الأصل كما تحذف ألفه . ولين كانت أسماء فملاء كما ذكر سيبويه فاشتقاقها من الوسامة ، أبدلت واوها همزة استقلالا للواو أولاً ، كما قالوا امرأة وفاة من الونى ، وقالوا أحد والأصل وحد ، لأنه من الواحد . فعل هذا يخرج قوله » .

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مُسْلُونٌ، بحذف^(١) الواو والنون جميعاً من قبل أنَّ النون لم تلتحقِ واواً ولا ياءً قد كانت لَزِمَتْ قبل ذلك . ولو كانت قد لَزِمَتْ حتَّى تكون بمنزلة شيء من نفس الحرف ثم لحقتها زائدة لم تكن حرف الإعراب .

وكذلك رجلٌ اسمه مُسْلِمَانٍ : تحذف الألف والنون .

وأما رجل اسمه بَقُونٌ فلا يُطْرَحُ^(٢) منه إلا النونُ ، لأنَّك لا تصيرُ اسماً على أقلِّ من ثلاثة أحرف . ومن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطعاً قال يا بُني ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخره كآخر بَنُو .

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله

بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في مَنْصُورٍ : يا مَنْصُرُ أَقْبِلْ ، وفي عَمَّارٍ : يا عَمُّ أَقْبِلْ ، وفي رجلٍ اسمه عَنَتَرِيسٌ : يا عَنَتَرَ أَقْبِلْ . وذلك لأنَّك حذفْتَ الآخر كما حذفْتَ الزائد ، وما قبله ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً ، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده لأنَّ ما بعده ليس من الحروف التي تُزَادُ . فلما كانت حالُ [هذه] الزيادة حالَ تلك الزيادة وحُذِفَت الزيادة^(٣) وما قبلها ، حُذِفَ هذا الذي من

(١) ط : « تحذف » .

(٢) ط : « تطرح » .

(٣) ط : « الزائدة » .

نفس الحرف^(١).

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في قَنَوْرٍ : يَأْقَنُوْا أَقْبِلْ ، وفي رجل اسمه هَبَيْخُ : يَأْهَبِيْ أَقْبِلْ^(٢) ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي فِي قَنَوْرٍ وَالْيَاءُ الَّتِي فِي هَبَيْخُ ، بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ الَّتِي فِي جَدَوَلٍ ، وَالْيَاءِ الَّتِي فِي عَثِيرٍ .

وإنما لحقنا لُتْلَحَقًا^(٣) ما كان على ثلاثة أحرف ببنيات الأربعة ، وليصير^(٤) بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ؛ كفاء جَمْعَرٍ في هذا الاسم .

وبذلك على أنها بمنزلة ما أن الألف التي نجيء لُتْلَحَقُ الثلاثة بالأربعة منوثةً كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو مِعْرَئِي . ومع ذلك أن الزوائد^(٥) تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة ، نحو جِلْوَانِخٍ وَجِرْيَالٍ وَفِرْوَارِخٍ ، كما تقول سِرْدَاخٌ . وَتَقْدَمُ قَبْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ زَائِدَتَيْنِ كَمَا تَقْدَمُ الْحَرْفُ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ فِي قَدَوَكِي وَخَفَيْدِي ، وَهِيَ الْوَاوُ

(١) بده في الأصل وب : « يعني وما قبله » . قال السيرافي : يريد لما كانت حال الحرف الأصلي في منصور وعمار ، والسين في عنتريس قد وجب حذفه لأنها طرف الأسماء ، صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني من الزائدين ، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني . والزائد الأول من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي ، وقد ساوى الزائدان الزائد والأصلي ، وقد وجب حذف الزائدين فوجب حذف الزائد والأصلي .

(٢) القنور : الشديد الضخم من كل شيء . والمبيخ : الأحق المسترخي .

(٣) ط : « لتلحق » .

(٤) ط : « ولتصير » .

(٥) ط : « الزيادة » .

التي في قَنَوْرِ الأولى ، وإليه التي في هَبَيْخِ الأولى بمنزلة ياء تَمِيدَع ، فصار قَنَوْرُ بمنزلة قَدَوْ كَس ، وهَبَيْخُ بمنزلة تَمِيدَع ، وَجَدَوْلُ بمنزلة جَعْفَر ، فَأَجْرُوا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فكروا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به وما جعلوها بمنزلة . ولو حذفوا من تَمِيدَع حرفين لحذفوا من مُهَاجِرِ حرفين فقالوا : يامها ، وهذا لا يكون ، لأنه إخلال مُفْرِطٌ بما هو من نفس الحرف .

هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلَايَا أو يَرْدَرَايَا : يَارْدَرَايَا قَبْلُ ، وَيَا حَوْلَايَا قَبْلُ^(١) بمن قَبْلُ أن هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لما يقمان^(٢) مما لكانت الياء ساكنة وما كانت حية ، لأن الحرف الذي يُجْعَل وما بعده زيادة واحدة ساكن لا يَتَحَرَّك ، ولو تَحَرَّكَ لصار بمنزلة حرف من نفس الحرف ، وجاء بناء آخر . ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في درحاية وفي عُفَازِيَّة ، لأن الهاء إنما تلحق لتأنيث ، والحرف الذي قبلها يأن منها قد لزم ما قبله قبل أن تلحق .

وكذلك الألف التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدها ، لأن حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء ، والهاء لا تكون أبداً مع شيء .

(١) السيرافي : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا ويردرايا بمنزلة الهاء في درحاية وعفازية ، وأنا إذا رخننا حولايا ويردرايا لا نحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء وإن كان ما قبلها زائداً .

قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان ساكنًا نحو ألف سِفْلَةٍ . ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا^(١) سَعِيلِيَّةٌ ، ولكانت في التحقير ياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف ميرحان إذا قلت سُرَيْحِيْنٌ ، أو بمنزلة عُشَانٌ إذا قلت عُشَانٌ ، ولكنها لحقت حرفًا جيء به ليُلحِقَ الثلاثة بينات الأربعة . وكذلك ألف التانيث إذا جاءت وحدها ، يدلك على ذلك تحركه ما قبلها وحياته .

ولمّا كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد : الياء والواو والألف ، وما بعدها ، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها ، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد ، إذ كانت مِثْلَ حَفِيَّةٍ .

ويدلك على أن الألف التي في حَوْلَا يا بمنزلة الهاء أنك تقول : حَوْلَايُ* كما تقول : دِرْحَايُ*^(٢) . ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف ، كما لا تحذفها إذا قلت : خَنْفَسَاوِي* .

هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان

٣٤٠

بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفًا

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضِيْ أَقْبِلْ ، وفي رجل اسمه ناجي : يا ناجِيْ أَقْبِلْ ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه مُصْطَفَوْنٌ : يا مُصْطَفَىْ أَقْبِلْ* .

ولمّا رددت هذه الحروف لأنك لم تبن الواحد على حذفها كما بُنيت دَمٌ على حذف الياء ، ولكنك حذفتهن لأنه لا يسكن حرفان معًا ، فلما ذهب

(١) ط : « دلم قل » .

(٢) ط : « د حولاي كما قول درحاي » ياءين لا همزتين .

في الترخيم ما حذفتهن لمكانه وتجمعتهن . فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مُسْلِينَ ؛ لأنَّ حذفها لم يكن إلَّا لأنه لا يسكن حرفان معًا والياء والألف يعني ^(١) في فاضٍ ومُصْطَفَى تَبْتَنان كما ثبتت الميم في مُسْلِينَ ^(٢) .

ومثل ذلك : « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » ^(٣) . وهذا قول الخليل رحمه الله . فإذا لم تذكر الصيد قلت مُحَلِّي .

هذا بابٌ يُحرِّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوفُ

لأنه لا يلتقي ساكنان

وهو قولك في رجل اسمه رادٌ : يارادٍ أقبل . ولما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسورا ، فلما احتجبت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازما له لو لم يُدغم . وأما مفرٌّ فإذا حذفته منه وهو اسم رجل ، لم تحركه الراء لأنَّ ما قبلها متحرِّك ^(٤) . وإن حذفته من اسم مُحْمَارٍ أو مُضَارٍ ، قلت : يا مُحْمَارٍ ويا مُضَارٍ ، تسمى بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفته من مُحْمَارٍ ، حيث لم يحز لك أن تُسكن الراء الأولى . ألا ترى أنك إذا احتجبت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحركه إلَّا على الأصل ، وذلك قولك لم يُحْمَارٍ ، فقد احتجبت إلى تحريكها في الترخيم

(١) ط : « في » .

(٢) ط : « تبتان كما ثبتت الميم في مسلمين » .

(٣) « الآية الأولى من سورة المائدة » . وما بعده إلى « رحمه الله » ساقط من ط .

(٤) السيرافي : الفراء لا يميز سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيرد مفرٌّ إلى مفرر ، فيحذف الراء الآخرة وتبقى التي قبلها مفتوحة .

كما احتجت إليه هنا^(١) حين جزمت الراء الآخرة .

وإن سميت بمضاري وأنت تريد المفعول قلت : يا مضار أقبل ، كأنك حذفت من مضاري .

وأما محمر إذا كان اسم رجل فإلك إذا رخته تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها . ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف ، فهو لا ينبغي له أن يحدفها مع الراء الآخرة ، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة^(٢) ، وإنما يراؤ في التضعيف ، فأشبهه عندم المضاعف الذى لا زيادة فيه نحو مؤنث وممتد ، حين جرى مجراه ولم يجرى زائداً غير مضاعف ، لأنه ليس عندم من حروف الزيادة ، وإنما جاء زائداً في التضعيف ، لأنه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعف الذى ليس فيه زيادة .

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو ثبت^(٣) فى التضمير والجمع الذى يكون ثالثة ألفاً . ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو جر دخل وما أشبه ذلك .

وأما [رجل اسمه] أسحار^(٤) فإلك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن

(١) ط : « ها هنا » .

(٢) السيرافى : يبنى أن الذى يجعل الراء الأولى من عمر زائدة ، لا يحدفها مع حذف الراء التى بعدها ، كما حذف واو منصور مع الراء ، لأن الراء وما جازتها لا تجرى مجرى حروف المد واللين فى الحذف ، كما لم تجر مجراها فى التضمير .

(٣) ط : « ثبتت » .

(٤) الأسحار ، ففتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء : بقل يسمن عليه اللال ، الواحدة إسحارة وأسحارة .

لك بَدْءٌ من أن تحرك الرء الساكنة ^(١) لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ^(٢) .
 وحركته الفتحة ^(٣) ، لأنه يَلِي الحرف الذى منه الفتحة ، وهو الألف .
 ألا ترى أن الضاعف إذا أُدغم فى موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين لأنه ^{٣٤١}
 لا يلتقى ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المنحرّكات منه . وذلك
 قولك : لم يَرُدَّ ولم يَرْتَدَّ ولم يَغَيَّرْ [ولم يَعْصْ] . فإذا كان أقرب من المنحرّك
 إليه الحرف الذى منه الحركة المفتوحة ^(٤) ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا ، كان
 أجدر أن تكون حركته مفتوحة ، لأنه حيث قُرب من الحرف الذى منه
 الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا ، فإذا قُرب منه هو كان أجدر أن
 تفتحه ، وذلك لم يُضار .

وكذلك تقول : يا أَسْحَارُ أَقْبِلْ ، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء
 الأخيرة لو ثبت الرامان ولم تكن الأخيرة حرف الإعراب ^(٥) ، فجرى عليها
 ما كان جلياً على تلك كما جرى على ميم مَدُّ ما كان بعد الدال الساكنة ^(٦) ،
 وأَمَدُّ هو الأصل . وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة]
 انطلق ، ولم يَلِدْ ^(٧) إذا جَزَمُوا اللام ^(٨) . وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع

(١) ط : « من تحريك الراء الساكنة » .

(٢) ط : « لا يلتقى ساكنان » .

(٣) ط : « وتحريكه الفتحة » .

(٤) ط : « الذى منه الفتحة » .

(٥) هذا ما فى ط . وفى الأصل وب : « ولم يكن الآخر حرف إعراب »

(٦) بعده فى الأصل وب : « يقول : تضم الدال على ضمة الميم » ، ويبدو

أنه من تفسير الأخفش .

(٧) ط : « ولم يلد » .

(٨) السيرافى : شبهوا طليق ، وليد ، فخذ ، فأسكنوا الحرف المكسور =

العرب يقولون ، وهو قول رجلٍ من أَزْدِ السَّرَاةِ^(١) :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَكُنْهُ أَبَوَانِ^(٢)

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه . فهذا كَأَيْنَ وَكَيْفَ^(٣) .
وإنما منع أسحاراً أن يكون بمنزلة محمّارٍ أن أصل محمّارٍ مُحْمَارٌ ، يبدّلُ
على ذلك فِعْلُهُ إذا قلت لم يُحْمَارِ^(٤) . وأمّا إِسْحَارٌ فإِنَّمَا هو اسمٌ وقع
مُدْعَمًا آخِرُهُ ، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة ، ولا تقع
إِلَّا سَاكِنَةً ، كما أن الميم الأولى من الحُمُرِ^(٥) ، والراء الأولى من شَرَابٍ

== استثقالاً للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف ، واللام والdal ،
وفتحوا القاف والdal . وفي فتحهما ثلاثة أوجه : أحدها الحلق على الطاء
في انطلق والياء في يده ، والساكن الذي بينهما كالساكن الذي بين الراء والdal
في لم يردد . والوجه الثاني: أنهم حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة . والوجه
الثالث: أنهم في التسكين إنما هربوا من الكسرة ، فكروا التحريك بما قد
هربوا منه .

(١) أو لمرو الجني يقوله لامرئ القيس حين لقيه في بعض المغاوير
كما في المعنى ٣ : ٣٥٤ . وانظر الخصائص ٢ : ٢٣٣ وابن يمين ٤ : ٢٨ / ٩ :
١٢٣ ، ١٢٦ والحزانة ١ : ٣٩٧ والمجم ١ : ٥٤ / ٢ : ٢٦ والتصريح ٢ : ١٨ .
(٢) المولود الذي ليس له أب ، هو عيسى عليه السلام . والذي لم يلد
أبوان هو آدم عليه السلام .

والشاهد في « يده » أراد : لم يلد به سكون الدال ، فلما التقي ساكنان اللام
والdal حرك الدال بحركة أقرب للمتحرّكات إليها ، وهي الياء ، وهي الفتحة ،
لأن الساكن حاجز غير حصين .

(٣) ط : « هذه كَأَيْنَ وَكَيْفَ » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا قلت يحمار » ، بإسقاط « لم » .

(٥) الحمر ، كقبر : ضرب من المصافير ، الواحدة حمرة . وفي الأصل
وب : « الحمر » تحريف ، صوابه في ط .

لا يَتَمَنَّانِ إِلَّا سَاكِنَيْنِ^(١) ، لَيْسَا عِنْدَهُ إِلَّا عَلَى الْإِسْكَانِ فِي الْكَلَامِ
وَفِي الْأَصْلِ .

وَسَبِّحِينَ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّنْصِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا مِنْ شَيْئَيْنِ
كَانَا بَاثْنَيْنِ فَضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ فَجُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا بِمَنْزِلَةِ
عَنْقَرِيْسٍ وَحَلَكُوكِ

وَذَلِكَ مِثْلُ حَضَرَمَوْتٍ ، وَمَعْدِي كَرْبَ ، وَبُخْتَنَ فَصْرَ ، وَمَارَسَرْجِسَ ،
وَمِثْلُ رَجُلٍ اسْمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَمِثْلُ عَمْرَوَيْهِ . فَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ
يُحَذَفُ^(٢) الْكَلِمَةُ الَّتِي ضُمَّتْ إِلَى الصَّدْرِ رَأْسًا وَقَالَ : أَرَاهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ .
أَلَا تَرَى [أَنِّي^(٣)] إِذَا حَقَرْتُهُ لَمْ أَغَيِّرِ الْحَرْفَ الَّذِي يَكْبَهُ كَمَا لَمْ أَغَيِّرِ الَّذِي
يَكْبِي الْمَاءُ فِي التَّحْقِيرِ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُحَقَّرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ
فِي تَمَرَةٍ مُتَمَيِّزَةٍ ، فَحَالُ الرِّاءِ وَاحِدَةٌ . وَكَذَلِكَ التَّحْقِيرُ فِي حَضَرَمَوْتٍ تَقُولُ
حَضِيرَمَوْتٌ ، وَقَالَ : أَرَانِي إِذَا أَضِفْتُ إِلَى الصَّدْرِ وَحَذَفْتُ الْآخِرَ فَأَقُولُ^{٣٤٢}
فِي مَعْدِي كَرْبَ : مَعْدِي ، وَأَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ أَرْبَعِي ،
فُحْنَفُ الْاسْمِ الْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ ، فَهُوَ^(٤) فِي اللَّوْضِعِ الَّذِي يُحَذَفُ فِيهِ مَا يَنْبَغُ

(١) ط : « لَا تَمَنَّانِ إِلَّا سَاكِنَيْنِ » .

(٢) ط : « يُحَذَفُ » .

(٣) أَنِّي ، سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَبَدَلُهَا فِي ب : « أَنْكَ » .

(٤) السِّيرَاقِي : « فَهِيَ » .

في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخم^(١) .

وهذا يدل على أن الماء تُضمُّ إلى الأسماء كما يُضمُّ الاسم الآخر إلى الأول . ألا ترى أنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضمَّ إلى الصدر لتلحق الصدر ببنات الأربعة ، ولا لتلحقه ببنات الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات^(٢) في الصدور ، ولا هي منها ، ولكنها موصولة بها وأجريت مجرى عنقريس ونحوه ، ولا يغير لها بناء كما لا يغير لياء الإضافة أو ألف التانيث أو لغيرها من الزيادات . وسرى ذلك في موضعه إن شاء الله عز وجل ذكره .

كما أن الأسماء الآخرة لم تغيّر بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضمَّ إليها ، لم تغيّر خمسة في خمسة عشر عن حالها . فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومة إلى الصدور^(٣) كما يُضمُّ المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنتين وصل أحدهما بالآخر ، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله .

وإذا رُخمت رجلا اسمه خمسة عشر قلت : يا خمسة أقبل ، وفي الوقف نبين الماء — يقول لا يجعلها تاء^(٤) — لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة

(١) السرافي : وذلك أنا إذا كنا نحذف في الإضافة — وهي النسبة — الاسم الثاني إذا قلنا ممدى وأربعى ، كان الاسم الثاني في الترخيم أولى بالحذف إذ كنا نحذف في الترخيم ما لا نحذف في الإضافة التي هي النسبة ، وذلك قولك في النسبة إلى جعفر جعفري ، وقول في ترخيمه : يا جف .

(٢) ط : « زيادات » .

(٣) ط : « الصدر » .

(٤) واضح أنها تعليق من الأخفش أو غيره . وفي الأصل : « لا يجعلها » بالياء .

قبل أن تُضمَّ إليها عشر. كما أنَّكَ لو سمَّيت رجلاً مُسليْن قلت في الوقف ^(١) :
يا مُسليّة ؛ لأنَّ الهاء لو أبدلت منها تاء لتلحق الثلاثة بالربعة لم تحرك الميم .
وأما اثنا عشر فإذا رُخِّتْ حذفت عشر مع الألف ، لأنَّ عشر بمنزلة
نون مُسليْن ، والألف بمنزلة الواو ، وأمره في الإضافة والتحقير كأمر
مُسليْن . يقول : تلقى عشر مع الألف كما تلقى النون مع الواو .
واعلم أنَّ الحكاية لا ترخُّم ، لأنَّكَ لا تريد أن ترخُّم غير منادئ ،
وليس مما يغيِّر النداء ، وذلك نحو تَأَبَّطُ شَرًّا وَرَقَّ نَحْوُهُ وما أشبه ذلك .
ولو رُخِّتَ هذا لرخت رجلاً يسى يقول عنقرة :
* يا دار عَجَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَسْكُمِي ^(٢) *

هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً

قال الراجز ^(٣) :

* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكَ وَحَنَظَلًا ^(٤) *

(١) ط : « كنت قائلًا في الوقف » .

(٢) صدر بيت هو أول معلقة عنقرة . وعجزه :

* وعمى صباحا دار عجلة واسلمى *

وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٨ والتصریح ٢ : ١٨٥ . وسيميده سيبويه
في ٢ : ٣٠٢ بولاق .

والجواء ، بالكسر : واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدة . وعم صباحا :
كلمة تحية عندهم ، من النعمة كأنه مخوف من نعم ينعم ، كما تقول كل من يأكل .
(٣) هو غيلان بن حريث كما في اللسان (وسط ٣٠٨) . وانظر أمالي

ابن الشجرى ١ : ١٢٧ ومجالس ملب ٣٠٦ واللسان (صيب ٢٥) .

(٤) وسطنهم : توسطنهم في الشرف . ومالك هو مالك بن حنظلة
ابن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » في غير النداء ، للضرورة .

وقال ابن أحر^(١) :

أَبُو حَاشِي يَورِقُنَا وَطَلَقَ وَحَمَارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا^(٢)

يريد : أَثَالَة^(٣) .

وقال جرير^(٤) :

أَلَا أَضَحْتُ جِبَالَكُمْ رِمَامًا وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِيَةً أُمَامَا^(٥)

(١) ابن الشجري ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ / ٢ : ٩٢ ، ٩٣ والخصائص ٢ : ٣٧٨ والإيضاف ٥٣٤ والمعنى ٢ : ٢١ ، والأشعوني ٤ : ٣٣ .

(٢) هؤلاء جماعة من قومهم رثاء هذا الشعر ، وإنما أرقه حزنه عليهم .
أَوْنَة : جمع أَوَانٍ ، ونصب على الظرف . وفي الأصل فقط : « يورقي » .
والشاهد فيه ترخيم « أَثَالَة » في غير النداء ضرورة ، وقد تركه على لفظه
ولأن كان مرفوعاً . وسيبويه يجهز معاملة غير المنادى معاملة المنادى على وجهي
الترخيم ، والبرد لا يجوز في هذا إلا التصرف بوجود الأعراب فقط ، ويرى
أن « أَثَالَا » هنا محمول على الضمير المنصوب في « يورقنا » . وفيه تخريج آخر
ذكره الشنتمري ، وهو نصب « أَثَالَا » فعل مضمّر تقديره « أذكر » .

(٣) الجلة ساقطة من ط .

(٤) ديوانه ٥٠٢ والنوادر ٣١ وابن الشجري ١ : ١٢٦ / ٢ : ٧٩ ، ٩١
والإيضاف ٣٥٣ والحزاة ١ : ٣٨٩ والمعنى ٤ : ٢٨٢ ، ٣٠٢ والأشعوني ٣ : ١٨٤
والتصريح ٢ : ١٩٠ . وبين البيت الأول وتاليه في الديوان ٢٧ بيتاً . ورواية
التالي فيه :

من العيدي في نسب المهاري تطير على أخشها اللغاما
(٥) الجبال هنا : جبال الوصل وأسبابه . والرمام : جمع رميم ، وهو الخلق
البالي . والشاسمة : البعيدة .

والشاهد فيه ترخيم « أُمَامَة » في غير النداء للضرورة ، وترك الميم على
لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع . والقول فيه كالقول في سابقه .

يَشُقُّ بِهَا الصَّاقِلَ مُوجِدَاتٌ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي الْفُلَامَا (١)
وقال زهير (٢) :

خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْفَيْبِ تَذَكَّرْ (٣)
وقال آخر ، وهو ابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (٤) :

(١) بها ، أى بأمامة ، يصف سيرها فى المودة إلى محضرها بعد انقضاء زمان
الانتجاع . والصاقِل : جمع عسقله ، وهى مكان فيه صلابة وحجارة ييض .
والصقْلَة أيضاً : تلعب السراب وتريعه . والمُوجِدَات : جمع مُوجِدَة ، وهى الناقة
القوية . والعَرَنْدَس : الجمل الشديد . والفُلَام : ما يطرحه من الزبد لنشاطه .

(٢) ديوانه ٢١٤ وابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٨٨ والإيضاف ٤٣٧
وابن عيش ٢ : ٢٠ والخزائن ١ : ٣٧٣ والبنى ٤ : ٢٩٠ والمجع ١ : ١٨١ .
(٣) عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . خذوا حظكم ، أى
نصيبكم من ودنا ، واذكروا الأواصر ، وهى القرايات ، الواحدة أصرة .
والرحم التى بين زهير المزنى وبينهم ، أن مزينة من ولد أد بن طابخة بن الياس
ابن مضر ، وهؤلاء من ولد قيس عيلان بن مضر . فهو ينههم عن إفساد هذه
الصلة بما يعود عليهم مكرهه ، وذلك حين بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان .
وفى الأصل وب : « يذكركم » والرحم مؤنثة .

والشاهد فيه ترخيم « عكرمة » وتركه على لفظه . ويحتمل أن تقدر فتحته
فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ، باعتبار القبيلة .

(٤) هو المتيعة بن حبناء ، وجبناء : اسم أمه . وأما أبوه فهو عمرو بن
ريعة بن أسيد بن عبد عوف بن طامر بن ريعة بن حنظلة بن مالك بن زيد
مناة بن عبد عوف بن طامر بن ريعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم .
المؤتلف ١٠٥ . ط : « وقال الآخر وهو ابن حبناء » فقط . وانظر البيت ابن
الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٩٢ والإيضاف ٣٥٤ والبنى ٤ : ٢٨٣ والمجع ٢ : ٢٨٣
والأشعوى ٣ : ١٨٤ .

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ
أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَلَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (١)

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسُودِيِّ يَصْفَرُ (٣) : ٣٤٤

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادُ بَصْرَمَتِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي (٣)
فَأَيُّمَا أَرَادَ أُمَّهُ جُلْهَمَ . وَالْعَرَبُ يَسُونُ الْمَرْأَةَ جُلْهَمَ وَالرَّجُلَ جُلْهَمَةً .
وَأَمَّا قَوْلُهُ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي يَشْكُرَ (٤) :

(١) ابْنُ حَارِثَةَ ، يَمْنَى ابْنُ حَارِثَةَ بْنِ بَدْرِ الْغَدَّانِي ، أَبُوهُ سَيِّدُ غَدَّانَةِ .
قَدْ عَلِمُوا ، أَيُّ قَدْ عَلِمُوا سَبَبَ ذَلِكَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَرْخِيمٌ « حَارِثَةُ » وَتَرَكَ عَلَى لَفْظِهِ مَفْتُوحًا كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّرْخِيمِ
وَهَذَا يَنْصَرُّ مَذْهَبُ سَيِّبُوهِ فِي حَمْلِ اللَّرْخَمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرُورَةً عَلَى مَا يَحْمِلُ
عَلَيْهِ فِي النَّدَاءِ عَلَى الْفَتْنَيْنِ : لَفَةً مِنْ يَنْتَظِرُ وَلَفَةً مِنْ لَا يَنْتَظِرُ . وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ
« حَارِثَ » مَضَافٌ إِلَيْهِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجَرَّ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ مَعَ التَّنْوِينِ ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ قَبِيلَةٍ وَلَا بِعَلَمٍ مُؤْتٍ حَتَّى يَحَامِلَ مَعَامِلَةَ الْمُنْتَوَعِ مِنَ الصَّرْفِ ،
فَهُوَ هُنَا جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ فِي الْمُتَادِي الْمَرْخَمِ .
(٢) الْإِنْصَافُ ٣٥٢ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٣٨٢ عَرْضًا وَاللِّسَانُ (جُلْهَمُ) .

(٣) الصَّرْمَةُ ، بِالْكَسْرِ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ مَا يَمِينُ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ .
أَوْدَى بِهَا : ذَهَبَ بِهَا . حَيَّةُ الْوَادِي : كِتَابِيَّةٌ عَنْ أَنَّهُ يَحْمِي حَوَازَتَهُ وَيَتَّقِي
النَّاسَ مِنْهُ كَمَا يَتَّقِي مِنَ الْحَيَّةِ الْحَامِيَةِ لَوَادِيهَا الْمَانَةَ لَهُ . وَالْوَادِي : الْمَطْمُئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَأَنَّهُ قَبْلَهُ بَنَاءٌ عَلَى مَا يَقُولُهُ سَيِّبُوهِ فَيَأْتِي ، وَأَنَّ « جُلْهَمَ »
مَرْخَمٌ « جُلْهَمَةُ » اسْمُ أَيْهٍ . وَأَمَّا إِذَا عُدَّ « جُلْهَمُ » اسْمًا لِأُمِّهِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ
وَلَا تَرْخِيمَ فِيهِ .

(٤) هُوَ أَبُو كَاهِلِ الْيَشْكُرِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (رَبِّ ، تَمَرٌ ، شَرٌّ ، وَخَزٌ)
وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ٤٤٣ . وَيَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى الْفَهْرِ بْنِ تَوَلَّبِ الْيَشْكُرِيِّ . وَانْظُرْ =

لها أشارير من ثلم تسموه من الثعالى ووخر من أرائنها (٤)
 فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الباء أبدلها مكان الباء ، كما يُبدلها مكان
 المعزة . وقال أيضاً (٥) :

ومنهلي ليس له حوازق ولفصادى جبه نقائق (٦)

== مجالس نعلب ٢٢٩ وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ والمبني ٤ : ٥٨٣ والمع
 ١ : ١٨١ / ٢ : ١٥٧ والأشموني ٤ : ٢٨٤ . وهو يصف فرخة عقاب تسمى
 « غُبَّة » كانت لبني يثكر .

(٤) الأشارير : جمع إشرارة ، وهي القطعة من اللحم يجفف للادخار .
 تسمه : تحجفه وتيسه . والثعالى : الثعالب ، أبدل من الباء فيه ياء ، كما صنع
 فى الأرائى وأصلها الأراب . والوخر : الشيء القليل .

وإنما ذكر سيويه هذا الشاهد لثلاثه أن ما فيه من باب الترخيم وإن
 الباء زبدت للموض ، لأن الترخيم مبنى على التخفيف ، فلو عوض منه لرجع
 إلى التثقل وخالف أصله . فالشاهد إبدال الباء من الباء فى الثعالب والأراب
 للضرورة ؛ لأن الوزن يقتضى إسكان كل من هاتين الباءين .

(٥) قال الشنترى : « هو مصنوع ، لحلف الآخر » . وانظر ابن يعيش
 ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافية ٤٤١ والدرر ٢ : ٢١٣ والأشموني
 ٤ : ٣٣٧ واللسان (حرق ٣٣١) .

(٦) المنهل : المورد . والحوازق : الجماعات ، واحدها حزيمة ، فجمعها
 جمع فاعلة كأن واحدها حازقة ، والجمع قد بينى على غير واحد . وقال ابن برى :
 « ويقال هو جمع حوزقة » . يقول : هو منهل قرر لا ترده الجماعات . والصفادى :
 الصفادع ، بالإبدال . والجم : جمع جمة ، وهى معظم الماء ومجتمسه . والنقائق ،
 أصوات الصفادع ، واحدها تنقة بفتح النونين .

والشاهد فيه إبدال الباء من العين فى الصفادع للضرورة . والقول فيه
 كالقول فى سابقه .

وإنما أراد ضفادع^(١)، فلما اضطرَّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجبر والرفع^(٢). وليس هذا لأنَّه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه؛ لو كان ذلك لتعوضت حارثاً الياء حيث حذفت الراء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارث. ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن نجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت: يا حارث.

هذا باب النفي بلا

٣٤٥

و«لا» تعمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها.

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عيلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رُب لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً يعينه كما لا تذكر ذلك بعد رُب، وذلك لأن رُب إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما

(١) ط : « الضفادع » .

(٢) ط : « الرفع والجبر » .

خولف بأبيهم حين خالفت الذي ، وكما قالوا يا الله حين خالفت مانيه الألف واللام ، وبترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عز وجل .

فجعلت وما بعدها كخسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيها بعدها ، كما قالوا يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر . وخولف بخسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة .

فلا لا تسمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فها زعم الخليل رحمه الله في قولك ^(١) : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة ^(٢) .

واعلم أن لا وما عيكت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجل ، وما من شيء ، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان ، ولكنت قصيره ، وإن شئت أظهرته . وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان .

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع

(١) ط : « لقوله » بدل « في قولك » .

(٢) المسألة : السؤال . السيرافي : لا رجل في الدار جواب : هل من رجل في الدار ؟ وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لا رجل في الدار فيها عاما كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها الموم إلا بإدخال « من » ؛ وذلك أنه لو قال في مسأله : هل رجل في الدار ؟ جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد ، كما تقول : هل عبد الله في الدار . فالتدني يوجب عموم المسألة دخول « من » لأنها لا تدخل إلا على واحد منسكور في معنى الجنس .

اسم مبتدأ في لغة بني تميم ^(١) قولُ العرب من أهل الحجاز : لا رجلَ أفضل منك .

وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجلٍ أفضلُ منك ، وهل من رجلٍ خَيْرُ منك ، كأنه قال : ما رجلٌ أفضلُ منك ، وهل رجلٌ خَيْرُ منك . واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين للنفي ، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ^(٢) ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلٌ ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجلٍ . ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فتُبَحُّ أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها .

هذا باب المنفى للمضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثلَ زيدٍ . والدليل على ذلك قولُ العرب : لا أبالك ، ولا غلاتي لك ، [ولا مسلتي لك] .

وزعم الغليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك أُلحقت ٣٤٦
الألف التي لا تكون إلا في الإضافة .

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك ، في معنى لا أبالك ، فعلوا أنهم لو لم يحيثوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مثلَ زيدٍ

(١) ط : « في لغة تميم » .

(٢) ط : « وما تعمل فيه » .

فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن نجىء اللام إذ كان^(١) المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذى يُنْفِى [به] فى النداء ، ولم يغيروا الأوّل عن حاله قبل أن نجىء^(٢) به ، وذلك قولك : يا تَبَّ تَبَّ عَدِيّ ، وبمنزلة الماء إذا لحقت طَلْحَة فى النداء ، لم يغيروا آخر طَلْحَة عما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولم :

* كِلِينِي لَهُمْ يَا مَيْمَةَ نَاصِبٍ^(٣) *

ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرّ ، للناطقة^(٤) :

(١) ط و ب : « إذا كان » .

(٢) السيرافى : إذا كان بعد الاسم المتنى لام إضافة فى الاسم الأول وجهان : أحدهما أن يبنى الاسم الأول مع لا وتكون اللام فى موضع النعت للاسم ، أو فى موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس ، وتكون منزلة اللام كمنزلة سائر حروف الجر والوجه الآخر : أن يكون الاسم الذى بعد لا مضافاً إلى الاسم الذى بعد اللام ، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة ، ولا عامة فيه غير مبنية معه . وذلك قولك : لا أبا لزيد ، ولا أخاك ، ولا مسلمي لك . وعلم بثبات الألف فى أبا وأخا أنهما مضافان ، إذ كانت هذه الألف وأختاها الواو والياء إنما يدخلن على أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال إذا كانت مضافة ، فتكون الواو علامة الرفع ، والياء علامة الخفض ، والألف علامة النسب . وعلم بسقوط النون من لا غلامى لزيد ، ولا جاريتى لأخيك ، ولا مسلمي لك ، أنه مضاف ، وزيادة اللام شاذة ، ولا تتراد إلا فى لا وفى النداء .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ٢٠٧ . وعجزه :

* وليل أقاسيه بطيء الكواكب *

واستشهد به هنا على إقحام الماء فى «أقيمه» توكيداً للترخيم والدلالة عليه .

(٤) للناطقة ، ساقط من ط . وانظر ديوان النابتة ٧١ والحصائص ٣ : ١٠٦ =

* يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ ^(١) *

حملوه على أن اللام لو لم تحبىء لقلت يا بُؤْسَ الجهل .

وإنما فعل هذا في المنى تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا بإطلحة أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تفسر الاسم عن حاله قبل أن تلتحق ، كما لا تفسر الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلتحق ، فالنقى في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن جاء فيه مثل ما جاء في النداء .

وإنما ذهب النون في لا مُسْلِيَّ لك على هذا المثال ، جملوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أياك ؛ فكأنهم لو لم يحبثوا باللام قالوا لا مُسْلِيَّكَ فعل هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسْلِيَّ لك ، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا

== والإيضاف ٢٣٠ وابن الشجري ٢ : ٨٠ ، ٨٣ وابن يعيش ٣ : ٦٨ / ٥ : ١٠٤ والحزاة ١ : ٢٨٥ / ٢ : ١١٩ والجمع ١ : ١٧٣ .

(١) سدره :

* قالت بنو عامر خالوا بنى أسد *

خالوا ، من الحالة ، وهي التاركة والمقاطعة . وكانت بنو عامر بن صعصعة قد بشوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري الدياني ، وإبنة عينته ، أن يقطعوا حلف ما بينهم وبين بنى أسد ويلحقهم بنى كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بن ذيان ، فهم عينته بذلك فقالت بنو ذيان : أخرجوا من فيكم من الحلفاء ، وتخرج من فينا . فأبوا ، فقال النابغة في ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت . يا بُؤْسَ للجهل ، يعني ما أبأس الجهل على صلحه وأجره له .

والشاهد فيه : إقحام اللام بين المتضايين توكيداً للإضافة .

مَسْلَمَتِكَ . [قَالَ مَسْكِينُ الْهَارِثِيِّ ^(١) :

وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّكُمْ لَا أَبَاكَ يُنَمِّعُ ^(٢)
وَيُرْقَى : « مَخْلَدٌ ^(٣) » .]

وَقَوْلُ : لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ ، وَلَا يَدِينُ الْيَوْمَ لَكَ ، لِإِثْبَاتِ النُّونِ أَحْسَنُ ،
وَهُوَ الْوَجْهُ . وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَدِينُ لَكَ وَلَا أَبَاكَ ، فَالْأَسْمُ بِمَنْزِلَةِ ٣٤٧
أَسْمٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْءٌ ؛ نَحْوُ لَا مِثْلَ زَيْدٍ ؛ فَكَمَا قُبِحَ أَنْ تَقُولَ
لَا مِثْلَ هَذَا زَيْدٍ فَتَنْفَصِلَ ، قُبِحَ أَنْ تَقُولَ لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ ، وَلَكِنْ تَقُولَ : لَا يَدِينُ
بِهَآلِكَ ، وَلَا أَبَ الْيَوْمَ الْجُمْلَةَ لَكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا يَدِينُ بِهَا وَلَا أَبَ الْيَوْمَ الْجُمْلَةَ ،
ثُمَّ جَعَلْتَ لَكَ خَبْرًا ، فَرَارًا مِنَ الْقُبْحِ .

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَجْعَلْ لَكَ خَبْرًا وَلَمْ تَنْفَصِلْ بَيْنَهُمَا ، وَجِئْتَ بِكَ بَعْدَ أَنْ
تُضْمِرَ مَكَانًا وَزَمَانًا ^(٤) كَأَضْهَارِكَ إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ . وَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ أَظْهَرْتَ

(١) مِنَ الْمَقْرَرِ أَنَّ هَذِهِ التَّكْلَةَ كَأَخَوَاتِهَا مِنْ ط . وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّاعِرُ ،
لِلْبَيْتِ الثَّانِي ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى سَقُوطِهِ مِنْ نَسْخَتِهِ أَيْضًا كَمَا سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَب .
وَانْظُرْ لَهُ الْخِزَانَةَ ٢ : ١١٦ . وَقَدْ آتَى بِقَافِيَةِ « مَخْلَدٌ » فِي ابْنِ بَيْشَرٍ ٢ : ١٠٥
وَبَقَافِيَةِ « يَخْلَدُ » فِي الْكَامِلِ ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٥٦٣ وَعَنِ الْلَّسَانِ (أَبِى ١٢) .
(٢) مُزْرَدٌ : أَخُو الشِّمَاخِ ، وَكَانَ شَاعِرًا أَيْضًا . وَيُرْوَى : « لَا أَبَاكَ يُنَمِّعُ »
فَلَا شَاهِدَ فِيهِ هُنَا . وَالْبَيْتُ مِنْ أَيْتَاتٍ عَنِيَّةٍ فِي الْخِزَانَةِ أُورِدَ فِيهَا أَسْمَاءُ عَدَّةٍ مِنَ
الشُّعْرَاءِ ، وَذَكَرَ مَسَاقِطَ رَأْسِهِمْ وَقُبُورَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ،
مَهْوًى بِذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ لَامِ الْإِضَافَةِ فِي « لَا أَبَاكَ » شَذُوذًا .

(٣) وَيُرْوَى : « يَخْلَدُ » أَيْضًا ، كَمَا سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ .

(٤) ط : « فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ » ، ب : « زَمَانًا أَوْ مَكَانًا » ، وَأَبْتٌ

مَا فِي الْأَصْلِ .

فحسن . ثم قولك لتبين المنى عنه ، وربما تركتها استثناء بـ « علم المخاطب »
وقد تذكرها تأكيداً وإن « علم من تعي » : فكما قُبِحَ أن تفصل بين المضاف
والاسم المضاف إليه قُبِحَ أن تفصل بين «ك» وبين المنى الذى قبله ؛ لأن المنى
الذى قبله إذا جعلته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قُبِحَ
فيه ما قُبِحَ فى الاسم المضاف إلى اسم لم نجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام
كانها [هنا] لم تذكر .

ولو قلت « هنا » قلت لا أخاً هذين اليومين لك . وهذا يجوز
فى الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر ،
وهو ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيْضَاهِنَ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (١)
ولمّا اختر الجوه الذى تُثَبَّتْ فيه النون فى هذا الباب كما اختر
فى كم إذا قلت كم بها رجلاً مُصَاباً ، وأنت تُخْصِرُ ، لُفَّةٌ مِنْ يَنْصَبُ بِهَا ، لثَلَا
يُفَصِّلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ : ومن قال : كم بها رجلاً مُصَابٍ فَلَمْ يُبَالِ الْقُبْحَ قَالَ :
لَا يَدَى بِهَا كَ ، وَلَا أَخَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَ ، وَلَا أَخَا فَاعِلٍ كَ (٢) .

والجرف فى كم بها [رجلاً مُصَابٍ] ، وترك النون فى لا يدى بها كَ ، قول

(١) سبق فى ١ : ١٧٩ كما أعيد به الاستشهاد به فى هذا الجزء الثانى ص ١٦٦ ،
وقال السيرافى : أضاف أصوات إلى أواخر الميس وفصل بما بينهما من الكلام ، ولا يقع
الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظروف وحروف الجر . وقد استقيح سيويه
الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم . وأجاز يونس الفصل بما
لا يتم الكلام به ، كقولك : لا يدى بها كَ ، ومعناه لا طاقة بها لك . وبها فى هذا
الموضع لا يكون خبراً ولا يتم ، وقد احتج عليه سيويه بما ذكرته .

(٢) ط : « د ولا أبا فاعل لك » .

يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت كم بها [رجلي] . والذي يستغنى به الكلام وما لا يستغنى به قبهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور . ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب ، كقبح رب فيها رجل^(١) ، فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به ، كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت . وذلك قولك : إن بها زيدا مصاباً ، وإن فيها زيدا قائماً ، وكان بهازيد مصاباً ، وكان فيها زيد مصاباً . وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا^(٢) .

وإثبات النون قول الخليل رحمه الله .

وتقول : لا غلامين ولا جارين لك ، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له ، وصار الأول مضمراً له خبر ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ٣٤٨ ولا جارين لك ، كأنك قلت : ولا جارينيك في التثيل ، ولكنهم لا يتكلمون به .

فإنما اختصت لا في الأب بهذا كما اختصت لدن مع غدة بما ذكرت لك . ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل^(٣) في كلامهم ، نحو

(١) هذا ما في ط ، وهو الوجه ، وفي الأصل وب : « كقبح كم فيها رجل » .
 (٢) السيرافي : يعني نحو قوله في الدار زيد قائم وقائماً ؛ لأن الكلام يتم بقولك في الدار ، ولا تقول : بمرو زيد كفيلاً ؛ لأنك لا تقول بزيد عمرو ، ونسكت .

(٣) ط : « على ما لا يستعملونه » .

قولهم : مَلَّاحٌ وَمَذَاكِيرُ ، لَا يَسْتَمْلُونَ [لَا] مَلْمَحَةً وَلَا مِذْكَارًا ، وَكَأَجَاءِ
عَذِيرِكَ عَلَى مِثَالِ مَا يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً نَحْوَ ضَرْبِيَا وَضَرْبِكَ ، وَلَا يُنْكَلَمُ
بِهِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ مُضَافَةٌ ^(١) . وَسَتَرِي نَحْوُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٢) . وَمِنْهُ مَا قَدْ مَضَى .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا غَلَامِينَ وَلَا جُلَيْتَيْنِ لَكَ ، إِذَا جَعَلْتَ لَكَ خَبْرًا لَهَا ،
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَا غَلَامِينَ لَكَ وَجَعَلْتَ لَكَ خَبْرًا ،
لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِضَافَةً وَهُوَ خَيْرٌ لَّأَنَّ الْمُضَافَ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَلْفِ مُضْمَرًا أَوْ مَظْهَرًا .
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ تَسِمٌ تَسِمٌ عَدِيٌّ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لَمْ يَسْتَقِمْ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ
ذَاهِبُونَ . فَإِذَا قُلْتَ لَا أَبَالَكَ فَهَذَا إِضْمَارٌ مَكْنِيٌّ ، وَلَكِنَّهُ تَرِكَ ^(٣) اسْتِخْطَافًا
وَاسْتِغْنَاءً ^(٤) . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ تَهَازُؤٌ بَيْنَ تَوْسِمَةِ الْيَشْكُرِيِّ فِيمَا جَعَلَهُ خَبْرًا ^(٥) :
أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَلَى سِوَاهُ إِذَا افْتَحَرُوا بَقِيْسِي أَوْ تَعِيمِهِ ^(٦)

(١) ط : « مُضَافًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَبِزِيَادَةِ : « عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ حَسْبِي » .

(٣) ط : « بَرِكَ » .

(٤) السِّيَرَانِي : لِنْ قِيلَ : ذَكَرْتُمْ أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ : لَا أَخَالَكَ ، تَقْدِيرُهُ
لَا أَخَاكَ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، فَإِذَا قَالَ لَا أَخَالِي وَجَعَلْتَ اللَّامُ زَائِدَةً ، بَقِيَ لَا أَخَايَ ،
وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ رَأَيْتُ أَخَايَ ؛ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ رَأَيْتُ أَخِي لَكْتِهِمْ
اسْتَقْبَلُوا تَشْدِيدَ الْيَاءِ فَخَذَفُوا اللَّامَ الْفَعْلَ وَشَبَّهُوا بِمَا حَذَفَ لَامَهُ نَحْوُ يَدِي وَدُمِي .
فَإِذَا فَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِاللَّامِ رَجَعَ الْحَرْفُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَنَطَقَ بِهِ عَلَى قِيَاسِهِ فِي
لَا أَخَالَكَ وَغَيْرِهِ .

(٥) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١٢ : ١٠٤ وَالْمَجْمَعُ ١ : ١٤٥

(٦) يَقُولُ : إِنَّمَا لَهْرُهُ بِدِينِهِ لَا بِنَسَبِهِ . قَالَ الْأَعْلَمُ : « وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّهُ
يَشْكُرُ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ وَمَوْضِعِ الشَّرَفِ » . وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَمْعُهُ =

وإذا ترك التنوين فليس الاسمُ معاً بمنزلة خمسة عشر، لأنه لو أراد ذلك
تَجَلَّلَ لَكَ خبراً وأظهر النونَ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بَلَّكَ [توكيداً]،
ولكنه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء، لأنَّه موضعُ حذفٍ وتخفيفٍ،
كما أنَّ النداء كذلك.

وتقول أيضاً إن شئت: لا غلامين ولا جاريتين لك، [ولا غلامين
وجاريتين]، كما نك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا
لك، فجاء بَلَّكَ بعد ما بُنِيَ على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال:
لا يَدِينُ بها لك، حين صيَّره كأنه جاء بَلَّكَ فيه بعد ما قال لا يَدِينُ بها
في الدنيا.

واعلم أنَّ للنونَ الواحدَ إذا لم يَلْ لَكَ فَإِنَّمَا يَذْهَبُ منه التنوينُ كما أذهب
من [آخر] خمسة عشر، كما أذهب من المضاف. والدليلُ على ذلك أنَّ
العربَ تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أَبَ فيها؛ وأثبتوا
النونَ لأنَّ النونَ لا تُحذفُ من الاسمِ الذي يُجْمَلُ وما قبله أو وما بعده^(١)
بمنزلة اسمٍ واحد. ألا تراءم قالوا: الَّذِينَ في الدار، ففعلوا الَّذِينَ وما بعده
من الكلام بمنزلة اسمين جُمِلَا اسمًا واحدًا، ولم يحذفوا النونَ^(٢) لأنها لا تنجيء
على حدِّ التنوين. ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف.

٣٤٩

الجار والمجرور خبر لافى قوله: «لا أب لي». ولو كان قاصدا للإضافة
وتوكيدها باللام الزائدة لقال لا أبالي، فلحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه
في الإضافة إذا قال: لا أباك، كافي قوله:

* وأى كريم لا أباك يخلد *

(١) ط: «وما بعده».

(٢) ط: «ولم تحذف النون».

وإنما صارت الأسماء حين وُلِّيتْ لَكَ بمنزلة المضاف^(١) لأنهم كانوا الحفوا
 اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت : يا قَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ فَإِنَّمَا
 أَخْلَقْتَ الاسمَ اسمًا كان مضافا ، ولم يغيّر النافي المعنى كما أن اللام لم تغيّر
 معنى لا أَبَاكَ . وإذا قلت : لا أَبَ فيها ، فليست « في » من الحروف التي
 إذا خلقت بعد مضاف لم تغيّر المعنى الذي كان قبل أن تلحق . ألا ترى أن
 اللام لا تغيّر معنى للمضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أن الاسم الذي
 يَنْفِي [به] لا يغيّر للمنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه ، فمن ثم صارت اللام
 بمنزلة الاسم يَنْفِي به .

وتقول : لا غلامَ وجاريةَ فيها ، لأنَّ لا إِنَّمَا يُجْمَلُ وما تعمل فيه اسمًا
 واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشر ،
 كذلك لم يَسْتَقِم هذا لأنه مشبّه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل .
 قال الشاعر^(٢) :

(١) ط : « بمنزلة مضاف » .

(٢) ط : « لأنهم كانوا » .

(٣) ابن عيش ٢ : ١٠١ ، ١١٠ . وفي الحزاة ٢ : ١٠٣ : « من أبيات
 سيويه الحسين التي لا يعرف لها قائل . وقال ابن هشام في شواهد
 إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة » . وقال الشنقيطي في الدرر ٢ : ١٩٨ :
 « قلت : ونسب في شرح شواهد الكشف للفرزدق » . وأقول : ليس في ديوان
 الفرزدق ، والذي فيه ٢٨٠ :

فدى لم حيا تزار كلاما إذا الموت بلموت ارتدى وتأزرا

وفي ٢٩٥ :

لقيم بنى أستاذهم ابن حرة إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا =

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْجِدِّ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)
وتقول : لا رجل ولا امرأة يافق إذا كانت لا بمنزلتها في ليس حين
تقول : ليس لك لا رجل ولا امرأة فيها . وقال رجل من بني سليم ، وهو
أنس بن العباس^(٢) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ انْفَرَقُوا عَلَى الرَّاقِ^(٣)

= وفي المعنى ٢ : ٣٥٥ : « أقول فائده هو رجل من عبد مناة بن كنانة ،
فيما زعمه أبو عبيد البكري » . وانظر الجمع ١٤٣ : ٢ والأشعري ١٣ : ٢
والنصري ١ : ٢٤٣ .

(١) يعني مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان . والرداء : الثوب
يلتحف به . والإزار نحوه . جعلهما لشجرة مجدها كاللابسين له المتريدين به .
وجعل الخبر عن أحدهما وهو يشبهما اختصارا ، لم السامع .
والشاهد فيه عطف « ابن » مع تنوينه على اسم لا ، لأن المطوف لا يحفل
وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف المطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة
لا تجمل اسما واحدا .

(٢) أنس بن العباس بن مرداس السلمي ، وقيل أبو عامر جد العباس
ابن مرداس . ونسب عجز البيت الشاهد مع صدر آخر في المؤلف ٩٢
إلى ابن حمام الأزدى . وانظر ابن عيش ١٠١ : ٢ ، ١١٣ : ٩ / ١٣٨ : والمعنى
٢ : ٣٥١ : ٤ / ٥٦٧ : والجمع ١٤٤ : ٢ ، ٢١١ والأشعري ٩ : ٢ والنصري
١ : ٢٤١ .

(٣) في صلب ط : « على الرائق » ، وأشير في حواشيه إلى رواية « على الرائق »
في نسخ أخرى . ومثله في السمط ٣ : ٣٧ والمعنى ٢ : ٣٥١ واللسان (قر
٤٢٨) . وكلتا الفاقيتين مرفوتان . قال المعنى : وأصل هذا الشعر أن النعمان
ابن المنذر بنت جيبا إلى بني سليم فزمنه بنو سليم ، فر الجيش على غطفان
فاستجاشوا على بني سليم بالرحم التي كانت بينهم ، فقال الشاعر وهو من بني سليم =

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها، فتُعبدُ لا الأولى كما تقول: ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها، فتكونُ حالُ الآخرة في تنبيهها كحال الأولى. فإن قلت: لا غلابين ولا جلابين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى، أثبت النون، لأنَّ لك خبرٌ عنهما، والنون لا تذهب إذا جعلتهما^(١) ككلم واحد، لأن النون أقوى من التنوين، فلم يُجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب؛ لأنه مفارقٌ للنون، ولأنَّها تثبت فيها لا يثبت فيه. ٣٥٠

واعلم أنَّ كلَّ شيء حسنٌ لك أن تُعمل فيه ربُّ حسنٌ لك أن تُعمل فيه لا.

وسألتُ الغليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيمًا زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلُ زيد، وما لقو. وقال: ولا سيمًا زيد كقولهم دَعْ ما زيد، وكقولهم: «مثلًا ما بعوضة»^(٢)؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن لم عملت فيه لا كما تعمل [رب] في مثل، وذلك قولك: ربِّ مثل زيد. وقال أبو محجن الثقفى:

يا ربِّ مثلك في النساء غريرة يبيضاء قد متعتها بطلاق^(٣)

الشعر المذكور، يقول: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تقامم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع. والخلعة، بالضم: المداقة.

والشاهد فيه نصب المعطوف وتوحيده على إلغاء لا الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، وتقديره: لا نسب وخلعة اليوم. وانظر ما قيل في الشاهد السابق.

(١) في الأصل فقط: «جعلتها»، تحريف.

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٣) ليس في ديوان أبي محجن، وقد سبق في ١: ٤٢٧. والشاهد فيه أنَّ «رب» تليزم العمل في النسكرة، كما تليزمه لا النافية للجنس.

هذا باب ما ثبت فيه التنوين^(١) من الأسماء المنفتحة

وذلك من قبل أن التنوين لم يصّر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم . وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأن ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم^(٢) فَيُصحّ عندهم أن يُحذفوا قبل أن يذهبوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك .

وقال الخليل رحمه الله : كذلك لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به ، كأنك قلت : لا آمراً معروفاً لك . وإن قلت لا آمراً بمعروف ، فكأنك جئت بمعروفٍ بعد ما بليت على الأول كلاماً^(٣) ، كقولك : لا آمراً في النار يوم الجمعة . وإن شئت جعلته كأنك قلت : لا آمراً يوم الجمعة فيها ؛ فيصيرُ المبنى على الأول مؤخرًا ، ويكون الملقى مقدماً^(٤) . وكذلك لا راعياً إلى الله لك^(٥) ، ولا مُغيراً على الأعداء لك ، إذا جعلت الآخر^(٦) متصلاً بالأول كاتصال منك بأفعل . وإن جعلته منفصلاً من

(١) في الأصل وب : « ما ثبت فيه النون » .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) السيراني : فإن الباء ليست في صلة أمر ، كأنك قلت : لا آمر ، وسكت وأضمرت خبره ، ثم جئت بالباء للتبيين ، كأنك قلت : أعني بمعروف ، كما تقول سقياً ، ثم تجيء بك ، على أعني .

(٤) هذا الصواب من ط ، يعني الظرف الملقى ، وهو « يوم الجمعة » وفي الأصل وب : « ويكون الملقى مقدماً » .

(٥) ط : « لا داعياً إلى الله لك » .

(٦) ط : « إذا كان الآخر » .

الأول كاتصال فك من سقيا لك لم تنون ، لأنه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة . وإن شئت قلت : لا أمراً يوم الجمعة إذا غُيِّتَ الأمرين يوم الجمعة لأمّن سوام من الأمرين ، فإذا قلت : لا أمراً يوم الجمعة فانتفى الأمرين كلهم ثم أعلّمت في أي حين . وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فانتفى تنفيض ضارب يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتَجَمَّلُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم . وإنما نَوَّنتُ لأنه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو ولو مضروب وألف مضارب ، فنَوَّنتُ كما نَوَّنتُ في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنون في هذا ما نَوَّنتُهُ في النداء بما ذكرت لك إلا النكرة فإن النكرة ، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء . ولا تعمل إلا في النكرة ، ٣٥١ تَجَمَّلُ معها بمنزلة خمسة عشر ، فالنكرة هنا بمنزلة المعرفة هناك ، إلا ما ذكرت لك ^(١) .

هذا باب وصف المنقّ

اعلم أنّك إذا وصفت للمنقّ فإن شئت نَوَّنتَ صفة المنقّ وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون . وذلك [قولك] : لا غلامَ ظرفاً لك ، ولا غلامَ ظرف لك ^(٢) .

(١) ط : « فالنكرة هنا كالمعرفة هناك » فقط .

(٢) السيرافي : الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا ، ودلالة قد دخلت عليهما ، وهي بنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ؟ فالجواب أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء بنى مع غيره . =

فأما الذين توفوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي ^(١) .

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

فإذا قلت : لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لك ، فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منونًا ؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .

ومثل ذلك : لا غلامَ فيها ظريفًا ، إذا جعلتَ فيها صفةً أو غيرَ صفة ^(٢) .

وإن كررتَ الاسمَ فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار ، إن شئتَ نَوَّنتَ وإن شئتَ لم تنوِّن . وذلك قولك : لأماء ماء باردًا ، ولا ماء ماء باردًا . ولا يكون باردًا إلا منونًا ، لأنه وصفٌ ثانٍ .

هذا باب لا يكون الوصفُ فيه إلا منونًا ^(٣)

وذلك قولك : لا رجلَ اليومَ ظريفًا ولا رجلَ فيها عاقلًا ، إذا جعلتَ فيها

فإذا كان قد بنى فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى ، لأن ذلك أكثر في الكلام كخمس عشرة وأخواتها ، وجارى بيت بيت ، وغير ذلك . فإذا أدخلنا « لا » على الاسم والصفة وقد بنى أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية مبهما ، بل تكون عاملة في موضعا .

(١) ط : « المنفى » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة وغير صفة » .

(٣) الكلام التالي للعنوان إلى نهاية الباب ساقط من الأصل ثابت في ب ، ط . وجعل مكانه في الأصل ما يلي العنوان التالي ، ثم جعل ما يلي العنوان الثالث =

خبراً [أو لقولاً] ، ولا رجلَ فيكَ راغباً ، من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر .

وعما لا يكون الوصفُ فيه إلا منوئاً قوله : لاءُ مماء لك بارداً ، ولا مثله عاقلاً ، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، وإنما يذهب التنوينُ منه كما يذهبُ منه في غير هذا الموضع ، فمن ثم صار وصفهُ بمنزلة في غير هذا الموضع . ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوئاً كما يكون في غير باب التنفي ؛ وذلك قولك : لا ضارباً زيداً لك ، ولا حسناً وجه الأخ فيها . فإذا كُفِّت التنوين وأضفت كان بمنزلة في غير هذا الباب كما كان كذلك غير مضاف ، فلما صار التنوينُ إنما يُسَكَّفُ للإضافة جرى على الأصل . فإذا قلت : لاءُ ولا كَيْنُ ، ثم وصفتَ اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه . فإن جعلتَ الصفة للماء لم يكن الوصفُ إلا منوئاً ؛ لأنه لا يفصل بين الشئين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد مضراً أو مظهرًا ، لأنهما قد صارا اسمًا واحدًا بمنزلة زيد ، ويحتلجان إلى الخبر مضراً أو مظهرًا . ألا ترى أنه لو جازَ تيمُّ تيمٍّ عدى لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون . فإذا قلت لا أبالك فيها هنا إظهارُ مكان .

هذا باب لا تسقط^(١) فيه النون وإن وليت لك

وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك ، من قبل ٣٥٢

== للعنوان الثاني ، وما يلي العنوان الرابع للعنوان الثالث ، ثم سقط العنوان الرابع وجعل مكانه « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع » ، واستمرت الأبواب بعده مطردة .

(١) ط : « لا يسقط » .

أَن الظرفين والصالحين نعتٌ للنفي ومن اسمه ، وليس واحدٌ من الاسمين
وَلِي لَاتَمْ وَلَيْتَهُ لَكَ ، ولكنه وصفٌ وموصوفٌ ، فليس للموصوفِ سبيلٌ
إلى الإضافة . ولم يبحِ ذلك في الوصف لأنه ليس بالنفي ، وإنما هو صفة ،
وإنما جاز التخفيف في النفي فلم يَحْز ذلك إلا في المنفى^(١) ، كأنه يجوز في
المنادى أشياء لا تجوز في وصفه ، من الحذف والاستخفاف . وقد بُيِّن ذلك .

هذا باب ما جرى على موضع المنفى

لا على الحرف الذي عمل في للنفي

فإن ذلك قول ذى الرمة^(٢) :

بها العين والأرام لا عِدَّ عندها ولا كَرَعُ إلا المغارات والرَّابِلُ^(٣)

وقال رجل من بني مذحج^(٤) :

(١) في الأصل وب : « في النفي » .

(٢) ديوانه ٤٥٨ وأساس البلاغة (كرع) .

(٣) يصف فلاة لا ماء بها إلا ما غار من ماء السماء ، ولا شجر إلا الربل ،
وهو ما تربل في أصول اليبس . والعين : بقر الوحش ، واحدها عين وعيناء ،
لسعة عينه . والأرام : جمع رمم ، وهو الظبي الخالص البياض . ط : « والأرام »
يهمز ما بعد الراء ، يقال آرام ، وأرام . والكرع ، بالتحريك : ما تَكَرَّعَ
فيه الواردة من ماء السماء مما يظهر على وجه الأرض . والمغارات : جمع مغارة ،
حيث يغور ماء السماء .

والشاهد فيه رفع « كرع » عطفاً على موضع الاسم المنسوب بلا ، والتقدير :

لا فيها عد ولا كرع . ولو نصب حمل على اللفظ لجاز .

(٤) ط : « من مذحج » . ونسب أيضاً إلى زرافة الباهلي ، وإلى هني بن أحر

السكناني ، وإلى ضمرة بن ضمرة . انظر ابن عيش ٢ : ١١٠ والعين ٢ : ٣٣٩
والمعجم ٢ : ١٤٤ وشرح شواهد المنفى ٣١١ والأشعوني ٢ : ٩ والنصر

١ : ٢٤١ واللسان (جيس ٣٦٢) : وانظر أيضاً ما سبق في ١ : ٣١٩ حيث

وردت قصة الشعر .

هذا لعنركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذلك ولا أب^(١)
 فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجري^(٢) على الموضع لا على [الحرف]
 الذي عمل في الاسم ، كما أن الشاعر حين قال :
 * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣) *

أجراه على الموضع .
 ومن ذلك^(٤) أيضاً قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير ، رفعوه
 على الموضع .
 ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثله أحد ، ولا كزيد أحد . وإن
 شئت حملت الكلام على لا فنصبت .
 وتقول : لا مثله رجل إذا حملته على الموضع ، كما قال بعض العرب :
 لا حول ولا قوة إلا بالله . وإن شئت حملته على لا فتوته ونصبت . وإن
 شئت قلت : لا مثله رجلاً ، على قوله : لي مثله غلاماً . وقال ذو الرمة^(٥) :
 هي الدار إذ هي لا هلك جيرة ليالي لا أمثالهن ليالياً^(٦)

(١) الصغار ، كسحاب : القتل . والشاهد فيه عطف « أب » على موضع
 « أم » كما سبق في الشاهد السابق .

(٢) ط : « أجرى » .

(٣) سبق الكلام عليه في ١ : ٦٧ . وهو لقية الأسدى .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

(٥) ديوانه ٦٥٠ وابن يعيش ٢ : ١٠٣ وشرح شواهد المفاتيح ٥٢ .

(٦) يقول : هي الدار التي أدخل لها في نفسي أطيب الذكرى حيث كان
 الشمل مجتمعا ، والأحياء متجاوزة زمن المرتبوع ، فليس كاليالها في التتم
 بالوصال والتتام الشمل .

وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ٣٥٣ مرفوع ، قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك . ومن ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء . وقال الخليل رحمه الله : كأنك قلت : رجل أفضل [منك] ، حين مثله ^(١) . وأما قول جرير ^(٢) :

[يا صاحبي دنا الزواح فيرا] لا كالشيء زائر ومزور ^(٣)

فلا يكون إلا نصبا ، من قبل أن الشيء ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالشيء زائرا ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلا ، فكالיום كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم . وفيه معنى التعجب ، كما قال : تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلا ، ولكنه

== والشاهد فيه نصب «أماهن» بلا ، و «ليالي» على البيان لها ، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز : ويجوز نصب «ليالي» على التمييز كما تقول : لا مثلك رجلا ، وفيه قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع .

(١) في ط : « وقال الخليل حين مثله » بتقديم « حين مثله » .

(٢) ط : « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » . وانظر ديوان جرير ٢٩٠ والخزانة ٢ : ١١٤ وابن عيش ٢ : ١١٤ .

(٣) هو من قصيدة له في مجاء الأخطل مطلمها :

صرم الخليل تباينا وبكورا وحسبت بينهم عليك يسيرا

الروح : السير . بالشئ . والشاهد فيه نصب « زائرا و » « مزورا » بإضمار فعل ، والتقدير : لا أرى كالشيء زائرا ومزورا ، وأصله لا أرى زائرا ومزورا . كزائر الشيء ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلا ، أي رجلا كرجل أراه اليوم .

يترك الإظهار^(١) استغناءً ، لأنَّ المخاطبَ يعلم أنَّ هذا الموضع إنما يُنصَر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعماله إيَّاه .

وتقول : لا كالعشبة عشبةٌ ، ولا كزيد رجلٌ ؛ لأنَّ الآخر هو الأوَّل ، ولأنَّ زيدا رجلٌ ، وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحدَ كزيد ، ثم قلت رجلٌ ، كما تقول : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ ، على الموضع . قال [الشاعر] ، امرؤ القيس :

ويُلِيها في هَواءِ الجَوى طالِبَةً . ولا كَهذا النَدى في الأرض مَطْلُوبٌ^(٢)
كَأنه قال : ولا شيءَ ، كهذا ، ورفَع على ما ذَكَرْتُ لك^(٣) . وإن شئتَ نصَبته على نَصْبِهِ :

* فَبَل في مَعْدٍ فَوْقَ ذَلِكَ مَرْفُوداً^(٤) *

كأنه قال : لا أحدَ كزيد رجلاً ، وحَمَلَ الرجلَ على زِيد ، كما حَمَلَ المرفدَ على ذلك . وإن شئتَ نصَبته على ما نصَبْتُ عليه لا مالَ له قَلِيلاً ولا كثيرًا .

(١) ط : « يترك إظهار الفعل » .

(٢) ديوان امرئ القيس ٢٢٧ والخزاة ٢ : ١١٢ : يصف عقاباً تقفوا ذئباً لتصيده . فهو يجب من شدة طلبها له ، ومن سرعته وشدة هربه . وأراد : ويل أميها . لحذف الميمزة استخفافاً ، ثم أتبع حركة اللام حركة الميم . ويجوز ضم اللام ، أي بدون الإتياع . ويروى : « لا كالتى في هواء الجوى طالبة » .
(٣) السيرافي : ينى رفع على موضع لا وما عملت فيه .

(٤) سبق الكلام عليه في ١٧٣ . وهو لكعب بن جليل . وصدده :

* لنا مرفد سيمون ألف مدجج *

واستشهد هنا على نصب رجل على القمير في قولك : لا مثلك رجلاً . والتقدير فيه : فهل في مد مرفد فوق ذلك مرفداً .

ونظيرُ لا كزيدٍ في حذفهم الاسمَ قولهم : لا عليك ، وإنما يريد^(١) : لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه .

هذا باب ما لا يُتغيّر فيه لآ الأسماء عن حالها

التي كانت عليها قبل أن تدخل لآ

ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لآ الثانية من قبل أن يجاب لقوله : غلامٌ عندك أم جارية ، إذا ادّعت أن أحدهما عنده . ولا يحسن إلا أن تُعيد لآ ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلا أن تذكرها مع اسم بعدها . وإذا قال لا غلام ، فإنما هي جوابُ لقوله : هل من غلام ، وعملت لا فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملت من في الغلام وإن كان في موضع ابتداء .

فمما لا يتغيّر عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عزّ وجلّ ذكره : « لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »^(٢) . وقال [الشاعر] ، الراعي^(٣) : وما صرمتك حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل^(٤)

(١) ط : « تريد » .

(٢) في الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ من سورة البقرة و ١٧٠ من آل عمران و ٦٩ من المائدة و ٤٨ من الأنعام و ٣٥ من الأعراف ، و ٦٢ من يونس و ١٣ من الأحقاف .

(٣) ابن عيش ٢ : ١١١ ، ١١٣ والمعنى ٢ : ٣٣٦ والأشعري ٢ : ١١ والنصري ١ : ٢٤١ ونهاية الأرب ٣ : ٥٩ وجمع الأمثال للبيداني في (لا) .

(٤) ويروى : « فا هجرتك » . صرمتك : قطعتك . وعجز البيت مثل يضرب عند التبرى من الأمر والتخلي عنه . والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » على الابتداء والخبر ، وذلك لتكررها . ولو نصب على الإعمال لجاز . والرفع =

وقد جعلت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة ليس .
 وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا ، في أنها في موضع ابتداء
 وأنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سعد بن مالك :
 مَنْ صَدَّ عَنْ نَهْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(١)
 واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن لا لا تعمل
 في معرفة أبداً . فأما قول الشاعر^(٢) :

* لَا هَيْمَ اللَّيْلَةُ لِلطَّيِّ^(٣) *

فإنه جعله نكرة [كأنه قال : لَا هَيْمَ مِنَ الْهَيْمِينَ] . ومثل ذلك :
 ٣٥٥ لَا بَصْرَةَ لَكُمْ . وقال ابن الزبير الأسدي^(٤) :

= أكثر لأن ذلك جواب لمن قال : ألك في ذا ناقة أو جل ؟ فقلت له : لاناقة لي
 في هذا ولا جل . لجري ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال .

(١) سبق الكلام عليه في ١ : ٥٨ . وأضف إلى ما سبق من المراجع
 أمالي ابن الشجري ١ : ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٢ / ٢ : ٢٢٤ والخرقة ٢ : ٩٠
 والعبى ٢ : ١٥٠ وابن عيش ١ : ١٠٨ والمجم ١ : ١٢٥ والإيضاح ٣٦٧
 وشرح شواهد المغنى ٢٠٨ والأشعوني ١ : ٢٥٤ والتصريح ١ : ١٩٩ .

(٢) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن عيش ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ / ٤ : ١٢٣
 والخرقة ٢ : ٩٨ والمجم ١ : ١٤٥ والأشعوني ٢ : ٤ .

(٣) الشاهد فيه نصب « هيم » بلا وهو علم معرفة ، وجاز ذلك لأنه
 أراد : لا أمثال هيم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي ، فصار العلم شاملاً ،
 إذ أدخله في جملة التثنيين ، وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على
 ابن أبي طالب ، والمعنى ولا قاض ولا فاضل مثل أبي حسن لها .

(٤) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن عيش ٢ : ١٠٢ والأغاني ١٠ : ١٦٣
 مع نسبتها لعبد الله بن هذيل ، والخرقة ٢ : ١٠٠ والمجم ١ : ١٤٥ والأشعوني =

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكندن ولا أُمية بالبلاد^(١)
 و تقول : قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ ، نَجَلَه نَكْرَةً . قلتُ : فكيف يكون
 هذا وإنما أراد عِيْلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٢) قال^(٣) : لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِلَ
 لا في معرفة ، وإنما تُعْمِلُهَا في النكرة^(٤) فإذا جعلتَ أبا حَسَنٍ نَكْرَةً حَسَنٌ
 لك أن تُعْمِلَ لَا ، و علم الحاطبُ أَنَّهُ قد دخل في هؤلاء المنكورين على^(٥) ،
 [وَأَنَّهُ قد غُيِبَ عَنْهَا] .

فإن قلت : إنه لم يُرَدَّ أن ينفى كلُّ من اسمه على ؟ فَأَيُّمَا أراد أن ينفى
 منكورين كلُّهم في قَضِيَّتِهِ مثلُ على^(٦) كأنه قال : لا أَثْبَلُ على لهذه
 القضية ، ودلَّ هذا الكلام على أَنَّهُ ليس لها على^(٧) ، وَأَنَّهُ قد غُيِبَ عَنْهَا .

وإنَّ بَصَلَتَهُ نَكْرَةً وورفته كما رَفِعتَ لا بِرَاحٍ ، فجازئ . ومثله [قول
 الشاعر ، مَزَاحِمُ الْمُقَتَّلِي] :

== ٢ : ٤ . والزير ، هنا بفتح الزاي ، وأصل بمناء طى البئر . وعبد الله هذا
 شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية توفي سنة ٧٥ .

(١) البيت من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان شديد
 البخل ، وكان الشاعر قد سأله زاداً وراحلة ، فلم يطلبه طلبته . وأبو خبيب :
 كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان له بنون ثلاثة يكنى بكل واحد
 منهم ، وهم خبيب ، وبكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنى بخبيب إلا من
 أراد ذمه . نكندن : ضغن وتغرن . ويروي : « في البلاد » .

والشاهد فيه نصب « أُمية » بالنبرته ، على معنى : ولا أمثال أُمية . والقول
 فيه كالقول فيما قبله .

(٢) ط : « عليه السلام » .

(٣) الظاهر أن القائل هو الحليل .

(٤) في الأصل و ب : « أن تعمل لا إلا في نكرة » .

(٥) في الأصل و ب : « كلهم في صفة على » .

فَرَطُنْ فَلَارْدُ لِمَا بَتَّ وَانْقَضَى وَلَكِنْ يَفُوضُ أَنْ يَقَالَ عَدِيمٌ^(١)

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تنفى لا^(٢). قال الشاعر^(٣) :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٤)

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد
لا الثانية، لأنه جعل جواب : أَذَا عندك أم ذا ؟ ولم يجعل لا في هذا الموضع

(١) لم أجده مرجعاً . ط : « وانقضى » . قال الشنتمري : « وصف
كبره وذهاب شبابه وقوته وفتوته » ، فيقول : فرطن ، أى ذهبن وتقدمن ،
فلارد لما فات منهن . بت : قطع . يَفُوضُ : مَبْغُضٌ إلى الناس ، فقول بمعنى
مفعول ، كجزور بمعنى مجزور . عديم : عديم شبابه . و يروى : « تموض »
بالأمر ، أى تموض من شبائك حلاً خشية أن يقال هو عديم شباب وحلم .
والشاهد فيه رفع « رد » تشبيهاً للابليس .

(٢) في الأصل فقط : « ولا يثنى لا » .

(٣) البيت من الحسين . وانظر ابن الشجري ٢ : ٢٢٥ وابن يمين

١٨ : ٢ / ١١٣ : ٤ ، ٦٥ : ٦٦ والحزانة ٣ : ٨٨ والمص ١ : ١٤٨ والألموني ٢ : ١٨

ويس ٢ : ١٩٩ .

(٤) يذكر أنها فارقته فسكت بكاء جزع ، أو لجزعها من الفراق .

ويروى : « قضت وطرا » . استرجعت : طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها
لفرقه الأجباب ، أو قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، كما ذكر البغدادى .
آذنت : أشمرت وأعلنت . والركايب : جمع ركوبة ، وهى الراحة تركب . جعل
تهوؤ الإبل للركوب عليها كأنه إيدان بالفراق . وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى
القول ، أو هى مخففة من الثقلة اسمها ضمير شأن محذوف .

والشاهد فيه وقوع للمعرفة بعد « لا » للفرقة ، وإثبات تقع للعارف بعد

« لا » إذا كررت كقولك : لا زيد فى الدار ولا عمرو .

بمثلة لَيْسَ ؛ وذلك لأنهم جعلوها ، إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت ، لا تفصل ٢٥٦
لأنها ليست بفعل .

فما فصل بينه وبين لا بِحَسْبِ قوله جل ثناؤه : « لَا فِهَا غَوْلٌ وَلَا مُمْ
عَهَا يُنْزَفُونَ »^(١) . ولا يجوز لافها أحدٌ إلّا ضعيفاً ، ولا يحسن لافيك خبر ؛
فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم ،
رافعةً ولا فاصبةً ، لما ذكرت لك .

وتقول : لا أحد أفضّل^(٢) منك ، إذا جعلته خبراً ، وكذلك : لا أحد خبيرٌ
منك : قال الشاعر^(٣) :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرِّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(٤)

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) في الأصل وب : « لا أحد أفضل منك » .

(٣) هو حاتم الطائي . ديوانه ١٢٣ . ونسب إلى رجل من النبيت ، وإلى
أبي ذؤيب الهذلي ، وليس في أشعار الهذليين . وانظر ابن الشجري ٢ : ١١٢
وابن يمين ١ : ١٠٤ ، ١٠٧ . والمعنى ٢ : ٣٦٨ والأشعري ٢ : ٢١٢ .

(٤) البيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم ، وهما :

ورد واردم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح

إذا القاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

يصف ما م فيه من جذب ، فجازرم يرد عليهم من الرعى ما ينحرون ، إذ لا
لبن عندهم . والحرف : الناقة الضامر ، أو القوية الصلبة ، شبهت بحرف الجبل
وهو طرف منه وناحية . للمصرمة : للقطوعة اللبن لقلة للرعى . مصبوح : يسقى
المصبوح ، بفتح الصاد ، وهو شرب النداء .

والشاهد فيه رفع « مصبوح » خبراً للا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع
اسم مبتدأ . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولا على اللوح ، والخبر
محذوف لعم السامع ، تقديره موجود .

لَمَّا صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا ،
 فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد . وإن شئت قلت : لا أحد أفضل منك ،
 في قول من جعلها كَلَيْسَ وَيَجْرِيهَا جَرَاهَا ناصبة في المواضع ^(١) ، وفيها يجوز
 أن يُحْمَلَ عليها ^(٢) . ولم يُجْعَلْ لَ الَّتِي كَلَيْسَ مع ما بعدها كاسم واحد ، لئلا
 يكون الرفع كالناصب . وليس أيضاً كلُّ شَيْءٍ يَخَالِفُ بلفظه يَجْرِي مجرى
 ما كان في مناه ^(٣) .

هَذَا بَابُ لَا تَجُوزُ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٤)

لأنه لا يجوز إلا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرب

فإن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فإن قلت : أحمله على لا ؟
 فإنه ينبغي لك أن تقول : رب غلام لك والعباس ، وكذلك لا غلام
 لك وأخوه .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرَمٍ ^(٥) فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : لَا رَجُلَ

(١) ط : « للموضع » بالافراد . يعنى أن الرافعة محمولة على الناصبة ، من
 حيث العمل في النكرة ، وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها . على أن إعمال
 لا عمل ليس قليل ، والكثير إعمالها عمل إن ، فلما لزمت في أقوى حالها
 - وهو عملها عمل إن - أن تعمل في نكرة ولم يجز معها الفصل ، لزمت هذا
 الحكم أيضاً في أضف حالها ، وهو عملها عمل ليس .
 (٢) في الأصل وب : « تحمّل عليها » .

(٣) بده في الأصل وب : « يعنى بالموضع هنا أن لا إنما تعمل في
 النكرة خاصة وإن كانت بمنزلة ليس » .

(٤) في الأصل فقط : « لا يجوز » ، و « يحمل » .

(٥) ط : « كل نعجة وسخلتها بدرم » . والسخلة : ولد الشاة من
 المزم والضان ، ذكر أكان أو أنثى . والجمع سخل ، وسخال ، وسخلة كنعبة .

لك وأخاه ، لأنه كأنه قال : لا رجل لك وأخاه .

هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله
التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما قد عيل فيه غيرها ، كما أنها إذا لحقت الأفعال
التي هي بدلٌ منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق . ولا
يلزمك في هذا الباب ثنيةٌ لآ ، كما لا تنفي « لا » في الأفعال التي هي
بدلٌ منها .

وذلك قولك : لا مَرَحِبًا ولا أَهْلًا ، ولا كَرَامَةً ، ولا مَسَرَّةً ، ولا شَلَلًا ،
ولا سَقِيًّا ولا رَعِيًّا ، ولا هَنِيئًا ولا مَرِيئًا ، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة
اسم منصوب ليس معه لا ، لأنها أُجريت مجراها قبل أن تلحق لا .
ومثل ذلك : لا سلامٌ عليك ، لم تغير الكلام عما كان عليه قبل
أن تلحق .

٣٥٧

وقال جرير :

وَنُبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنًا يَسْبِقِي وعَمْرُو بْنُ عَفْرَةَ لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرُو (١)

فلم يلزمك في ذا ثنيةٌ لآ ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ،
وذلك لا سلمٌ الله عليه . فدخلت في ذا الباب لتنفي ما كان دُعا ، كما دخلت
على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه .

(١) ديوان جرير ٢٧٩ واللسان (سكن ٨٢) . والشاهد فيه رفع « سلام »
على الابتداء مع عدم تكرار « لا » ، لأنه في المعنى بدلٌ من لفظ فعل الدماء .
وأفرد « يسبني » اكتفاءً بخبر الواحد عن خبر الاثنين . وقد قصر « عفراء »
ضرورة الشعر . وفي اللسان عن ابن حبيب أنه يقال في أعلامهم : سكن ،
وسكن ، بفتح الكاف وإسكانها ، وأتى بهذا البيت شاهدًا للإسكان .

ومثلُ لا سلامٌ على عمرو : لا بك السوء ؛ لأنَّ معناه لا ساءك الله .
 وبما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبشاشة ، نحوُ
 كرامةٍ ومسرَّةٍ ونعمةٍ عَيْن . فسُخِلْتُ على هذا كما دخلْتُ على قوله :
 ولا أُكْرِمُكَ ولا أُسْرُكَ ، ولا أُنْبِئُكَ عَيْنًا . ولو قُبِحَ دخولُها هنا لقُبِحَ
 في الاسم ، كما قُبِحَ في لا ضَرْبًا ، لأنَّهُ لا يجوز : لا أُضْرِبُ ، في الأمر .
 وقد دخلْتُ في موضعٍ غيرِ هذا فلم تفسِّره عن حاله قبل أن تدخله ،
 وذلك قولهم : لا سِوَاهُ^(١) . وإِثْمًا دخلْتُ [لا] هنا لأنَّها عاقبت ما ارتفعتُ
 عليه [سواء] . ألا ترى أنَّكَ لا تقول هذان لا سواء ، فجاء هذا كما جاز :
 لاها الله [ذا] ، حين عاقبت ولم يحز ذكرُ الواو .

وقالوا : لا نُوَلِّكَ أن تفعل ؛ لأنهم جعلوه معاقبة لقوله : لا ينبغي أن تفعل
 كذا وكذا ، وصار بدلًا منه ، فسُخِلَ فيه ما دخل في يَنْبَغِي ، كما دخل
 في لا سلامٌ ما دخل في سلم .

واعلم أنَّ « لا » قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ والمضافُ
 إليه [ليس معه شيء] ، وذلك نحو قولك : أَخَذْتَهُ بِلا ذَنْبٍ ، [وأَخَذْتَهُ
 بِلا شيء] ، وَغَضِبْتَهُ مِنْ لا شيءٍ ، وَذَهَبْتَ بِلا عِتَادٍ ، والمعنى معنى ذهب
 بغيرِ عِتَادٍ ، وَأَخَذْتَهُ بِغيرِ ذَنْبٍ ، إِذْ لم تَرِدْ أن تجعل غيرًا شيئًا أَخَذَهُ [به]
 يَعْتَدُ بِهِ عَلَيْهِ^(٢) .

(١) في الأصل فقط : « سواء » تحريف .

(٢) السرافي : لا بمعنى غير ، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك
 في الجحد ، لأن « غير » مسلوب عنها ما أُضيفت إليه . فإذا قلت : مررت بغير
 صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به ، وقد سلب من غير الصلاح الذي
 هو لما أُضيف إليها . فإذا قلت : أَخَذْتَهُ بِغيرِ ذَنْبٍ وَغَضِبْتَهُ مِنْ لا شيءٍ فَعِنَّا =

ومثل ذلك قولك للرجل : أجنّنا بنير شيء ، أى رائحة .
وتقول إذا قلت الشيء أو صغرت أمره : ما كان إلا كلاً شيء ، وإنك
ولا شيئاً سواه . ومن هذا النحو قول الشاعر ، وهو أبو الطفيل ^(١) :
تركتني حين لا مالٍ أعيشُ به وحينَ جنّ زمانُ الناسِ أو كَلِيّاً ^(٢)
والرفعُ عربى ^(٣) على قوله :
* حين لا مُستصرخ ^(٤) *

==أخذه بنير ذنب وغضبت من غير شيء ، فغير مخفوض بحرف الحذف الذى
دخل ، فإذا جمعت مكان غير « لا » فلا حرف لا يقع عليه حرف الحذف ،
فوقع حرف الحذف على ما بعد لا . . . معنى قوله جئت بنير شيء لا يراد به
جئت بشيء هو غير شيء ، وإنما يراد به جئت خالياً من شيء معك . وهذا معنى
قوله رائحة ، لأن الرائحة الخالي .

(١) وهو أبو الطفيل ، ساقط من ط وجميع أصولها إذ لم يرد هناك إمبات
فروق للنسخ . واسمه طمر بن وائلة كافي الأغاني ١٣ : ١٠٩ . وانظر ابن
بيش ١ : ٢٣٩ والخزانة ٢ : ٩٠ والمجم ١ : ٢١٨ .

(٢) من أبيات يرثى فيها ابنه «الطفيل» . جن الزمان : اشتد ، وكذا كلب ،
وأصل الكلب داء يقبه الجنون يأخذه فيمقر الناس .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « مال » مع إلغاء لا . وزيادتها في اللفظ
على حد قولهم : جئت بلا زاد .

(٣) وذلك على تشبيهه لا بليس أو على إهمال لا وعدم الاعتداد بالإضافة
فيهما . وجوز أبو على الفارسي وجهاً ثالثاً ، هو البناء على الفتح مع عد
إعمال إضافة الحين ، كما قول جئت بخمسة عشر فلا تعمل البناء .

(٤) قطعة من شطر للججاج في ديوانه ١٤ . وهو يتامه وما قبله وما بعده :

واقه لولا أن تحشّ الطبع بى الجحيم حين لا مستصرخ
فى دخل النار وقد تسليخوا لسم الجبال أنى مفتخ =

و : * لا برّاح^(١) *

والنصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنك إذا قلت لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس . قال الشاعر ، وهو المعجّاج^(٢) :

* حنّ قُلُوصي حين لا حينَ حنّ^(٣) *

= وأشهدنا في اللسان (طبخ ، فخب ، حشش) بدون نسبة . ولم يتعرض له الشنترى ، وجاء في جميع نسخ سيويه متصلا بقوله « ولا برّاح » التالى على أنها شطر واحد ، والصواب أنهما جزءان من شاهدين اثنين على ما أثبت في الكتابة . أى لولا خوفى الملائكة الموكلين بعباد الكفار ، وهم الطبخ الذين ذكر . تحش الجحيم : تجمع لها الوقود وتوقدها . لا مستصرخ : لا استصراخ ، أو لا وقت استصراخ ، وهو الإغاثة . والمفخ : الذى يذل أعداءه ويشج رأسهم كثيرا ، صيغة مبالغة . أى لولا خوف العقاب الأخرى لصنعت ذلك بالأعداء .

والشاهد فيه رفع « مستصرخ » على تشبيه « لا » بليس ، والقول فيه كالقول فى سابقه .

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسى ، كما سبق فى ١ : ٥٨ . وتماه :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا برّاح

(٢) وهو المعجّاج ، ليس فى ط ولا فى أصل من أصولها . ولم يرد الشطر فى ديوان المعجّاج ولا ملحقاته . ونص البغدادى فى الخزانة ٢ : ٩٣ على أنه من الحسين . وأشهد ابن الشجرى ١ : ٢٣٩ بدون نسبة .

(٣) حنّ : صوتت شوقا إلى أحبها . والقُلُوص : الفتية من الإبل بمنزلة الجارية من الأناسى . والمعنى أنها حنت فى غير وقت الحنين ، أو هى فى مكان بعيد من أحبها ولا سبيل لها إليها .

والشاهد فيه نصب « حين » الثانية بلا التبرئة مع إضافة « حين » الأولى إلى الجملة ، وخبر لا محذوف تقديره « لها » . ولو جر « حين » على إلفاء « لا » لجاز ، كالذى فى شاهد أبى الطفيل .

وأما قول جرير^(١) :

ما بالُ جهلكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ . وقد علّكَ مشيبُ حينَ لا حينٍ^(٢)
فإنَّما هو حينَ حينٍ ، ولا بمنزلة ما إذا ألنيت .

واعلم أنه قبيح أن تقول : مررتُ برجل لا فارس ، حتى تقول : لا فارس ولا شعاع . ومثلُ ذلك : هذا زيدٌ لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شعاعاً . وذلك أنه جواب لمن قال ، أو لمن يجعله من قال : أأرجل شعاع مررتُ أم فارس ؟ وكقوله^(٣) : أأرسُ زيدٌ أم شعاع ؟

وقد يجوز على ضعفه ، في الشعر . قال رجلٌ من بني سُلَول^(٤) :

وأنتَ امرؤُ منّا خلقتَ لغيرنا حَيَاتَكَ لا نَفْعٌ وموتُكَ فَاجِعٌ^(٥)

(١) ديوانه ٥٨٦ ابن الشجري ١ : ٢٣٩ / ٢ : ٢٣٠ والخزانة ٢ : ٩٤ والمجم ١ : ١٩٧ . وهو مطلع قصيدة له يهجو بها الفرزدق .

(٢) الجهل : قبيض الحلم والعقل والخبرة ، والمراد الفعل المستهجن . حين لاحقين ، أي حين حدوثه ووجوبه ، قال الشنتمري : « هذا تفسير سيويوه ، ويجوز أن يكون المعنى ما بال جهلك بعد الحلم والدين حين لاحقين جهل ولاصبا ، فيكون لا لنفوا في الكلام » .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « حين » مع اعتبار « لا » زائدة لفظاً ومعنى .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وكقولك » .

(٤) وكذا في ابن يمين ٢ : ١١١ والمجم ١ : ١٤٨ والأثموني ٢ : ١٨ بدون نسبة معينة في جميعها . وحكي صاحب الخزانة ٢ : ٨٩ نسبته إلى الضحاك ابن هنام . وانظر هذه النسبة في التصحيف للمسكوي ٤٠٥ وزهر الآداب ٦٥٢ .

(٥) ويروى : « أنت » بالحرم . يقول : أنت منّا في النسب ، إلا أن تفعل لغيرنا ، لحياتك لاتنفنا لعدم مشاركتك لنا ، ولكن موتك يفجئنا لأنك أحدنا .

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خيراً للأسماء ، [نحو : زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ] .

واعلم أن لا فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر ،
فمن ذلك قوله ، البيتُ لحسان بن ثابت ^(١) :

ألا طِمانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلا تَجشُّؤُكم عند التناييرِ ^(٢)

وقال فى مثل : « أفلا قِصاصَ بالمير » ^(٣) .

٣٥٩

= والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » مع عدم تكرارها ، وهو قبيح ، وإنما
سوغه ما يقوم بده مقام التكرير فى المعنى ، لأنه إذ قال : « وموتك فاجع »
دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته .

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ساقط من الأصل ، وإثباته من ط ، ب ، لكن
فى ب : « البيت لحسان » فقط . والبيت فى ديوانه ٢١٥ من قصيدة يهجو فيها
بنى الحارث بن كعب ، رطب النجاشى الشاعر . وانظر الحزانة ٢ : ١٠٣ .
والعينى ٢ : ٣٦٢ والمنع ١٤٧ : ١ وشرح شواهد المعنى ٧٥ والأشعشع ١ : ٢٤٠ .

(٢) يقول : هم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة وقتال . العادية :
الحيل تدو بأصحابها . ويروى : « غادية » بالمعجمة ، وهى التى تندو للقتال .
والتجشؤ : نفس المدة عند الامتلاء . والتناير : جمع تنور ، وهو نوع من
كواخين الوقود ، أو الذى يختبئ فيه .

والشاهد فيه عمل « ألا » حمل « لا » لأن معناها كمنهاها وإن كانت ألف
الاستفهام داخلة عليها للتقرير . وكذلك الحكم إذا دخلت عليها معنى التثنية ،
لأن الأصل فيه كله لحرف التثنية ، فلم تغير تلك المعانى الطارئة عمل
« لا » وحكمها .

ويجوز رفع « تجشؤ » على البدل من موضع الاسم التثنية ، ونسبه على
الاستثناء المنقطع .

(٣) القصاص بالكسر والضم : الوئب . والمير : الحمار الوحشى ، وفى اللسان =

ومن قال : لا غلام ولا جارية ، قال : ألا غلامٌ وألا جارية .
واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التثني عَمِلَتْ
فيها بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع ^(١) إلا فيا تعمل فيه
في الخبر ، وتسقط النون والتسوين في التثني كما سقطا في الخبر ^(٢) . فن ذلك :
ألا غلامٌ لي وألا ماء باردًا . ومن قال : لاء ماء بارد قال : ألاماء بارد .
ومن ذلك : ألا أبالي ، وألا غلامِي لي .

وتقول : ألا غلامين أو جارينين لك ^(٣) كما تقول : لا غلامين وجارينين لك .
وتقول : ألاماء ولبنًا كما قلت : لا غلامٌ وجاريةٌ لك ، نُجربها مجرى
لأ ناصبة في جميع ما ذكرت لك .

= (قص) مع العزو إلى سيبويه : « بالبعير » ، وهو الثابت في نسخة ب فقط ،
ثم قال : « وقد ورد المثل المتقدم بغير هذا قليل : ما بالمر من قاص ، وهو الحمار .
يضرب لمن ذل بعد عز » . وقد ورد بهذه الصيغة الأخيرة في أمثال الميداني
٢ : ١٩٨ وقال : « يضرب لمن لم يبق من جلده شيء » . . وقال السيرافي
هنا : يضرب للرجل المهي الذي لا حراك به .

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) ط : « ويسقط » وفي الأصل و ب « من التثني » ، وفي ط : « كاسقط »
وفي ب : « كما تسقط » ، وأثبت ما في الأصل . وقال السيرافي مامليخصه : مذهب
سيبويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاما جاز فيا بعد لا من الرفع
والنصب ماجاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التثني فذهب وجوب
النصب . ثم قال : وعلى قول المازني أن الحروف البواخل على لا لا تغير حكم
اللفظ فيا بعد لا ، ولها خبر مظهر أو مضمّر كما كان لها قبل دخول الألف ،
والجمله يراد بها التثني كما يراد بالاستفهام التقرير .

(٣) ط : « وجارينين لك » .

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله ^(١) :

ألا رجلاً جزأه الله خيراً يدل على محصنة تبيت ^(٢)

فزعم أنه ليس على التقي ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فعلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني ^(٣) رجلاً جزأه الله خيراً .
وأما يونس فزعم أنه نون مضطرباً ، وزعم أن قوله :

(١) هو عمرو بن قماس ، أو قماس المرادي المذحجي . وانظر نوادر أبي زيد ٥٦ وابن عيش ٥٧ : ٨٠ : ٩ / ٥٩ : ١ / ١١٢ : ٣ / ٤٧٧ : ٤ / ١٥٦ ، ٧٧ : ٢ / ٣٦٦ : ٣ / ٣٥٢ : ١ والمجم ٥٨ : ١ وشرح شواهد المتن ٧٧ ، ٢١٩ والأشعوني ١٦ : ٢ .

(٢) المحصنة : المرأة تحصل تراب المعلن ، قال البغدادي بعد أن ذكر العلماء الذين فسروا هذا التفسير : « وهذا كما ترى ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهري في التهذيب ، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بتممة . فصاده مفتوحة . وأنشد الأخفش هذا البيت في كتاب المعايمة وقال : قوله محصنة : موضع يجمع الناس ، أي يحصلهم . » وبهذه :

ترجل لتي وهم يتي وأعطيا الإتاوة إن رضيت
ففي البيت ضمين لتعلقهما بعده . ويروى : « تبيت » مضارع أبات ، أي تجعل لي بيتاً ، أي امرأة / بشكاح . وعليه فلا ضمين . والشاهد فيه نسب رجل وتوينه ، لأن سيويوه حله على إضمار فعل وأن ألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا تروني رجلاً ، ولو كانت للتني لنصب ما بعدها بغير تنوين في مذهب الخليل وسيويوه . ويونس يرى أنه منصوب بالتني ، ونون ضرورة . والأول أولى لأنه لا ضرورة فيه ، وحروف التحضيض ما يحسن إضمار الفعل بعدها .

(٣) ط : « تروتي » ، وهما وجهان جائزان في كل ما اجتمع فيه نون الرفع مع نون الوقاية ، مع وجه ثالث هو الإدغام . قال ابن هشام في المفتي عند الكلام على النون : « ونحو تأمروتي يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن في السبعة » .

• لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ (١) •

على الاضطرار . وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهَّبٌ .

ولا يكون الرفعُ في هذا للوضع ، لأنه ليس بجواب لقوله : إذا عندك أم ذا ؟ وليس في ذا الموضع معنى لَيْسَ .

وتقول : ألا ماءً وعسلًا باردًا حلواً ، لا يكون في الصفة إلا التنوين ، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء ، والحلاوة للعسل . ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التثني ، وصار مستغنياً [عن الخبر] كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه اللهم هب لي غلاماً (٢) .

هذا باب الاستثناء

فحرفُ الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فثبتر ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يَكُونُ ، وليس ، وعداً ، وخلاً . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم مخاشئ (٣) وخلا في بعض اللغات . وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول .

(١) سبق في ص ٢٨٥ . وعجزه :

• اتسع الحرق على الراقع •

(٢) بعده في الأصل وب تمليقة لأبي عثمان المازني بكر بن محمد هذا نصها : « قال أبو عثمان بكر بن محمد : الرفع عندي في التثني جيد بالغ ، أقول : ألا غلام ولا جارية ، كما قلت في الخبر . وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء ، أقول : ألا رجل أفضل منك » .

(٣) في الأصل فقط : « مخاشئ » بالألف .

هذا باب ما يكون استثناءً بالـ^(١)

٣٦٠

اعلم أن الـ لا يكون الاسمُ بعدها على وجهين :

فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسمَ عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حين قلت : لا مرحباً ولا سلاماً ، لم تغير الاسمَ عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلا ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء « لا » لمعنى .

والوجهُ الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون غياً بعدها إذا قلت عشرون درهما .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا فهو أن تُسفل الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك [قوله] : ما أثنى إلا زيداً ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، تُجري الاسمَ مجراه إذا قلت ما أثنى زيداً ، وما لقيت زيداً ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مُستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا ؛ لأنها بعد إلا محمولة على ما يجزى ويرفع وينصب ،

(١) السيرافي : أفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه إلا فلا تغيره عما كان عليه . وذلك في كل ما كان فيه ما قبل إلا محتاجاً إلى ما بعده ، وذلك قولك : ما أثنى إلا زيداً ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد . فان قيل : كيف سمى استثناء ولم يذكر المستثنى منه ؟ يجاب بأن هذا وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل ، فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء ، كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبني للمفعول فرفع به لم يخرج من أن يكون مفعولاً .

كما كانت محمولة عليه قبل أن تلتحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلتحق
إلا الغل بنيرها .

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ^(١) ما أدخل فيه

وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ
أحدًا إلا زيدًا ^(٢) ، جعلتُ المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررتُ
إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما بقيتُ إلا زيدًا . كما أنك إذا قلت : مررتُ
برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ . فهذا وجه الكلام أن تجعل
للمستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ،
وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك . فالقوم ههنا .
بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ، لأنه بمنزلة ^(٣) أتاني القومُ إلا أباك .
فإنه ينبغي له أن يقول : « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » ^(٤) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القومُ إلا عبد الله .
ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ لما جاز أن تقول : ما أتاني أحدٌ ، كما أنه

(١) ب : « ينفي عنه » .

(٢) ط : « وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو ، وما رأيتُ أحدًا إلا عمرا » .

(٣) ط : « قوله » .

(٤) الآية ٦٦ من سورة النساء . وهذه قراءة أبيّ ، وابن أبي إسحاق ،
وابن طاهر ، وعيسى بن عمر . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . تفسير أبي
حيان ٣ : ٢٥٨ .

لا يجوز أن أتاني أحدٌ ، ولكن للسنتي في هذا للموضع ^(١) مبدلٌ من الاسم الأول ، ولو كان من قبيل الجماعة لما قلت : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » ^(٢) ، ولكن ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيدٌ ، لأنه ذَكَرَ واحداً .

ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحدٌ اتَّخَذْتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وما فهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كان زيد هو الخير .

وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيتُ أحدًا يقول ذلك إلا عبده ^(٣) ، وما رأيتُ أحدًا يقول ذلك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإخبار الذي في الفعل فقلت : ما رأيتُ أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ [ورفضتُ فخرٌ حسن . وكذلك ما علمتُ أحدًا يقول ذلك إلا زيداً . وإن شئتَ رفضتُ ^(٤)] فعربيٌّ . قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد ^(٥) :

في ليلةٍ لا نرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها ^(٦)

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) الآية ٦ من سورة النور .

(٣) هذا المثال ساقط من ط ومن أصولها أيضاً .

(٤) ما بين المكفين من الأصل فقط ، وهو ساقط من ط ، ب .

(٥) كذا في ط . وفي الأصل وب : « قال عدي بن زيد » . وانظر

ملحقات ديوانه ١٩٤ والأغاني ١٣ : ١١٥ وابن الشجري ١ : ٧٣ وشرح

شواهد المنى ١٤٢ والخزانة ٢ : ١٨ والمجم ١ : ٢٢٥ وحاشية المنهوي ٩٩

وقد نسب في الأغاني إلى أبيحة بن الجلاح .

(٦) يصف ليلةً خلا فيها بمن يحب ، ولم يطلع عليهما فيها أحد فيخبر بحالهما

إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر . يحكي علينا ، من الحكاية بمعنى الرواية .

و « على » بمعنى « عن » . ويقال ضمن يحكي معنى ينم ، كما في الباب الأول من =

وكنتك ما أعلنُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا . وإن رفعتَ فجازَ حسنٌ .
وكنتك ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن شئتَ رفعت .

وإنما اختيرَ النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل
منه ، وأن لا يكون [بدلاً] إلا من منى ، فالمبدلُ منه منصوبٌ منى ومضمرة
مرفوعة ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنى ، وهذا وصفٌ
أو خبرٌ وقد تكلّموا بالآخر ، لأن معناه ^(١) المنى إذا كان وصفاً لمنى ،
كما قالوا : قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو ، لِمَا ذَكَرْتُ لك ، لأن معناه معنى
المستفهم عنه .

وقد يجوز : ما أعلنُ أحداً فيها إلا زيدٌ ، ولا أحدَ منهم اتَّخَذْتُ عنده
يداً إلا زيدٌ ، على قوله : « إلا كواكبها » .

وتقول : ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، لا يكون في ذا إلا النصبُ ،
وذلك لأنك أردتَ في هذا الموضع أن تُخَيِّرَ بموقعِ فِعْلِكَ ، ولم ترد أن تُخَيِّرَ
أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنك أخبرت أنك ضربت من ^(٢) يقول
ذاك زيدا . والمعنى في الأول ^(٣) أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ،

== المنى لابن هشام . و « لا ترى » هي رواية ط . وفي الأصل وب :
« لا ترى » بالتاء .

والشاهد فيه رفع « كواكبها » بدلا من ضمير « يحكي » لأنه في المعنى منى .
قال الشنترى : « ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحداً
منى في اللفظ والمعنى ، والبدل منه أقوى » .

(١) كلمة « معناه » ساقطة من الأصل ، ثابتة في ط ، ب .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « من »

(٣) يعني المثال السابق الذي يلي الشاهد الأخير .

ولكنك قلت رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيها رأيت وفيها ظننت .
ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت . قال الخليل رحمه الله :
ألا ترى أنك تقول : ما رأيته يقول ذاك إلا زيد^(١) ، وما ظننته^(٢) .
فهذا يدل على أنك إنما اتعجت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع
فعل كضربت وقتلت ، ولكنه فعل بمنزلة ليس يجيء لمعنى ، وإنما يدل
على ما في حلك .

وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لأنه صار في معنى ما أحد فيها
الإزيد^(٣) .

وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا زيد ، فليس زيد بدلاً من الرجل
في قل ، ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمنه . وأقل رجل
مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ؛ لأنك تدخله في شيء يخرج منه من
سواه^(٤) .

وكذلك أقل من [يقول ذاك] ، وقل من [يقول ذاك] ، إذا جعلت

(١) ط : « ما أظنه » .

(٢) السيرافي : لا يصح البدل من لفظه ، لأننا إن أبدلنا زيدا من « أقل
رجل » أطرخاه في التقدير ، فبقي « يقول ذاك إلا زيد » ، وهذا لا يصح ،
ولكننا زده إلى معناه وفصله بما يصح معه البدل . وأقل ينصرف على معنيين :
أحدهما النفي العام ، والآخر ضد الكثرة . فإذا أريد النفي العام جعل تقديره :
ما رجل يقول ذاك إلا زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذاك إلا زيد . ولما أريد
به ضد الكثرة فتقديره : ما يقول ذاك كثير إلا زيد ، ومعناها يؤول إلى
شيء واحد .

(٣) ط : « يخرج منه من سواه » .

مَنْ بِمِثْلَةِ رَجُلٍ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يُولَسُّ عَنْ الْعَرَبِ ، يَجْعَلُونَهُ نَكْرَةً ،
كَأَنَّ قَالَهُ (١) :

٣٦٢

رُبَّ مَا نَكَّرَهُ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ قُوَّةٌ كَقَوْلِ الْعِفَالِ (٢)
لِجَعَلِ « مَا » نَكْرَةً .

هذا باب ما يُجْعَلُ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ
لَا عَلَى مَاعِلٍ فِي الْأَسْمِ ، وَلَكِنْ الْأَسْمِ وَمَاعِلٍ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمِهِ مَرْفُوعٍ
أَوْ مَنْصُوبٍ .

وَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا زَيْدًا (٣) .

(١) هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . دِيَوَانُهُ ٥٠ وَالْحَيَوَانُ ٤٩ : ٣ وَالْبَيَانُ ٣ : ٢٦٠
وَجَمَالُ الْعُلَمَاءِ ١٦٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢٣٨ وَابْنُ بَيْشَرٍ ٤ : ٨/٢ : ٣٠
وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٤/٥٤١ : ١٩٤ وَالْبَيْهَقِيُّ ١ : ٤٨٤ وَالْمَصْنَعُ ١ : ٨ ، ٩٢ وَالْأَشْمُونِيُّ
١ : ١٥٤ وَاللَّسَانُ (مَجْرَجٌ ١٩٦) .

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١٠٩ .

(٣) السِّيرَافِيُّ : مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ يَخْتَصُّ بِالْجَعْدِ فَلَا يَجُوزُ دَخُولُهُ
عَلَى الْمَوْجِبِ ، وَلَا تَمْلِيقُ الْمَوْجِبِ بِهِ . فَإِذَا قُلْتُ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ لَمْ يَجُزْ
خَفْضُ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ خَفْضُهُ مُطْلَقٌ بِمَنْ ، وَلَا يَجُوزُ دَخُولُ مَنْ فِي هَذِهِ عَلَى مَوْجِبٍ ،
وَلَا تَمْلِيقُ الْمَوْجِبِ بِهَا ، وَإِنَّمَا دَخَلْتُ فِي النَّفْيِ عَلَى نَكْرَةٍ لِقَلْبِهِ مِنْ مَعْنَى الْوَاحِدِ
إِلَى مَعْنَى الْجِنْسِ . وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى النَّفْيِ وَالْمَوْجِبِ لَجَازَ خَفْضُ
مَا بَعْدَ إِلَّا بِهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا أَخَذْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ وَمِثْلُ الْأَوَّلِ :
مَا أَتَى بَقِيَّةً إِلَّا شَيْءٌ لَا يَجِبُ بِهِ ، لِأَنَّهُ هَذِهِ الْبَاءُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَثَلٍ لِنَاكِدِ
الْجَعْدِ . وَلَا يَجُوزُ مَا أَتَى بَقِيَّةً إِلَّا شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ إِلَّا مَوْجِبٌ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ =

وإنما مَتَكَ أن تحمل الكلام على من أنه خَلَفَ أن تقول : ما أتاني
إلا من زيد ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال :
ما أتاني أحدٌ إلا فلان ؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ،
ولكن من دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب
والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلي ، ولست بفاعلي .

ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، من قبل أن ينجيء
في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قُبِحَ أن يحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من
اسم مرفوع ، وبشيءٍ^(١) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنتك
إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، استوت اللفتان ، فصارت
« ما » على أقس الوجهين^(٢) ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ
لا يُعْبَأُ به فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به .

وتقول : لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، كأنك قلت : لست
إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، والباء هنا بمنزلة ما قال الشاعر^(٣) :

== جحد . . . وقال الكوفيون : يجوز فيما بعد إلا خفض في النكرة
ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما أتاني من أحدٍ إلا رجل ، وما أنت بشيءٍ
إلا شيءٌ لا يعبأ به .

(١) في الأصل : « وشيء » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) كلمة « ما » ساقطة من ط وأصولها . ويعنى بأقْس الوجهين وجه
التيمين ، وهو الإجمال . انظر الرضى على الكافية ١ : ٢١٩ — ٢٢٠ .

(٣) هو أوس بن حجر . ديوانه ٢١ . ونسبه ابن عيش ٢ : ٩٠ وصاحب
تزييل الآيات ٩٤ إلى طرفة ، وليس في ديوانه .

يَا ابْنِي لُبْنَنِي لَسْتُمْ يَدَيَّ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدٌ^(١)

ومما أُجْزِيَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى مَا عَمِلَ فِي الْأَسْمِ : لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، فَلَا أَحَدَ فِي مَوْضِعِ اسْمِ مُبْتَدَأٍ ، وَهِيَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَحَدَ فِي مَا أَتَانِي . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ خَلَفَ أَنْ تَحْمِلَ الْمَعْرِفَةَ عَلَى مَنْ فِي ذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَقُولُ لَا أَحَدَ فِيهَا لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُحْمَلُ عَلَى لَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : هَلْ مِنْ أَحَدٍ ، أَوْ هَلْ أَنْتَ مِنْ أَحَدٍ ؟

٣٦٣

وَتَقُولُ : لَا أَحَدَ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ ، إِذَا بَنَيْتَ رَأَيْتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَحَدَ مَرَّيْ . وَإِنْ جَعَلْتَ رَأَيْتُهُ صِفَةً فَكَذَلِكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَا أَحَدَ مَرَّيًّا .

وَتَقُولُ : مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ قُلْتُمْ نَجَعَلْتُهُ يَلَى أَنْ وَمَا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ قَبِيحٌ وَلَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِفَعْلٍ فَيُحْتَمَلُ قَلْبُهُمَا كَمَا لَمْ يَجْزِ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ وَلَمْ يَجْزِ مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ قَوِيَ وَاحْتَمَلَ ذَلِكَ ، كَأَشْيَاءَ تَجُوزُ فِي الْكَلَامِ إِذَا طَالَ وَتَرَدَّدَ حُسْنًا . وَسَتَرَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِنْهَا مَا قَدْ مَضَى^(٢) .

(١) لُبْنَنِي : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَبَنُو لُبْنَنٍ مِنْ أَسَدِ بْنِ وَائِلَةَ ، يَعْرِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَبْنَاءُ أُمَةٍ ، إِذْ يَنْسَبُهُمْ إِلَى الْأُمِّ ، تَهْجِيئًا لِأَنَّهُمْ وَأَنَّهُمْ هُجَنَاءُ . لَسْتُمْ يَدَيَّ : أَيِ أَتَمَّ فِي الضَّعْفِ وَقِلَّةِ النِّفْعِ كَيْدَ بَطْلِ عَصْدِهَا . وَيُرْوَى : « مَجْهُولَةُ الْعَصْدِ » . وَالْحَبْلُ : الْقَسَادُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ مَا بَعْدَ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ الْبَاءِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَسْتُمْ يَدَا إِلَّا يَدَا لَا عَصْدَ لَهَا . وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَجْرُورِ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا مُوجِبٌ ، وَالْبَاءُ مُؤَكِّدَةٌ لِلتَّنْفِيصِ .

(٢) السِّيرَافِي : إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : مَا عَلِمْتُ فِيهَا زَيْدًا وَمَا عَلِمْتُ

وتقول : إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ ، وهو ضعيفٌ خبيثٌ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ ، وَإِنَّمَا نَفِيتَ بَعْدَ أَنْ أُوجِبْتَ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ احْتَمَلَ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُ النَّفْيُ ، كَمَا جَازَى فِي كَلَامِهِمْ : قَدْ عَرَفْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ، حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ . فَمِنْ أَجَازِ هَذَا قَالَ : إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ هَذَا إِلَّا زَيْدًا ، كَمَا أَنَّهُ يَقُولُ عَلَى الْجَوَازِ : رَأَيْتُ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا ، يَصِيرُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ ذَاكَ ، كَمَا صَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا رَأَيْتُ حَيْثُ دَخَلَ مَعْنَى النَّفْيِ . وَإِنْ شُئْتَ قُلْتَ إِلَّا زَيْدٌ ، فَحَمَلْتَهُ عَلَى يَقُولُ ، كَمَا جَازَ :

• يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا •

وَلَيْسَ هَذَا فِي الْقُوَّةِ كَقَوْلِكَ : لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَقْلُ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ إِلَّا عَرُوبٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا لِلْوَضْعِ إِنَّمَا ابْتَدَأَ مَعَ مَعْنَى النَّفْيِ ، وَهَذَا مَوْضِعُ إِبْجَالٍ ، وَإِنَّمَا جِئْتُ بِالنَّفْيِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ ، فَجَازَ الِاسْتِثْنَاءُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ، حِينَ وَقَعَ مَنْفِيًّا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ أَوَّلًا لَوْ لَمْ يَقُلْ أَقْلُ رَجُلٍ وَلَا رَجُلًا ، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَا بُدَّ لَهُ هَاهُنَا مِنَ النَّفْيِ . وَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى إِنَّ هَاهُنَا ، حَيْثُ صَارَتْ أَحَدُ كَاثِبَاتِهَا مَنْفِيَّةً .

== أَنْ فِيهَا زَيْدًا ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ . فَمِنْ حَيْثُ جَازَ مَا عَلِمْتُ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا جَازَ مَا عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا ؛ لِأَنَّ أَنْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالنَّاصِبُ لَزِيدٍ فِي مَا عَلِمْتُ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا ، عَلِمْتُ . وَمَا فِي عَلِمْتُ أَنْ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا ، أَنْ . وَلَوْ قُلْتُ : مَا عَلِمْتُ أَنْ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا ، لَمْ يَجُزْ ، وَذَلِكَ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، لَا تَقُولُ إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ حَرْفٍ يَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ وَلَا يَلِي الْحَرْفَ إِلَّا .

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ٣١٢ . وَصَدْرُهُ :

• فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا •

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بمرتبته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً . وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً ، فينصب^(١) زيداً على غير رأيتُ ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيداً ، ولا أعني زيداً . وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرم إذا قلت عشرون درهماً .

ومثله في الانقطاع من أوله : إن لفلانٍ والله مالا إلا أنه شقيٌّ ؛ فإنه لا يكون أبداً على إن لفلانٍ ، وهو في موضع نصب وجاء على معنى : ولكنه شقيٌّ .

هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلّا حاراً ، جاءوا به على معنى ولكن حاراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فعمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدٌ فيها إلّا حارٌ ، أرادوا ليس فيها^{٣٦٤} إلّا حاراً^(٢) ، ولكنه ذكر أحداً توكلنا لأن يعلم أن ليس فيها آديٌّ ،

(١) ط : « فنصب » بالتاء :

(٢) السيرافي : رفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيدييه . . . وقال المازني : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يقبل بما لا يقبل فمبر عن جماعة =

ثم أبدلَ فكانه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت جعلته إسانها (١) . قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي (٢) :

فإن تُنسى في قبرٍ يرهوة ثاويًا أنيسك أصداء القُبورِ تصيح (٣)

فجعلهم أنيسه . ومثل ذلك قوله : مالى عتابٌ إلا السيف (٤) ، جعله عتابه . كما أنك تقول : ما أنت إلا سيرًا ، إذا جعلته هو السير . وعلى هذا أشدت بنو عيم قولَ النابغة [الأبيات] :

== ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره . ونظيره قوله تعالى : والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يعشى على بطنه .. الآية ، لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يعيشون على رجلين ، بما لا يعقل وهو الحية التي تعيش على بطنها والبهائم التي تعيش على أربع ، خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو « منهم » و « من » . ولو كان ما لا يعقل لقال : فيها ما يعيش .

(١) أى تزكته منزلة العاقل ادعاءً ومجازاً .

(٢) ديوان الهذليين ١١٦٠١ والخزانة ٢ : ٣ ومعجم البلدان (رهوة) .

(٣) يرفى رجلا يدعى « نسيبة » . ثاويًا : مقبها . والأصداء : جمع صدى ، وهو طائر يقال له الهامة ، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القاتل إذا لم يدرك بثأره فيصيح : اسقوني اسقوني حتى يثأر به . قال الشنتمرى : « وهذا مثل ، وإنما يراد به تحريض على المقتول على طلب دمه ، لجملة جهة الأعراب حقيقة » . والشاهد في جملة الأصداء أنيس المرثى ، اتساعاً ومجازاً ، لأنها تقوم في استقرارها بالسكان وعمارتها له مقام الأناسى . وهو حقبة لمذهب تميم في إبدال ما لا يعقل من يعقل ، فيجسلون ما فى الدار أحد إلا نهار بمنزلة ما فى الدار أحد إلا فلان . والنصب فى مثل هذا أجود لأنه استثناء منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

(٤) إشارة إلى شاهد هو الرابع بعد الشاهد للتاني .

يادَارْمِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ [أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ ^(١)]
 وَفَقْتُ فِيهَا أُصِيلًا نَا أَسْأَلُهَا [صَبَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ ^(٢)]
 إِلَّا أَوَارِي لَأَيًّا مَا أَيْبُنْهَا وَالنَّوْىَ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ ^(٣)
 وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصَبُونَ ^(٤) .

ومثل ذلك قوله: ^(٥)

(١) هكذا سقط هذا المعجز وصدر البيت التالى فى كل من الأصل وب ، وإبائهما من ط والديوان . الطياء والسند : موشان . أقوت : خلت من أهلها .
 (٢) أُصِيلَان : مصغر أُصِيل شذوذاً ، أو هو مصغر أَصْلَان بالضم ، وهذا جمع أُصِيل أو هو مفرد كَرْمَان وَفَرِيَان . والأصيل : العشى . عيت : عجزت ولم تستطع الجواب ، وجواباً تمييز من عى جوابها ، على المجاز .
 (٣) ديوان التابئة ١٦ والإنصاف ٢٦٩ والخزانة ٢ : ١٢٥ والمعنى ٤ : ٨ / ٤٩٦ : ١٢٩ والممع ١ : ٢٢٣ ، ٢ / ٢٢٥ : ١٥٨ . والأوارى : عابس الخيل ، واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمسكان : تحبست به . لأياً : ببطاً ، ومعناه أينما بعد لأى لتتبرجها . والنوى : حاجز حول الحباء يدفع عنه الماء ، من نأى : بعد . وشبهه فى استدارته بالحوض . والمظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها فى فلاة ، فظلمت لذلك ، والظلم : وضع الشيء فى غير موضعه . حتى أن حفر الحوض لم يعمق ، فذلك أشبه للنوى به . والجلد : الصلبة ، ولما لم يتيسر تمييز الحفر .

والشاهد فيه رفع « أوارى » على البذل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوارى ، على اعتبارها من جنس الأحدين اسماعاً ومجازاً .

(٤) وذلك على الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحدين .

(٥) هو جران المود . ديوانه ٥٣ . وقد سبق الشطر الأول فى ١ : ٢٦٣ .

وأضف إلى مراجع الإنصاف ٢٧١ ، ٣٧٧ وابن يمين ٢ : ٨٠ ، ١١٧ / ٧ : ٢١ / ٨ : ٥٢ والممع ١ : ٢ / ٢٢٥ : ١٤٤ والأشمونى ٢ : ١٤٧ والتصريح ٣٥٣ : ١ .

وَبَلَّغُوا لَيْسَ بِهَا أَيْنِسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَلَا الْيَمِيسُ^(١)
جَعَلَهَا أَيْنِسًا . وَإِنْ شُتَّ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَسَرْتُهُ فِي الْحَارِ
أَوَّلَ مَرَّةٍ .

وهو في^(٢) كَلَا الْمَعْنِيِّينَ إِذَا لَمْ تَنْصَبْ بَدَلًا .

ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفُ ، لأنَّ التَّكْلُفَ لَيْسَ
مِنَ السُّلْطَانِ . وكذلك : إِلَّا أَنَّهُ يَتَّكَلَّفُ ، هو بِمَنْزِلَةِ التَّكْلُفِ . وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا
عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَهُ : « مَا لَمْ يَدْرِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ
الظَّنِّ »^(٣) ، ومثله : « وَإِنْ نَشَأُ تُفَرِّقَهُمْ فَلَا صَبْرَ لَكُمْ وَلَا تُمْ يَتَّقِدُونَ .
إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا »^(٤) . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٥) :

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْنُونِيَّةٍ وَلَا عِلْمٍ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ^(٦)

(١) اليمافير : جمع ينفور ، وهو ولد الظبي . واليميس : جمع أيميس وعيساء ،
وهي بقرة الوحش لبياضها ، وأصله في الإبل فاستعاره للبقرة .

والشاهد فيه رفع « اليمافير واليميس » بدلا من الأينيس على الاتساع والمجاز .
(٢) ط : « على » .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) الآية ٤٣ — ٤٤ من سورة يس .

(٥) ديوانه ٣ والخصائص ٢ : ٢٢٨ والنصريح ٢ : ٢٢٧ .

(٦) المتنوية : الاستثناء في اليمين ، أى يميننا قاطعة لا يقول الخالف فيها :
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ غَيْرُهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . يَقُولُ : حَسَنَ ظَنِّي بِصَاحِبِي وَتَقَى بِهِ يَقُومُ
مَقَامَ الْعِلْمِ .

والشاهد فيه نصب « حسن » على الاستثناء المنقطع ، لأنَّ حَسْنَ الظَّنِّ لَيْسَ
مِنَ الْعِلْمِ . وَرَفَعَ « حَسْنَ ظَنٍّ » عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ « عِلْمٍ » جَائِزٌ ، كَأَنَّهُ أَقَامَ
الظَّنَّ مَقَامَ الْعِلْمِ اتِّسَاعًا وَمَجَازًا .

وأما بنو نجيم فيرفعون هذا كله ، يَجْمَلُونَ أَتْبَاعَ الظَّنِّ عَلَيْهِمْ ، وَحُسْنَ
الظَّنِّ عَلَيْهِمْ ، وَالتَّكَلُّفُ سُلْطَانُهُ . وَمَنْ يُنْشِدُونَ يَتِ ابْنَ الْإِيْهِمَّ التَّغْلِيَّ
رَفْعًا (١) :

ليس يبنى وبين قيس عتابُ . غير طعن السُّكَّى وَضَرْبِ الرُّقَابِ (٢)
جعلوا ذلك العتاب (٣) .

وأهلُ الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا .

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله (٤) :

وخيَّلَ قَدْ دَلَّغْتُ لَهَا بِخَيْلِي نَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (٥)
جمل (٦) الضرب نَحِيَّتَهُمْ ، كما جعلوا أَتْبَاعَ الظَّنِّ عَلَيْهِمْ . وَإِنْ شئتُ

(١) ابن عيش ٢ : ٨٠ . وابن الأيهم هذا هو عمرو ، والبيت التالى من
آيات في مسجع المروزي ٢٤٢ .

(٢) وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من عداوة وحرب . وقبل البيت :
قاتل الله قيس عيلان طرا ما لم دون غارة من حجاب
والشاهد فيه رفع « غير » على البدل من « عتاب » . وجمل الطعن والضرب
من العتاب اتساعا وعجازا .

(٣) ذلك ، أى الطعن والضرب .

(٤) هو عمرو بن مديكرب . نوادر أبي زيد ١٥٠ والخصائص ٤ : ٣٥
وابن عيش ٢ : ٨٠ والمقدمة ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٤ : ٥٣ والتكملة ١ : ٣٥٣
والمروزي ٢٤٦ ، ٥٨١ ، ٦٤١ ، ١٣٨٧ ، ١٤٨١ ، ١٧٦٥ .

(٥) الخيل : القريسان . دلغت : زحفت . وجيع : حوجج . يقول :
إذا تلاقوا في الحرب جعلوا الضرب أو جيع بدلا من نحية بعضهم لبعض .
والشاهد فيه جمل الضرب نحية على الاتباع والمجاز . وذكر أبيه هذا
قوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول حقيقة .

(٦) كذا في ط . وفي الأصل وب : « جعلوا » .

٣٦٦ كانت على ما فسرت لك في الحمار إذا لم يجعله أنيس ذلك المكان . وقال

الحارث بن عباد^(١):

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لَهَا جِهَا التَّخِيلُ وَالْمِرَاحُ^(٢)

إِلَّا الْفَقَى الصَّبَارُ فِي الدَّ تَجَدَّاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ^(٣)

وقال :

لَمْ يَنْدُهَا الرُّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرَى اللَّحْمِ وَاسْتَجْزَارُهَا^(٤)

وقال^(٥) :

(١) ويروى أيضا لسد بن مالك في الحماة ٥٠١ . وانظر الخزانة

١ : ٢٢٥ / ٢ : ٤ .

(٢) جاحم الحرب : مظلمها وأشدها . لجاحها ، أى بسبب جاحها أو عند

جاحها . التخيل : الخيلاء والتكبر . والمراح بالكسر : المرح واللعب .

(٣) الصبار : الشديد الصبر . والتجدات : جمع نجدة ، وهى الشدة . الوقاح ،

كسحاب : الصلب الحافر ، وإذا صلب حافره صلب سائر .

والشاهد فيه إبدال « الفقى » من « التخيل والمراح » على الاتساع والمجاز .

(٤) لم أجده مرجعا . يصف امرأة متبعة تفتدى طرى اللحم مما تستجزر

لنفسها من مالها . ونفى عنها التفتى بالرسل ، وهو اللين ؛ لأنه غذاء من لا يقدر

على اللحم من المحتاجين ، كما نفى أن يكون غذاؤها لحم الأيسار ، وهو جمع

يسر ، بالتحريك ، ويأسر ، وهو الضارب بقداح الميسر . ولحم الميسر كانوا

يطعمونه ضفء الحى ومساكين الجيران .

والشاهد فيه إبدال « طرى » من « الرسل » ولأن لم يكن من جنسه

اتساعا ومجازا .

(٥) القائل ضرار بن الأزور . الخزانة ٢ : ٥ والعينى ٣ : ١٠٩ والأشمونى

٢ : ١٤٧ . على أن البيت التالى جاء فى قصيدة منصوبة الروى فى المفضليات ٦٥

والخزانة ٢ : ٧ منسوباً إلى الحصين بن الحمام المرى .

عَشِيَّةٌ لَا تُفْقِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا الْقَبْلُ إِلَّا الْمَشْرِقُ الْمُسَمَّى (١) وهذا يقوى : ما أتاني زيدٌ إلا عروءٌ ، وما أعانهُ إخوانكم إلا إخوانهُ ؛ لأنها معارفٌ ليست الأسماء الآخرةُ بها ولا منها .

هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله تعالى (٢) : «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ» (٣) أى ولكن من رحم . وقوله عز وجل : «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا» (٤) أى ولكن قوم يونس لما آمنوا . وقوله عز وجل : «فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ» (٥) ، أى ولكن قليلا من أنجيناه [منهم] . وقوله عز وجل : «أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِقَدَرٍ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ» (٦) ، أى ولكنهم يقولون : ربنا الله . وهذا الضرب في القرآن كثير .

(١) مكانها : ظرف لقوله «لا تفقي» قال العيني : «الضمير في «مكانها» للحرب ، يدل عليه لفظ الجهاد ؛ لأنه لا يكون إلا بمكان الحروب . والنبل : السهام العربية ، لا واحد لها من لفظها ، بل الواحد سهم . والمشرقي : السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف . والصمم : الذي يضي في العظم ويقطعه . والشاهد فيه إبدال «المشرقي» وهو السيف ، من «الرماح» و «النبل» ، وإن لم يكن من جنسهما ، وذلك على الجواز كما تقدم .

(٢) ط : «عز وجل» .

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٤) الآية ٩٨ من سورة يونس .

(٥) الآية ١١٦ من سورة هود .

(٦) الآية ٤٠ من سورة الحج .

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام .
ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيها حدثنا أبو العطاء : ما زاد إلا ما نقص
وما نفع إلا ما ضر . فامع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كما أنك
إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلام زيدا^(١) . ولولا « ما »
لم يميز الفعل بعد إلا في [ذا] الموضع كما لا يجوز بعد « ما » أحسن بغير ما ،
كأنه قال : ولكنه ضر ، وقال : ولكنه نقص . هنا معناه .

ومثل ذلك من الشعر قول النابتة^(٢)

ولا صيبَ فيهمَ غَيْرَ أَنْ سيُوفهمَ بينَ فلولٍ منِ قِراعِ الكَتائبِ^(٣)
أى ولكن سيوفهم بين فلول . وقال [النابتة] الجعدي^(٤) :

(١) السيرافي : كأنه قال : ما زاد إلا النقصان ، ولا نفع إلا الضرر .
وفي زاد وفتح ضمير فاعل جرى ذكره ، كأنه قال : ما زاد النهر إلا النقصان
وما نفع زيد إلا الضرر ، على معنى ولكنه . وتحديد : ما زاد ولكن النقصان
أمره ، وما نفع ولكن الضرر أمره . فالنقصان والضرر مبتدأ ، وخبره
عنون وهو أمره .

(٢) ديوانه ٦ والخزانة ٦٠٢ والمص ١ : ١٣٢ وشرح شواهد
المنفى ١٢١ .

(٣) يمح آل جفنة ملوك الشام من غسان . الفلول : جمع فل ، وهو النمل .
والقراع والقبارعة : المضاربة . والكتائب : جمع كتيبة ، وهو القطعة
العظيمة من الجيش ، وقيل : من المائة إلى الألف .

وفي البيت ما يسميه البلاغيون المدح بما يشبه الذم .
والشاهد فيه نصب « غير » على الاستثناء المنقطع .

(٤) ديوانه ١٧٣ وللوشح ٦٧ والقالى ٢ : ٢ والخزانة ١٢ : ٢ وشرح
شواهد المنفى ٢٠٩ والمص ١ : ٢٣٤ ويس ٢ : ٢٥٥ والخمسة ٩٦٩ .

فَقِي كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا^(١)
 كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ جَوَادٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٢) :
 وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَتَى مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ^(٣)
 كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْهُ ابْنُ غَالِبٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ^(٤) فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ . وَمِثْلُ ٣٦٨
 ذَلِكَ قَوْلُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ بَنِي مَازَنٍ^(٥) . يُقَالُ لَهُ عَتَرُ بْنُ دَجَاجَةٍ^(٦) :

(١) ط : « فَمَا يَبْقَى » . يَقُولُهُ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ لَأَمَةٍ . وَقَبْلَهُ :
 وَمِنْ قَبْلِهِ مَا قَدَرْتُ يَوْحُوحَ وَكَانَ ابْنُ أُمَى وَالْحَلِيلُ الْمَصَافِيَا
 وَيَبْرُؤَى : « كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ أَمْرَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ فِيهِ الْمَرْوَةَ كُلَّهَا » .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِيهَا قَبْلَهُ . اسْتَقْنَى جُودُهُ وَإِتْلَافَهُ لِلْعَالِ ، مِنْ الْخَيْرَاتِ
 الَّتِي كَمَلَتْ لَهُ ، مِبَالَةً فِي الْمَدْحِ ، لِمَجْلُوعِهَا فِي الْقِفْظِ كَأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْخَيْرَاتِ ،
 كَمَا جَعَلَ قَتْلُ السُّيُوفِ كَأَنَّهُ مِنْ عِيُوبِ الْمُنْدُوحِينَ .
 (٢) دِيوَانُ ٥٣٦ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا هِشَامًا ، وَيَذْكُرُ حَبْسَ
 خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ لَهُ ، وَيُسْتَعْدَى عَلَيْهِ هِشَامًا . وَانْظُرِ الْأَغَانِي
 ١٩ : ٢٣ وَالشُّنْتَرِي .

(٣) جَمَلَ سَجَنَهُ غَيْرَ مَمْدُودٍ عَنْده سَجَنًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْهُ وَلَا حَظٌّ مِنْ
 شَرَفِهِ وَلَا أَذْلَ عِزِّهِ ، لِأَنَّ عِزَّهُ فِي انْتِسَابِهِ إِلَى أَبِيهِ غَالِبٍ لَا يَدَانِيهِ عِزٌّ ، وَلَا يَبَالِي
 مَعَهُ مَا جَرَى عَلَيْهِ مِنْ حَبْسٍ . الْأَثَرَيْنِ : الْأَكْثَرُ عِدْدًا . وَالزَّعَانِفُ : الْأُدْعَاءُ
 لِلْمُتَقَوِّينَ بِالصِّيمِ ، وَأَصْلُ الزَّعَانِفِ أَجْنَحَةُ السَّمَكِ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَسَبٌ « غَيْرٌ » عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِلتَّقَطُّعِ . وَالْمَبْرَدُ يَرَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
 عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٤) ط : « ذَا » .

(٥) فِي الْأَصْلِ قَطُّ : « وَهُوَ بَعْضُ بَنِي مَازَنٍ » .

(٦) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (نَبَت) ، وَالثَّانِي نَسَبٌ فِي التَّخْصِصِ
 ٦ : ٦٨ إِلَى الْأَعْشَى خَطَأً ، وَوَرَدَ فِي الْحَيَوَانِ ٦ : ٥٠٠ بِدُونِ نِسْبَةٍ .

من كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفْرِقِ فَالِجٍ فَلَبَّوْهُ جَرَبَتْ مَمَّا وَأَعْدَتْ^(١)
إِلَّا كَنَاشِيرَةً الَّتِي صَيِّغُمْ كَالْفُضْنِ فِي حُلُوءِهِ التَّنْبِيتِ^(٢)
كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ هَذَا كَنَاشِيرَةٌ . وَقَالَ^(٣) :

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْنِي عَلَى رَغَمِ^(٤)

(١) فالج هذا هو فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، سعى عليه بعض بني مازن وأساء إليه ، فارتحل عنهم ولحق يفي ذكوان بن بهثة بن سليم بن قيس عيلان فنسب إليهم ، وكانت بنو مازن أيضا قد ضيقوا على رجل منهم يسمى ناشرة حتى انتقل عنهم إلى بني اسد ، فدعا هذا الشاعر المازني على قومه حيث اضطروا فالجاً وألجئوه على الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ، لأنه لم يرضَ فعلهم ، ولأنه قد امتحن فعنه فالج بهم . واللبون : ذوات اللبن من الإبل ، تقع للواحدة وللجماعة كما هنا . أعدت : صارت فيها الغدة ، وهي كالغدة تعترى البعير فلا تمهله .

(٢) كَنَاشِيرَةٌ ، كان الأمير يجعل الكاف في مثله زائدة ، وليس بشيء ، لأنه أراد ناشرة ومن كان مثيله ممن لا يظلم غيره ، كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا ، أي أنت وأمثالك لا ترضون به . والفلواء : الخو والارتفاع . والمتنبت بفتح الباء المشددة : النمي المغذى ، ويروى بكسر الباء ومعناه النبات النامي . هذا قول الشنمري . ولم أجد ثبت متعمدة فيما لدى من المعاجم . وقال ابن منظور بعد أن ذكر أن ثبت بمعنى نبت : « وقيل المتنبت هنا المتأصل » يعني ما هو بكسر الباء المشددة .

والشاهد في « كَنَاشِيرَةٌ » ، ونسبه على الاستثناء المنقطع ، ومعناه : لكن مثل ناشرة لا جربت لبونه وأعدت ، لأنه لم يشرك في تفرق فالج .

(٣) هو النابغة الجعدي . ديوانه ٢٣٤ . يقوله لرجل شتمه وله من الأمير مكانة ، فلم يقدم على سبه والاتصار لمسكاته ، ثم استثنى رجلاً آخر يقال له « معرض » فجعله ممن يباح له شتمه لشتمه إياه ظلماً .

(٤) يقول للأول : لولا هذا الأمير ومكانك منه لشتمتك فأغضيت من شتني على رغم وهوان .

إِلَّا كَعُزْرِي الْمُسْرِ بِكَرْءٍ مُحَمَّدًا يَسْبِقُنِي عَلَى الظُّلَمِ^(١)
 هذا باب ما تكون فيه أَنْ وَأَنْ مع صلتها
 بمنزلة غيرها من الأسماء

وذلك قولهم^(٢) ما أتاني إِلَّا أَنَّهُمْ قالوا كذا وكذا ، فَأَنْ في موضع اسم
 مرفوع كأنه قال : ما أتاني إِلَّا قولُهُمْ كذا وكذا .
 ومثل ذلك قولهم : ما مَنَعَنِي إِلَّا أَنْ يَقْضَى عَلَى فُلَانٍ .

وَالْحُجَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ حَدَّثَنَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ^{٣٦٩}
 الْمُؤْتَوِقِ بِهِمْ ، مَنْ يُشِيدُ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا لِلْكَنَانِيِّ^(٣) :

لَمْ يَمْنَحِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ سَحَابَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٤)

(١) أي ولكن مرضا المسر بكرة ، المكث من سبي ، مباح لي سبه .
 التحسير : الإتيان . والبكر : الفتي من الإبل ، وهو لا يحتمل الإتيان
 والتحسير لضغفه ، فضر به مثلاً في تحصيله عن مقاومته في السباب والمجاء . سبيه :
 أكثر سبه . وهذا البيت استشهد في اللسان (سبب) يكون نسبة ، كما استشهد به
 في (حسر) للتحسير ، ويكون نسبة أيضا .

(٢) ط : « قولك » .

(٣) للكناني ، ساقط من ط ثابت في بعض أصولها ، وعند الشنتمري :
 « لرجل من كنانة » . ونسب في الخزانة ٢ : ٤٦ / ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح
 شواهد المفاتيح ١٥٦ إلى أبي قيس بن الأسلت وهو أنصاري . وانظر ابن الشجري
 ١ : ٤٦ / ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ٨٠ / ٨ : ١٣٥ والممع ١ : ٢١٩ والتصريح
 ١ : ١٥٠ واللسان (وقل) .

(٤) منها ، من الوجناء ، وهي الناقة ، في بيت قبله . يريد لم يمنحها أن تشرب
 إلا أنها صممت صوت حامة فتفرت ، يعني أنها حديد النفس يخامرها فزع وذعر
 لحدة نفسها ، وذلك محمود فيها . والأوقال : جمع وقل ، بالفتح ، وهو المقل اليابس
 ويروى : « في سحق » وهو بالفتح : ما طال من شجر اليوم .

وزعموا أَنَّ نَاساً^(١) من العرب يَنْصِبُونَ هذا اللَّقِيَّ في موضع الرِّفْعِ ، قال الخليل رحمه الله : هذا^(٢) كَنْصَب بعضهم يَوْمَئِذٍ في كلِّ موضع^(٣) ، فسَكَدَكَ غيرَ أَن نَطَقْتُ . وكَمَا قال النَّاظِقَةُ^(٤) :

على حين عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصَّبَا
وقلتُ أَلَمَّا أَصَحُّ والشَّيْبُ وَاذِرْعُ^(٥)
كَأَنَّهُ جَعَلَ حينَ وعَاتَبْتُ اسْمًا واحدًا .

هذا بابٌ لَا يكونُ المُسْتثنَى فيه إلَّا نَصْبًا

لأنَّهُ مُخْرَجٌ مما أُدْخِلْتَ فيه غيرَه ، فعمل فيه ما قبله كما عمل المشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك

== وقد أورد الشاهد للاحتجاج على أَنَّ المصدر في «إلا أن ينضب» هو في موضع رفع على الفاعلية ، كما كانت «غير» هنا مرفوعة على الفاعلية . وإذا كانت «غير» بالبناء على الفتح ، كما هو مروي بعد ، كانت علته أنها مضافة إلى مبنى غير متسكن . قال ابن هشام : جعلوا ما يلاقى المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال الدماميني : وأما الحرف المصدرى وصلته ثبني .
(١) في الأصل فقط : «أناساً» .

(٢) في الأصل : «ينصبون هذا كَنْصَب بعضهم» ، وإكمال العبارة من ط ، ب .

(٣) يعني نصبها في كل موضع أنها مبنية . والعملة في جائها هنا أنها مضافة إلى مبنى . وانظر ما كتبت في الحاشية السابقة .

(٤) ديوانه ٥١ وابن الشجري ١ : ٤٦ / ٢ : ١٣٢ ، ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ١٦ ، ٨١ / ٤ : ٩١ / ٨ : ١٣٦ والإنصاف ١ : ٥٨ وللنصف ١ : ٥٨ وشرح شواهد اللقي ٢٩٨ والحزاة ٣ : ١٥١ والعيني ٢ : ٤٠٦ / ٤ : ٣٥٧ والممع ١ : ٢١٨ .

(٥) يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيه ومعاتبته لنفسه على طر به ==

قولك : أتأني القومُ إلّا أبوك ، ومررتُ بالقومِ إلّا أبوك ، والقوم فيها إلّا أبوك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلها دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً ، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أنَّ الدم ليس بصفة للضمرين ولا محمول على ما مضى عليه وعمل فيها .

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتأني إلّا أبوك كان محلاً . وإنما جاز ما أتأني القومُ إلّا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتأني إلّا أبوك ^(١) فليبدلُ إنَّما يعني أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء لأنك تُحذفُ له الفعل وتُجمله مكان الأول . فإذا قلت : ما أتأني القومُ إلّا أبوك فكانت قلت : ما أتأني إلّا أبوك .

وتقول : ما فيهم أحدٌ إلّا وقد ^(٢) قال ذلك إلّا زيدا ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلّا زيدا .

هذا باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفاً بمنزلةٍ مثلٍ وغيرِ ٣٧٠
وذلك قولك : لو كان منّا رجلٌ إلّا زيدٌ لفُلبِنا .

والدليلُ على أنّه وصفٌ أنك لو قلت : لو كان معنا إلّا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله عز وجل :

== وصباه . والوازع : الناهي الزاجر ، وإسناد الوزع إلى الشيب مجاز ، واللفظ «عابت نفسي على الصبا» ، لمكان شيبه .

والشاهد بناء « حين » على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن .

(١) بده في الأصل فقط : « فكانت قلت ما أتأني إلّا أبوك » ، وهي عبارة مقحقة .

(٢) ط : « إلّا قد » بإسقاط الواو .

« لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ^(١) » .

ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة ^(٢) :

أَنِيعَتْ فَأَلَقْتُ بَلَدَهُ فَوْقَ بَلَدِهِ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا ^(٣)

كأنه قال : قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بغامها ، إذا كانت غيرُ غيرٍ استثناء .

ومثل ذلك قوله تعالى ^(٤) : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . وقال السيرافي ما ملخصه :

لا يكون في لو بدل بعد إلا ، لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الواجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن . ولو قلت إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ، لم يجوز ، لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد . فهذا وجه من الفساد . وفيه وجه آخر ذكره سيويه بقوله : والدليل على أنه وصف الخ ، أي لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد هلكنا ، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب . وكذلك : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما آله لفسدتا . وهذا فاسد .

(٢) ديوانه ٦٣٨ والحزنة ٢ : ٥١ والمجمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد

المفني ٧٨ ، ٢٤٨ والأشعوني ٢ : ١٥٦ واللسان (بضم ٣١٨) .

(٣) يذكر ناقة أنأخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة ،

لما بها من وحشة وجذب . والبلدة الأولى : ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت ، والثانية الفلاة . والبغام ، أصله للظي ، فاستعاره للناقة .

والشاهد فيه وصف « الأصوات » بقوله : « إلا بغامها » على تأويل

« غير » ، ومعناه قليلٍ بها الأصوات غير بغامها ، أي الأصوات التي هي غير صوت الناقة . قال الشنمري : « ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ، على أن يكون قليل بمعنى النقي ، فكانه قال : ليس بها صوت إلا بغامها .

(٤) في الأصل وب : « تبارك وتعالى ذكره » .

أُولَى الضَّرَرِ^(٥) ، وقوله عز وجل ذكره : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » . ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة^(٦) :
وإذا أقرضت قرضاً فأجزه إنما يجزى الفتى غير الجمل
وقال أيضاً^(٧) :

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيْرُهُ وَقُعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ^(٨)

(١) الآية ٩٥ من سورة النساء .

(٢) ديوانه ١٧٩ ومجالس طلب ٥١٥ والحزاة ٤ : ٦٨ ، ٤٧٧ ، والعين
٤ : ١٧٦ ، والتصريح ١ : ١٩١ / ٢ : ١٣٥ .

(٣) الفتى : السيد اليب . والبيت حث على مجازاة الخير والشر ، يقول :
لن الذي يجزى بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا الهيمة . ويروى :
« ليس الجمل » .

والشاهد فيه نعت « الفتى » بكلمة « غير » . والفتى وإن كان معرف اللفظ
فإن معناه الجنس فلا يخص واحداً بعينه فهو مقارب للتسكرة . وكذلك « غير »
مع إضافتها في التشكير ، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة ،
فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة .

(٣) سقطت كلمة « أيضاً » من الأصل و ب . وفي بعض أصول ط :
« وقال آخر » . والحق أن البيت للبيد في ديوانه ٦٢ من قصيدة في ٣٦ بيتاً .
وانظر الأثموني ٢ : ١٥٦ واللسان (إلا ٣١٦) .

(٤) سليمى ، أى ياسليمى . والهر منصوب على الظرفية . والصارم :
القاطع من السيوف . والذكر والذكر : الذى حديد فولاذ . يبنى أن وقع
الحوادث لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر . عنى أنه كالصارم الذكر ، وغيره
هو غير الصارم الذكر .

والشاهد فيه جرى « إلا » وما بعدها على « غير » نعتاً لها ، والتقدير :
لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث .

كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذَّكَرَ ، لغيره وقعُ الحادث ،
إذا جعلتَ غيراً الآخِرَةَ صفةً للأولى . والمعنى أنه أراد أن يُغيّرَ أَنَّ الصارم
الذَّكَرَ لا يغيره شيء .

٢٧١ وإذا قال : ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ ، فانتِ بالخيار إن شئتِ جعلتِ
إلّا زيدٌ بدلاً ، وإن شئتِ جعلته صفةً . ولا يجوز أن تقول : ما أتاني
إلّا زيدٌ وأنتَ تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفةً^(١) .
ونظير ذلك من كلام العرب « أَجْعُونَ » ، لا يجرى^(٢) في الكلام
إلّا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جازٌ .
وقال عمرو بن معدى كرب^(٣) :

وكلُّ أخٍ مفارقةُ أخوه . لَمَرُّ أَيْبِكَ إلّا الفِرْقَانِ^(٤)

(١) يريد أن إلّا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف
مذكور ، كما أن أجمعين لا يكون إلّا تابعا للأسماء المذكورة قبله ، ولا يقوم
مقام المنعوت كما يقوم مثل وغير . مقام المنعوت في قولك : مررت بمثل زيد وبغير
زيد ، تريد برجل مثل زيد وبرجل غير زيد ، لأن مثلاً وغيراً اسمان ينعى بهما ،
وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف . وإنما ينعى بها حلا على غير لأن غير
قد حل عليه في الاستثناء . فلما كان نفس غير إذا لم يكن قبلها اسم لم تكن
نعته لم يكن المشبه به نعته . وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف
الجر عليه ، فلم يميز : ما مررت بالزيد كما جاز ما مررت بزيد وبغير زيد .
(٢) في الأصل قطع : « لا يجيء » .

(٣) أو حضرمي بن عامر . انظر الإنصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢ : ٨٩
والخزاعة ٢ : ٥٢ / ٤ : ٧٩ والمص ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد المنى ٧٨ والأشعري
١٥٧ : ٢ .

(٤) الفرقدان : نبحان قريبان من القطب ، لا يفتقدان . يقول : كل أخوين
غير الفرقدين لابد أن يفترقا بسفر أو موت .
وشاهده وصف « كل » بقوله « إلّا الفرقدان » أي غير الفرقدين .

كانه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقةُ أخوه ، إذا وصفتَ به كلاً ، كما قال الشماخ :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمٍ نفسه لوصلَ خليلي صارمٌ أو مُارِرٌ^(١)
ولا يجوز [رفع زيد] على إلا أن يكونَ ، لأنك لا تُضير الاسمَ الذي
هذا من تمامه ، لأنَّ « أن » يكونُ اسمًا^(٢) .

هذا باب ما يقدم فيه المستثنى

وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حللم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنما
وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنما حده
أن تداركه^(٣) بعد ما تنفي تنبيذه ، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حله
على وجهه قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى ، كما أنهم حيث استباحوا أن يكون
الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائما رجلاً ، حله على وجهه قد يجوز لو أخرتَ
الصفة ، وكان هذا الوجهُ أمثلُ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .
قال كعب بن مالك^(٤) :

(١) قد سبق الكلام عليه في ١١٠ .

والشاهد فيه نعت « كل » بغير ، ولذا وردت مرفوعة .

(٢) يبنى أن « أن » تؤول ما بعدها بمصدر .

(٣) ط : « أن تداركه » وفي ب : « أن تداركه به » ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) ط : « وقال كعب بن مالك رضى الله عنه » . وانظر الإيضاح ٢٧٦

وابن يثيث ٢ : ٧٩ .

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَاقِزِ^(١)
 نَحْمَهُ مِنْ بَرِيهِ عَنِ الْعَرَبِ لِلْوُثُوقِ بِهِمْ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَجْهَلُوا مَا حُدَّ الْمُسْتَنْتَى
 ٣٧٧ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْهُ بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَنْتَى .

ومثل ذلك : مَالِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقُ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ
 إِلَّا عَمَرُوهُ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ [وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمَرُوهُ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ] ، كَانَ
 الرِّفْعُ وَالْجُرْجَانِ^(٢) ، وَحَسُنَ الْبَدْلُ لِأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعَ وَالْجَارَ ، ثُمَّ
 أَبْدَلْتَهُ مِنَ اللَّفْرِوعِ وَالْمَجْرُورِ ، ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلِكَ .
 وَكَذَلِكَ : مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا ؛ لِأَنَّكَ أَخْلَيْتَ مَنْ لِلْأَبِّ وَلَمْ تُفْرِدهُ
 لِأَنْ يَعْمَلَ كَمَا يَعْمَلُ الْمُبْتَدَأُ^(٣) .

(١) فَيْكَ ، يَنْبَغِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْأَلْبُ ، بَفَتْحِ الْمَمْرَةِ
 وَكَسْرِهَا : الْقَوْمُ يَجْتَمِعُونَ عَلَى عِدَاوَةِ إِنْسَانٍ . وَالْقَنَاقِزُ : الرِّمَاحُ . وَالْوُزُرُ :
 الْمَلْبَأُ وَالْحَصَنُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُسْتَنْتَى عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا لَنَا وَزَرَ
 إِلَّا السُّيُوفُ ، بَرَفْعِ السُّيُوفِ عَلَى الْبَدْلِ أَوْ نَصْبِهَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَلَمَّا قَدِمْتَ
 عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ لَمْ يَجْزِ الْإِبْدَالُ ، فَوَجِبَ نَصْبُهَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

(٢) ط : « جَانِزًا » ، وَمَا أَثَبْتُ مِنَ الْأَصْلِ وَبِ يَوَافِقُ إِحْدَى أَصُولِ ط .
 وَبَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ وَبِ وَثَلَاثَةٍ مِنْ أَصُولِ ط تَطْلِيقُهُ مِنَ الْمَازِي نَصْبُهَا : « قَالَ
 أَبُو عَثَانَ : وَالنَّصْبُ عِنْدِي الْوَجْهَ . وَلَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ صِفَةً لِأَحَدٍ ؛ لِأَنَّ
 الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَوْ فَلَا يَوْصَفُ ، وَقَدْ أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ عَمْرًا ، فَلَمَّا نَصَبْتَ عَمْرًا زَالَ
 عَنْهُ الْإِبْدَالُ » .

(٣) السِّرَافِيُّ : لِأَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْدٍ كَانَ يَقْدِرُهُ عَلَى أَنْ مِنْ مُبْتَدَأٍ
 وَأَبُوكَ خَيْرُهُ . وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ : مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخُوكَ ، وَصَدِيقًا حَالًا . وَالْوَجْهُ عِنْدِي =

وقد قال بعضهم : ما مرتُّ بأحدٍ إلا زيدا خيرا منه ، وكذلك مَنْ لى إلا زيدا صديقا ، ومالى أحدٌ إلا زيدا صديقٌ ؛ كرهوا أن يقدموا^(١) وفى أنفسهم شىء من صفته إلا نصيبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصيبا .

وحدثنا يونس أن بعض العرب للوثوق بهم يقولون : مالى إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون^(٢) أحداً بدلا كما قالوا : ما مرتُّ بمثله أحد ، فجعلوه بدلا . وإن شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقا^(٣) ، كأنك قلت : لى أبوك صديقا ، كما قلت : مَنْ لى إلا أبوك صديقا^(٤) حين جعلته مثل : ما مرتُّ بأحدٍ إلا أهلك خيرا منه . ومثله قول الشاعر ، وهو الكَلْبَجَة الثعلبي^(٥) :

[أمرتكم أمرى بمنقطع اللوى] ولا أمر للمعصى إلا مضيقا^(٦)

= أن من مبتدأ ، ولى خبره ، وأبوك بدل من من كأنه قال : لى أحد إلا أبوك . وقولك : لأنك أخليت من للأب ولم تفرد ، معنى أخليت من للأب أى أبدلت الأب منه ولم تفرد من ؛ لأن لى خبرها . وقد فسر مثل ما فسر غير أبى المباس من مفسرى كلام سيويه .

(١) ط : « يقدموه » .

(٢) فى الأصل فقط : « فيجعلون » .

(٣) فى الأصل فقط : « من لى إلا أبوك صديقا » . وما بعده إلى « صديقا »

الثالثة ساقط من ب .

(٤) فى الأصل : « مالى إلا أبوك صديقا » .

(٥) الثعلبي ، ساقطة من ط وأصولها . وإثباتها من الأصل ، وفى ب :

« التفتى » تحريف . وإنما هو هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع .

وانظر المفصليات ٣١ ، وليت المفصليات ٣٢ وقائض جرير والأخطل ٩٤

والخزاة ٢ : ٣٦ ونولد أبو زيد ١٥٣ .

(٦) وكذا فى الشتمرى ، ويروى : « بمنرج اللوى » . واللى : مسترق

=

الرميل حيث يلتوى وينقطع .

كانه قال : للمعصي أمرٌ مضيقاً ، كمالجاز فيها رجلٌ قائماً . وهذا قول
الخليل رحمه الله . وقد يكون أيضاً على قوله : لأحدُها إلا زيدا .

هذا باب ما تكون فيه المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك : مالى إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرو ، ومن لى إلا أباك
صديقٌ وزيداً وزيدٌ .

أما النصب ففى الكلام الأول ، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو
لى (١) ، لأن هذا المعنى لا يتقضى ما تريد فى النصب . وهذا قول يونس والخليل
رحمهما الله .

هذا باب ثنية المستثنى (٢)

وذلك [قولك] : ما أثنى إلا زيداً إلا عمراً . ولا يجوز الرفع فى عمرو ،
من قيل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تُخرجَ
الأول من شيء تُدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أثنى إلا زيداً إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ،
ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأتى فى ذا بالخيار إن شئت .
نصبت الأول ورفضت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفضت الأول .

٣٣٣

والشاهد نصب « مضياً » على الحال من « أمر » ؛ وفيه ضعف أن يكون
صاحب الحال نكرة . ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، وتقديره إلا أمراً
مضياً ؛ وفيه قبح وضع الصفة موضع الموصوف .

(١) الأصل زب : « وأبوك لى » .

(٢) المراد بالثنية التكرار .

وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا
 عمراً أحد إلا بشراً ، فجعلت بشراً بدلاً من أحد ثم قدمت بشراً فصارت
 كقولك : مالى إلا بشراً أحد ؛ لأنك إذا قلت : مالى إلا عمراً أحد
 إلا بشراً ، فكأنك قلت : مالى أحد إلا بشراً^(١) .

والدليل على ذلك قول [الشاعر ، وهو] الكُتَيْبُ :

فإني إلا الله لا رب غيره وما لى إلا الله غيرك ناصر^(٢)
 فغيرك بمنزلة إلا زيدا .

وأما قوله ، وهو حارثة بن بدر الضداني^(٣) :

(١) السيرافي : اليمين المستثنى وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى
 الاستثناء ، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ .
 فإذا قلت ما أتاني إلا زيد إلا عمراً فلا بد من رفع أحد اليمين لأن الفعل المنفى
 لا فاعل معه ، وإذا جعلنا المرفوع زيدا وبعده إلا عمرو لم يجز رفع عمرو ؛
 لأن المرفوع بعد إلا إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذى قبل إلا ، أو يجعل
 بدلاً من المرفوع الذى قبله . وليس فى عمرو وجه من وجهى الرفع ، لأن الفعل
 قد ارتفع به زيد وفرغ له ، ولا اسم قبله يدل منه . ثم قال السيرافي : وما يدل
 على أنهما مستثنيان جميعاً أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك :
 مالى إلا عمراً إلا بشراً أحد .

(٢) لم أجده مرجحاً .

والشاهد فيه تكرار المستثنى فى مجز البيت مرة بالآ ، وأخرى بغير ،
 وتقديره : وما لى ناصر إلا الله غيرك ، فكان « الله » بدلاً من ناصر و « غيرك »
 منصوباً على الاستثناء ، فلما قلما لزما النصب جميعاً ، لأن البديل لا يقدم .

(٣) الأغانى ٢١ : ٣١ .

يَا كَتَبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَتَبُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ غَيْرُ أَجْلَادٍ ^(١)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نَحْشَرُهَا كِرَاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِيٍّ ^(٢)
 فَإِنَّ غَيْرَ هُنَا بِمِثْلَةِ مِثْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مِثْلُ أَجْلَادٍ ^(٣)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ .

وعلى ذا أَشَدَّ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا لِلْفَرَزْدَقِ :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ ^(٤)

(١) كَتَبُ هَذَا : مَوْلَى حَارِثَةَ بْنِ بَدْرٍ ، وَكَانَ حَارِثَةُ قَدْ أَشْكَى وَأَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ ، فَجَعَلَ قَوْمُهُ يَمُودُونَهُ فَقَالُوا : هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ أَوْ شَيْءٍ تَرِيدُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَكْسَرُوا رَجُلَ مَوْلَايَ كَتَبَ لَثْلًا يَبْرَحُ مِنْ عِنْدِي ، فَإِنَّهُ يُؤْنِسُنِي أَفْعَلُوا ، فَأَنْشَأُ يَقُولُ هَذَا الشَّعْرَ . وَالْأَيَّاتُ خَمْسَةٌ فِي الْأَغَانِي ، بَعْدَ الثَّانِي ثَلَاثَةٌ أُخْرَى . وَهَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْأَغَانِي ، لَكِنْ فِي الشُّعْرِ : « إِنَّمَا قَالَ هَذَا فِي عَارِبَتِهِ الْأَزْرَاقَةِ ، وَكَانَ أَحَدُ مَنْ عَقَدَ لَهُ فِي عَارِبَتِهِمْ » . وَالْأَجْلَادُ : جِسْمُ الْإِنْسَانِ وَجَمَاعَةُ شَخْصِهِ . وَفِي طَبْعَةِ بُولَاقِ وَالْأَغَانِي : « غَيْرُ أَجْسَادٍ » خِلَافًا لِمَا فِي طِ وَالْأَصْلُ وَب ، وَلَمْ تَرُدْ فِي أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ ط .

(٢) نَحْشَرُهَا : نَرُدُّهَا فِي حُلُوقِهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ بَدَلٌ إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ « غَيْرُ أَجْلَادٍ » لِأَنَّهُ أَنْزَلَ « غَيْرَ » مِثْلَ « مِثْلٍ » فِي وَضْعِهَا لِلْإِخْبَارِ عَنْهَا ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ فَيَنْصَبُهَا لَتَقْدِمِهَا عَلَى إِلَّا . وَتَقْدِيرُهُ : لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ هُوَ غَيْرُ أَجْلَادِنَا ، إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسِنَا .

(٣) طِ وَالْأَصْلُ : « أَجْسَادٍ » وَأَثْبَتَ مَا فِي بِ وَبَعْضُ أَصُولِ طِ .

(٤) لَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ . وَفِي طِ : « مَرْوَانًا » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي الْأَصْلِ وَبِ وَبَعْضِ أَصُولِ طِ . وَمَرْوَانٌ هُوَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِجْرَاءُ « غَيْرِ » عَلَى « دَارٍ » نَسَبًا لَهَا ، فَلِذَا رَفَعَ مَا بَعْدَ إِلَّا . وَمَعْنَاهُ : مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ هِيَ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ دَارُ الْخَلِيفَةِ كَذَلِكَ ، إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ . ثَابِتٌ بَدَلٌ إِلَّا بَدَلٌ مِنَ دَارِ الْأَوَّلَى . وَلَوْ جُمِلَ « غَيْرِ » اسْتِثْنَاءٌ بِمِثْلَةِ إِلَّا وَاحِدَةٍ ،

جعلوا غيرَ صفةٍ بمنزلةٍ مثل ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء ^(١) لم يكن له بُدٌّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق .
وأما إلّا زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلةٍ مثلٍ إلّا صفةً .

ولو قلت : ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا أبو عبد الله كان جيداً ، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره ، لأنّ هذا يكرّر توكيداً ، كقولك : رأيتُ زيداً زيداً .

وقد يجوز أن يكون غيرَ زيدٍ على الفلظ والنسيان ، كما يجوز أن تقول : ٣٧٤ رأيتُ زيداً عمراً ، لأنه إنّما أراد عمراً فنسى فتداركه .

ومثلُ ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا أبو عبد الله ، إذا أردت أن تبين وتوضح ^(٢) قوله ^(٣) :

مالك من شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهُ إلّا رَسِيهُ وإلّا رَمَلُهُ ^(٤)

== لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رفعت على البدل وجب نصب ما بعد «إلّا» لأنه استثناء بعد استثناء . ومعنى غير واحدة إذا كانت نعتاً : هي مفضلة على دور . ودار الخليفة تبين للدار الأولى وتكرير .

(١) ط : « ومن جملة استثناء » ، وأثبت ما في ب . وفي الأصل : « بمنزلة مثل الاستثناء » ، وهي عبارة مبتورة .

(٢) ط : « إذا أراد أن يبين ويوضح » .

(٣) الرجز من الحسين ، وانظر العيني ٣ : ١١٧ والممع ١ : ٢٢٧ .

والأشموني ٢ : ١٥١ والنصرم ١ : ٣٥٦ .

(٤) الشيخ هنا : الجمل . وروى : « شنجك » ، وهو بمعناه ، وأصل حركة نونه الفتح . والرسم : ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض . والرمل : سير فوق المشى ودون المدو . وفسره الشنتمري تفسيراً غريباً إذ فهم أن الشيخ هو =

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا

وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررتُ
بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلتُ إلا لتجمل زيداً خيراً من جميع
من مررتُ به .

ولو قال ^(١) : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ
آخرين ^(٢) هم خيرٌ من زيد ، فإِذَا قال : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه
ليُخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يَفضلُ زيدا .

ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلٌّ ذلك أن أفضل
كذا وكذا . فإن أفضل كذا وكذا بمنزلة فصل كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ
على حلٍّ ، وحلٌّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكن حلٌّ ذلك أن أفضل كذا وكذا .
وأما قولهم : والله لا أفضل إلا أن تفعل ، فإن تفعل في موضع نصب ،
وللمعنى حتى تفعل ، أو كأنه قال : أو تفعل . والأول مبتدأ ومبنيٌّ عليه .

==الراجز نفسه وقال : « وأراد بالرسم السمي بين الصفا والمروة ، وبالرمل السمي
في الطواف . أي لا منتفع في ولا عمل عندى أفوت به غيرى إلا هذا » .

والشاهد فيه أن « رسمه ورمله » بدل تفصيل من « عمله » وتبين له ،
وإلا مؤكدة . وبعض النحاة يستشهد به على اجتماع البدل والطف في « إلا
رسمه وإلا رمله » ، أي إلا عمله : رسمه ورمله ؛ وذلك لأن « رسمه » موافقة
لمعنى عمله ، و « رمله » مخالف للرسم ، فلذا وجب السطف .

(١) في الأصل : « ولو قلت » .

(٢) في الأصل فقط : قد « مر بآخرين » .

هذا باب غير

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا
فيجزي مجرى الاسم الذي بعد إلا ، وهو الاسم الذي يكون داخلها فيما يخرج
منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره .

فأما دخوله ^(١) فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرم الذين
جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا .
وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فأتاني غير زيد . وقد يكون ^(٢) بمنزلة
مثل ليس فيه معنى إلا .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلاً جاز بغير ، وجري مجرى الاسم الذي بعد
إلاً ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا . ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً ،
تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلا ، وذلك أنهم
لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع
يكون فيه بمنزلة مثل ويجزي من الاستثناء . ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير
عرو كان قد أخبر أنه لم يأت به وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد
يُستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد ، يريد بها منزلة
مثل لكان مجزئاً من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ،

(١) في الأصل فقط تأخرت هذه الفقرة عن تاليها ، فقدمت قرة
« وأما خروجه » . الخ .

(٢) في الأصل : « وقد تكون غير صفة واحداً » .

هَذَا يُجْزَى مِنْ قَوْلِهِ : مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ ^(١) .

هَذَا بَابٌ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعِ غَيْرٍ لَاعِلٍ مَا بَعْدَ غَيْرٍ
زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُونُسُ [جَمِيعًا] أَنَّهُ يَجُوزُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو .
فَالرَّجْعَةُ الْجُرْ . وَذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ إِلَّا زَيْدٌ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَمَحْلُوهُ عَلَى
الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا بِالْحَدِيدِ ^(٢) •

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ إِلَّا زَيْدٌ وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ ، حَلَّوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ إِلَّا زَيْدٌ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَإِلَّا عَمْرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرُو .

هَذَا بَابٌ يُحْذَفُ الْمُسْتَنَى فِيهِ اسْتِخْفَافًا
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : « لَيْسَ غَيْرُ » ، وَ « لَيْسَ إِلَّا » ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ إِلَّا ذَاكَ

(١) السِّيرَافِيُّ : بَيَّنَّ سَيِّبُوهُ أَنَّ « غَيْرًا » تَجْزَى مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَئِنْ لَمْ تَكُنْ
لِلْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِقَوَى الْإِسْتِثْنَاءِ بِهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي جُمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ إِلَّا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
أَتَانِي غَيْرَ عَمْرُو ، وَ « غَيْرَ » فَاعِلٌ أَتَانِي ، وَلَا يَكُونُ بِمَعْنَى إِلَّا ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ
أَتَانِي إِلَّا عَمْرُو . وَقَدْ أَغْنَى عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَفْهَمُ بِهِ أَنَّ عَمْرًا مَا أَتَاكَ ،
مُخْرَجٌ عَمْرُو عَنِ الْإِتْيَانِ كَخُرُوجِهِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا قُلْتَ : أَتَانِي كُلُّ أَتٍ إِلَّا عَمْرًا .
وَقَدْ يَسْتَقِيمُ فِي حَقِيقَةِ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو أَتَاهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَتَانِي غَيْرَ
عَمْرُو ، ظَاهِرُ اللَّفْظِ أَنْ غَيْرَ عَمْرُو أَتَاهُ ، وَلَيْسَ فِي إِتْيَانِ غَيْرَ عَمْرُو نَفْيٌ لِإِتْيَانِ
عَمْرُو ، كَمَا لَوْ قَالَ أَتَانِي عَمْرُو زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَأْتِهِ .

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١ : ٦٧ كَمَا سَبَقَ لِإِنْشَادِهِ فِي ٧٩٢ .
وَهُوَ لُغِيَّةُ الْأَسَدِيِّ .

وليس غيرُ ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاه بعلم المخاطب ما يعنى .

وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات ^(١) حتى رأيتُه في حال كذا [وكذا] ، وإنما يريد ما منهم واحد مات . ومثل ذلك قوله تعالى جسده : « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » ^(٢) . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة ^(٣) :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَفْقَعُ حَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشْنٍ ^(٤)
أَي كَأَنَّكَ بَجَلٌ ^(٥) مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ .
ومثل ذلك أيضا قوله ^(٦) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ ^(٧)

(١) ط ، ب : « ما منهما » في هذا الموضع وتاليه ؛ وأثبت ما في الأصل .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) ديوانه ٧٩ وابن يسيث ١ : ٣/٦١ : ٥٩ ، ٦٠ والخزانة ٢ : ٢١٣ والعبى ٤ : ٦٧ والأشعوى ٣ : ٧١ .

(٤) أقيش : حى من اليمن في إبلهم قار ، ويقال هم حى من الجن . كذا قال الشنترى . وفي العرب جو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف . الجمهرة ١٩٩ . والفقعة : أن يحرك الشيء ليقع فيسمع له صوت . والشن : الجلد اليابس . صف جبن عينية بن حصن الفزارى .

والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(٥) في الأصل فقط : « كأنه » .

(٦) هو حكيم بن مية . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ وابن يسيث ٣ : ٥٩ ،

٦١ والخزانة ٢ : ٣١١ والعبى ٤ : ٧١ والممع ٢ : ١٢٠ والأشعوى ٣ : ٧٠ .

والنصر ٢ : ١١٨ .

(٧) يتيم : أصلها تائم ، ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل ،

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فخذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا^(١) ،
 وإننا يريدون : لكان كذا وكذا . وقولهم : ليس أحدٌ أى ليس هنا أحدٌ .
 فكل ذلك حذف تخفيفاً ، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى^(٢) :
 ومثل البيتين الأولين قول الشاعر ، وهو ابن مقبل^(٣) :
 وما الدهرُ إلّا تارتانِ فتُهما أُموتُ وأُخرى أبتغى العيشَ أكدحُ^(٤)
 إننا يريد منهما^(٥) تارة أُموتُ وأُخرى .
 ومثل قولهم ليس غَيْرُ : هذا الذى أُمس ، يريد الذى فعل أُمس .

== فاقبلت الممزة ياء . وهى لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز ، يجوزون
 جميعاً كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبني للفاعل ، إذا كان ماضية
 على فعل بكسر العج ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف . انظر
 شرح الشافية ١ : ١٤١ . والميم : الجمل ، من الوسامة .
 والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها
 لم تكذب قَتَّام .

(١) ط : « ها هنا » فى هذا الموضع وتاليه .

(٢) السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت
 إلا وغير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد
 لم يجز الحذف ، لا تحول بدل : ليس إلا : لم يكن إلا ، ولا : لم يكن غير .

(٣) ديوان تميم بن مقبل ٢٤ والحيوان ٣ : ٤٨ والكامل ٥٣٨ وحاسة
 البحرى ١٨٣ والحزاة ٢ : ٣٠٨ والمصع ٢ : ١٥١ .

(٤) التارة : الحين والمرة ، وألقها وأو . يقول : لإراحة فى الدنيا ،
 فوَقَّها قسبان : موت مكروه لدى النفس ، وحياة كلها كدح ومعاناة المشقة
 للكسب . وقدم الموت ليمر عن ضجره .

والشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فتُهما تارة أُموت فيها .
 (٥) ط : « فتُهما » .

وقوله ، وهو المجتاج ^(١) :

• بعد اللتيا واللتيا والتي ^(٢) •

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف علم الاسم.

هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيها إضراراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنّه لا يقع معنى النهي في حَسْبِكَ إلاّ أن يكون مبتدأ .

وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لا يكونُ زيداً ، وما أتاني أحدٌ لا يكونُ زيداً ، كأنّه حين قال : أتوني ، صار المخاطبُ عنده قد وقع في حكمه أنّ بعض الآتينَ زيدٌ ، حتّى كأنّه قال : بعضهم زيدٌ ، فكأنّه قال : ليس بعضهم زيداً . وترك إظهارَ بعضِ استثناءه ، كما ترك الإظهارَ في لآت حين .

(١) ديوانه ٦ ونوادير أبي زيد ١٢٢ وابن الشجري ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن عيش • : ١٤٠ واللسان (نهر ٨٦ لى ١٠٦) .

(٢) يذكر أن الله أخذهم من مرض أشقى به على الموت . وقوله :

• دافع عني بغير موتى •

واللتيا : تصغير للتي على غير قياس ، وهو تصغير في معنى التشنيع والتفطيع . والشاهد فيه حذف صلة « التي » اختصاراً ، لملم السامع بما أراد . قال الشنمري بعد ما أشد الشطر القى بده ، وهو :

• إذا علتها أنقى تردت •

« وهذا يكون صلة لتي . فإما أن يكون سيويه لم يرد هذا بده ، وإما أن يكون قد رواه لجملة صلة لتي وحدها ، وحذف صلة اللتيا في ذلك . وحسن حذف صلة اللتيا لتصغيرها الدال على شناعتها » .

فيه حالمًا في حال الاستثناء ، وعلى هذا وقع فيها الاستثناء ؛ فأجرها كما أجروها .

وقد يكون ^(١) صفة ، وهو قول الخليل رحمه الله . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيداً ، وما أتاني رجلٌ لا يكونُ بشراً ^(٢) إذا جملتَ ليسَ ولا يكونُ بمنزلة قولك : ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك ، إذا كان لا يقولُ في موضع قائِلُ ذاك .
ويندك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول : ما أتنتي امرأةٌ لا تكونُ فلانةً ، وما أتنتي امرأةٌ ليست فلانةً . فلم يملوه صفةً لم يؤثروه ^(٣) لأن الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكّرٌ ^(٤) . ألا تراءم يقولون : أتيتني لا يكون فلانةٌ وليس فلانةً ، يريد : ليس بمضهن فلانةً ، والبعض ^(٥) مذكّرٌ .
وأما عدداً وخطاً فلا يكونان صفةً ، ولكن فيها إضمارٌ كما كان في ليسَ ولا يكونُ ، وهو إضمارٌ قصته فيها قصته في لا يكون وليس ^(٦) . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلا زيدا ، وأتاني القومُ عدداً عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ بعضهم زيدا . إلا أن خلاً وعدداً فيها معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرتُ جاوزَ لأمثلُ لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع ^(٧) .

(١) في الأصل فقط : « تكون » .

(٢) ط : « زيدا » .

(٣) ط : « لم يؤثروا » .

(٤) في الأصل فقط : « مذكّره » .

(٥) ط : « فالبعض » .

(٦) العبارة من « وهو إضمار » الى هنا من نسخة الأصل فقط ، وليس

في أصل من أصول ط .

(٧) السيرافي : إن قيل لم لم يستثن بجاوز كما استثنى بمدا وخطا ،

و « جاوز » أبين وأجل في المعنى ، وإليه رد سيويه عدا وخطا مثلها ؟ =

ونقول : أتأتى القوم ما عدا زيدا ، وأتوتى ما خلا زيدا . فأهنا اسم ،
وخلا وعدا صلة له كأنه قال : أتوتى ما جاوز بعضهم زيدا . وما هم فيها عدا
زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت
ما خلا وما عدا فجعلته اسمًا غير موصول قلت : أتوتى مجاوزتهم زيدا ، مثلته
بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى . إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء .
وإذا قلت : أتوتى إلا أن يكون زيدٌ فالرفع جيدٌ بالغ ، وهو كثير في
كلام العرب ^(١) ، لأن يكون صلة لأن وليس فيها معنى الاستثناء ، وأن يكون
في موضع اسم مستثنى كأنك قلت : يأتونك إلا أن يأتيتك زيدٌ .
والدليل على أن يكون ليس فيها هنا ^(٢) معنى الاستثناء : أن ليس وعدا
وخلا ، لا يقن هنا .

ومثلُ الرفع قولُ الله عز وجل : «إلا أن تكونَ تجارةً عن راضٍ
منكم» ^(٣) . وبعضهم ينصب ، على وجه النصب في لا يكون ، والرفع أكثر .
وأما حاشا فليس بلسم ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما نجر حتى ما بعدها ،
وفيه معنى الاستثناء . وبعض العرب يقول : ما أتأتى القوم خلا عدا الله ،

== فالجواب أن اللفظين قد يجتمعان في معنى ثم يختص أحدهما بموضع
لا يشاركه فيه الآخر كالبئر (أى بالغم) والبئر ، (أى بالفتح) في البقاء ،
ثم يختص المفتوح بالعين . وله نظائر كثيرة تجرى هذا الجرى .

(١) ط : « كلامهم » .

(٢) ط : « ها هنا » .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء . وقراءة رفع « تجارة » هي قراءة ما عدا
الكوفيين ، وقرأ الكوفيون : حاتم وحزة والكسائي « تجارة » بالنصب .
تفسير أبي حيان ٣ : ٢٣١ .

فيجعل^(١) خلا بمنزلة حاشاً . فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلته إلا الفعل هاهنا^(٢) ، وهي ما التي في قولك : أنعلُ ما فعلت . ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشاً زينةً ، لم يكن كلاماً .
وأما أتاني القومُ سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القومُ مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

هذا باب مجرى علاماتِ المضمين وما يجوز فيهن كلهن^(٣)
وسبب ذلك إن شاء الله .

هذا باب علاماتِ المضمين للرفعين^(٤)

اعلم أن المضمّر للرفع ، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحنُ ، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال : نحنُ .

ولا يقع أنا في موضع الناء التي في فعلتُ ، لا يجوز أن تقول فعلتُ أنا ، لأنهم استغنوا بالناء عن أنا . ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعلنا ، لا تقول فعلتُ نحنُ .

وأما المضمّر المخاطبُ فعلامته إن كان واحداً : أنت ، وإن خاطبت اثنين ٣٧٨ فعلامتهما : أنتما ، وإن خاطبت جميعاً^(٥) فعلامتهم : أنتم .

(١) ط : د جمل .

(٢) ط ، ب : هاهنا .

(٣) كلهن ، ساقطة من ط ، ثابتة في أحد أصولها .

(٤) هذا الضوان ساقط من الأصل فقط .

(٥) ب فقط : د جما .

واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتما في موضع
 ثما التي في فعلتما . ألا ترى أنك لا تقول فعل أنتما . ولا يقع أنتم في موضع
 ثم التي في فعلتكم ، لو قلت فعل أنتم لم يميز . [ولا يقع أنت في موضع التاء
 في فعلت] ، ولا يقع أنتن في موضع ن التي في فعلتن ، لو قلت فعل أنتن
 لم يميز .

وأما للضمر المحدث عنه فعلامته : هو ، وإن كان مؤنثا فعلامته : هي ، وإن
 حدثت عن اثنين فعلامتها : هما . وإن حدثت عن جميع فعلامتهم : هم ، وإن
 كان الجميع جميع المؤنث ^(١) فعلامته : هن . ولا يقع هو في موضع المضمر الذي
 في فعل ، لو قلت فعل هو لم يميز إلا أن يكون صفة ^(٢) . ولا يجوز أن يكون
 هما في موضع الألف التي في ضربا ، والألف التي في يضربان ، لو قلت ضرب
 هما أو يضرب هما لم يميز . ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا ، ولا الواو
 التي مع النون في يضربون . لو قلت ضرب هم أو يضرب هم لم يميز . وكذلك
 هي ، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلت ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له
 علامة . ولا يقع هن في موضع النون التي في فعلن ويفعلن ، لو قلت فعل
 هن ^(٣) لم يميز إلا أن يكون صفة ، كما لم يميز ذلك في المذكور ، فالوئث يجري
 مجرى المذكور .

فأنا وأنت ونحن ، وأنتما وأنتم وأنتن ، وهو وهي وهما وهم ومن

(١) ب : « ولين كان الجمع جمع ، مؤنث » وفي ط : « ولين كان الجميع
 جمع مؤنث » .

(٢) هو ما يسمى بالتوكيد . انظر لتوضيح ذلك ما سيأتي في
 ص ٣٩٣ بولاق .

(٣) ب ، ط : « فعلت هي » ، والصواب من نسخة الأصل .

لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك .

هذا باب استعمالهم علامة الإضمار

الذي لا يقع موقع ما يضر في الفعل إذا لم يقع موقعه^(١)

فن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء ههنا ، ولا على الإضمار الذي في فعلك . ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنك لا تقدر [هنا] على التاء والميم التي في فعلتكم كما لا تقدر في الأول على التاء التي في فعلت . وكذلك جاء عبد الله وأنت ؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل . وقول : فيها أنتم ، لأنك لا تقدر على التاء والميم [التي في فعلتكم] ها هنا . وفيها هم قياماً ، بتلك المنزلة ؛ لأنك لا تقدر [هنا] على الإضمار الذي في الفعل^(٢) .

ومثل ذلك : أمّا الخبيث فأنت ، وأمّا العاقل فهو ؛ لأنك لا تقدر هنا على شيء مما ذكرنا . وكذلك : كنّا وأنتم ذاهبين ، ومثل ذلك^(٣) أهو هو^(٤) . وقال الله عز وجل : « كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ^(٥) » ؛ فوقع هو ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فعلك . وقال الشاعر^(٦) :

(١) في الأصل فقط : « إذ لم يقع ذاك موقعه » .

(٢) ط : « في فعل » .

(٣) ط : « وكذلك » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « هو هو » ، بدون استفهام .

(٥) الآية ٤٢ من سورة النحل . وفي ط : « وأوتينا العلم » ، تحريف لم يقرأ به .

(٦) هو لييد . ديوانه ١٤٣ واللسان (أرن ، شوه) .

نكأَتْهَا هي بعد غِبْ كَلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْحَدِيدِ شَاةُ إِرَانِ (١)
وتقول : ما جاء إلا أنا . قال عمرو بن معدى كرب (٢) :

٣٧٩

قَدْ عَلِمْتُ سَلَى وَجَلَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (٣)

وكذلك هاأناذا ، وهانحن أولاء ، وهاموذاك ، [وهامأناذاك ، وهام أولئك] ، وهأنت ذا ، [وهأنا ذان] ، وهأنتم أولاء ، وهأنتن أولاء ، [وهاهن أولئك (٤)] .

(١) أى كأن ناقته تلك السفينة التى ذكرها فى بيتين قبله . غب كلالها ، أى بعد كلال تلك الناقة يوم . والكلال : التعب والنصب . أسفع الحديد : يعنى من السفة ، وهى سواد يضرب إلى الحمرة ، يعنى الشاة وهو الثور ، وذلك فى خفته ونشاطه . والإران : النشاط والمرح . وفى الأصل « اراق » وفى ب : « أوان » صوابه فى ط والمراجع المتقدمة .

والشاهد فيه إظهار « هى » لأن « كأن » حرف لا يستكن فيه ضمير الرفع ، كما يستكن فى الفعل ، لقوة الفعل وضف الحرف .

(٢) ابن عيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ وشرح شواهد المتن ٢٤٥ واللسان (قطر ٤١٨) والحامسة بشرح للرزوقى ٤١١ .

(٣) كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القواسية فقتله ، وهو يرى أنه رستم ، فقال هذا الشعر . قطره : صرعه على أحد قطريه ، أى جانبه .

والشاهد فيه إظهار « أنا » وانفصاله بعد إلا ، حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٤) السيرافى : إنما يقول القائل : هاأنا ذا ، إذا طُلبَ رجلٌ لم يُدرِ أحاضر هو أم غائب ، فقال المطلوب : هاأنا ذا ، أى الحاضر عندك أنا . وإنما يقع جوابا . ويقول القائل : أين من يقوم بالأمر ؟ فيقول له الآخر : هاأنا ذا ، أو هاأنت ذا ، أى أنا فى الموضع الذى التست فيه من التمت ، أو أنت فى ذلك الموضع . . . ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذى ذكرناه فقال : هذا أنت =

وإنما استعملت هذه الحروف هنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل ، ولا على الإضمار التي في فعل .

وزعم الخليل رحمه الله أن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا ، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت^(١) ، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا ، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا ، فقدّموا «ها» وصارت «أنا» بينهما .

وزعم أبو الخطّاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا . ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر^(٢) :

ومنح اقسنا المال نصفين بيننا فقلت : لم هذا لهاها وذالها^(٣)
كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا .

وزعم أن مثل ذلك : إى ها الله ذا ، إنما هو هذا .

وقد تكون ها في ها أنت ذا^(٤) غير مقدّمة ، ولكنها تكون [لتنبيه] بمنزلة ها في هذا ؛ يدلّك على هذا قوله هو وجل : «ها أنتم هؤلاء»^(٥) .

== وهذا أنا ، يريد أن يعرفه نفسه كان عمالا ، لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بأن لا فائدة فيه ؛ لأنك إنما تعلم أنه ليس غيره . ولو قلت : ما زيد غير زيد كان لغوا لا فائدة فيه .

(١) في الأصل فقط : «ها أنت ذا» تحريف .

(٢) هو لبّيد ، كما عند الشنترى . وليس في ديوانه ولا ملحقاته . وانظر

ابن عيش ٨ : ١١٤ . والمجم ١ : ٧٦ والخزانة ٢ : ٤٧٩ / ٤ : ٤٧٨ .

(٣) الشاهد فيه الفصل بين «ها» وذا بالواو ، والتقدير : وهذا لي ، كما قالوا ها هذا . والتقدير هذا أنا .

(٤) في الأصل : «وقد تكون ها في أنت ذا» فقط .

(٥) في الآيات ٦٦ ، ١١٩ من آل عمران ، و ١٠٩ من النساء و ٣٨

من محمد .

فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء ، لم تُعدّ دها هاهنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقا لقول أبي الخطّاب ، أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ، لم يرد بقوله هذا أنت ، أن يعرفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره^(١) . هذا محال ، ولكنه أراد أن يبينه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا [وكذا] أنت .

وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب ، قال تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم »^(٢) .

٣٨٠ هذا باب علامة المضمرين المنصوبين

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين « إيّا » ما لم تقدّر على الكاف التي في رأيتك ، وكها التي في رأيكما ، وكم التي في رأيكم ، وكن التي في رأيكن ، والهاء التي في رأيته ، والهاء التي في رأيها^(٣) ، وهما التي في رأيهما ، وم التي في رأيهم ، وهن التي في رأيهن ، وى التي في رأيي ، ونا التي في رأينا .

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيّا ذلك الموضع

(١) ط فقط : « كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره » .

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٣) كذا وزيت العبارة عن « ها » بلفظ « الماء » في جميع اللسخ ، وهذا بناء على القول بأن الضمير هو الماء ، وأما الألف فزائدة ، وهو القول الصحيح . وقال قوم : إن الضمير مجموع الماء والألف ، وبه جزم ابن مالك .
المع ١ : ٥٨ .

لأنهم استغنوا بها عن إِيَّايَا ، كما استغنوا بالثاء واخوانها في الرفع عن أنت وأخوانها .

هذا باب استعمالهم إِيَّايَا إذا لم تقع مَوَاقِعَ الحروف التي ذكرنا
فمن ذلك قولهم : إِيَّاكَ رَأَيْتُ وإِيَّاكَ أَعْنِي ، فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَ إِيَّاكَ
هَاهُنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقَدَّرَ عَلَى الْكَافِ . وَقَالَ اللَّهُ مِنْ وَجَلْ : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
لَعَلِّي هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ »^(١) من قبل أَنَّكَ لَا تَقْدَرُ عَلَى كُمْ ههنا .
وتقول : إِنِّي وإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ ، لِأَنَّكَ لَا تَقْدَرُ عَلَى الْكَافِ . ونظير ذلك
قوله تعالى جِدْهُ : « ضَلُّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ »^(٢) .

فقد قدرتَ عَلَى الْمَاءِ الَّتِي فِي رَأْيْتُهُ لَمْ تَقُلْ إِيَّاهُ . وقال الشاعر^(٣) :
مُسْبِرًا مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاقَهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا^(٤)
لأنه لَا يَقْدِرُ عَلَى « نَا » الَّتِي فِي رَأْيَتِنَا . وظلَّ الْآخَرُ^(٥) :

(١) الآية ٢٤ من سَبَأ :

(٢) الآية ٦٧ من الْإِسْرَاءِ :

(٣) الشاهد من الْحُسَيْنِ . وانظر ابن يَمِيش ٣ : ٧٥ والمعم ١ : ٦٣ .

(٤) رواية المعم : « يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ » .

والشاهد فيه استعمال « إِيَّانَا » الضمير المتفصل حيث لم يقدر على المتصل .
(٥) هو فاختة بنت عدى . وعدى هذا ملك غسانى ، وهو ابنُ أخت
الحارث بن أبى شمر . وكان عدى قد أغار على بنى أسد ، فلقبته بنو سعد بن ثعلبة
بن دودان ، فاقتتلوا قتالا شديداً ، فقتلت بنو سعد عدياً ، قتله عمرو وعير ابنا
حذار - وأمهما تماضر ، وهى التى يقال لها « مقيدة الحمار » - فقالت فاختة هذا
الشعر . الأغاني ١٠ : ١٦ ونمار القلوب ٥٣ .

والرواية فيهما : « عَلَى عدى » فى البيتين . أما على رواية « عَلَى أبى » =

لعمرك ما خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ بني مقيّدةِ الحمارِ (١)
ولكفيَّ خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ القومِ أو إِيَّاكَ حارِ (٢)
[ويرَوَى : « رماح القوم » (٣)] ؛ لأنه لم يقدر على الكف.

وتقول : إن إِيَّاكَ رأيتُ ، كما تقول إِيَّاكَ رأيتُ ؛ من قِيلَ أنك إذا
قلت إن أفضلكم لقيتُ فأفضلهم من نصب بلقيتُ .
هذا قولُ الخليل ، وهو في هذا غيرُ حسنٍ في الكلام ، لأنه إنما يريد
إنه إِيَّاكَ لقيتُ ، فترك الماء ، وهذا جائز في الشعر .

فإن قلت : إن أفضلكم لقيتُ ، فنصبتُ أفضلكم (٤) بأن فهو قبيح حتى
تقول لقيته ، وقد يُبين وجهَ ذلك ، [وقد بيناه في باب إن وأخواتها .
واسمُ عملتُ إِيَّاكَ] لقيح الكاف والماء هاهنا (٥) .

وتقول : عجبتُ من ضربي إِيَّاكَ . فإن قلت : لم وقد وقع الكافُ
هاهنا وأخواتها ، تقول عجبتُ من ضربيكَ ومن ضربيهِ ومن ضربيكُمْ ؟
فالجوابُ قد تنكلم (٦) بهذا ، وليس بالكثير .

فإن الجاحظ في الحيوان ٦ : ٢١٩ ينسب إلى الأسدى قوله للحارث الملك
الفناني . وانظر آكام المرجان ١١٦ واللسان (ربح ، قيد ، حمر) .
(١) مقيّدة الحمار ، هي تماضر التي سبق ذكرها . أو هي الحرة من
الأرض ، لأنها تنقل الحمار ، فكانت أقيده .

(٢) القوم ، أراد قوماً بأعيانهم ، مدحهم وفخّهم .

والشاهد في « إِيَّاكَ » حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٣) ويروى أيضاً : « رماح الجن » ، وهي الطاعون .

(٤) أفضلكم ، ساقطة من ط ، ب .

(٥) ما بعد للمقفين من الأصل و ط فقط .

(٦) أي تنكلم ، يخفف إحدى التائين . وفي ط : « تنكلم » .

ولم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إيتا مواقفها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضربيكني إن بدأت به قبل المتكلم ، ولا من ضربيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب . فلما قيح هذا عندهم ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيتا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلة في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف .

ومثل ذلك : كان إيتاه ، لأنَّ كأنه قليلة ، ولم تستحکم هذه الحروف هاهنا ، لا تقول كأنني وليسي ، ولا كأنك . فصارت إيتا ههنا بمنزلة في ضربتي إيتاك .

وتقول : أتوني ليس إيتاك ولا يكون إيتاه ؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هاهنا ، فصارت « إيتا » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع . قال الشاعر (١) :

كَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيَّةً (٢)
لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّاكَ وَلَا تَخْشَى رَقِيَّةً (٣)

(١) هو عمر بن أبي ربيعة كما في الشنمري . وانظر ديوانه ٣١٩هـ والخزانة ٢ : ٢٤٤ وابن يبيش ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ والنصف ٣ : ٦٢ . وفي الخزانة أن صاحب الأغاني ، والجوهري في الصحاح ، نسباه إلى الشاعر المرجي .
(٢) عرييا ، أي أحدا ، فعل بمعنى مُفْعِل ، أي متكلما يخبر عننا ويرب عن حالنا .

(٣) الشاهد في إيتانه بالضميم بمد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها . وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال ليسني ، وهو جائز ، لأن « ليس » فعل ، وإن لم يبق قوة الفعل الصحيح . وليس في هذا البيت تحتل بتدوين : أحدها أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، بمعنى غريبا غيري وغيرك ، والآخر أن تكون استثناء بمنزلة إلا . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الاختيار =

وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : كَيْسِي وكذلك كَأَنِّي .
وتقول : عجبتُ من ضَرْبِ زيدَ أنتَ ، ومن ضَرْبِكَ هو ، إذا جعلت
زيداً مفعولاً ، وجعلت المضمر الذى علامته الكافُ فاعلاً (١) فجازَ أنتَ
ههنا للفاعل كما جازَ إِيَّاءُ للمفعول ، لأنَّ إِيَّاءَ وأنتَ علامتا الإضمار ، وامتناعُ
الثناء يقوِّى دخولَ أنتَ ههنا .

وتقول : قد جَرَّبْتُكَ فوجدْتُكَ أنتَ أنتَ ، فأنتَ الأولى بمبتدأه
والثانية مبنيةٌ عليها ، كأنك قلتَ فوجدْتُكَ وجهُك طليقٌ . والمعنى أنك
أردت أن تقول: فوجدْتُكَ أنتَ الذى أعرفُ . ٣٨٢

ومثل ذلك : أنتَ أنتَ ، وإن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ، أى فأنتَ الذى
أعرفُ ، أو أنتَ (٢) الجواد والجلدُ ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أى الناسُ
بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرفُ .

وإن شئتَ قلت : قد وُلِيتَ عملاً فكنتَ أنتَ إِيَّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ
فوجدْتُكَ أنتَ إِيَّاكَ ، جعلتَ أنتَ صفةً وجعلتَ إِيَّاكَ بمنزلة الظريف إذا

== فى ذلك الضمير المتفصل لعل ثلاث : منها أن كان وأخواتها أفعال دخلت على
مبتدأ وخبر ، فأما الاسم الخبرية فإن ضميره يتصل ، لأنه بمنزلة فاعل هذه
الأفعال ، والاسمية لازمة له ، ويصير مع الفعل كشيء واحد ، وتغير بينته له .
وأما الخبر فقد يكون فلا وحلة وظرفاً غير متمكن ، فلما كانت هذه الأشياء
لا يجوز إضمارها ولا تكون إلا منفصلة من الفعل ، اختير فى الخبر الذى يمكن
إضماره إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يضم من الأخبار ، فى الخروج عن
الفعل . وانظر بقية التفصيل فيه .

(١) ط : « مفعولاً » ، صوابه فى الأصل و ب .

(٢) فى الأصل فقط : « وأنت »

قلت : فوجدتُكَ أنتَ الظريف : والمعنى أنك أردت أن تقول وجدتُكَ كما كنتُ أعرفُ . وهذا كله قول الخليل رحمه الله ، سمعناه منه .

وتقول : أنتَ أنتَ ، تكرّرها ، كما تقول للرجل أنتَ وتسكتُ ، على حد قولك (١) : قال الناسُ زيدُ . وعلى هذا الحد تقول : قد جرّبتُ فكنتُ كنتُ ، إذا كرّرتها توكيدا ، وإن شئتُ جعلتُ كنتُ صفةً ، لأنك قد تقول : قد جرّبتُ فكنتُ ، ثم تسكتُ .

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك إن وُكِّلَ وَكَلَّتْ وَأَخَوَاتُهَا ، وَرُوَيْدٌ وَرُوَيْدُكَ وَعَلَيْكَ (٢) وَهَلُمَّ وما أشبه ذلك . فعلاماتُ الإضمار حالُهن هاهنا كحالهن في الفعل ، لا نقوى أن تقول عليك إِيَّاهُ ولا رُوَيْدَ إِيَّاهُ ؛ لأنك [قد] تقدر على الهاء ، تقول عَلَيْكَ رُوَيْدُهُ . ولا تقول : عليك إِيَّايَ ، لأنك قد تقدر على (٣) في .

(١) ط فقط : « قوله » .

(٢) في ط : « ورويدك ورويد » . وفي الأصل فقط : « وعليه »

موضع « وعليك » .

(٣) السيرافي : ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال أو الانفصال : فأقواها فيها إِنْ وَأَخَوَاتُهَا ، لأنهن أجريْن مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر ، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبه بالفاعل ، ومنصوبها يليها ، ولا يدخل عليها حرف يجمع من التصاق المنصوب بها ، فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل . وبعدها « رويد » . تقول : رويد زيدا ، ورويدك زيدا . . . وبعدها « عليك » ، وهي أقوى في الفصل : يَجُوزُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ إِيَّايَ وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ . وإنما جاز إِيَّايَ لأنه بالإضافة إلى التكاف قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل .

وحدثنا^(١) يونس أنه سمع [من العرب] من يقول عَلَيْكَ ، من غير تلفين ، ومنهم من لا يستعمل في ولا ناً في ذا الموضع استغناءً بِعَلَيْكَ في وعليك بنا عن في ونأ ، وإيأى وإيأناً .

ولو قلت عليك : إيأه كان هاهنا جائزاً [في عَلَيْكَ وأخواتها] ، لأنه ليس بفعل وإن شبه به^(٢) . ولم تقو العلامات هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضاربة في ذلك الأسماء^(٣) .

واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيت فيها إياك ، ورأيت اليوم إياه ؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سَوَى إِيَّأ ، وهو الكاف التي في رأيْتُكَ فيها ، والماء التي في رأيْتَهُ اليوم ، فلما قدرنا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقص^(٤) معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك ، استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاهُ^(٥) . ولو جاز هذا لجاز ضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ^(٦) وإن فيها إِيَّاكَ ، ولكنهم لما وجدوا إنَّكَ فيها وضَرْبُهُ زَيْدٌ ، ولم ينقص معنى ما أرادوا لو قالوا : إن فيها إِيَّاكَ ، وضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ^(٦) استغنوا به عن إِيَّأ^(٧) .

وأما ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إِيَّاكَ ، فإنه لا يدخل على هذا ؛

(١) ط : « وحدثني » .

(٢) في الأصل فقط : « وإعما شبه به » .

(٣) ط : « للأسماء » .

(٤) هذا ما في ط وأصولها . وفي الأصل و ب : « ينقص » بالصاد المهملة

في هذا الموضع وتاليه .

(٥) في الأصل : « لو تكلموا بإيأ لاستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاه » .

(٦) ط : « إياه » .

(٧) في الأصل فقط : « إياه » .

من قبل أنه لو أُخِّرَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا . ولو أَسْقَطَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ
مَنْقَلَبَ الْمَعْنَى (١) وصار [الكلام] على معنى آخر

هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام
فإن ذلك قول حُمَيْدِ الْأَرْطَ (٢) :

* إِلَيْكَ حَيَّ بَلَفْتُ إِيَّاكَ (٣) *

٣٨٣

وقال الآخر ، لبعض اللصوص (٤) :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِثْمًا نَقْتُلُ إِيَّاكَ (٥)

[قتلنا منهم كل قتي أبيض حساناً]

هذا باب علامة إضمار المجرور

اعلم أن أنت وأخواتها لا يكنّ علاماتٍ لمجرور ، من قبل أن أنت اسمٌ
مرفوع ، ولا يكون المرفوع مجروراً . ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ
وأنت ، لم يجوز . ولو قلت : ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا أنت لم يجوز . ولا يجوز إِيَّا

(١) ط : « ولو أسقط إلا لا قلب المعنى » .

(٢) ط : « من ذلك قول الشاعر » فقط . وانظر ابن الشجري ١ : ٤٠

والخصائص ١ : ٣٠٧ / ٢ : ١٩٤ والإيضاح ٦٩٩ وابن يعيش ٣ : ١٠٢ والمقد

٤ : ١٨٩ والحزانة ٢ : ٤٠٦ عرضا .

(٣) أي سارت هذه الناقة إليك حتى بلغت . وقبل الشطر :

* أَتَيْتُكَ عَنْسَ قَطْعِ الْأَرَاكَ *

والشاهد فيه وضع « إِيَّاكَ » موضع الكاف ضرورة .

(٤) ط : « وقال بعض اللصوص » .

(٥) سبق الكلام عليه في ١١١ .

أن تكون علامةً للمضمرِ مجرور ، من قبل أن يأتيًا علامةً للمنصوب ، فلا يكون للمنصوب في موضع المجرور ، ولكن إضمار المجرور علامته كلمات المنصوب التي لا تقع مواقعهن إيتًا ، إلا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك : **رَبِّي وَرَبِّي وَعِنْدِي** ^(١)

وتقول : **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا بِكَ ، أَعَدْتَ مَعَ الْمُضْمَرِ** الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة ، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمر . ولم توقع إيتًا ولا أنتَ . ولا أخواتها هنا من قبل أن للمنصوب والرفوع لا يقمان في موضع المجرور .

هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدي إليهما فعلُ الفاعل

اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيتًا موقعها ، وقد تكون علامته إذا أضمر إيتًا . فأما علامة الثاني التي لا تقع إيتًا موقعها فقولك : **أَعْطَانِيهِ وَأَعْطَانِيكَ ،** فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : **أَعْطَاكَنِي ،** أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : **قَدْ أَعْطَاهُونِي ،** فهو قبسح

(٤) السراfi : المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء ؛ لأن الجر إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم ، أو دخول حرف جر على اسم . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلًا بعامله . فإن عرض أن يعطف على المجرور أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المتفصل ، وليس للجر ضمير منفصل ، ولا يكون ضميره إلا مع عامله . فأعلوا الضمير مع العامل ، كقولك : **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ ،** وما نظرت إلى أحد إلا إليك .

لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَكِنَّ النَّحْوِيْنَ قَالُوهُ .

ولمَّا قُبِحَ عِنْدَ الْعَرَبِ كِرَاهِيَةُ أَنْ يُبْدَأَ الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْأَبَدِ
قَبْلَ الْأَقْرَبِ، وَلَكِنْ يَقُولُ أَعْطَاكَ إِيَّائِي، وَأَعْطَاهُ إِيَّائِي، فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ ،
وَجَمَلُوا إِيَّائِي تَقَعُ هَذَا الْمَوْضِعُ إِذْ قُبِحَ هَذَا عِنْدَهُمْ كَمَا قَالُوا : إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، وَإِيَّائِي ٣٨٤
رَأَيْتَ ، إِذْ لَمْ يَجِزْ لِي رَأَيْتَ وَلَا كَ رَأَيْتُ .

فَإِذَا كَانَ لِلْفِعْلَانِ اللَّذَانِ تَعَدَّى إِلَيْهِمَا فِعْلُ الْفَاعِلِ مَخَاطَبًا وَغَائِبًا ،
فَبَدَأَتْ بِالْمَخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ ، فَإِنَّ عَلَامَةَ الْغَائِبِ الْعَلَامَةُ الَّتِي لَا تَقَعُ مَوْضِعَهَا
إِيَّاءُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : أَعْطَيْتُكَ وَقَدْ أَعْطَاكَ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « فَعُمِّيَتْ
عَلَيْكُمْ أَنْزِلُكُمْ هَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ^(١) » . فَهَذَا هَكَذَا إِذَا بَدَأَتْ
بِالْمَخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ .

ولمَّا كَانَ الْمَخَاطَبُ أَوْلَى بِأَنْ يُبْدَأَ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَخَاطَبُ أَقْرَبُ
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْغَائِبِ ، فَكَمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْلَى بِأَنْ يُبْدَأَ بِنَفْسِهِ قَبْلَ
الْمَخَاطَبِ ، كَانَ الْمَخَاطَبُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْغَائِبِ أَوْلَى بِأَنْ يُبْدَأَ بِهِ
مِنَ الْغَائِبِ .

فَإِنْ بَدَأَتْ بِالْغَائِبِ فَقُلْتُ : أَعْطَاكَ ، فَهُوَ فِي الْقَبْحِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ،
بِعِزَّةِ الْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ إِذَا بُدِئَ بِهِمَا قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَكِنَّكَ إِذَا بَدَأَتْ
بِالْغَائِبِ قُلْتُ : قَدْ أَعْطَاهُ إِيَّاكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ : قَدْ أَعْطَاكَ وَأَعْطَاهُوْنِي ، فَإنَّهَا هُوَ شَيْءٌ قَالُوهُ
لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَوَضَعُوا ^(٢) الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا
لَوْ تَكَلَّمْتَ بِهِ كَانَ هَيْنًا .

(١) الآية ٢٨ من سورة هود .

(٢) ط : « فَوَضَعُوا » .

وَيَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا مَنَحَتْهُ نَفْسَهُ : [قَدْ]
مَنْحَتْنِي . أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قُبِحَ إِذَا وَضَعْتَ نِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ،
فَإِذَا ^(١) ذَكَرْتَ مَفْعُولَيْنِ كَلَامًا غَائِبٌ قَعَلْتَ أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَا ، جَاز ،
وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَلَا عَلَيْكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ ، مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَا كَلَامًا غَائِبٌ .

وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ؛ والأكثر في كلامهم : أَعْطَاهُ
إِيَّاهُ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لَضْفِئَةٍ لَضْفِئِيهَا يَفْرَعُ الْعَظْمُ نَابِئَهَا ^(٣)

وَلَمْ تَسْتَحْكِ الْعَلَامَاتُ مَا هُنَا كَمَا لَمْ تَسْتَحْكِ فِي : تَحَبَّتْ مِنْ ضَرْبِ إِيَّاهُ ،
وَلَا فِي كَانَ إِيَّاهُ ، وَلَا فِي لَيْسَ إِيَّاهُ .

وَتَقُولُ : حَسْبَتْكَ إِيَّاهُ ، وَحَسْبَتْنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسْبَتْنِيهِ وَحَسْبَتْكَ
قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَسْبَتْ بِمَنْزِلَةِ كَانَ ، لِأَنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ
وَالْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَانِ فِي الْإِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهَا كَمَا لَا تَقْتَصِرُ ^(١) عَلَيْهِ ٣٨٥

(١) ط : « فَإِنْ » .

(٢) هُوَ لَقِيطُ بَنِ مَرَّةَ ، أَوْ مَفْلَسُ بَنِ لَقِيطُ . ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٨/٩

١٠١ : ٢ وَابْنُ يَمِينٍ ٣ : ١٠٥ وَالْحِزَّانَةُ ٢ : ٤١٥ وَالْمِصْبِيُّ ١ : ٣٣٣
وَالْأَشْمُونِيُّ ١ : ١٢١ .

(٣) يَذْكُرُ أَخَوَيْنِ لَهُ قَلْبًا لَهُ ظَهَرَ الْحَجْنُ بَعْدَ مَوْتِ ثَاتِهِمَا الَّذِي كَانَ بَارًا بِهِ ،
فَيَقُولُ : جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِأَصَابَتِهِمَا بِمَثَلِ الشَّدَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُمَا . وَالضَّفْئَةُ :
الْعُضَةُ ، أَرَادَ بِهَا الشَّدَةَ ، وَجَعَلَ لَهَا نَابًا عَلَى الْحِزَازِ . يَفْرَعُ الْعَظْمُ ، أَيُّ يَصِلُ إِلَى الْعَظْمِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ « ضَفْئِيهَا » ، وَوَجْهُ الْكَلَامِ لَضَفْئِيهَا إِيَّاهَا .

(٤) ط : « يَقْتَصِرُ » .

مبتدأ . والمنصوبان بمد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكان .
وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان ؛ لأنها إِنَّمَا يَجْمَلان المبتدأ والمبني
عليه فيما مضى يَقِينًا أو شَكًّا أو عِلْمًا ، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك
كَضَرَبْتُ وأَعْطَيْتُ ، إِنَّمَا يَجْمَلان الأمر في علمك يَقِينًا أو شَكًّا فيما مضى ^(١) .
[ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربت إِيَّاي ، لا يجوز واحد منهما
لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإِيَّاي ضربت] .

هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب

ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب
وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك
ولا ضربتك ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قُبِحَ ذلك ،
لأنهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلك نفسك ، عن الكاف ها هنا
وعن إِيَّايك ^(٢) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إِنَّمَا يَجْمَل الأمر في علمك أو ما مضى »
وفي ب : « إِنَّمَا يَجْمَلان الأمر في علمك أو فيما مضى » . وما بعده إلى آخر
الباب ساقط من الأصل وب .

(٢) السيرافي : اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال اضربك وضربتني
وضربتك ونحو ذلك على أن الفاعل بـكليتـه لا يكون مفعولا بـكليتـه فأبطالوا من
أجله ضربتني وضربتك واضربك وما أشبهه . وهذا كلام إذا قُتِسَ ومُسَبِّحٌ يَنْبَتُ ؛
وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ،
نحو خلق الله للأشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وما يفعل الإنسان
من القعود والقيام . ولا يجوز أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول ...
فإذا قلنا ضرب زيد عمرا فالقضى فعله زيد إِنَّمَا هو الضرب ، وهذا شيء يحيط به
العلم بأن زيدا لم يفعل عمرا . وإطلاق النحويين أنه مفعول مجاز .

وكذلك التكلم ، لا [يجوز له أن] يقول أهلكني [ولا أهلكني] لأنه جعل نفسه مفعوله قبيح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي من في ، وعن إياي .

وكذلك الغائب لا يجوز [لك] أن تقول ضربة إذا كان فاعلا وكان مفعوله ^(١) نفسه ؛ [لأنهم] استغنوا عن الماه وعن إياه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه ، ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حسيبت وظفنت وخيلت ، وأرى وزعمت ، ورأيت إذا لم تعز رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، [وجميع حروف الشك] ، وذلك قولك : حسيبتني وأراني ووجدتني فملت كذا وكذا ، ورأيتني لا يستقيم لي هذا ^(٢) . وكذلك ما أشبه هذه الأفعال ، تكون حال علامات المضرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب .

ومما يثبت علامة ^(٣) المضرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا . لو قلت يظن نفسه فاعلة وأظن نفسي فاعلة ^(٤) على حد يظنه وأظنني ^(٥) ليحزني هذا من ذا ^(٦) لم يجوز كما أجزأ أهلكت نفسك عن أهلكتك ، فاستغنى به عنه .

(١) ط : « وجعلت مفعوله » .

(٢) في الأصل و ب : « ورأيتني » ، مع تكرارها فيها بعد .

(٣) ط : « ذلك » .

(٤) ط : « علامات » .

(٥) ط : « لو قلت تظن نفسك فاعلة أو أظن نفسي فعل » .

(٦) ط : « تظنك وأظنني » . وفي الأصل : « يظنه وأظنه وأظنني » ،

وأثبت ما في ب .

(٧) ط : « ذاك من ذا » .

وإنما اِفترقتْ حَسَبْتُ وأخواتها والأفعالُ الآخرُ لأنَّ حَسَبْتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنى عليه ^(١) لتجمل الحديثُ شُكًّا أو عفا .
 ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ،
 والأفعالُ الآخرُ إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماءُ مبنيةٌ عليها . ألا ترى أنك
 لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ ، فلما صارت حَسَبْتُ
 وأخواتها بذلك الميزة جعلتْ بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلتَ إِنِّي وَلَعَلَّنِي
 [وَلَكِنِّي وَلَيْتَنِي] ، لأنَّ إنَّ وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي
 يقع بعدها لأنها إنما دخلتْ ^(٢) على مبتدأ ومبنى على مبتدأ .

وإذا أردتَ برَأَيْتُ رؤية العين لم يجز رأَيْتُ ؛ لأنها حينئذ بمنزلة ضَرَبْتُ .
 وإذا أردتَ التي بمنزلة عَلِمْتُ صارت بمنزلة إنَّ وأخواتها ، لأنهن لسن بأفعال ،
 وإنما يجيئن لمَني ^(٣) . وكذلك هذه الأفعالُ إنما حينئذٍ لِعَلَّهم أو شَكَّ ، ولم يرُدْ
 فعلاً سلفَ منه إلى إنسان يتدبَّره ^(٤)

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم

اعلم أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلم « نِي » ، وعلامة إضمار المجرور
 المتكلم الياء . ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ :
 ضَرَبَنِي وَقَتَلَنِي ، وَإِنِّي وَلَعَلَّنِي .

(١) ط : « ومبنى على مبتدأ » .

(٢) ط فقط : « أدخلت » .

(٣) في الأصل فقط : « تجيئ لمني » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولم ترد فعلاً سلف منك إلى

إنسان » فقط .

وتقول إذا أضربت نفسك مجروراً : غلامى^(١) ، وعندي ومعى .
فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إني وكأني ولعلي ولكنني ؟ فإنه
زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون
في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف^(٢) ،
حذفوا التي تلي الياء .

فإن قلت : لعل ليس فيها نون . فإنه زعم أن اللام قريب من النون ،
وهو أقرب الحروف من النون^(٣) . ألا ترى أن النون [قد] تُدغم مع اللام
حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، لحذفوا هذه النون كما يحذفون
ما يكثر استعمالهم إياه .

وسأله رحمه الله عن الضاري فقال : هذا اسم ، يدخله الجر ، وإنما قالوا
في الفعل : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء
كما تدخل الأسماء ، فنعوا هذا أن يدخله كما يمنع الجر^(٤)

فإن قلت : قد تقول اضرب الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرها
كسراً يكون للأسماء ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين . [قد] قال

(١) ط : « وأنت مجرور غلامى » .

(٢) ط : « فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف » .

(٣) ط : « قريبة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون » .

(٤) ط : « كراهية أن يدخله الكسرة كما يمنع الجر » ، وبإسقاط ما بين
ذلك من كلام . وقال السيرافي : ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط
النون نحو ما أقربي منك وما أحسن وما أجلى ، وهم ينون : ما أحسنى
وما أجلتى . ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري : أعز العرب
حكوا هذا ، أو قاسوه على مذهبه في ما أفضل زيدا ، لأنه اسم عديم في الأصل .

(٢٤) سيبويه ج ٢

الشعراء : « ليتي » إذا اضطرُّوا^(١) ، كما أنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاري
والمضمر منصوب . قال [الشاعر] زيد الخيل^(٢) :

كسنية جابرٍ إذ قال ليتي أصادفه وأقصدُ جُلَّ مالي^(٣)
وسألته رحمه الله عن قولهم [عني وقذني] ، وقطني ومني ولدني ، [فقلت] :
ما بالهم جعلوا علامة [إضمار] المجرور ما هنا كلامة [إضمار] المنصوب ؟
فقال : إنه ليس من حرف^(٤) تلحقه ياء الإضافة إلاَّ كان متحرِّكاً مكسوراً ،
ولم يريدوا أن يجرُّوا الطاء التي في قَطْ ولا النون التي في مِينْ ، فلم يكن لهم
بدٌّ من أن يَجِيثُوا بحرف لياء الإضافة متحرِّكاً إذ لم يريدوا أن يجرُّوا الطاء
ولا النونات ؛ لأنَّها لا تُدَكَّرُ أبداً إلاَّ وقبلها حرف متحرِّك مكسور . وكانت
النون أولى لأنَّ من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم^(٥) ؛ فجاءوا

٣٨٧

(١) ط : « وقد قال الشاعر حيث اضطر ليتي » .

(٢) نوادر أبي زيد ٦٨ ومجالس تملب ١٢٩ وابن يعيش ٣ : ٩٠ ، ١٢٣
والخزاعة ٢ : ٤٤٦ والمعنى ١ : ٣٤٦ والمجمع ١ : ٦٤ والأشعوني ١ : ١٢٣
واللسان (ليت ٣٩٣) .

(٣) النية ، بالضم : واحدة التي ، ما يتمناه المرء . وجابر : رجل من
غطفان عني أن يلتقي زيدا ليفتله كما عني قبله مزيد أن يلتقي زيدا ، فتشابهت مناهما .
وفي ط ، وب : « وأتلف بعض مالي » ، وفي اللسان : « وأتلف جل مالي » ،
وأثبت ما في الأصل والخزاعة والمجمع .

والشاهد فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في ليتي ، وكان الوجه
ليتني ، كما تقول ضربني . فثبت ليت في الحذف ضرورة بلنَّ ، ولعل ، إذا قلت :
إني ولعلي .

(٤) ط : « ليس في الدنيا حرف » ، وما أثبت من الأصل وب يطابق
ما في الخزاعة ٢ : ٤٤٩ .

(٥) في الأصل فقط : « علامة للمتكلم » .

بالنون لأنها إذا كانت مع الباء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإظهار وكروها أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإظهار .

ولما حلهم على أن لا يجرّ كوا الطاء والنونات كراهية أن تُشبه الأسماء نحو يدٍ وهن^(١) . وأما ما تحرك آخره فتحو مع ولد كتحريك أو آخر هذه الأسماء ؛ لأنه إذا تحرك آخره قد صار كأواخر [هذه] الأسماء . فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها . فن ذلك قولك معي ، ولدي في لَدُ .

وقد جاء في الشعر^(٢) : قَطِي وقَدِي . فأما الكلام فلا بُدَّ فيه من النون ، وقد اضطرَّ الشاعرُ فقال قَدِي ، شبهه بحسبي ؛ لأنَّ المعنى واحد . قال الشاعر^(٣) :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي [ليس الإمامُ بالشيخ المُلْحِدِ^(٤)]

(١) السيرافي : لأنَّ الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء ، إذا اتصل به ياء المتكلم كسر آخره ؛ ويد ، وهن ، من الأسماء الممرية المتحركة الأواخر ، وهن عبارة عن كل اسم منكور ، كما أن قولنا فلان عبارة عن كل اسم علم بما يعقل .

(٢) ط : « وقد جاء في الشعر » .

(٣) هو أبو نخبه ، وقيل حيد الأرقط ، أو أبو بجدلة . انظر التوارد لأبي زيد ٢٠٥ وابن السجري ١ : ١٤/٢ : ١٤٧ وابن يمين ٣ : ١٢٤/٧ : ١٤٣ والإصناف ١٣١ والخزاة ٢ : ٤٤٩/٣ : ٣٤ والمغني ١ : ٣٧٥ والمجمع ١ : ٦٤ وشرح شواهد المغني ١٦٦ والأصموني ١ : ١٢٥ والتصريح ١ : ١١٢ .

(٤) الحبيبان ، بيضة للتصغير ، ما عبده الله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب — ومصعب أخوه ، غلبه عليه لشهرته . وروى : « الحبيبان » على الجمع ، يريد أبا خبيب وشيخته . وقدنى ، أى حسبي وكفاني ، وهو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والمغني حسبي من نصرة هذين الرجلين ، أى لا أنصرهما بعد . وقدنى =

لَمْ اضْطُرَّ شَبْهَ بَحْسِي وَهِيَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَيْنٍ وَحَسْبَ مَجْرُورٍ كَمَا أَنَّ
 مَا بَعْدَ قَدْ مَجْرُورٌ ، فَعَمَلُوا عَلَامَةَ الْإِظْهَارِ فِيهَا سَوَاءً ، كَمَا قَالَ كَلْبِيُّ حَيْثُ اضْطُرَّ
 [فَشَبْهَهُ بِالْأَسْمِ نَحْوِ الضَّارِبِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي الْإِظْهَارِ سَوَاءً ، فَلَمَّا اضْطُرَّ جُعِلَ
 مَا بَعْدَهَا فِي الْإِظْهَارِ سَوَاءً] .

وَسَأَلْنَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِلَى وَلَدَى وَعَلَى قَعْلُنَا : هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا كُنْتُ ،
 وَلَا نَرَى النَّوْنَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا ^(١) . فَقَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَلْفَ فِي لَدَى وَالْيَاءِ
 فِي عَلَى اللَّذَيْنِ قَبْلُهَا حَرْفٌ مَفْتُوحٌ ^(٢) لَا تَحْرُكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا ^(٣)
 لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، وَيَكُونُ التَّحْرِيكُ لَازِمًا لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ هَذِهِ
 الْمَوَاضِعَ لَيْسَ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَيْهَا سَبِيلٌ بِتَحْرِيكِ ، كَمَا كَانَ لَهَا السَّبِيلُ عَلَى سَائِرِ
 حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لَمْ يَجِئُوا بِالنَّوْنِ ، إِذْ عَلِمُوا أَنَّ الْيَاءَ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَالْأَلْفَ
 لَيْسَتْ ^(٤) مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَحْرُكُ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ .

وَلَوْ أَضَفْتَ إِلَى الْيَاءِ الْكَافَ الَّتِي تَحْرُكُ بِهَا لَقُلْتَ : مَا أَنْتَ رِكْنٌ ، وَالْفَتْحُ

== الثَّانِيَةِ تَوْكِيدٌ . وَقَدْ يَكُونُ النَّصْرُ الْعَطِيَّةُ ، فَيَكُونُ مِضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ . وَالْإِمَامُ
 تَعْرِيفُ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ لِأَنَّهُ كَانَ شَجِيحًا بِخِيَلِهِ . الْمُلْحَدُ ، يَعْنِي الَّذِي اسْتَحْلَ
 حَرَمَةَ الْبَيْتِ وَاتَّهَكَهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النَّوْنِ مِنْ «قَدَى» تَشْبِيهًُا بِحَسْبِي ، وَإِبَاتِيهَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ
 لِأَنَّهَا فِي بَنَائِهَا وَمُضَارَعَةِ الْحُرُوفِ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ وَعَنْ ، فَتَلَازِمُهَا نَوْنُ الْوَقَايَةِ لِثَلَاثٍ يَغْيَرُ
 آخِرَهَا عَنِ السَّكُونِ .

(١) ط : « فِيهَا » .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي ب : « قَبْلُهَا مَفْتُوحٌ » ، وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ قَبْلِ »

أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلُهَا مَفْتُوحٌ وَالْيَاءَ الَّتِي قَبْلُهَا مَكْسُورٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ قَطُّ : « لَا يَحْرُكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ قَطُّ : « لَيْسَتْ » .

خطأً وهي متحركة^(١) كما أن أواخر الأسماء متحركة ، وهي تَجْرَ كما أن الأسماء تَجْرَ ، [ولكن العرب قلنا تسكّلوا بهذا] .

وأما قطّ وعن ولدن فإنهن تَبَاعَدْنَ^(٢) من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة ، وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك [على] الفعل نحو خذوزن ، فصارعت الفعل وما لا يُجْرُ [أبداً] ، وهو ما أشبه الفعل ، فأجريت مجراه ٣٨٨ ولم يجر كوه .

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم .

وذلك لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرْ ، وإذا أظهرت رُفِعَ . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت ، كما قال سبطهانه : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ »^(٣) ؛ ولكثهم جعلوه مضمراً مجروراً .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع قال [الشاعر] ، يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ^(٤) :

(١) في الأصل وب : « لأنها متحركة » موضع : « والفتح خطأ وهي متحركة » .

(٢) في الأصل ، ب : « يتباعدن » .

(٣) الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٤) ط والشتري : « يزيد بن أم الحكم » ، صوابه في الأصل وب .

وانظر الخزانة ١ : ٥٤ . وانظر للشاهد ابن الشجري ٢ : ٢١٢ والخصائص

٢ : ٢٥٩ والنصف ١ : ٧٢ والإصناف ٦٩١ وابن يعيش ٣ : ١١٨ / ٩ : ٢٣

والقال ١ : ٦٨ والخزانة ٢ : ٤٣٠ والبيق ٣ : ٢٦٢ والمص ٢ : ٣٣ والأشعوني

٢٠٦ : ٤ / ٥٠ ويس ١ : ٣١٠ .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى

بأجرأمة من قَلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوَى (١)

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس :

وَأَمَّا قَوْلُهُ : عَسَاكَ فَالْكَافُ مَنْصُوبَةٌ . قَالَ الرَّاجِزُ ، [وهو] رُؤْيَةٌ (٢) :

(١) يعاتب أخاه ، أو ابن عمه . وكم لإنشاء التكثير ، خبرها تقديره لى . والموطن : الموقف من مواقف الحرب . طاح يطوح ويطيح : هلك . والجملة وصف لموطن ، وقد سدت مسد جواب لولا عند من يجعلها على بابها ، أو الجملة الشرطية كلها في موقع الصفة . هوى : سقط . والأجرام : جمع جرم ، بالكسر وهو الجسد . والقلة : ما استدار من رأس الجبل . والنيق : أعلى الجبل . وهوى وانهى ، بمعنى .

والشاهد فيه الإتيان بضمير الحذف بعد لولا ، وهى من حروف الابتداء . ووجه ذلك أن المبتدأ بعد لولا لا يذكره خبره ، فأشبهه المجرور فى أفرادته . والأكثر أن يقال لولا أنت .

السيرافى : كان أبو العباس الميرد ينكر لولاي ولولاك ، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة ، وأن الذى استغوام بيت الثقي ، وأن قصيدته فيها خطأ كثير . قال السيرافى : ما كان لأبى العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ؛ ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب . ثم اختلف النحويون بعد فى موضع الباء والكاف . فقال سيويه : موضعه جر ، وحكاه عن الخليل ويونس . وقال الأخفش ، وهو قول الفراء أيضاً : الكاف والباء فى إليك ولولاك ولولاي فى موضع رفع .

(٢) ملحقات ديوانه ١٨١ وابن الشجرى ٢ : ٧٦ ، ١٠٤ والخصائص ٩٦ : ٢ والإيضاح ٢٢٢ وابن عيش ٢ : ١٢ / ٣ : ١٢٠ / ٧ : ١٣٢ والخزانة ٤٤١ : ١ والممع ١٣٢ : ١ وشرح شواهد المفنى ١٥١ والأشعوى ١ : ٢٦٧ / ١٥٨ : ٣ والتصريح ١ : ٢١٣ / ٢ : ١٧٨ ويس ١ : ٢١٣ .

* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (١) *

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عيّنت نفسك كانت علامتك في .
قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفسٌ أقولُ لما إذا ما تنازعنى كَلْعِي أَوْ عَسَايِ (٣)
فلو كانت الكافُ مجرورة لقال عَسَايَ ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ
في هذا الموضع .

فهذان الخبران لهما في الإضمار هذا الحال (٤) كما كان لَدُنْ حالٌ مع غُدُوَّة ٣٨٩
ليست مع غيرها ، وكما أن لَأْتُ إذا لم تُعملِها في الأحيان لم تعملها فيها سِوَاهَا (٥) ،
فهي معها بمنزلة لَيْسَ ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل (٦) . ولا يستقيم أن

(١) للبغدادى تحقيق في نسبة هذا الرجز ونصه ، بلغ فيه الغاية ، فارجع إليه .
والشاهد فيه أن الكاف في « عساك » منصوبة المحل ، تشبيهاً لصى بلمل
لأنها في مناهها .

(٢) الخصائص ٣ : ٢٥ وابن يمين ٣ : ١٠ ، ١٨٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ / ٧ :
١٢٣ والخزانة ٢ : ٤٣٥ والمعنى ٢ : ٢٢٩ .

(٣) يقول : إذا نازعتني نفسي إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها ، وقلت
لعلّ أو عساى أتورط فيه ، فأكف عما تدعوني إليه نفسي .

والشاهد فيه أن اتصال ضمير النصب بصى ودخول نون الوفاية دليل على
أن الكاف في « عساك » في الشاهد السابق ، في موضع نصب لا جر ، لأن
النون والياء علامة المنصوب .

(٤) ط : « هذه الحال » .

(٥) ط : « لئن لم تعملها في الأحيان لم تعمل فيها سواها » .

(٦) بعد هذا في الأصل وب وبعض أصول ط تعلية لأبي الحسن الأخفش
هذا نصها : « رأى أبي الحسن أن الكاف في لولاك في موضع رفع على غير
قياس ، كما قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، ولا أنت كَأَنَا . وهذان علم الرفع ،
وكذلك عَسَايِ » .

تقول وافق الرغ الجري في لولائي ، كما وافق النصب الجريين (١) قلت :
معك وضربك ؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا ، وكان الجر مفارقاً
لنصب في غير الأسماء . ولا تمل (٢) : وافق الرغ النصب في عساني كما وافق
النصب الجر في ضربك ومعك ، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما
ذكرت لك (٣)

وزعم ناس أن الياء في لولائي وعساني في موضع رفع ، جعلوا لولائي
موافقة للجر ، وفي موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف .
وهذا وجه ردي لما ذكرت لك ، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب
وهو مطرد وأنت تجده نظائر (٤) . وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا
لم يوجد غيره . وربما وقع ذلك في كلامهم ، وقد بين بعض ذلك وستره فيما
تستقبل إن شاء الله .

هذا باب مآزده علامة الإضمار إلى أصله (٥)

فمن ذلك قولك : لعبد الله مال ، ثم تقول لك مال وله مال ، [فتفتح
اللام] ، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا
قال إن هذا لعل (٦) ولهذا أفضل منك ، فأرادوا أن يميزوا بينهما ، فلما أضمرنا

(١) في الأصل : « كما وافقه النصب » ، وفي ب : « كما وافق النصب » .

(٢) ط : « د ولا تقول » .

(٣) في الأصل و ب : « لأنهما إذا أضفت إلى نفسك اختلفا » .

(٤) في ط : « وهو مطرد تجده له وجهاً » .

(٥) هذا الباب مؤخر عن تاليه في الأصل و ب . والسيرافي وبعض
أصول ط .

(٦) ط : « لفلان » .

لم يخافوا أن تَلْتَبِسَ بها ، لأن هذا الإخبار لا يكون للرفع ويكون للجر^(١) .
ألا ترام قالوا : يَا لَبَكْرٍ ، حين نادوا^(٢) ؛ لأنهم قد عدلوا أن تلك اللام
لا تدخل هاهنا .

وقد شبهوا به قولهم : أَعْطَيْتُكُمْوهُ ، في قول من قال : أَعْطَيْتُكُمْ
ذلك فَيَجْزَم ، رَدُّه بالإخبار إلى أصله ، كما رَدُّه بالالف واللام^(٣) ، حين قال :
أَعْطَيْتُكُمْ اليومَ ، فشبهوا هذابك وله وإن كان ليس مثله ، لأن من كلامهم
أن يشبهوا الشيء بالشي وإن لم يكن مثله . وقد يفتأ ذلك فيما مضى ، وستراه
فيما بقي .

وزعم يونس أنه يقول : أَعْطَيْتُكُمْهُ [وَأَعْطَيْتُكُمْهَا] ، كما يقول
في المظهر . والأول أكثر وأعرف .

هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل

وما يقع أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل فيه^(٤) .

أما ما يحسن أن يشرك المظهر فهو المضمَر المنصوب ، وذلك قولك :
رَأَيْتُكَ وزَيْدًا ، وَإِنَّكَ وزَيْدًا منطلقان .

(١) السيرافي : إنما كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمَر لأن
حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغير الإعراب ولا تدل على مواضعه من الرفع
والنصب والجر . وحروف المضمَرات بأعضائها تدل على مواضعها من الإعراب ،
فلذلك كسروا اللام مع الظاهر ، لأنهم لو فتحوا لم يعلم : أي لام الإضافة
والمِلْك الحافضة ، أم لَمْ التوكيد . وإنما كان أصلها الفتح لأن الباب في الحروف
المفردة أن تبنى على الفتح ، فإذا وصلت بالمكنى طوت إلى أصلها .

(٢) ط : « نادوه » .

(٣) في الأصل و ب : « ردوه إلى الأصل كما ردوه بالالف واللام » .

(٤) ورد هذا الباب في الأصل و ب قبل سابقه .

وَأَمَّا مَا يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ فَهُوَ الْمَضَرُّ فِي الْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ^(١) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَلْتُ وَعَبَدُ اللَّهَ ، وَأَفْلُ وَعَبَدُ اللَّهَ .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا قَبِيحٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا الْإِظْهَارُ يُبْنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَاسْتَبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضَرّاً يَغْيِرُ الْفِعْلَ عَنْ حَالِهِ إِذَا بَعْدَ مِنْهُ .

وَلَمَّا حَسَنْتِ^(٢) شَرُّ كُنْتَهُ الْمَنْصُوبَ لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ الْفِعْلَ فِيهِ عَنْ حَالِهِ الْقِيَّاسِيِّ كَانَ عَلَيْهَا قَبْلُ أَنْ يَضُمَّ ، فَأَشْبَهَ الْمَظْهَرُ وَصَارَ مَنْفَصِلاً عَنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَظْهَرِ ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ قَبْلُ أَنْ يَضُمَّ فِيهِ^(٣) . ٣٩٠

وَأَمَّا ضَلْتُ فَأَنَّهُمْ قَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ حَالِهِ فِي الْإِظْهَارِ ، أُسْكَنْتَ فِيهِ اللَّامُ فَكُفِّرُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضَرّاً يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ غَيْرَ بِنَائِهِ فِي الْإِظْهَارِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ فِي كَلِمَةٍ لَا يَفَارِقُهَا كَأَنَّهَا أُعْطِيَتْ .

فَإِنْ نَعْتَهُ حُسْنٌ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « ذَهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ^(٤) » ، وَ : « اسْكُنْ أَنْتَ وَرَبُّكَ^(٥) » . وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُ حُسْنَ الْكَلَامِ حَيْثُ طَوَّلَهُ وَأَكْثَرَهُ^(٦) كَمَا قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَاكَ ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ لَا قَبِيحٌ [الرَّفْعُ] .

(١) فِي الْأَسْلِ : « فَهُوَ الْمَضَرُّ الْمَنْصُوبُ » وَفِي ب : « فَهُوَ الْمَضَرُّ الْمَرْفُوعُ » ، وَأَبْتَتْ مَا فِي ط .

(٢) ط : « حَسَنٌ » .

(٣) ط : « تَضُمَّ فِيهِ » .

(٤) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ . وَفِي ط : « فَازْهَبْ » . وَالْإِقْتِبَاسُ مِنْ

الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِطَرَحِ الْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ جَائِزٌ . انْظُرْ حَوَاشِيَ الْحَيَوَانَ ٤ : ٥٧ .

(٥) الْآيَةُ ٣٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٦) ط : « حَيْثُ طَوَّلْتَهُ وَوَكَّدْتَهُ » .

فَأَتَتْ [وَأَخَوَاتُهَا] تَقَوَّى الْمَضْرَ وَتَصِيرُ عَوْضًا مِنَ السَّكُونِ وَالتَّغْيِيرِ
و [مِنْ] تَرَكَ الْعَلَامَةَ فِي [مِثْلِ] ضَرْبَ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا [وَلَا حَرَمُنَا ^(١) » ، حَسُنَ لِمَكَانٍ لَا [.] . وَقَدْ يَجُوزُ
فِي الشَّرِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَا حِجْرَ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا ^(٣)

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَصِفَ الْمَضْرَ فِي الْفِعْلِ بِنَفْسِكَ وَمَا أَشْبَهَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ
قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ فَعَلْتَ نَفْسُكَ ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَإِنْ قُلْتَ
فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُعْمُ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ
تُؤَكِّدَ الْفَاعِلَ ، وَلَمَّا كَانَتْ نَفْسُكَ يُسَكِّمُ بِهَا مَبْتَدَأَةً وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُجَرُّ
وَيُنْقَسِبُ وَيُرْفَعُ ، شَبَّهَ بِهَا بِمَا يَشْرِكُ لِلْمَضْرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ
الْجَبَلِ ، وَنَفْسُ الْجَبَلِ مُقَابِلِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَجْمَعُونَ فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا صَفَةً .

(١) الْآيَةُ ١٤٨ مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ .

(٢) بَدَلَهُ فِي الْأَصْلِ وَب : « قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : مِمَّتِهِ مِنْ يُونُسَ لَابِنْ
أَبِي رَيْمَةَ » . وَانْظُرْ مِلْحَقَاتِ دِيوَانَ عَمْرِو ٤٩٠ وَالْحَصَائِصِ ٢ : ٣٨٦ وَالْإِنْصَافِ
٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وَابْنُ بَيْشَ ٣ : ٧٤ ، ٧٦ وَالْمِصْبِي ٤ : ١٦١ وَالْأَشْمُونِي ٣ : ١١٤ .
(٣) زَهْرٌ : جَمْعُ زَهْرَاءَ ، أَيْ يَضَاءُ مُشْرِقَةً . تَهَادَى : تَهَادَى ، تَمَشَّى
الْمَشَى الرَّوِيدَ السَّاكِنَ . وَالتَّمَاجُ : بَقَرُ الْوَحْشِ ، شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سَعَةِ عِيُونِهَا
وَسَكُونِ مَشْيِهَا . تَعَسَّفَنَ : سَرَنَ بِغَيْرِ هِدَايَةٍ وَلَا تَوْخِيٍّ صَوَابٍ . وَإِذَا مَشَتْ
فِي الرَّمْلِ كَانَ أَسْكَنَ لِمَشْيِهَا لَصُغُوبَةِ ذَلِكَ . وَالْمَلَا : الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « زَهْرٌ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ ضَرُورَةً ، وَالْوَجْهُ أَنَّ
يُقَالُ : أَقْبَلْتُ هِيَ وَزَهْرٌ ، بِتَأْكِيدِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ ، لِيَقْوَى ثُمَّ يَعْطَفُ عَلَيْهِ .

وَكُلُّهُمْ قَدْ تَكُونُ بِمِثْلَةِ أَجْمِينَ لِأَنِّ مَعْنَاهَا مَعْنَى أَجْمِينَ ، فَهِيَ
تَجْرَى بِجَرَاهَا .

وَأَمَّا عَلَامَةُ الْإِخْبَارِ الَّتِي تَكُونُ مُنْفَصِلَةً مِنَ الْفِعْلِ وَلَا تُغَيِّرُ مَا حَمَلَ فِيهَا
عَنِ حَالِهِ إِذَا أَظْهَرَ فِيهِ الْأَسْمَ ^(١) فَإِنَّهُ يَشْرِكُهَا الْمَظْهَرُ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهِ الْمَظْهَرَ ^(٣) ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ فَاهْبَانِ ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يَقُولَ : ذَهَبْتُ وَعَبِيدُ اللَّهِ ، وَذَهَبْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ ،
وَذَهَبْتُ وَأَنَا ، لِأَنِّ أَنَا بِمِثْلَةِ الْمَظْهَرِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَشْرِكُ ^(٤)
إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِي الشَّرِّ . قَالَ الرَّاعِي ^(٥) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةٌ دَعَا يَا كَلْبُ وَأَعْتَرَيْنَا الْعَامِرَ ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « فَإِنَّمَا » .

(٢) أَيْ يَعْطِفُ عَلَيْهَا الْأَسْمَ الظَّاهِرَ .

(٣) أَيْ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ يَشَبِّهُ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ .

(٤) أَيْ أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَعْطِفُ عَلَى ضَمِيرِ الرِّفْعِ الْمُتَّصِلِ . وَفِي الْأَصْلِ فَقَطْ :
« يَشْرِكُ » .

(٥) (اللسان) (عز ٢٨١) .

(٦) يَقُولُ : خَرَجْنَا فِي طَلَبِهِمْ فَلَحِقْنَاهُمْ عَشِيَّةً . اعْتَرَيْنَا ، مِنَ الْعِزَاءِ وَالْمَرْوَةِ
وَهِيَ دَعْوَةُ الْمُسْتَيْثِ ، يَقُولُ : يَا لَقْلَانَ ، أَوْ يَا لَأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرِينَ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ .
وَقَالَ الشَّنْفَرِيُّ : « فَأَعْتَرَيْنَا إِلَى قِبَائِلِنَا ، وَالرَّاعِي مِنْ نَمِرِ بْنِ طَامِرٍ » . جَلَّ
الْاعْتِزَاءُ الْإِتْسَابَ . وَكَلْبٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ قِضَاعَةَ ، وَهَمَّ كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « الْجِيَادِ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ حَتَّى
يُؤَكِّدَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ فَيَقَالَ : لَحِقْنَا نَحْنُ وَالْجِيَادُ . وَهِيَ رِوَايَةُ اللِّسَانِ :

فَلَمَّا التَقْتُ فِرْسَاتَنَا وَرَجَالَهُمْ دَعَا يَا كَلْبُ وَأَعْتَرَيْنَا الْعَامِرَ
لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ .

ومما يفتح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك :
مررتُ بك وزيدٌ ، وهذا أبوك وعميرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا
داخلًا فيها قبله ^(١) ، لأن هذه العلامة الداخلة فيها قبلها جمعتُ أنها ^(٢) لا يُتَكَلَّمُ
بها إلا متعمدة على ما قبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم
بمثلة التنوين ، فلما ضُغِتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم ، ولم يجوز أيضا
أن يُتبعوها إياه وإن وصفوا ^(٣) ، لا يحسن لك أن تقول مررتُ بك أنتَ
وزيدٌ كما جاز فيها أضمرت في الفعل [نحو فت أنتَ وزيدٌ] ، لأن ذلك وإن
كان قد أُزِلَ منزلة آخر الفعل ^(٤) ، فليس من الفعل ولا من تملكه ، وما حرقان
يستغنى كل واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام
الاسم ، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أُضيف إليه مثلُ
حاله منفردا ^(٥) ، لا يستغنى به ، ولكنهم يقولون : مررتُ بكم أجمعين ، لأن
أجمعين لا يكون إلا وصفا .

و [يقولون] : مررتُ بهم كلهم ، لأن أحد وجهيها مثلُ أجمعين .
وتقول أيضا : مررتُ بك نفيك ، ، لما أُجِزَتْ فيها ما يجوز ^(٦)

(١) السيرافي : احتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال : لا كان المضمر
المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض ، كقولك مررتُ بزيد وبك ،
كذلك قول مررتُ بك وزيد ، فتحصل كل واحد منهما على صاحبه . وشيعة
أبو العباس المبرد في ذلك .

(٢) في الأصل : « أنه » .

(٣) ط : « ولين وصفوه » .

(٤) في الأصل وب : « منزلة آخر الفعل » .

(٥) ط : « كحاله إذا كان منفردا » .

(٦) في الأصل : « أُجِزَتْ » .

فِي قَعْلَتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَعْلُوفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ^(١) احْتَمَلَتْ هَذَا ؛ إِذْ كَانَتْ لَا تَنْفِرُ
عَلَامَةُ الْإِشْرَافِ هَاهُنَا مَا عَمِلَ فِيهَا ، فَضَارَعَتْ هَاهُنَا مَا يَنْتَسِبُ ، فَجَازَ
هَذَا فِيهَا .

وَأَمَّا فِي الْإِشْرَافِ فَلَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسَنُ [الْإِشْرَافُ] فِي فَعَلَتْ وَقَعْلَتُمْ
إِلَّا بِأَنْتَ وَأَنْتُمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَتَفْصِيلُهُ عَنِ الْعَرَبِ .
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّرِّ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ،
إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ] .

وَجَازَ قَتَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلَمْ يَجِزْ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
يَسْتَفْعِي بِالْفَاعِلِ ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَفْعِي بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّرِّ . قَالَ^(٢) :

آبُكَ أَيُّهُ بَرٍّ أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَسَوَرٍ^(٣)

(١) ط : « الْأَسْمَاءُ » .

(٢) (٢) الْمَعْنَى الْكَبِيرُ ٨٣٢ وَاللَّسَانُ (أَوْ ب ٢١٥) .

(٣) (٣) يَقَالُ لِمَنْ تَصَحَّحَ وَلَا يَقْبَلُ ، ثُمَّ يَقَعُ فِيهَا حَنْزُوتُهُ مِنْهُ : آبُكَ ، أَيْ
وَبِكَ . وَأَوَّلُ التَّنْأِيهِ دَعَاءُ الْإِبْلِ ، وَيُقَالُ أَيُّهُتَ بَخْلَانِ تَأْيِيهَا ، إِذَا دَعَا وَنَادَيْتَهُ
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . وَالْمُصَدِّرُ : الشَّدِيدُ الصَّدْرِ . وَالْجِلَّةُ : الْمَسَانُ ،
وَحَدَّهَا جَلِيلٌ . وَالْجَابُ : الْغَلِيظُ . وَالْحَسَوَرُ : الْمُنْتَفِخُ الْجَنْبَيْنِ . شَبَّهَ نَفْسَهُ بِهِ
الصَّلَابَةُ وَالشَّدَّةُ .

وَالشَّاهِدُ عَطْفُ « مُصَدِّرٍ » عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي « بِي » دُونَ إِعَادَةِ
الْجَارِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ الْفُرُوقِ .

وَجَاءَ بِهَذَا الرَّجْزُ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَب : « هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ
لَمْ يَقْرَأْهُمَا أَبُو عَثَانَ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْبَابِنَا ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ » . وَلَمْ يَرِدْ هَذَا
فِي أَصُولِ ط .

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَانْهَبْ فَايَكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبٍ (٧)

هَذَا بَابٌ مَالَا يَمْوُزُ فِيهِ الْإِضَارُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَذَلِكَ السَّكَافُ فِي أَنْتَ كَرِيدٌ ، وَحَيٌّ ، وَمُذْنٌ .

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِقَوْلِهِمْ مِثْلِي وَشِبْهِي عَنْهُ فَأَسْقَطُوهُ .

وَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْإِضَارِ فِي حَتَّى يَقُولُمْ : رَأَيْتُمْ حَتَّى ذَاكَ ، وَبِقَوْلِهِمْ : دَعَهُ حَتَّى يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، وَبِقَوْلِهِمْ : دَعَهُ حَتَّى ذَاكَ ، وَالْإِضَارُ إِلَى إِذَا قَالَ دَعَهُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، كَمَا اسْتَغْنَوْا بِمِثْلِي وَمِثْلِهِ عَنْ كِي وَكَهْ .

وَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْإِضَارِ فِي مُذْنُ يَقُولُمْ : مُذْ ذَاكَ ، لِأَنَّ ذَاكَ اسْمٌ مَبْهُمٌ ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْحُسَيْنِ . وَانْظُرِ الْإِنْصَافَ ٤٦٤ وَابْنَ يَعِيشَ ٣ : ٧٨ ،
٧٩ وَالسَّكَّامِلَ ٤٥١ وَالْخَزَائِنَةَ ٣٣٨ : ٢ وَالْمَعْنَى ٤ : ١٦٣ وَالْمَعْمُورَ ١ : ١٢٠ /
٢ : ١٣٩ وَالْأَثْمُونِيَّ ٣ : ١١٥ .

(٢) قَرِيبٌ : أَخَذْتُ وَشَرَعْتُ . يَقُولُ : إِنْ هَجَاكَ النَّاسُ وَشَتَمَهُمْ صَارَ
أَمْرًا مَعْرُوفًا لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، فَلَا نَجِبُ إِذَا أَخَذْتُ فِي هَجَائِنَا ، كَمَا لَا يَجِبُ
النَّاسُ مِمَّا يَفْعَلُ الْفُحْرُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « الْإَيَّامِ » عَلَى الضَّمِيرِ فِي « بَكَ » بِدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ
وَبِمَدِّ هَذَا الْبَيْتِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَبِهذا التَّمْلِيقِ فِي صُلْبِ الْكِتَابِ :
« هَذَا الْبَيْتُ فِي كِتَابِ سَيَوِيهِ : فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا . وَقَدْ صَحَّحْتَهُ مِنْ يَرْوِيهِ ،
إِلَّا أَنَّ أَبَا عَثَانَ رَأَاهُ فِي الْكِتَابِ وَلَا يَدْرِي مَا هُوَ » .

حين يُظن أنه قد عرفت ما يعنى^(١) . إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا
 فى الكاف^(٢) ، فيجرونها على القياس . قال العجاج^(٣) :
 * وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٤) *

وقال [العجاج^(٥)] :

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا^(٦)

(١) ط : « قد عرف ما يعنى » ، وقرأ « عرف » بالبناء للمفعول .

(٢) ط : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر فى الكاف » .

(٣) ط : « قال الشاعر العجاج » . وانظر ملحقات ديوانه ٧٤ وابن

يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥ والخزانة ٤ : ٢٧٧
 والأشعوني ٢ : ٢٠٨ والنصري ٢ : ٣ .

(٤) يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد . وقوله :

* نَحَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَتَبَا *

وَأُمُّ أَوْعَالٍ : هضبة فى ديار نبي تميم . وهى بالنصب عطف على الذَّنَابَاتِ ،

وبالرفع على الاستئناف ، وخبره « كها » أى مثل الذَّنَابَاتِ فى القرب منه ،
 أو أقرب إليه منها .

والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة ، تشبيهاً لما بلفظ « مثل »

لأنها فى معناها .

(٥) وكذا نسب فى الشتمرى وبعض المراجع ، والحق أنه لرؤية فى ديوانه

١٢٨ من أرجوزة ظولية فى ٢٦٧ سطر^١ ، يمدح بها سليمان بن على . وانظر

الخزانة ٤ : ٢٧٤ واليعنى ٣ : ٢٥٦ والمص ٣ : ٢ والأشعوني ٢ : ٢٠٩

والنصري ٢ : ٤ .

(٦) يصف حماراً وأتته . والبعل : الزوج . والحليلة : الزوجة . والحاطل

والعاضل سواء ، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أتته من حمار آخر

يريدهن . يعنى أن تلك الأتت جديرات بأن يتمتعن هذا العير .

=

شبهوه بقوله له ولهن .

ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضافَ الكافَ إلى نفسه قال : ما أنتِ كي (١) . وكَيُّ خطأ ؛ من قِيلَ أنه ليس في العربية حرفٌ يفتَح قبل ياء الإضافة .

هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن

وهو وهي ومُ وهُنْ وأنتنَّ وهما وأنتما وأنتمُ وصنا

اعلم أنَّ هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع وللنصب (٢) ، وذلك قولك : مررتُ بك أنتَ ، ورأيتُك أنتَ ، وانطلقتُ أنتَ .

وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررتُ بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه ، ورأيتُ هو نفسه .

وإنما تريد بهنَّ ما تريد بالنفس إذا قلت : مررتُ به هو هو ، ومررتُ به نفسه ولست تريد (٣) أن تحليه بصفة ولا قرابة . كأخيك ، ولكنَّ النحويين صاروا عندهم صفة لأنَّ حاله كحال الموصوف (٤) . كما أنَّ حال الطويل وأخيك (٥)

== والشاهد فيه قوله « كه » و « كهن » ، من دخول الكاف على الضمير ضرورة ، كسابقه .

(١) في الحزاة : أجاز سيويه وأصحابه انت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب . وقال الفراء : أنشدني بعض أصحابنا :

* وإذا الحرب ثمرت لم تكن كي *

(٢) ط : « وصفاً للضمير المجرور والنصب والمرفوع » .

(٣) ط : « وليس تزيد » .

(٤) ط : « كحال الوصف والموصوف » .

(٥) ط : « كما كان أخوك والطويل » .

في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يكلفها ما يلحق الموصوف من الإعراب .

واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر ، كراعية أن يصفوا المظهرَ بالمضمر ، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه مطوفا على النكرة في قولهم ^(١) : مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين ^(٢) .

فإن أردت أن تجعل مضمرّاً بدلاً من مضمر قلت : رأيتُك إياك ، ورأيتُك إياه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت : فعلتَ أنت ، وفعلَ هو . فأنتَ وهو وأخواتهما نظائرُ إياه في النصب ^(٣) .

واعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً له ؛ لأن الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك : رأيتُ عبدَ الله أبا زيد . فأما البدلُ فنفردهُ كأنك قلت : زيدا رأيتُ أو رأيتُ زيدا ثم قلتُ إياه رأيتُ . وكذلك أنتَ وهو وأخواتهما في الرفع .

(١) في الأصل : « على نكرة » ، وفي ط : « في قوله » .

(٢) السيرافي : لمن اعترض معترض عليه فقال : وما تكره من هذا ، ومن كلامهم وصف المضمر بالمظهر في قولك : قثم أجمون ، ومررت بكم كلِّكم ورأيتُ نفسه ، فإ بين المظهر والمضمر تباينٌ يوجب ألا يؤكد أحدهما بالآخر . فالجواب عن ذلك أن المضمر لا يوصف بما يعرفه ، وإنما يوصف بما يؤكد صومه أو يؤكد عينه ونفسه . والظاهر يشارك المضمر في التوكيد بالعموم وبالنفس . ويختص الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند التباسه بظاهر آخر مثله نحو مررت بزيد البزاز والطويل وما أشبهه . وفي شرط الصفات ألا تكون الصفة أعرف من الموصوف ، فلما كان المضمر أعرف من الظاهر لم يجعل توكيداً للظاهر ؛ لأن التوكيد كالصفة .

(٣) ط : « نظيرة إياه في النصب » .

واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍهما ، كما قبيح أن تصف للظهِرَ
والمضمرَ بما لا يكون إلا وصفاً للظهِر^(١) . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررتُ
بزيدٍ وبه الظرفين^(٢) . [وإن أراد البذل قال : مررتُ به وبزيدٍ بهما ؛ لا بدُّ
من الباء الثانية في البذل] .

هذا بابٌ من البذل أيضاً

وذلك قولك : رأيتهُ إيَّاه نفسه ، وضربتهُ إيَّاه قائماً .

وليس هذا بمنزلة قولك : أظنه هو خيراً منك ، من قيل أن هذا موضع
فصل ، والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواء . ألا ترى أنك تقول رأيْتُ زيداً
هو خيراً منك ، وقال الله عز وجل : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ »^(٣) . وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء
بعدها بمنزلة في الابتداء . فأما ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ونحوهما فإن الأسماء بعدها
بمنزلة المبني على المبتدأ ، وأنا تذكر قائماً بعد ما يستغنى الكلام ويكتفى ،
وينتصب على أنه حال ، فصار هذا كقولك : رأيتهُ إيَّاه يوم الجمعة . فأما
نفسه حين قلت : رأيتهُ إيَّاه نفسه ، فوصفُ بمنزلة هو ، وإيَّاه بدلٌ ، وإنما
ذكرتهما توكيداً ، كقوله جل ذكره : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ
أَجْمَعُونَ »^(٤) ؛ إلا أن إيَّاه بدلٌ والنفس وصفٌ ، كأنك قلت : رأيْتُ الرجلَ
ريداً نفسه ، وزيدٌ بدلٌ ونفسه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل . وإنما

(١) ط : « كما قبيح أن تشارك المظهر والمضمر فيما يكون وصفاً للمظهر » .

(٢) ط : « الطويلين » .

(٣) الآية ٦ من سورة سبأ .

(٤) الآية ٣٠ من الحجر ، ٧٣ من ص .

٣٩٤ كان الفصل في أظن ونحوها (١) لأنه موضع يلزم فيه الخبر ، وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يبعد منه بدءاً . وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف تمناً زيد ، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر . وإنما فصل لما لا بد له منه ، ونفسه يجزئ من إياها ، كما تجزئ منه الصفة (٢) ؛ لأنك جئت بها توكيداً وتوضيحاً ، فصارت كالصفة (٣) .

وبذلك على بعده أنك لا تقول إنك أنت إياك خير منه . فإن قلت : أظنه خيراً منه ، جاز أن تقول إياه ؛ لأن هذا ليس موضع فصل ، واستغنى الكلام ، فصارك قولك (٤) : ضربته [إياه] .

وكان الخليل يقول : هي عربية : إنك إياك خير منه . فإذا قلت إنك فيها [إياك] ، فهو مثل أظنه خيراً منه ، يجوز أن تقول : إياك .
ونظير إيا في الرفع أنت وأخواتها .

(١) ط : « كان البدل بعيداً في أظن ونحوها » .

(٢) بعده في الأصل وب : « يعني كما تجزئ أنت التي للصفة من أنت التي للفصل » .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يريد أنا إذا قلنا رأيتك نفسك أو رأيته نفسه ، أجزاء نفسك عن إياك ، ويكون معنى رأيتك نفسك كمنى رأيتك إياك ؛ كأن أنت إذا قلت رأيتك أنت أجزاء عن أن تقول : رأيتك إياك ، لأنهما جميعاً للتوكيد . غير أن النفس يجوز أن يؤتى بها مع الضمير الذي للتوكيد ، فيكون توكيدان . ولا يجوز أن يؤتى بضميرين متوالين للتوكيد ؛ لا تقول : رأيتك أنت إياك .

(٤) ط : « كأنه قال » .

واعلم أنها في الفعل أقوى منها^(١) في إن وأخواتها . ويدل على أن الفصل كالصفة ، أنه لا يستقيم أظنه هو إياه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخر^(٢) ، لأن أحدهما يُجزئ من الآخر ؛ لأن الفصل هو كالصفة ، والصفة كالفضل .

وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يُجزئ من التوكيد ، والتوكيد منه .

هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً

اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكنّ^(٣) كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء . فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء ، إعلاماً بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيها ينتظر المحدث ويتوقعه منه ، مما لا بد له من أن يذكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئته لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد للبند لا بد منه ، وإلا فسد الكلام ولم يسعك ، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج به مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير اغليل رحمه الله .

(١) ط : « أنه في الفعل أقوى منه » .

(٢) ط : « فإذا ثبت أحدهما سقط الآخر » . وبطل الكلام التالي في كل من الأصل وب : « ولا يجوز أظنه هو هو أخاك إذا جعلت إحداها صفة والأخرى فصلاً ؛ لأن كل واحدة منهما تجزئ من أختها » .

(٣) ط : « ولا تكون » .

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب ، فأجره كما أجروه . فن تلك الأفعال : حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَظَنَنْتُ ورَأَيْتُ إذا لم ترد رؤية العين ؛ وَوَجِئْتُ إذا لم ترد وَجِدَانِ الضَّالَّةُ ، وَأَرَى ، وَجَعَلْتُ إذا لم ترد أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ عَمَلْتُ (١) ولكن تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ صَيَّرْتُهُ خيراً منك ، وَكَانَ وَلَيْسَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى .

ويدلُّك على أَنَّ أَصْبَحَ وَأَمْسَى كذلك ، أَنَّكَ تقول أَصْبَحَ أَبَاكَ ، وَأَمْسَى أَخَاكَ ، فلو كانتا بِمَنْزِلَةِ جَاءَ وَرَكِبَ ، لَقُبِحَ أَنْ تقول أَصْبَحَ الْعَاقِلَ وَأَمْسَى الظَّرِيفَ ، كما يَقْبَحُ ذَلِكَ فِي جَاءَ وَرَكِبَ وَمَحَوْهَا . فما (٢) يدلُّك على أَنَّهما بِمَنْزِلَةِ ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُدْكَرُ بَعْدَ الْأَسْمِ فِيهِمَا مَا يُدْكَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

واعلم أَنَّ مَا كَانَ فَصْلاً لَا يَشْتَرُ مَا بَعْدَهُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُدْكَرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الظَّرِيفُ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْخَفِيُّ » (٣) .

وقد زعم ناسٌ أَنَّ هُوَ هَاهُنَا صِفَةٌ ، فَكَيْفَ يَكُونُ صِفَةً وَلَيْسَ مِنَ الدُّنْيَا عَرَبِيٌّ يَجْعَلُهَا هَاهُنَا صِفَةً لِلْمُظْهَرِ (٤) . وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَجَازَ مَرَرْتُ بَعْدَ اللَّهِ هُوَ نَفْسِهِ ، فَهُوَ هَاهُنَا مُسْتَكْرَهَةٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا الْعَرَبُ (٥) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهَا عِنْدَهُمْ . وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفُ ، وَإِنْ كُنَّا

(١) ط : « عملته » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، وَب : « وَإِنَّمَا » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٨٥ — ٣٨٦ .

(٤) ط : « وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر » .

(٥) ط : « لا يتكلم بها العرب » .

لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ . فالعربُ تَنْصِبُ هذا والنحويون أجمعون . [ولو كان صفةً لم يجوز أن يدخل عليه اللام ؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فنقول : إن كان زيدٌ للغريف عاقلاً] . ولا يكون هو ولا نحنُ ها هنا صفةً وفيها اللام .

ومن ذلك قوله عز وجل : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » (١) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل [هو] خيراً لهم . ولم يذكر البخل اجترأ بعلم المخاطب بأنه البخل ، لذكره يَبْخُلُونَ (٢) .

ومثل ذلك قول العرب : « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » ، يريد كان الكذبُ شراً له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب (٣) ، لقوله كَذَبَ في أول حديثه ؛ فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً ، في أنها لا تفسر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر .

(١) الآية ١٨٠ من آل عمران . وقرأ حمزة فقط : « ولا تحسبن » بالياء .

تفسير أبي حيان ٣ : ١٢٨ .

(٢) السيرافي : يقرأ بالياء والياء . فمن قرأ بالياء فتقديره : ولا تحسبن بخل الذين يبخلون ، لحذف البخل وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الذين ، كما قال : واسأل القرية ، ومعناه أهل القرية . ومن قرأ بالياء فتقديره : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم . وفي هذه القراءة استشهاد سيوريه ، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو ، وذلك أن الذي يقرأ بالياء يضمن البخل قبل أن يجري لفظ يدل عليه ، والذي يقرأ بالياء يضمن البخل بعد ما ذكر يبخلون .

(٣) في الأصل و ب : « لا تقول كان الكذب استثناءً ؛ فإن المخاطب قد علم أنه الكذب » .

واعلم أنها تكون في إن وإخواتها فصلاً وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوعٌ ، لأنه مرفوعٌ قبل أن تذكر الفصل .

واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فصارَ زيداً وعمراً نحو خير منك ومثلك ، وأفضل منك وشرّ منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة [أو ما صارَها] ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما صارَها . لو قلت : كان زيدٌ هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما صارَها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام^(١) .

وأما قوله عز وجل : « إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا ^(٢) » فقد تكون أنا فصلاً وصفةً ، وكذلك « وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ^(٣) » .

وقد جعلَ ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ^(٤) وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول^(٥) : أعلنُ زيداً أبوه خيرٌ منه ، [ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه] . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أعلنُ زيداً هو خيرٌ منك . وحدثننا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها^(٦) :

(١) في الأصل وب : « لم تدخله الألف واللام » .

(٢) الآية ٣٩ من سورة الكهف .

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٤) ط : « في هذا الباب اسماً مبتدأ » .

(٥) ط : « فكأنه يقول » .

(٦) هذا ما في ب . وفي الأصل : « وحدثننا عيسى أن ناساً يقرءون » .

وفي ط : « وناس كثير من العرب يقولون » .

« وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا فِي الظَّالِمِينَ ^(١) ». وقال الشاعر ، قيس بن ذريح ^(٢) :

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتِ تَرْكَنَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلًا أَنْتِ أَقْدَرُ ^(٣)

٣٩٦

وكان أبو عمرو يقول : لَنْ كَانَ لَهُوَ الْعَاقِلُ .

وأما قولهم ^(٤) : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ الْمُؤَذَّنَ يَوْمَ دَانِهِ وَيَنْصُرَانِهِ » ، ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد ^(٥) .

فأحد وجهي الرفع ^(٦) أن يكون للمولود مضمرّاً في يَكُونَ ، والأبوان مبتدآن ^(٧) ، وما بعدهما مبنيّ عليهما ، كأنه قال : حَتَّى يَكُونَ المولود أبواه

(١) الآية ٢٦ من الزخرف . و « الظالمون » قراءة عبدالله وأبي زيد النحويّين . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ .

(٢) ابن عيش ٣ : ١١٢ وتفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ واللسان (ملا ١٦١) .

(٣) يذكر تتبع نفسه للبنى بعد طلاقها . والملا : ما اتسع من الأرض . أي كنت أكثر قدرة عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل طلاقها . يأسى على ما كان منه في ذلك .

والشاهد فيه استعمال « أنت » هنا مبتدأ ورفع « أقدر » على الخبر . ولو كانت القوافي منصوبة لنصب أقدر وجعل « أنت » فصلاً .

(٤) هذا حديث رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر ، وكذا رواه مسلم في كتاب القدر . انظر الألف المختارة ١ : ١٣٨ الحديث ٩٩ .

(٥) ط : « فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد » .

(٦) ذكر السيرافي وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون في يكون ضمير الشأن ، وما بعده مبتدأ وخبر مفسر له .

(٧) ط : « والوالدان مبتدآن » .

الَّذِينَ يُوَدُّونَهُ وَيَنْصَرُّونَهُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْسٍ (١) :

إِذَا مَا السَّرَّهَ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ (٢)

وَقَالَ آخَرُ :

مَتَى مَا يُفِدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَا كُلُّ (٣)

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّ تَعْمِيلَ يَكُونُ فِي الْأَبْوِينَ ، وَيَكُونُ هُمَا مُبْتَدَأٌ [وَمَا يَمُدُّه خَيْرًا لَهُ] .

وَالنَّصَبُ عَلَى أَنَّ تَجْعَلَ هُمَا فَعْلًا .

وإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَكُنْتَ أَنَا يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنْكَ (٤)

فَلَيْسَ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَفْصِلُ بِالَّذِي تَعْنِي بِهِ الْأَوَّلَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَعْلِ هُوَ الْأَوَّلُ وَكَانَ خَبَرُهُ ، وَلَا يَكُونُ الْفَعْلُ مَا تَعْنِي بِهِ غَيْرَهُ (٥) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ

(١) ط ، ب : « مِنْ عَبْسٍ » . وَانْظُرِ اللَّسَانَ (نصر ٦٨ ، مئى ١٦٢) .

(٢) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « مِنْ الْكَلَامِ » ، وَأَبْتَتْ مَا فِي ط ، ب وَاللَّسَانَ .

نَسَبُ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ إِلَى عَبْسٍ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ ، وَهُمْ عَبْسٌ بَنُ بَشِيضَ بْنِ رِيثَ بْنِ غَعْلَفَانَ بْنِ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ عِيلَانَ . قَالَ الشَّنْتَمَرِيُّ : « وَلِئِذَا هُنَا بَعْضُ مَنْ » ، وَفِيهَا بَعْدَ لَأَنَّهُمَا ضَدَّهَا . وَالْأَجُودُ أَنْ يَرِيدَ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ مِنَ الشَّرَفِ إِلَى الْكَلَامِ أَيْ مَعَ الْكَلَامِ .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْحُسَيْنِ ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَرْجَعًا ، وَلَمْ يَوْرُدْهُ الشَّنْتَمَرِيُّ ،

كَأَنَّهُ سَاقَطٌ مِنْ ب وَبَعْضُ أَصُولِ ط .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضْرَارُ اسْمِ « يَكُنْ » . وَالتَّقْدِيرُ : يَكُنْ هُوَ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ وَمَا كُلُّ مِنْ صَدْرِ يَوْمِهِ ، أَيْ أَوَّلِهِ .

(٤) ط : « أَوْ كُنْتَ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنْكَ » .

(٥) ط : « بِمَا تَعْنِي بِهِ غَيْرَهُ » .

لو أخرجت أنتَ لاستحَال الكلامُ وتَغَيَّرَ المعنى ، وإذا أخرجتَ هُوَ من قولك كان زيدٌ هو خيراً منك لم يفسد المعنى .

وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك ، وضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ^(١) ، وما شأنُ عبد الله هو خيرٌ منك ، فلا تكون هُوَ وأخواتُها فصلًا فيها [وفي أشباهها ها هنا] ؛ لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبْنَى على المبتدأ ، وإنما يَنْتَصِبُ على أنه حالٌ كما انتصب قائمٌ في قولك : انظرُ إليه قائمًا . ألا ترى أنك لا تقول هذا زيدٌ هو القائمُ ، ولا ما شأنك أنت الظريفُ . ألا ترى أن هذا بمنزلة راکبٍ في قولك مرٌّ [زيدٌ] راکبًا .

فليس هذا بالموضع الذى يَحْسُنُ فيه أن يكون هُوَ وأخواتُها فصلًا ؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركُّه الكلامَ ، فيكون دليلًا على أنه فيها تَكْلِيْفٌ به ، وإنما يكون هُوَ فصلًا في هذه الحال .

٣٩٧ هذا بابٌ لا تكون هُوَ وأخواتُها [فيه] فصلًا

ولكن يَكُنْ^(٢) بمنزلة اسم مبتدأ . وذلك قولك : ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك ، وما أجملُ رجلًا هو أكرمُ منك ، وما إخالُ رجلًا هو أكرمُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : د . وأما هذا عبد الله هو خير منك « فقط . وقال السيرافي تعليقًا : سيويه وأصحابه لا يجيزون فيه النصب إذا أدخلت هو ، لأن نصبه على الحال ، تمام الكلام قبله . وأجاز الكسائي فيه النصب ، وأجرى هذا مجرى كان ، وعبد الله مرتفع بهذا . والاعتداد في الإخبار على الاسم المنصوب ، وخرج عليه قراءة : هؤلاء باتى هن أطهر لكم ، أى بالنصب . (يعنى فى أطهر) .

(٢) ط : د ولكن تكون .

منك^(١) . لم يجلوها فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة^(٢) ، فاستقبحوا^(٣) أن يجلوها فصلاً في النكرة كما جملوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا للمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا للمعرفة .

وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلة بين المرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع^(٤) . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه خلفاً ، وقال : احتبى

(١) في الأصل وب : « ما أظن أحداً هو خير منك » ، وما أجمل أحداً هو أفضل منك » .

(٢) في الأصل : « لا يكرر على نكرة » ، وفي ب : « لا يكون على نكرة » .

(٣) في الأصل وب : « فاستقبحوا » .

(٤) في الأصل وب : « بمنزلتها في المعرفة في كان وأخواتها » . والذي في السيرافي : « وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه » . وقال السيرافي أيضاً ما ملخصه :

هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو ، لأن أهل المدينة لم يحكم عنهم إزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (أى بالنسب) ، وهؤلاء بناتى جميعا معرفتان ، وأطهر لكم منزل منزلته المعرفة في باب الفصل . والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك ، فصلاً . وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة . والذي يصحح به كلام سيويه أن يقال : هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد .

قلت : والذين رويت عنهم قراءة « أطهر » بالنصب هم الحسن ، وزيد بن على ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان السدى . والحسن مولى الأنصار مدنى ، وزيد بن على بن الحسين مدنى ، وعيسى بن عمر ثقفى ، وسعيد بن جبير من أزد قریش ، أما محمد بن مروان فكوفى .

ابن مروان في ذم في اللحن^(١) . يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما تقول : اشتغل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ : « هؤلاء بنات هن أطهر لكم^(٢) » ، فنصب .

وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جملهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إليها بمنزلة « ما » إذا كانت ما لنوا ، لأن هو بمنزلة أبوه ، ولكمهم جعلوها في ذلك الموضع لنوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وإنما قيل لها أن تكون بمنزلة كائنا وإيما . ومما يقوى ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : « رجل خير منك^(٣) » . ويقول : لا يستقيم أن تقول : رجلا خيرا منك ، فإن قلت : لا أن رجلا خيرا منك فجيد بالغ . ولا تقول : أن رجلا خيرا منك ، حتى تنفي ونجعل بمنزلة أحد ، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجز في النفي^(٤) مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوى ترك الفصل .

(١) ط : « في هذه في اللحن » . وانظر مجالس ثعلب ٢٧ ، وتفسير أبي حيان ٥ : ٢٤٧ . وقال أبو حيان : « ورويت هذه القراءة عن مروان ابن الحكم » .

والكلام بعده ساقط من ط .

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود .

(٣) الكلام بعده إلى كلمة « ولا تقول » ساقط من ط ثابت في الأصل ، ب .

(٤) ط : « في النكرة » .

هذا باب أى

اعلم أن آيًّا مضافًا وغير مضاف بمنزلة مَنْ . ألا ترى أنك تقول : أى أفضل ، وأى القوم أفضل . فصار المضاف وغير المضاف يجران بجرى مَنْ ، كما أن زيدًا وزيدًا مناة يجران بجرى عمرو ، فحال المضاف فى الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد . قال الله عز وجل : « أَيُّ مَا تَدْعُو لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ » ؛ فحسن كحسنه مضاف .

وتقول : أيها تشاء لك ، فَنَشَاءُ صلةً لأَيُّهَا حتى كمل اسمًا ، ثم بنيت لك على أيها ، كأنك قلت : الذى تشاء لك ^(٢) . وإن أضمرت الفاء جاز وحزمت تشأ ، ونصبت أيها . وإن أدخلت الفاء قلت : أيها تشأ فلك ؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلًا ^(٣) ، وصار بمنزلة فى الاستفهام إذا قلت أيها تشاء ؟ وكذلك « مَنْ » تَجْرَى بجرى أى فى الذى ذكرنا وتقع موقفه .

وسألت للخليل رحمه الله عن قولهم : اضرب أيهم أفضل ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذى أفضل ، لأن أيًّا فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى ، [كما أن مَنْ فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى] .

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) ما بعده إلى « ونصبت أيها » ساقط من ط ثابت فى بعض أصولها . وقال السيرافى تعليقًا : فقال أراد : إضمار الفاء إنما يجوز فى الشعر . قال أبو سعيد : وليس كذلك ؛ إنما أراد : إذا أضمرت فى الموضع الذى يجوز إضماره ، على ما ستقف عليه فى باب المجازاة ، وكان حكمه أن تصب أيها بفعل الشرط وتجزم فعل الشرط .

(٣) ط : لا فان أدخلت الفاء جزمت فقلت : أيها تشأ فلك ؛ من قبل أنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلًا .

وحدثنا هارون ^(١) أن ناساً، وهم الكوفيون ^(٢) يقرءونها: «مِمَّ كَنَثَرَعَن مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا»، وهي لفظة جيدة، فنبصوها كما جروها حين قالوا: امرؤ على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أياً ومن منزلة الذي في غير الجزء والاستفهام.

وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل ^(٣): ٣٩٧ ولقد أبيت من الفناة بمنزلي فأيت لا حرج ولا محروم ^(٤)

(١) هو هارون بن موسى القاري الأعور النحوي صاحب القرآن والعربية، كان يهودياً فأسلم، وروى له البخاري ومسلم. توفي في حدود السبعين ومائة. إنباه الرواة ٣: ٣٩١.

وانظر ما سبق في تهديم الجزء الأول من سيويه ص ١٣.
(٢) ط: «وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها». والكوفيون هم عاصم، وحمة، والكسائي.

(٣) ديوانه ٨٤ وابن الشجري ٧: ٢٩٧ وابن يمش ٣: ١٤٦ / ٨٧: ٧ والإيضاف ٧١٠ والخزاة ٢: ٥٥٣ ط: «بقوله» فقط. ولم يوض له الشئ من نسبة أو شرح في الشواهد المطبوعة، لكن صاحب الخزاة أثبت شرحه، وهذا دليل على نقص النسخة التي نشرت على هامش طبعة بولاق من سيويه.

(٤) أبيت بمعنى أصير، ويروى: «ولقد أكون»، والفناة: الجارية الشابة. بمنزلة مومونة. يريد أنه كان في شبابه محبوباً عند الفتيات. وأبيت الثانية بمعنى السهر ليلاً. والخرج: الآثم، أو هو المضيق عليه.

والشاهد فيه رفع حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصهما على الحال. ووجه الرفع عند الخليل أن يحمل على الحكاية بتقدير فأيت كالذي يقال له لا حرج =

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهدُ إنك لرسولُ الله .

واضربُ معلقةً ^(١) . وأرى قولهم . اضربُ أيهم أفضلُ على أيهم جملوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، و [بمنزلة] الفتحة في الآن [حين قالوا من الآن إلى غد] ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجيْ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يسكاد عربيٌ بقول : الذي أفضلُ فاضربُ ، واضربُ من أفضلُ ، حتى يدخلُ هو ^(٢) . ولا يقول : هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسنُ . فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل ^(٣) خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً . كما أن قولك : يا الله حين خالف ^(٤) سائر ما فيه الألف واللام لم يحدفوا ألفه ، وكما أن ليس لما خالفت [سائر الفعل] ولم تصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال .

وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان : لا عليك ^(٥) ، تخفيفاً ، ولم يميز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً .

= ولا محروم . ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد ؛ لأنه ليس موضع تبعيض ولا قطع فلذلك حمله على الحكاية .

- (١) بـمه في الأصل فقط : « يعني بقوله معلقة ، أى تعلقها فلا تعملها في شيء ، وتعمل أيهم أفضل على الاستفهام » .
- (٢) ط : « واضرب الذي أفضل حتى يقول هو » .
- (٣) ط : « استعمل » .
- (٤) ط : « لما خالفت » .
- (٥) ط : « وجاز سقوط هو في أيهم كما قال لا عليك » .

وأما الذين نصبوا قياسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل ،
إذا أثرنا أن نتكلم به (١) . وهذا لا يرفع أحد .

ومن قال : امرز على أيهم أفضل قال : امرز بأيهم أفضل ؛ وهما سواء (٢) .
فإذا جاء أيهم بحيثاً يحسن على ذلك المحيى أخواته ويكثر (٣) رجع إلى الأصل
و [إلى] القياس ، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى الأصل [وإلى القياس] .

وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في
اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء (٤) لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخليث
[تريد الذي يقال له الفاسق الخليث] .

وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق (٥) . وسترى بيان ذلك
في باب إن وأن إن شاء الله .

ومن قولها : اضرب أي أفضل . وأما غيرها فيقول : اضرب أيأ أفضل .
ويقس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف
إلى قول العرب ذلك (٦) ، يعني أيهم ، وأجروا أيأ على القياس .

(١) يقال أثر أن يفعل كذا أثراً ، وآثر إثارة ، أي فضّل وقدم .

(٢) ط : « وهما سواء » . السيرافي : كأنه قد جمع على أيهم أفضل أكثر
من أيهم ، أو المسموع هو على أيهم ، ويكون بأيهم قياساً عليه ، لأنه
لا فرق بينهما .

(٣) ط : « ويكثر » .

(٤) في الأصل و ب : « ولو اتسع هذا » فقط .

(٥) ط : « فلا يشبه أشهد إنك لزيد » .

(٦) ط : « ويسلم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك » ، و « يعني »

أيهم « ساقطة من ط » .

ولو قالت العربُ اضربْ أَيْ أَفْضَلُ لِقَلَّتْهُ ، ولم يكنْ بُدٌّ من متابعتهم .
ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ للنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس
على أمْسِ أمْسِكَ ، ولا على أقولُ أَيْقُولُ ، ولا سائرَ أمثلةِ القول ، ولا على الآنَ
آنَكَ . وأشباه هذا كثيرٌ .

ولو جلوا أيًا في الانفراد بمنزلة مضافًا لكانوا خلَقَاءَ إِنْ كَانَ بمنزلة
الَّذِي معرفةً أَنْ لَا يَتَوَّنُ ؛ [لأنَّ كلَّ اسمٍ ليس يَتَسَكَّنُ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ
في المعرفة وَيَدْخُلُهُ في النكرة] . وسرى بيان ذلك فيما ينصرف ولا يَنْصَرِفُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٣٩٩ وسألتُ رحمه الله عن آيِ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ ؟ فقال : هذا
كقولك : أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مَنِيَّ وَمِنْكَ ، إِنَّمَا يَرِيدُ مِنَّا . وكقولك :
هو يَبْنِي وَيَبْنِيكَ ، تَرِيدُ هُوَ يَبْنِي . فَأِنَّمَا أَرَادَ أَيْنَا كَانَ شَرًّا ، لِأَنَّهَا لَمْ يَشْرَكَ
فِي آيٍ وَلَكِنَّهُ أَخْلَصَهُ ^(١) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وقال الشاعر ، العباس
ابن مرداس ^(٢) :

فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَسِيَقَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا ^(٣)

(١) في الأصل وب : « وَلَكِنَّهُمَا أَخْلَصَاهُ » ، والمراد أن المتكلم قد
أَخْلَصَ لِقَطْعِ « آيٍ » .

(٢) ط : « وقال الشاعر العباس بن مرداس » . وانظر ابن عييش
١٣١ : ٢ والخزانة ٢ : ٣٣٠ واللسان (أيا ٥٩) .

(٣) المقامة ، بالضم : المجلس وجماعة الناس ، والمراد أعمامه الله حتى صار
يفاد إلى مجلسه . وفي الأصل : « إِلَى الرِّمَةِ » وفي ب : « إِلَى الرِّخَةِ » ١
ورواه الشنتمري : « إِلَى الثَّيَةِ » . ويروى : « فَعَقِدَ إِلَى الْمَقَامَةِ » . وحيء
بالقاء لأنه دعاء ، فهو كالأمر في وجوب الفاء .
==

وقال خدّاشُ بن زُهَيْر^(١) :

ولقد علّمتُ إذا الرجالُ تناهَروا أبِي وأَيْكُمُ أعزُّ وأَمْنَعُ^(٢)

وقال خدّاشُ أيضاً^(٣) :

فأبِي وأَيُّ ابنِ الحَصْبَيْنِ وَعَشْتِ غداةَ التَّقْيِينَا كُنْ عِنْدَكَ أَعْدَرَا^(٤)

هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس

وذلك قولك : اضربْ أَيْهْمُ هو أَفْضَلُ ، واضربْ أَيْهْمُ كَأَفْضَلِ ،
واضربْ أَيْهْمُ أبُوهُ زَيْدٌ . جرى ذا على القياس لأن « أَيْ » يَحْسَنُ هَاهُنَا .
ولو قلت : اضربْ أَيْهْمُ مَاقِلُ رَفِئَتْ ، لأن الـ « أَيْ » مَاقِلُ قَبِيحَةٌ^(٥) .

== واليهاد فيه إفراد « أَيْ » لكل واحد من الاعمين وإخلاصهما له ،
توكيداً . والمستعمل أضافتها إليهما معاً ، فيقال « أَيْنَا » ، وما زائدة للتوكيد .

(١) ابن يَمِيش ٢ : ١٣٣ والسُّلَين (نهر ٢٨٩) .

(٢) تناهَروا : افتَرَسَ بعضهم بعضاً في الحرب ، أي اتَهَزَّ كل منهم الفرصة
من صاحبه فبادره . وفي الشننرى : « افتَرَسَ » بالسَّين ، تحريف .

والشاهد فيه إفراد « أَيْ » لكل من الاعمين ، كما سلف في الشاهد السابق .

(٣) في الأصل ، ب : « خدّاش بن زهير » .

(٤) في الأصل وب : « أَيْ » بالحِمْز . وفي الأصل : « وعِيب » ،
وفي ب : « وعِيب » . وفي ط : « إِذَا مَا التَّقْيِينَا » ، وما أبْت من الأصل وب
يطابق معظم أصول ط . وفي ط : « كَان بِالْحَلْفِ أَغْدَرَا » ، وهي إحدى روايتي
الشننرى . وفي ب : « كَان عِنْدَكَ أَغْدَرَا » . والحلف : تماقداً لتقوم واسطلاحهم .
والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

(٥) في الأصل وب : « قَبِيح » .

فإذا أدخلتَ هو^(١) نصبتَ لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسنٌ . ألا ترى أنَّك^(٢) لو قلت : هذا الذي هو عاقلٌ ، كان حسناً .

وزعم اغليل رحه الله أنه سمع عربياً يقول : ما أنا بالذي قاتلُ لك شيئاً . [وهذه قليلة] ، ومن تكلم بهذا^(٣) فقياسه اضربْ أيهم قاتلُ لك شيئاً .

قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ فقال : [لا . فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه] إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً ، وكأنَّ طولَه عوضٌ من تركِ هو . وقلُ من يتكلمُ بذلك .

هذا باب أيّ مضافاً الى ما لا يكمل اسماً الاً بصلة

فمن ذلك قولك : اضربْ أيُّ من رأيتَ أفضلُ . فمن كَلَّ اسماً برأيتَ ٤٠٠ فصار بمنزلة القوم ، فكأنك قلت : أيُّ القوم أفضلُ ، وأيهم أفضلُ ، وكذلك أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ . وتقول : أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ ؟ لأنَّ رأيتَ من صلة الذين^(٤) ، وفيها متصلة برأيتَ ، لأنَّك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنك قلتَ أيضاً : أيُّ القوم أفضلُ وأيهم أفضلُ ؛ لأنَّ فيها لم تغير الكلام^(٥) من حاله . كما أنَّك إذا قلت : أيُّ من رأيتَ قومه أفضلُ ؟

(١) ط : « فان قلت اضرب أيهم هو عاقل » .

(٢) الكلام بعد « نصبت » الى هنا ساقط من الأصل و ب ، وبدله فيهما : « لأنك » .

(٣) ط : « بها » .

(٤) ط : « وأي من رأيت في الدار أفضل لأن رأيت صلة » . بدل « وكذلك أي » .. الخ .

(٥) ط : « لا تغير الكلام » .

كان بمنزلة [قولك] : أى من رأيت أفضل . فالصلة مفعلة وغير مفعلة
في القوم سواء .

وتقول : أى من في الدار رأيت أفضل ، وذلك لأنك جعلت في الدار
صلة فتم المضاف إليه أى أسما ، ثم ذكرت رأيت ، فكأنك قلت : أى
القوم رأيت أفضل ، ولم تجعل في الدار هاهنا موضعاً للرؤية .

[وتقول : أى من في الدار رأيت أفضل ، كأنك قلت : أى من رأيت
في الدار أفضل] . ولو قلت أى من في الدار رأيته زيد ، إذا أردت أن تجعل
في الدار موضعاً للرؤية لجاز . ولو قلت : أى من رأيت في الدار أفضل ،
قدمت أو أخرت سواء .

وتقول في شيء منه آخر : أى من إن يأتنا نُعطيه نُكْرِمُهُ . فهذا إن
جعلته استفهاماً فأعراه الرفع ، وهو كلام صحيح ، من قبل أن إن يأتنا نُعطيه
صلة لمن فكل أسما . ألا ترى أنك تقول من إن يأتنا نُعطيه بنو فلان ،
كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أياً إليه ، فكأنك قلت : أى القوم
نُكْرِمُهُ [وأبهم نُكْرِمُهُ] ؟

فإن لم تدخل الماء في نُكْرِمُ^(١) نصبت ، كأنك قلت : أبهم نُكْرِمُ .
فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال ؛ لأنه لا يحسن [أن تقول]
في الخبر : أبهم نُكْرِمُهُ .

ولكنك إن قلت^(٢) : أى من إن يأتنا نُعطيه نُكْرِمُهُ ههنا ، كان

(١) في الأصل وب : « نُكْرِمُهُ » .

(٢) في الأصل وب : « فإن قلت » .

في الخبر كلاماً ، لأنَّ أيَّهم بمنزلة أَدَى في الخبر ، فصار تُكْرِمُ صلةً ، وأُعملت
تُهِينُ ، كأنَّكَ قلت : الذي تُكْرِمُ تُهِينُ .

وتقول : أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ نُكْرِمُ تُهِينُ ، كأنَّكَ قلت : أيَّهم
نُكْرِمُ تُهِينُ .

وتقول : أَيَّ مَنْ يَأْتِنَا يَرِيدُ صَلَّاتِنَا فنُحَدِّثُهُ ، فيستحيلُ في وجهه ويموز
في وجهه .

فأمَّا الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يَرِيدُ في موضع مُرِيدٍ إذا كان
حالاً فيه وقع الإتيان ، لأنَّه معلقٌ بِيَأْتِنَا ، كما كان معلقاً بِرَأَيْتَ في :
أَيَّ مَنْ رَأَيْتَ في الدار أفضلُ ، فكأنَّكَ قلت : أيَّهم فنُحَدِّثُهُ . فهذا لا يجوز
في خبر ولا استفهام .

وأمَّا الوجه الذي يجوز فيه فأنَّ يكون يَرِيدُ مبنياً على ما قبله ، ويكون
يَأْتِنَا الصَّلَّةَ . فإنَّ أردت ذلك كان كلاماً ، كأنَّكَ قلت : أيَّهم يريد صلَّاتِنَا
فنُحَدِّثُهُ [وفنُحَدِّثُهُ إِنْ أردت الخبر] .

وأمَّا أَيَّ مَنْ يَأْتِنَا فنُحَدِّثُهُ فهو محال . لأنَّ أيَّهم فنُحَدِّثُهُ محال . فإنَّ أخرجت
النَّاء [فقلت : أَيَّ مَنْ يَأْتِنِي نُحَدِّثُهُ] ، فهو كلام في الاستفهام ، محالٌ
في الإخبار .

وتقول : أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ تَاتِيكَ يَكْرِمُكَ . وذلك
أَنْ مِنَ الثانية صَلَّاتُهَا إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ ، فصار بمنزلة زيد ، فكأنَّكَ قلت :
٤٠١ أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَاتِيكَ يَكْرِمُكَ ، فصار إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ صلةً لِمَنْ
الأولى ، فكأنَّكَ قلت : أيَّهم تَاتِيكَ يَكْرِمُكَ .

فجميع ما جاز وحسن في آيهم هاهنا جاز في : أي من إن يأتيه من إن يأتنا
نُعْطِيهِ يَعْطِيهِ ، لأنه بمنزلة آيهم .

وسألت الخليل رحمه الله عن [قولهم] : أَيُّهُنَّ فَلَائَةُ وَأَيُّهُنَّ فَلَائَةُ (١)
قال : إذا قلت أي فهو بمنزلة كُلِّ لَأَنَّ كُلاًّ مذكّر يقع للمذكّر وللمؤنث
و [هو أيضا] بمنزلة بَعْض ، فإذا قلت أَيُّهُنَّ فَأَيْتُكَ أودت أن تؤنث الاسم ،
كما أن بعض العرب فيا زعم الخليل رحمه الله يقول : كُلتُنَّهن [منطلقة] .

هذا باب أي إذا كنت مستفهما بها من نكرة

وذلك أن رجلاً لو قال : رأيت رجلاً قلت : أياً ؟ فإن قال : رأيت رجلين
قلت : أيّين ؟ وإن قال : رأيت رجلاً قلت : أيّين ؟ فإن ألحقت يافتي
[في هذا الموضع] فهي على حالها قبل أن تلحق يافتي .

وإذا قال رأيت امرأة قلت : أية يافتي ؟ فإن قال : رأيت امرأتين
قلت : أيّتين يافتي ؟ فإن قال : رأيت نسوة قلت : أيّات يافتي ؟

فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أياً ، وإن تكلم به مرفوعاً
رفضت أياً ، لأنك إنما تسأل على ما وضع عليه المتكلم كلمة (٢) .

قلت : فإن قال : رأيت عبد الله أو مررت بعبد الله ؟ قال : فإن
الكلام أن [لا أقول أياً ، ولكن] قول : من عبد الله ؟ [وأى عبد الله ؟

(١) ط : « أَيُّهُنَّ فَلَائَةُ وَأَيُّهُنَّ فَلَائَةُ » .

(٢) ط : « ولو أن رجلاً » .

(٣) ط : « لأنك إنما تسألهم على ما وضع المتكلم عليه بكلامه » .

لا يكون إذا جئتُ بأى إلا الرفع^(١)] ، كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيتُ عبدَ الله أن تقولَ منّا^(٢) ؟ [وكذلك لا يجوز إذا قال رأيتُ عبدَ الله أن تقولَ أيّا ؟

ولا يجوز الحكايةُ فيما بعد أى كما جاز فيما بعد مَنْ ؛ وذلك أنه إذا قال رأيتُ عبدَ الله قلتَ : أى عبدُ الله ؟ وإذا قال : مررتُ بعبدِ الله قلتَ : أى عبدُ الله ؟

ولإنما جازت الحكايةُ بعد مَنْ فى قولك مَنْ عبدُ الله ، لأنَّ أيّاً واقعةٌ على كلِّ شيء ، وهى للآدميين . وَمَنْ أيضاً مُسَكَّنَةٌ فى غير بابها ، فكذلك يجوز أن تجمل ما بعد مَنْ فى غير بابها .

هذا باب مَنْ إذا كنتَ مستفهما عن نكرة

اعلم أنك تتقَّى مَنْ إذا قلتَ رأيتُ رجلين كما تتقَّى أيّا ، وذلك قولك : رأيتُ رجلين ، فتقولُ : مَنَيْنِ [كما تقول أيَيْنِ] . وأتأتى رجلان فتقولُ : مَنان ، [وأتأتى رجال فتقولُ : مَنونَ] . وإذا قال : رأيتُ رجلاً قلتَ : مَنين ، كما تقول أيَيْن . وإن قال رأيتُ امرأة قلتَ : مَنه ؟ كما تقول

(١) السيراقى ما ملخصه : وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة فى المسألة فاستقوا فى النكرة بذكر اسم واحد ، ولم يستقوا فى المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر ؛ لأن المسألة عنهما على وجهين مختلفين ، ففرقوا بينهما لذلك . فأما المسألة عن النكرة فلأنما هى عن ذاتها لا عن صفتها ... والمسألة عن المعرفة إنما هى عن نعتها ، فلا بد من ذكرها لأن الجواب نعت ولا بد من ذكر النعت .

(٢) الكلام بعده إلى نهاية الباب ساقط من الأصل و ب ، والتكلمة من ط .

أَبَتْ . [فَإِنْ وَصَلَ قَالَ مَنْ يَأْتِي ، لِلوَاحِدِ وَالْأَمْنَيْنِ وَالْجَمْعِ] . وَإِنْ قَالَ رَأَيْتُ
 امرأتين قلت مَتَتَيْنِ كما قلت أَيْتَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ النون مجزومةٌ . فَإِنْ قَالَ :
 رَأَيْتُ نِسَاءً قلت : مَنَاتٌ كما قلت آيَاتٍ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَ بِخَالِفِ آيَا فِي مَوْضِعِ
 الْجَرِّ وَالرَّفْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَانِي رَجُلٌ فَنَقُولُ مَنْوٌ ، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 [فَنَقُولُ] مَنِي . وَسَنَبِّئُ وَجْهَ هَذِهِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَيُّ فِي [مَوْضِعِ] الْجَرِّ وَالرَّفْعِ إِذَا وَقَفْتَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَذَلِكَ
 لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَلْحَقُ مَنْ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ يَلْحَقُ آيَا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ٤٠٢
 وَأَمَّا مَنْ فَلَا يَتَوْنُ فِي الصَّلَاةِ ، فَجَاءَ فِي الْوَقْفِ مَخَالِفًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مَنْهَ وَمَتَيْنِ وَمَنَيْنِ وَمَنَاتٍ وَمَنِينٌ ^(١) كُلٌّ هَذَا فِي الصَّلَاةِ
 مُسَكَّنٌ النَّونَ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً أَوْ امْرَأَةً
 أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، أَوْ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ : مَنْ يَأْتِي .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَنْوً فِي الْوَقْفِ ،
 ثُمَّ تَقُولُ مَنْ يَأْتِي ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ مَنْ قَالَ ذَاكَ ؟ فَنَقُولُ : مَنْ يَأْتِي إِذَا عَنَيْتَ
 جَمِيعًا ، كَأَنَّكَ تَقُولُ مَنْ قَالَ ذَاكَ ، إِذَا عَنَيْتَ جَمَاعَةً . وَإِنَّمَا فَارَقَ بَابُ
 مَنْ بَابَ أَيْ أَنَّ آيَا فِي الصَّلَاةِ يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ ، تَقُولُ : أَيْ ذَا وَأَيُّ ذَه ^(٢) .
 وَزَعِمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ بَعْضِهِمْ ، مَنْ يَقُولُ ^(٣) : أَيُّونَ

(١) ط : « متين ومنه ومنات ومنين ومنين » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « هذه » .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « وقد زعموا أن بعض العرب يقولون » ، لَكِنْ

فِي ب : « يقول » .

هؤلاء ، وأَيَّانَ هَذَانِ . فَأَيُّ قَدْ تُجْتَمَعُ فِي الصَّلَةِ وَتُضَافُ وَتُنْفَى وَتَنْوَنُ ، وَمَنْ لَا يَنْفَى وَلَا يُجْتَمَعُ فِي الاسْتِفْهَامِ [وَلَا يُضَافُ] ، وَأَيُّ مَنْوُنٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الاسْتِفْهَامِ وَغَيْرِهِ ، فَهُوَ أَقْوَى .

وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ نَاسًا^(١) يَقُولُونَ أَبَدًا : مَنَّا وَمَنِي وَمَنُو ، عَنِيتَ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمِيعًا فِي الْوَقْفِ^(٢) . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ أَيًّا وَأَيُّ وَأَيُّ [إِذَا] عَنَى وَاحِدًا أَوْ جَمِيعًا أَوْ اثْنَيْنِ^(٣) . [فَإِنْ وَصَلَ نَوْنُ أَيًّا . وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِمَنْ لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَنْ قَالَ ذَلِكَ ؟ فَيَمْنُونُ مَا شَاوُوا مِنْ الْمَدَدِ . وَكَذَلِكَ أَيُّ ، قَوْلُ أَيُّ يَقُولُ ذَلِكَ ؟ فَتَعْنَى بِهَا جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ عَنَى اثْنَيْنِ] .

وَأَمَّا يُونُسُ فَإِنَّهُ [كَانَ] يَقِيسُ مَنَّةً عَلَى أَيَّةٍ ، فَيَقُولُ : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ، إِذَا قَالَ يَاقَتِي . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَتَرَ أَنَّ لَا يَغْيَرُهَا فِي الصَّلَةِ .

وَهَذَا بَعِيدٌ^(٤) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْلِ شَاعِرٍ قَالَهُ مَرَّةً فِي شِعْرِ ثُمَّ لَمْ يُسَمَعْ بَعْدَ^(٥) :

(١) ط : « أَنْ قَوْمًا »

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « أَوْ جَمَاعَةً » فَقَطْ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً » .

(٤) السَّيْرَانِي : لِأَنَّ قَوْلَهُ ضَرْبٌ مِنْ مَنَّا ، اسْتِفْهَامٌ عَنِ الضَّارِبِ وَعَنِ الْمَضْرُوبِ بِلَفْظَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِ اسْتِفْهَامٌ ، وَقَدْ قَدِمَ الْفَعْلُ عَلَى اسْتِفْهَامَيْنِ ، وَالْإِسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ بِهِ يَتَضَمَّنُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا صَدْرًا . وَلَوْ رَدَدْنَاهَا إِلَى مَا تَضَمَّنَاهُ مِنْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ لَصَارَ تَقْدِيرُهُ : ضَرْبٌ أَزِيدُ أَعْمَرًا ؟ وَهَذَا بَاطِلٌ مُضْمَحِلٌ .

(٥) ط : « ثُمَّ لَمْ يُسَمَعْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ قَالَ » . وَالْبَيْتُ لِسَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ .

انظر نوادر أبي زيد ١٢٣ والحيوان ١ : ١٨٦ ، ٣٢٨ / ٦ : ١٩٧ والخصائص ١ : ١٢٩ والخزانة ٢ : ٣ والبيان ٤ : ٤٩٨ ، ٥٥٧ وابن عيش ٤ : ١٦ والمجمع ٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والأشعوري ٤ : ٩٠ ، ٢٢٠ والتصريخ ٢ : ٢٨٣ .

أَتَوَا نَارِي قُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا غَلَامًا^(١)
 وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضَرَبَ مَنْ مَنْ؟
 وهذا بعيد لا تسكلم به العرب^(٢) ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير.
 وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد^(٣). فإِنَّمَا يَجُورُ مَنُونَ
 يافتى على ذا .

ويبنى لهذا أن لا يقول مَنُونَ في الوقف، ولكن يجعله كَأَيَّ . وإذا قال
 رأيتُ امرأةً ورجلاً، فبدأت في للسألة بالمؤنث قلت: مَنْ وَمَنًا؛ لأنك تقول
 مَنْ يافتى في الصلة في اللؤنث . وإن بدأت بالمذكر قلت مَنْ وَمَنَّهُ؟
 وإنما جُمِعَتْ أَيْ في الاستفهام [ولم تُجْمَع في غيره] لأنه إِنَّمَا الْأَصْلُ ٤٠٣
 فيها الاستفهام، وهي فيه أكثر في كلامهم، وإِنَّمَا تُشَبِّه الْأَسْمَاءُ التَّامَةَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ
 إِلَى صِلَةٍ فِي الْجُزْأِ فِي الاستفهام . وقد تشبه مَنْ بِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(٤)
 [لأنها تَجْرِي جَرَاهَا فِيهَا] . ولم تَقْوِ قُوَّةً فِي أَيْ^(٥) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلَمَّا
 يَدْخُلُهَا مِنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ^(٦) .

(١) يذكر أن الجن طرقة وقد أوقد ناراً لطعامه . ويروى : « منون
 قالوا : سراة الجن » ، أي أشرفهم . عمو ، من وعم بهم بمعنى نعم ، أي نعم
 ظلامكم ، فظلاماً نصب على التمييز . وبعده :

فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نخمد الإنسان الطعام
 والشاهد فيه « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورة ، وإِنَّمَا يَجْمَعُ
 فِي الْوَقْفِ ، وَهُوَ جَمْعُ « مَنْ » .

(٢) ط : « لا تسكلم به العرب » .

(٣) وكان يونس إلى هنا ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

(٤) في الأصل وب : « وقد تشبه من به في هذا الموضع » .

(٥) في الأصل ، ب : « ولم يفرقوا في أَيْ » .

(٦) في الأصل وب « وما يدخله من التنوين والإضافة . وبعده فهما : =

هذا باب ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله (١)

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فتقول منّا، لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر (٢) رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك (٣) ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكم هو أن يجرى هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك رأيتُ ورأيتُ الرجل، لا يحسن [لك] أن تقول فيهما إلا من هو ومن الرجل (٤).

وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم (٥) فيقول: مع منين؟ وقد رأيتُه، فيقول: منّا أو رأيت منّا. وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه [عليه] المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلاً (٦)

== « يقول: لم يفرقوا في أي، إذا عنوا المؤنث والاثني والجمع، في الوقت والوصل، كما فرقوا في من، لتحسن أي. »

(١) ط: « ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله. »

(٢) ط: « ذكر. »

(٣) في الأصل وب: « أنه. »

(٤) ط: « أو من الرجل. »

(٥) في الأصل وب: « ذهب معهم. »

(٦) السيرافي: إنما جاز أن يقول مع منين وهو يستفهم عن الماء والماء في معهم، أو عن الماء في رأيتُه، لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالمسكن ولم يكن عارفاً به، فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم. وكان السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول ذهبنا مع رجال. الخ فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به.

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف للغالب

إذا استغفبت عنه بمن

اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟
وإذا قال مردتُ يزيدٍ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : مَنْ
عبدُ الله (١) ؟

وأما بنو تميم فيرفضون على كل حال . وهو أقيسُ القولين .
فأما أهل الحجاز فإنهم حلوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئولُ ،
كما قال بعض العرب . دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، على الحكاية لقوله : ما عنده
تَمْرَتَانِ . ومممتُ عربياً مرةً يقول لرجل سأله (٢) فقال : أَلَيْسَ قَرَشِيًّا ؟
فقال : ليس بِقَرَشِيًّا ، حكايةً لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً
غالباً على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه
الأكثر في كلامهم ، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون . وإننا نحتاج إلى الضعة
إذا خاف الانبباس من الأسماء الغالبة . وإننا نحكي مبادرةً للمسئول ، أو توكيداً
عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به . [والكنية بمنزلة الاسم] .
وإذا قال : رأيتُ أخا خالد لم يميز مَنْ أخا خالد (٣) إلا على قول من قال :
دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وليس بِقَرَشِيًّا . والوجهُ الرفعُ لأنه ليس باسم غالب .
وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه ،

(١) ط : « هذا زيد قالوا : مَنْ زيد » .

(٢) ط : « ومممتُ أعربياً مرةً وسأله رجل فقال » .

(٣) ط : « أخا زيد لم يميز أخا زيد » .

أو زيداً أخا عمرو ، فالرفعُ يَرُدُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد ، كما تَرُدُّ ما زيدُ إلّا منطلقٌ إلى الأصل . وأما ناسٌ فإنهم قالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ، ومن عمراً وأخا زيد ، تتبعُ الكلامَ بعضه بعضاً (١) . وهذا حسن (٢) .

فإذا قالوا من عمراً ومن أخو زيد ، رفعوا أخا زيد ، لأنه قد انقطع من الأول بمن الثاني الذي مع الأخ ، فكأنك (٣) قلت من أخو زيد ؟ كما أنك تقول تبّاً له وتبلاً له وتبّاً له وتبلاً له .

وسألت يونس عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمرو فقال : أقول من زيدَ ابنَ عمرو ؛ [لأنه بمنزلة اسم واحد . وهكذا ينبغي ، إذا كنت تقول يا زيدَ ابنَ عمرو ، وهذا زيدُ بنُ عمرو ، فنُسْقِطَ التَّنوين . فأما من زيدَ الطويلُ فالرفع على كل حال] ؛ لأنَّ أصل هذا جرى للواحد (٤) [لتعرفه له بالصفة ، فلما جاوز ذلك رُدَّه إلى الأعراف] . ومن نوّن زيداً جعل ابنَ صفةً منفصلة ورفَعَ في قول يونس . فإذا قال رأيتُ زيداً قال : أيُّ زيدٍ ، فليس [فيه] إلّا الرفعُ ، يُجرى به على القياس . وإنّما جازت الحكاية في من لأنهم لم يكثر استعمالاً وهم [ممّا] يغيرون الألف في كلامهم عن حال نظرته . وإن أدخلت الواو والغاء في من قلت : فمن أو ومن ، لم يكن فيها بسمه إلّا الرفعُ .

(١) في الأصل وب : « يتبع الكلام بعضه بعضاً » .

(٢) ط : « أحسن » .

(٣) ط : « فصار كأنك » .

(٤) في الأصل وب : « أجرى كالواحد » .

هذا بابٌ مَنْ إذا أردت أن يضاف لك مَنْ تَسأل عنه

ونذك قولك : رأيتُ زيداً . فنقول : المَنَى . فإذا قال (١) رأيتُ زيداً
كأمرأى قلت : التَّيْنَيْنِ . فإذا ذكر ثلاثة قلت : التَّيْنَيْنِ ، وتَحمل الكلام
على ما حَمَلَ عليه المَسْئُولُ إنْ كان مجرداً أو منصوباً أو مرفوعاً ، كأنك
قلت : القَرَشَى أم التَّقَى . فإن قال القَرَشَى نَصَبٌ ، وإن شاء رَفَعَ على هو ، كما قال
صالحٌ في : كيف كنت ؟

فإن كان المَسْئُولُ عنه من غير الإِنْس فالجوابُ المَنُ والمَنَةُ ، والثَّلاثُ
والثَّلاثَةُ ؛ لأن ذلك كناية عن غير الأَدَمِيِّينَ .

هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عُنيتَ اثنين

كصلة اللَّذَيْنِ ، وإذا عُنيتَ جميعاً كصلة اللَّذِينَ

فمن ذلك قوله عز وجل : «وَرَمَاهُمْ مِنْ يَسْمِعُونَ إِلَيْكَ» (٢) . ومن ذلك قول
العرب (٣) فيها حدثنا يونس : مَنْ كانت أُمْلُكُ وأَيُّهُنَّ كانت أُمْلُكُ ، أَلْحَقْ [نله]
التَّائِيثَ لَمَّا عَنِ مَوْتَنَا (٤) كما قال : يَسْمَعُونَ [إِلَيْكَ] حين عَنِ جميعاً (٥) .

وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ : «وَمَنْ تَقَنُّتْ مِنْكُنَّ
لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» (٦) ، فجعلت كصلة التي حين عُنيتَ مَوْتَنَا . فإذا أَلْحَقْتَ التَّائِيثَ

(١) في الأصل و ب : « فإن قلت » .

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) في الأصل و ب : « ومثل ذلك » فقط .

(٤) في الأصل و ب : « لما عَنِ المَوْتِ » .

(٥) في الأصل و ب : « جماعة » .

(٦) الآية ٣١ من سورة الأحزاب . وهذه قراءة الجحدري والأسوارى =

في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع . [قال الشاعر حين عني الاثنين ،
وهو] الفرزدق (١) :

تَعَالَ فَإِنَّ عَاهِدَتِي لَا تَخُونِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَذِئْبُ يَصْطَلِحَانِ (٢)

هذا باب إجرائهم ذاً واحده بمنزلة الذي

٤٠٥ وليس يكون كالذئى إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذاً بمنزلة
الذى ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد

= ويعقوب في رواية ، وكذا ابن عامر في رواية ، ورويت عن أبي جعفر وشيبة
ونافع . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٢٨ .

(١) ديوانه ٨٧٠ والخصائص ٧ : ٤٧٢ وابن الشجرى ٢ : ١١٣ وابن
يميش ٢ : ١٣٢ / ٤ : ١٣ والمعنى ١ : ٤٦١ والمجمع ١ : ٨٧ وشرح شواهد
المغنى ٢٨١ والأشعرونى ١ : ١٥٣ .

(٢) وكذا رواه الشنتمرى في الرواية المشهورة : « تعش فإن عاهدتى » .
وكان الفرزدق قد اجتزر شاة ثم أعجله المسير فسار بها ، فجاء الذئب فحركها
وهى مربوطة على بئر ، فأبصر الفرزدق الذئب وهو ينهشها ، فقطع رجل الشاة
فرمى بها إليه ، فأخذها وتنحى ثم عاد ، فقطع له اليد فرمى بها إليه ، فلما أصبح
القوم خبرهم الفرزدق بما كان . ويروى : « فإن واقفتى لا تخونى » .

والشاهد فيه ثنية « يصططحبان » حملا على معنى « من » لأنها كناية عن
اثنين . وقد فرق بين من وصلتها بالنداء ، لأنه موجود في الخطاب وإن لم يذكره .
وإن قدرت « من » نكرة ويصططحبان صفة لها كان الفصل أسهل وأقيس .

أَمَّا إِجْرَاؤُمِ ذَا بَعْتَلَةِ الْتَى فَهُوَ قَوْلُكَ : مَاذَا رَأَيْتَ ؟ فيقول : متاعٌ حَسَنٌ .
وقال الشاعر ، ليبد بن ربيعة^(١) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءَا مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبُ فَيُقْفَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)
وَأَمَّا إِجْرَاؤُمِ إِيَّاهُ مَعَ مَا بَعْتَلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فَهُوَ قَوْلُكَ : مَاذَا رَأَيْتَ ؟
فتقول : خيراً ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتَ ؟

ومثل ذلك قولهم : مَاذَا تَرَى ؟ فتقول : خيراً . وقال جَلْبَنُ ثَنَاوَه : « مَاذَا
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »^(٣) . فلو كان ذَا لَنَوًا لَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : عَمَّاذَا سَأَلُ ؟

(١) ط : « وقال الشاعر ليبد » فقط . وانظر ديوانه ٢٥٤ ومعاني الفراء
١ : ١٢٩ . والمعاني الكبير ١٢٠١ والحزاة ١ : ٢/٣٣٩ ٥٥٦ : ١ واليحيى ١ : ٧ ،
٤٤٠ وشرح شواهد المتن ٥٥ وابن السجري ٢ : ١٧١ : ٣٠٥ ، وابن يمين
٣ : ١٤٩ / ٤ : ٧٣ . والنحصر ١٤ : ١٠٣ . واللسان (ذو ، ذوات ، حول) .

(٢) التحب : التنذر . يقول : سألوه عن هذا الذي هو فيه أهونذر تنذر على
نفسه فرأى أنه لا بد من فعله ، أم هو ضلال وباطل من أمره . و « فيقضى »
روى بالبناء للفاعل ، أى فيقتضيه ، وبالبناء للمفعول .

والشاهد فيه رفع « أنحب » وما بعده ، وهو مردود على « ما » في
قوله « ماذا » . فدل ذلك على أن ذا فى معنى الذى وما بعده من صلة ، فلا يعمل
فى الذى قبله . فافى موضع رفع بالابتداء ، فذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام
رداً عليها .

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل . وقرأ زيد بن على : « خير » بالرفع ،
أى التزلخير ، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل ذا موصولة ، ولاتطابق من جعل
ماذا منصوبة ، لاختلافهما فى الإعراب . تفسير أبى حيان ٥ : ٤٨٧ ، ٤٨٨ .
وانظر تفسير الآية ٢٤ من سورة النحل : « وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا :
أساطير الأولين » فى ٥ : ٤٨٤ ، حيث قرأ الجمهور برفع « أساطير » وقرئ
شاذاً « أساطير » بالنصب .

ولقلوا : «م» ذاً تسأل ، [كأنهم قالوا : «م» تسأل] ، ولكنهم جعلوا ما وذاً
اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا : إنما .
ومثل ذلك كذاً نكاً وحيناً في الجزاء .

ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتة لكان الوجه في ماذا رأيت
إذا أجاب أن يقول : خيرٌ . وقال الشاعر ، وسمعتنا بعض العرب يقوله ^(١) :
دعى ماذا علمت سأتقييه . ولكن بالمغيب نبيئني ^(٢)
فألذي لا يجوز في هذا الموضع ، وما لا يحسن أن تليها .

وقد يجوز أن يقول الرجل : ماذا رأيت ؟ فيقول : خيرٌ ، إذا جعل ما وذا
اسماً واحداً ^(٣) كأنه قال : ما رأيتُ خيرٌ ، ولم يُجِبه على رأيت .

ومثل ذلك قولم في جواب كيف أصبحت ؟ [فيقول] : صالحٌ ، وفي من
رأيت [فيقول] : زيدٌ ، كأنه قال : أنا صالحٌ ومن رأيتُ زيدٌ . والنصبُ
في هذا الوجه ، لأنه الجواب ، على كلام المخاطب ، وهو أقرب [إلى] أن

(١) ط : « وسمعتنا من العرب الموثوق بهم » . وما أثبت من الأصل وب
يطابق ما في الحزانة . والبيت من الحسين ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني
٦٩ عرضاً إلى الثقب العبدى ، وليس في قصيدته المفضلة ذات الرقم ٧٦ . وانظر
الحزانة ٢ : ٥٥٤ والمبني ١ : ٤٨٨ وشرح شواهد المغني ٢٤٣ والمجم ١ : ٨٤
واللسان (ذا ٣٤٩) .

(٢) يقول : دعى ما علمته فإني سأتقييه لعلني منه مثل الذي علمت ،
ولكن نبئني بما غاب عني وعنك مما يأتي به الدهر ، فلن تستطيعي معرفة ذلك .
أى لا تمذليني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى في وجوه الفتوة ، ولا تخوفيني
الفقر ؛ فلست أعلم ما يحبته لنا القدر .

والشاهد فيه جعله « ماذا » اسماً واحداً بمنزلة الذي .

(٣) « إذا جعل ما وذا اسماً واحداً » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

تأخذه^(١). وقال عز وجل: «مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(٢).
وقد يجوز أن تقول إذا قلت من التي رأيت: زيدا؛ لأن هاهنا معنى فعل
فيجوز النصب هاهنا كما جاز الرفع في الأول .

٤٠٦

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام^(٣)

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر^(٤) أن يكون رأيه على
خلاف ما ذكر .

فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها ، الذي ليس بينه وبينها شيء . فإن
كان مضموماً فهي واو ، وإن كان مكسوراً فهي ياء ، وإن كان مفتوحاً فهي
ألف ، وإن كان ساكناً تحركه ، لثلاث يسكن حرفان ، فيتحرك كما يتحرك
في الألف واللام الساكن مكسوراً ، ثم تكون الزيادة تابعة له .

فمما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل :
ضربت زيدا ، فتقول منكراً لقوله : أزيدني . وصارت [هذه] الزيادة

(١) في الأصل فقط : « أن تأخذه » .

(٢) الآية ٢٤ من سورة النحل . وانظر ما مضى في الحاشية رقم ٣ من ٤١٧ .

(٣) السيرافي ما ملخصه : هذا الباب كله في إثبات العلامة للإنكار ،
وجعل الإنكار على وجهين : أن ينكر كون ما ذكر كونه أو يطله ،
كما إذا قال لك رجل : أذاك زيد ، وزيد يتمتع إتيانه عندك فتسخره بطلاته .
والوجه الآخر : أن يقول أذاك زيد ، وزيد من عادته إتيانك ، فينكر أن
يكون ذلك إلا كما قال . فاللثال الأول معنى قوله أنكرت أن تثبت رأيه ،
واللثال الثاني معنى قوله أن تنكر أن يكون على خلاف ما ذكر .

(٤) ط : « أو أنكرت » .

عَلَاً لِهَذَا الْمَعْنَى ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ، وَتَحَرَّكَ النَّوْنُ لِأَنَّهُمَا سَاكِنَتَا ،
وَلَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ .

فَإِنْ ذَكَرَ الْأَسْمَ مَجْرُوراً جَرَّرْتَهُ ، أَوْ مَنْصُوباً نَصَبْتَهُ ، [أَوْ مَرْفُوعاً رَفَعْتَهُ ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا : أَرِيدُ بِهِ ؟ وَإِذَا قَالَ مَرَّتُ بِزَيْدٍ : أَرِيدُ بِهِ ؟
وَإِذَا قَالَ هَذَا زَيْدٌ : أَرِيدُ بِهِ ؟] ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُهُ عَمَّا وَضَعَ كَلَامَهُ عَلَيْهِ .
وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ : أَتَعْرِفُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : أَرِيدُ بِهِ . إِمَّا مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ
أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ .

وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ ؟
قَالَ : أَنَا لِمَنِ ؟ مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَخْرُجَ .

وَيَقُولُ : قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَرِيدُ بِهِ ؟ غَيْرَ رَادٍّ عَلَيْهِ مُتَعَجِّبًا
أَوْ مُنْكَرًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدَمَ ، أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ
قَدِمَ قُلْتَ : أَرِيدُ بِهِ ؟

فَإِنْ قُلْتَ بِحَبِيْبٍ لِرَجُلٍ قَالَ : قَدْ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قُلْتَ : أَرِيدُ وَأَعْمُرُ بِهِ ؟
تَجْعَلُ الْعَلَامَةَ فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا :
أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ (١) ؟ وَإِنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ قُلْتَ : أَرِيدُ الطَّوِيلَ لَا
تَجْعَلُهَا فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ .

وَإِنْ قُلْتَ (٢) : أَرِيدُ يَا فُلَانِي ، تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ كَمَا تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ التَّائِيْدَ وَالْجَمْعَ
وَحَرْفَ الْإِلَيْنِ فِي قَوْلِكَ : مَنَّا وَمَنْوُ ، حِينَ قُلْتَ يَا فُلَانِي ، وَجَعَلْتَ يَا فُلَانِي بِمَنْزِلَةِ

(١) ط : « إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا : أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ » عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ « عَمْرًا »
لَا « عَمْرُو » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « قَالَ » .

ما هو في مَنْ حين قلت مَنْ يا قى ، ولم تقل مَنِين ولا مَنَّة ولا مَنِي ، أذهبت هذا في الوصل ، وجعلت يَا قَى بمنزلة ما هو من مسائلك^(١) يمنع هذا كله ، وهو قولك مَنْ وَمَنَّة إذا قال رأيت رجلاً وامرأة . فَنَنَّة قد منعت مَنْ من حروف اللين ، فكذلك هو هاهنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المستول العلامة من الأول . ولا تدخل في يَا قَى العلامة^(٢) لأنه ليس من حديث المستول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زَيْداً كما منع مَنْ ما ذكرت لك ؛ وهو كلام العرب^(٣) .

ومما تنبيه هذه الزيادة من المنحر كُلت ، كما وصفت لك قوله : رأيتُ عُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانُهُ ، ومررتُ بَعْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانُهُ ، ومررتُ بِحِذَامٍ فتقول : أُحْذَامِيهِ ، وهذا محبر فتقول : أُعْمَرُوهُ ، فصارت تابعة كما كانت الزيادة التي في وأَعْلَاهُوَ تابعة .

واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم « إن » فيقول : ٤٠٧
أُعْمَرُ إِنِّيهِ ، وأزِيدُ إِنِّيهِ ، فكأنهم أراحوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً ، كما قالوا : ما إن ، فأكدوا بأن^(٤) . وكذلك أوضحوا بهاها هنا ، لأن في العلم الماء ، والماء خفيٌّ ، والباء كذلك ، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدها الماء وحرف اللين^(٥) كانوا مستغنيين بهما^(٦)

(١) ط : « في مسائلك » .

(٢) ط : « ولا تدخل العلامة في يا قى » .

(٣) ط : « وهو قول العرب » .

(٤) في الأصل وب : « فأكد بأن » .

(٥) في الأصل وب : « وحروف اللين » .

(٦) بعده في كل من الأصل وب عنوان هو تكرار لعنوان الباب :

« هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام » . وواضح أنه مقدم على نص الكتاب .

ومما زادوا به الماء بياناً قولهم : اضربه .

وقالوا في الباء في الوقف : سَمِجْ يريدون سَمِجِي .

فلأنما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي ذكرت لك .

وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة الندبة .

وقد يقول الرجل : إني قد ذهبت ، فنقول : أَذْهَبْتُوهُ ؟ ويقول : أنا خارج ، فنقول : أنا إني ، تلحق الزيادة ما لفظ به ، ونحكيه مبادرة له وتبييناً أنه يُسَكَّرُ عليه ما تَكَلَّمَ به ، كما فعل ذلك في : مَنْ عَمِدَ اللَّهُ ؟ وإن شاء لم ينسكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة ما يصحح المعنى ، كما قال حين قال (١) : أُنْخَرِجُ إِلَى الْبَادِيَةِ : [أنا إني] .

وإن كنت مثبِتاً مسترشداً إذا قال ضربت زيداً ، فإنك لا تلحق الزيادة . وإذا قال ضربته فقلت : أَقَلَّتْ ضَرْبَتُهُ ؟ لم تلحق الزيادة أيضاً ؛ لأنك إنما أوقعت حرف الاستفهام على قلت ، ولم يكن من كلام المستول ، وإنما جاء على الاسترشاد ، لا على الإنكار .

فهرس

الجزء الثاني

فهرس الجزء الثانى

صفحة

٥	هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها	
١٤	بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وقطع المعرفة	»
١٨	من المعرفة مبتدأة	»
٢٢	ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه	»
٢٣	ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان	»
٢٤	لشيء من سببه	»
٢٤	الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة	»
٢٤	ما جرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء	»
٢٤	التي لا تكون صفة	»
٢٨	ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة	»
٢٨	تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه	»
٣٦	ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من	»
٣٦	الصفات التى ليست بعمل وما أشبه ذلك مجرى الفعل	»
٣٦	اذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرت	»
٤٩	إجراء الصفة فيه على الاسم فى بعض المواضع	»
٥٧	أحسن وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم وأن	»
٥٧	تجعله خيرا فتنتصب	»
٥٧	ما ينتصب فيه الاسم لانه لاسييل له الى أن يكون صفة	»
٦٠	ما ينتصب لانه حال صار فيها المستول والمستول عنه	»
٦٢	ما ينتصب على التعظيم والمدح	»
٧٠	ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه	»
٧٧	ما ينتصب لانه خير للمعروف المبنى هو على ما قبله من	»
٨١	الأسماء المبهمة	»
٨٣	ما غلبت فيه المعرفة النكرة	»
٨٣	ما يجوز فيه الرفع ما ينتصب فى المعرفة	»

صفحة

- هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه
- الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ٨٦
- » ما ينتصب فيه الخبر لأنه خير لمعروف يرتفع على الابتداء
- » قدمته أو أخرته ٨٨
- » من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة
- » ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم ٩٣
- » ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ١٠٠
- » ما لا يكون الاسم فيه الا تكرة ١٠٥
- » ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف
- » ولا تكون وصفا ١١٠
- » ما ينتصب لأنه قبيح ان يكون صفة ١١٤
- » ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ١١٧
- » ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ويبنى
- » على ما قبله ١١٨
- » ما يثنى فيه المستقر توكيدا ١٢٢
- » الابتداء ١٢٥
- » ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده ١٢٦
- » من الابتداء يضمم فيه ما يبنى على الابتداء ١٢٨
- » يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا
- » الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل
- » فيما بعده ١٢٩
- » ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة
- » ما يكون محولا على ان فيشاركه فيه الاسم الذي وليها
- » ويكون محولا على الابتداء ١٣٠
- » ما تستوى فيه الحروف الخمسة ١٣١
- » ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار
- » ما قبله مبتدئا على الابتداء ١٤١
- » كسم ١٤٤
- » ما جرى مجرى كم في الاستفهام ١٤٧
- » ما جرى مجرى كم في الاستفهام ١٥٦

صفحة

- هذا باب ما ينتصب نصب كم اذا كانت متونة في الخبر والاستفهام ١٧٢
- » ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ١٧٤
- » مالا يعمل في المعروف الا بضمير ١٧٥
- » التثنية ١٨٢
- » لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا ولا يقع في موقعه
- غير المفرد ١٨٨
- » ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون
- وصفا للاول ولا عطفا عليه ١٩٤
- » ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ٢٠٣
- » ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الاول
- بمنزلة الآخر ٢٠٥
- » اضافة المنادى الى نفسك ٢٠٩
- » ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه ٢١٣
- » ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة ٢١٥
- » ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو
- غير مدعو ٢١٨
- » التثنية ٢٢٠
- » ما تكون الالف الندبة فيه تابعة لما قبلها ٢٢٤
- » مالا تلحقه الالف التي تلتحق المندوب ٢٢٥
- » مالا يجوز ان يندب ٢٢٧
- » يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مطول وآخر
- الاسمين مضموم الى الاول بالواو ٢٢٩
- » المروفي التي ينيب بها المدعو ٢٢٩
- » ما جرى على حرف النداء وصفا له ٢٣١
- » من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء ٢٣٣
- » الترخيم ٢٣٩
- » ما اواخر الاسماء فيه الهاء ٢٤١
- » يكون فيه الاسم بعد ما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم
- يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط ٢٤٥

صفحة

- هذا باب اذا حلفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن
فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذى على الهاء ٢٤٩
- » ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة
حرف واحد زائد ٢٥٦
- » يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم وما قبله بمنزلة
زائد وقع وما قبله جميعا ٢٥٩
- » تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف .. ٢٦٠
- » تكون الزوائد فيه أيضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف ٢٦١
- » ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة
رجعت حرفا ٢٦٢
- » يحرك فيه الحرف الذى يليه المحذوف لأنه لا يلتقى
سكانان ٢٦٣
- » الترقيم فى الأسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا
بائنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة
عنقريس وحلكوك ٢٦٧
- » ما رخصت الشعراء فى غير النداء اضطرابا .. ٢٦٩
- » المنفى بلا ٢٧٤
- » المنفى المضاف بلام الإضافة ٢٧٦
- » ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية .. ٢٨٧
- » ووصف المنفى ٢٨٨
- » لا يكون الوصف فيه الا مثنوا ٢٨٩
- » ما جرى على موضع المنفى لا على الحرف الذى قبل
فى المنفى ٢٩١
- » مالا تغير فيه الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل
ان تدخل لا ٢٩٥
- » لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع .. ٣٠٠
- » ما اذا الحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل
ان تلحق ٣٠١
- » الاستثناء

صفحة	هذا
٣١٠	بأب ما يكون استثناء بالا
٣١١	» ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه
٣١٥	» ما حمل على موضع العامل فى الاسم والاسم
٣١٩	» النصب فيما يكون مستثنى بدلا
٣١٩	» يختار فيه النصب لان الآخر ليس من نوع الاول
٣٢٥	» مالا يكون الا على معنى ولكن
٣٢٩	» ما تكون فيه ان وان مع صلتها بمنزلة غيرهما من الاسماء
٣٣٠	» لا يكون المستثنى فيه الا وصفا
٣٣١	» ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير
٣٣٥	» ما يقدم فيه المستثنى
٣٣٨	» تثنية المستثنى
٣٤٢	» ما يكون مبتدأ بعد الا
٣٤٣	» غير
٣٤٤	» على موضع غير لا على ما يحد غير
٣٤٤	» يحذف المستثنى فيه استحقاقا
٣٤٧	» لا يكون وليس وما أشبههما
٣٥٠	» مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلهن
	» استعمالهم الاضمار الذى لا يقع موقع ما يضمن فى الفعل
٣٥٢	» اذا لم يقع موقعه
٣٥٥	» علامة المضمرين المنصوبين
٣٥٦	» استعمالهم ايا اذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا
٣٦٠	» الاضمار فيما جرى مجرى الفعل
٣٦٢	» علامة اضمار المجرور
٣٦٣	» اضمار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل
٣٦٦	» لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب
٣٦٨	» علامة اضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم
	» ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر
٣٧٣	» بعده الاسم
٣٧٦	» ما ترده علامة الاضمار الى أصله

صفحة

٣٧٧	هذا باب ما يحسن ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقيح ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه
٣٨٣	» » مالا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر
٣٨٥	» » تكون فيه أنت ونحن وهو وحى وهم ونحن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا
٣٨٧	» » من البديل أيضا
٣٨٩	» » ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا
٣٩٥	» » لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا
٣٩٨	» » أى
٤٠٣	» » مجرى أى مضافا على القياس
٤٠٤	» » أى مضافا الى مالا يكمل اسما الا بصفة
٤٠٧	» » أى اذا كنت مستفهما بها عن نكرة
٤٠٨	» » من اذا كنت مستفهما عن نكرة
٤١٢	» » مالا تحسن فيه من كما تحسن فيما قبله
	» » اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت
٤١٣	عنه بمن
٤١٥	» » من اذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه
٤١٦	» » اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذى
٤١٩	» » ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام

رقم الايداع ٤٠٨٢ / ٨٨

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوفلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) النواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩

Bibliotheca Alexandrina



0406040